رساله سید شاه میر یزدی

بخط خوش







بسم الله الرحمن الرحيم

غاية تهذيب الكلام وتنقيح المنطق بحمد المنعام وتثبيته بنعت النبيه
المقدام محمد مؤسس قواعد الاسلام وآله المهديين سبل السلام
واصحابه المهتدين مسالك الاعتصام اما بعد فيقول الفقير
بيته الله الحسيني الشهير بشاه مير رحمه الله بفيض الكثير لما علقت
على تهذيب المنطق والكلام للامام الهمام البحر العلام سعد الملة و
الافاضة والدين مسعود التفتازاني ادركه الله بفضله السبحاني
على طريق التعليم والتفهيم حواشي موصلة الى المعنى المستقيم
المفهوم من فحوى كلام القويم تسهيل لموارد الكتاب على الاولاد
والاحباب فتح الله عليهم ابوابهم وشكر الله سعيهم متابعتهم ثم سألني
بعض من اجلة الاصحاب وشطر من ذوي الالباب ان اجعله شرحا جامعا
مبينا وانتج مغالق ابوابه فتحا مبينا فصرفت عنان العزيمة نحو
اسعاف مسئولهم وتوجهت بجوامع الهمة الى انجاح مأمولهم واقتصدت
ان اضمحل مقاصده بالتحليل من غير ايراد قال واقول والتزمت
في البيان ان لا يحتاج الى التقدم او التأخر لئلا يتعسر الامر على المبتدي
او يتعذر واكتفيت في الاوائل بحل الكلام ثم زدت في تنقيح المرام
مسلكا البيان على طريق الافهام والله ولي التوفيق والاعتصام

بدل معاقدة ح

واقول قال الله المحقق العلامة افاض الله عليه سحائب الرحمة و
الكرامة بسم الله الرحمن الرحيم بدأ بالتسمية ثم التحميد اقتداء بما
ورد عليه الكلام المجيد وامتثالا لما امر به الرسول الكريم عليه افضل
الصلوة واكمل التسليم حيث قال كل امر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله
الرحمن الرحيم فهو ابتر وكل امر ذي بال فهو لم يبدأ فيه بالحمد لله
فهو اجذم الحمد هو الثناء بالجميل على الاختياري بالنعمة او غيرها قصد
التعظيم ظاهرا او باطنا لله اسم للذات الواجب بالذات المنعوت
بجميع الصفات الذي هدانا الهداية هي الدلالة على ما يوصل
الى المطلوب اي لنا علم ما يوصل الى سواء الطريق اي طريق السواء
المستقيم من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف ووصل لنا متعلق
برفيق وان امتنع تقديم ما في حيز المضاف اليه اذ الظرف مما
يتوسع فيه فيكفيه رائحة من الفعل التوفيق اي توافق اسباب
الخير وهو اول مفعولي جعل خير رفيق ثاني مفعوليه والمعنى جعل
التوفيق خير رفيق لنا والصلوة هي من الله الرحمة ومن الملائكة
استغفار ومن العباد دعاء على من ارسله هدى مصدر بمعنى
الرشاد والمراد هنا الهادي واطلق عليه مبالغة وهو اي الرسول
بالاقتداء او بالاتباع حقيق ومن ارشد نورا اي ذا نور واطلق عليه
خليق ح

بدل عليه ح

مبالغة به متعلق بقوله الاستبداد اولا يليق تعلقه بقوله يليق

وهو وجدان ما يوصل الى المطلوب كما فهم والصلوة على آله وهو في الاصل

الاهل والمراد بهمها بنو هاشم وبنو مطلب والصلوة على اصحابه جمع

صحب وهو جمع صاحب ويراد به كل مؤمن رأى رسول الله الذين سعدوا

في مدارج جمع مدرج وهو المسلكة الصدق والصواب بالتصديق متعلق

بسعدوا اي سعدوا بسبب التصديق في مسالك الصواب والذين

صعدوا عرجوا معارج جمع معراج والمرقاة الموصلة الى الحق بالتحقيق

يحتمل ان يكون ظرفا لغوا متعلقا بصعدوا والباء للسببية اي صعدوا

معارج الحق بسبب التحقيق والايقان وان يكون ظرفا مستقرا والباء

للملابسة فيكون مفعولا لصعدوا بالواسطة اي صعدوا معارج الحق

بالتحقيق والجزم وبعد من الظروف المبنية المنقطعة عن الاضافة اي

بعد الحمد والصلوة وبتقدير اما قبله قال بعد الحمد الى ما بعده

تصنيفه ان كان وضع الديباجة قبل التصنيف والكتاب المص

ان كان بعده وغاية نهاية تهذيب تنقيح الكلام والمراد

اما ان هذا الكتاب كلام مهذب بان يكون المصدر بمعنى المفعول

واضافة الصفة الى الموصوف واما ان تصنيف هذا الكتاب غاية

تنقيح الكلام بتقدير مضاف في تحرير تبيين علم المنطق وعلم الكلام

وتقريب المرام المقصود ويحتمل ان يكون عطفا على تهذيب الكلام و

يكون معناه هذا غاية تقريب المرام الى الافهام وان يكون عطفا على

التحرير ومعناه غاية تهذيب الكلام في تقريب المقصد اي سوق الدليل

على اثبات من بيان المرام اي المقصود الذي هو تقرير عقائد الاسلام

اي العقائد المنسوبة اي الاسلام فيكون الاضافة بيانية جعلته

تبصرة مبصرا او موضحا لمن حاول اراد التبصر اي التعرف والايضاح

لذوي الافهام والاعلام وجعلته تذكرة ومذكرا لمن اراد ان يتذكر

من ذوي الافهام جمع فهم وهو العلم سيما خصوصا والسي في الاصل

بمعنى مثل بمعنى لا سيما لا مثل وما زائدة او موصولة او موصوفة

وقد يحذف لا في اللفظ لكنه مراد وغلب استعماله بمعنى التخصيص و

هو الاستثناء عن الحكم المتقدم للحكم عليه على وجه اتم لكم من جنس

الحكم السابق وفيما بعده يجوز الرفع على كونه خبر مبتدا محذوف و

الجملة صلة ما او صفته والنصب على الاستثناء والجر على الاضافة و

كلمة ما على الاخير زائدة الولد الاعز اسمه محمد ولذا قال سمي

سمي حبيب الله عليه التحية والسلام لا زال له اي للولد المذكور من

التوفيق بيان لقوله قوام نظام وعماد اي يكون له قوام من التوفيق

دائما ولا زال له من التأييد والتقوية عصام هو في اللغة رباط

فيكون الاضافة لاملابسة اي العقائد التي هي الاسلام

القوية وههنا بمعنى العاصم وهو الحافظ وفي التوجه الى تصنيف
هذا المتن الشريف على الله التوكل وبه اي به في هذا الامر الاعتصام
اي الالتزام والاستظهار رتب المتن المحقق كتابه على قسمين
القسم الاول في علم المنطق والثاني في علم الكلام وقدم المنطق عليه
لانه مقدمة موصلة اليه وقسم القسم الاول من الكتاب الى ثلثة
اقسام مقدمة وهي ههنا ما يتوقف عليه الشروع في المنطق على وجه
البصيرة والتحرز عن فرط الرغبة كما يشير اليه في آخر الكتاب ومقصدين
احدهما التصورات والاخرى التصديقات ولما توقف الشروع با
لبصيرة في المنطق على تعريفه والشروع فيه من فرط الرغبة على بيان
فايدة وزيادة البصيرة على موضوعه رتبا المقدمة على هذه الثلثة
ولما كان بيان فائدة الموجب لتعريفه موقوفا على تقسيم مطلق
العلم بدا به وقال العلم وهو ماهية الشيء الحاصل عند العقل ينقسم
الى تصور وتصديق لانه ان كان اذعانا اي قبولا واعتقادا و
حكما للنسبة التامة اي التي يصح السكوت عليها سواء كانت ايجابية
اي ثبوتية او سلبية اي منفية فتصديق فالحكم بان زيدا قايم
وهو الاعتقاد والقبول لثبوت القيام لزيد تصديق ايجابي
والحكم بان زيدا ليس بقائم وهو الاعتقاد والقبول لسلب القيام

عن زيد تصديق سلبي ولما كان التصديق اذعانا للنسبة فيتوقف
على تصور الشيئين وهما الموضوع كزيد والمحمول كقائم وتصور النسبة
وهي ربط القيام بزيد وهذه التصورات شرط للتصديق خارجة عنه
والتصديق هو مجرد الحكم عليها على مذهب الحكماء وهو الحق واما عند
الامام فالتصديق عبارة عن مجموع هذه التصورات الثلثة والحكم
والا اي وان لم يكن اذعانا للنسبة الايجابية او السلبية فتصور ساذج
سواء كان واحدا كتصور زيد او متعددا بلا نسبة كزيد وقائم او مع
نسبة لكن لا يقبل تعلق الاذعان كالنسب التقييدية والانشائية
او يقبل تعلقه لكن لم يتعلق بها كالتصورات الثلث قبل الحكم على
النسبة ويقتسمان اي ياخذ ويقبل القسمة كل واحد من التصور
والتصديق بالضرورة بالوجوب او بديهة العقل الى الضروري اي — الضروري ح
وهو ما لا يتوقف حصوله على نظر وفكر كتصور الحرارة والبرودة و
التصديق بان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان والى الا — كتساب ح
اي الكسبي وهو ما يتوقف حصوله على نظر وكسب كتصور الملك والتصديق
بحدوث العالم فلا بد ان يكون اكتسابه من الضروري وحصوله منه
بالنظر والفكر وهو ملاحظة النفس وتوجهها والتفاتها نحو المعقول
اي المعلوم الذي حصل له سواء كان تصوريا او تصديقيا لتحصيل

المجهول التصوري كما اذا جهلنا الانسان واردنا تحصيله فلاحظنا
الحيوان والناطق ورتبنا بما يحصل لنا الانسان او تحصيل المجهول التصديقي
كما اذا جهلنا ان العالم حادث فلاحظنا العالم متغير وكل متغير حادث ليحصل لنا
العلم بان العالم حادث واعتبر الجهل في المطلوب لاستحالة استعلام
المعلوم لكن يلزم ان لا يكون مجهولا من جميع الوجوه والا لكان طالبا
للمجهول المطلق وهو ممتنع بديهة بل يكون مجهولا بالوجه الذي يطلب ويراد
تحصيله ومعلوما بوجه آخر ملتبس به من معاني عند المتصدي
للتعريف والبيان ليمكن التحصيل والطلب وقد يقع فيه اي في النظر
الخطاء لان بعض العقلاء يناقض بعضهم في مقتضى افكارهم بل الشخص
الواحد يناقض نفسه بحسب وقتين فقد يتفكر ويؤدي فكره الى التصديق
بقدم العالم ثم يتفكر ويؤدي فكره الى التصديق بحدوث
العالم والفكران ليسا بصوابين والا لزم اجتماع النقيضين في المحكوم
عليه فيكون احد الفكرين خطاء فاحتيج في كسب النظري من الضروري
الى قانون قاعدة كلية يعرف بها طرق اكتساب التصورات والتصديقات
من ضرورياتها تعصم مراعاته اي ذلك القانون الذهن عنه اي عن الخطاء في
النظر او الفكر وهو اي القانون العاصم عن الخطاء في النظر المنطق
اذ يعرف منه ان كل نظري باي طريق يكتسب واي فكر صحيح واي فكر

فاسد كما ستعلم انشاء الله تع وتسميته المنطق لانه يقوي النطق
الظاهري وهو التكلم ويقوي النطق الباطني وهو ادراك المعقولات
كما يجيء وقد تبين لك مما ذكر تعريف المنطق وفائدته فاحفظ
واما موضوعه فهو المعلوم التصوري او المعلوم التصديقي اذ
موضوع كل علم ما يبحث فيه عن اعراضه واحواله الذاتية اي اللاحقة
له لذاته كالتعجب اللاحق لذات الانسان بواسطة انه انسان او
لجزئه كادراك المعقولات اللاحقة للانسان لانه ناطق او لامر خارج
مساو له كالضحك العارض للانسان بواسطة انه متعجب ويبحث
في المنطق اما عن احوال التصورات واعراضها الذاتية واما عن
احوال التصديقات واعراضها الذاتية فيكون هذه المعلومات
موضوعه ولكن لا مطلقا بل من حيث انه اي تلك المعلوم التصوري
يوصل الى مطلوب تصوري كما يبحث عن الجنس وهو الجزء المشترك
كالحيوان وعن الفصل وهو الجزء المختص كالناطق من حيث انهما اذا
يركبان فيوصلان الى مجهول تصوري كالانسان فيسمى ذلك المعلوم
التصوري الموصل الى المطلوب المجهول التصوري معرفا وقولا شارحا
لتعريفه المجهول التصوري وشرحه مفهومه ويسمى ذلك المطلوب الحاصل
من ذلك المعلوم معرفا او من حيث ان ذلك المعلوم التصديقي يوصل

تصديق ح

الى المطلوب كما يبحث عن القضايا المتعددة كقولنا العالم متغير
وكل متغير حادث من حيث انها كيف تؤلف فتصير موصلة للمجهول
التصديقي وهو العالم حادث فيسمى ذلك المعلوم التصديقي الموصل الى
المطلوب التصديقي حجة ودليلا للاحتجاج والاستدلال بها على ثبوت
المطلوب ويسمى ذلك المجهول المطلوب التصديقي الحاصل من ذلك
المعلوم نتيجة ولما فرغ من بيان ما في المقدمة شرع في بيان المقاصد
وقال هذه مباحث التصورات وقدمها على التصديقات لانها كما
علمت اما شرط لها او جزء منها واياما كان لمتقدم على المشروط والكل
ولما كان بحث المنطقي عن المعرف والحجة وكيفية ترتيبهما للايصال
وهو لا يتوقف على الالفاظ فان الموصل الى التصور ليس لفظ المعرف
بل معناه والموصل الى التصديق ليس لفظ الحجة بل معناها ولم يكن احتياج
الى الالفاظ لكن لما توقف افادة المعاني واستفادتها على الالفاظ بحث
عنها وذكرها اولا قبل الشروع في المقصود قريبا من المقدمة اشعارا
انها ليست مقصودة بالذات في الفن ولما كان النظر في الالفاظ من
حيث انها دالة على المعنى صدر الكلام في الالفاظ بالدلالة وهي كون
الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر وتنحصر بالاستقراء في الدلالة
العقلية وهي ان يجد العقل من غير واسطة امر آخر علاقة بين الدال

والمدلول ينتقل لاجلها منه اليه وهي اما لفظية بان كان الدال لفظا كدلالة
اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ او غير لفظية كدلالة الاثر
كالبناء على المؤثر وفي الدلالة الطبيعية وهي ان يجد العقل بواسطة الطبع
رابطة بين الدال والمدلول ينتقل بسببها منه اليه وهي ايضا اما لفظية
كدلالة اخ اخ على السعال فان الطبع يحدث الاول عند الثاني وغير
لفظية كدلالة الحمرة على الخجل وكذا في الدلالة الوضعية وهي ان يجد
العقل بين الدال والمدلول رابطة ينتقل منه اليه بواسطة الوضع اي
جعل الجاعل الاول للثاني وهي ايضا اما لفظية كدلالة الالفاظ الموضوعة
والعقود ح — على معانيها او غير لفظية كدلالة الدوال الاربع وهي الخطوط والنصب
الاشارات على ما وضعت لها والمبحوث عنه ههنا هو الدلالة اللفظية
بحيث ح — الوضعية لانها المعتبرة في الافادة والاستفادة وهي كون اللفظ
اذا سمع او تخيل فهم منه المعنى للعلم بالوضع وهذه الدلالة اما مطابقة
او تضمن او التزام لان دلالة اللفظ بحسب الوضع ان كان على تمام
ما وضع هذا اللفظ له فالدلالة مطابقة كدلالة الانسان على الحيوان
الناطق الذي هو تمام ما وضع له الانسان وسميت مطابقة لان اللفظ
مطابق وموافق لتمام ما وضع له وان كان دلالة اللفظ بحسب الوضع
على جزء من جزء المعنى الموضوع له بشرط ملاحظة مجملا في ضمن الكل

منفصلا على الانفراد و ح لدلالته تضمن كدلالة الانسان على الحيوان فقط
او الناطق فقط محلا في ضمن دلالته على الحيوان الناطق فانه لا اشعار له
لا يدل على احدهما الا انه جزء المعنى الموضوع له و سميت تضمنا لان الجزء
في ضمن المعنى الموضوع له و ان كان دلالة اللفظ بحسب الوضع على المعنى
الخارج عن الموضوع له فالدلالة التزام كدلالة الانسان على قابل الكتابة
فان دلالته عليه بواسطة انه موضوع للحيوان الناطق و قابل الكتابة
خارج عنه و سميت التزاما لان اللفظ كالمستوف لا يدل الا على الخارج
اللازم و لهذا لا بد في الدلالة الالتزامية من اللزوم اى امتناع الانفكاك
بين المعنى الموضوع له و بين معنى الخارج و هذا اللزوم اما ان يكون
عقلا بان يمتنع العقل تصور الملزوم و هو الموضوع له بدون اللازم
و هو الخارج بل كلما تصور الملزوم تصور اللازم او يكون هذا اللزوم
عرفا اى بحسب العرف بان يمتنع في مجرى العادة تصور الملزوم بدون
تصور اللازم لعلاقة و ارتباط بينهما كالجود و الحاتم و السخاء الحاتم
و ان لم يمتنع بحسب العقل بل يجوز ان يتصور الملزوم بدونه و هذا ما
تفرد به المصنف العلامة و لم يوافق قواعد ارباب الميزان و لعله
اصطلح هنا مذهب اهل العربية و لكن لم يتبعه ذلك لما يلزم على تقدير
اللزوم العقلي اسقاط اكثر الدلالات المتعارفة مثل الكنايات و

و الاستعارات عن حيز الاعتبار و لا ريب في فهم هذه المعاني من
الالفاظ فاستعمالها غير مستحسن و لما في هذا المقام تحقيق المراد لا يناسب
هذه المرتبة من الافهام فليرجع من اراد الاطلاع عليه الى حواشينا
على الشمسية و يلزم منها اى التضمن و الالتزام المطابقة فانه كلما وجد التضمن
و الالتزام وجدا المطابقة لان التضمن دلالة اللفظ على جزء الموضوع
له بسبب كونه جزءا و الالتزام دلالة اللفظ على الخارج اللازم بسبب
كونه لازما له فلا يتحققان بدون دلالة اللفظ على الكل و الملزوم كما عرفت
الموضوع له و لو كان ذلك اللزوم اعني تحقق المطابقة عند تحقق
الالتزام تقديرا و ذلك فيما اذا اطلق اللفظ على لازم الموضوع له
مجازا مع قرينة مانعة عن الدلالة عن المعنى الموضوع له فانه و ان
تحقق الالتزام ح بالفعل و لم يتحقق المطابقة معها بالفعل فقد تحقق
تقديرا بمعنى ان له معنى لو وضع له لو استعمل فيه كان دلالته عليه مطابقة
و الا لم يكن في تلك الحالة و يكفي هذا القدر في اللزوم هذا و انت تعلم مما
مر في بيان التضمن ان ذلك لا يجري فيما اذا اطلق اللفظ على جزء
المعنى كذلك لان هذه الدلالة لم يكن ح تضمنا فان الجزء ملحوظة
بالانفراد لا في ضمن الكل و في هذا المبحث مزيد تحقيق لا يليق بهذا المختصر
فليرجع الى ما هو الحق الحقيق في حواشينا على الشمسية و لا يلزم عكس ذلك

مزيد كلام في حو

اي لا يلزم التضمن والالتزام المطابقة اما التضمن فلتحقق الالفاظ
الموضوعة للمعاني البسيطة بمعنى المطابقة ح ولم يتحقق التضمن لعدم الجزء
لها حتى يدل عليه واما الالتزام فلجواز ان لا يكون للمعنى المطابقي لازم
عقلي ولا عرفي كما ادعاه فيتحقق المطابقة ولا يتحقق الالتزام ومن ههنا
ظهر عدم استلزام التضمن الالتزام لجواز ان يوجد ماهية مركبة ليس لها
لازم فيدل اللفظ على جزئها تضمنا ولا التزاما وعدم استلزام الالتزام
التضمن ايضا لتحقق المعاني البسيطة التي لها لوازم فيدل اللفظ عليها
التزاما ولا تضمن لعدم جزء لها ولما بين اقسام الدلالة عقبه بتقسيم
اللفظ الموضوع الى المفرد والمركب لانه ان قصد بجزء منه اي من اللفظ
الموضوع الدلالة على جزء المعنى اي اعني باللفظ وقصد منه فمركب
اي هذه اللفظ مركب فعلى هذا لا بد ان يكون للفظ جزء ملفوظ او
مقدر ولجزئه دلالة على المعنى وذلك المعنى جزء المعنى المقصود ودلالة
هذا الجزء على المعنى المقصود مقصوده كرامي الحجارة فان الرامي يدل على
رمي منسوب الى شخص ما والحجارة يدل على الجسم المعين ومجموع المعنيين
معنى رامي الحجارة وكلفظ ق فان لفظ يدل على المعنى الامر ولفظ ت
الضمير فيه يدل على المخاطب فيخرج عن الحد ما لا يكون له جزء ملفوظ ومقدر
كهمزة الاستفهام وما يكون له جزء ولا يكون له دلالة على معنى كزيد وما

هذا الجزء على [illegible]

يكون له جزء دال على معنى لكن لا على جزء المعنى المقصود كعبد الله
علما فان جزء كعبد دال على معنى هو العبودية لكن لم يكن له جزء المعنى
المقصود به وهو الذات المشخص المسمى وما يكون له جزء دال على جزء
المعنى المقصود لكن لا يكون دلالته عليه مقصوده كالحيوان الناطق
اذا كان علما لشخص انساني فانه يقصد بذلك المجموع ذلك الشخص الذي
هو الحيوان الناطق المشخص من غير ان يكون دلالة كل من الحيوان
والناطق على معناه مقصودا اصليا وهو المركب اما تام يصح السكوت
عليه اي يفيد المخاطب فائدة تامة ولا ينتظر لفظ آخر كزيد قائم
واضرب والمركب التام اما خبر يحتمل الصدق والكذب بحسب مفهومه كزيد
قائم او انشاء لا يحتمل الصدق والكذب كالامر والنهي مثل اضرب ولا تضرب
واما مركب ناقص لا يصح السكوت عليه بل ينتظر لفظ الآخر وهذا المركب
الناقص اما تقييدي يكون الجزء الثاني فيه قيدا للاول كالحيوان الناطق
او غيره اي غير تقييدي كالمركب من اسم واسم او حرف مثل بالجار والمجرور
وكالمركب الاضافي نحو غلام زيد وكالمركب المزجي نحو بعلبك والصوتي
نحو سيبويه اذا لم يكن علما والا اي وان لم يقصد بجزء من اللفظ الدلالة
على جزء المعنى المقصود فمفرد بجميع الاقسام المنفية المخرجة من المركب
وهو اي اللفظ المفرد ان استقل اي صح لان يخبر به وحده بنفسه او

مع الدلالة بهيئته وصيغته اي بحركاته وسكناته لا بجوهر كلماته كالقبوق والصبوح فان القبوق يدل بجوهره على شرب المساء والصبوح يدل بجوهره على شرب الصباح وان تغير حركاتها وسكناتها بخلاف ضرب فانه لو تغير حركاته لم يدل على الزمان الماضي على حد معين من الازمنة الثلثة التي هي الماضي والحال والاستقبال فهو كلمة باصطلاح المنطقيين وفعل باصطلاح النحاة كضرب فان الحركات المتوالية المفتوحة فيه تدل على الزمان الماضي ويضرب فان الياء والحركات والسكنات التي فيه يدل على الحال تارة وعلى الاستقبال تارة اخرى واللفظ المفرد المستقل بدونها اي بدون الدلالة بهيئته على احد الازمنة الثلثة فهو اسم كزيد وضارب والا اي وان لم يستقل اي لم يصلح لان يخبر به وحده بل يحتاج في بيان معناه الى ضم ضميمة لافادة باصطلاح المنطقيين وحرف باصطلاح النحاة سواء صلح للاخبار مع ضم ضميمة كما في قولنا زيد لا قايم او لم يصلح كفي في قولنا زيد في الدار فان المخبر به متعلق الظرف لا هو ويدخل في الاداة عندهم الافعال الناقصة ككان واخواتها والروابط الاسمية كهو في قولنا زيد هو قايم فان معناها غير مستقل ويسمى زيادة بيان فيهما وايضا اللفظ المفرد مطلقا سواء كان اسما او كلمة او اداة تقسيما اخر

ينقسم ح

الى الاعلام وغيرها فانه ان اتحد معناه اي ان كان معنى هذا اللفظ واحدا لمعنى بالعدد ولم يكن له معان مختلفة مع تشخصه وتعينه وصفاته اي بحسب الوضع بحيث يمتنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه فهو علم في عرف النحاة وجزئي حقيقي في عرف المنطقيين فلو قال فهو جزئي حقيقي ليطابق اصطلاحهم كما قال في الكلمة والاداة لكان انسب وان كان معناه واحدا ولكن بدونه اي بدون تشخصه وتعينه بان لا يمتنع نفس تصوره من وقوعه على كثيرين فهو الكلي والكثيرون افراده و هذا الكلي متواطي ان تساوت افراده الذهنية والخارجية في صدق هذا الكلي عليها ويسمى متواطيا لان افراده متوافقة في معناه من التواطؤ بمعنى التوافق كالانسان فان صدقه على الافراد التي في الخارج والذهن متساويا كالشمس فان صدقها على الفرد الخارجي وعلى ساير الافراد المفروضة لها في الذهن متساوية وهذا الكلي مشكك ان تفاوت افراده في صدق الكلي عليها وهذا التفاوت اما بالاولية وذلك بان يكون حصول معناه في بعض الافراد متقدما على حصول معناه في البعض الآخر كالوجود فان حصوله في الواجب قبل حصوله في الممكن او تفاوت افراده بالاولوية صدق الكلي عليها بان يكون في بعضها اولى ببعض كالوجود ايضا فانه في الواجب اولى واثبت

معان ح

واتم منه في الحكم وسمي مشككا لانه يشكك الناظر ويوقعه في الشك انه
من المتواطي بناء على الاشتراك والاتحاد فيه معنى او من المشترك لفظا
بناء على تفاوت ما بينهما وان كثر معنى اللفظ المفرد بان يكون للفظ
معان مختلفة فان وضع اللفظ لكل من تلك المعاني بطريق واحد على
السواء فمشترك بالنسبة الى جميعها لاشتراكه بين تلك المعاني ومجمل
الى كل واحد منها لما فيه من الاجمال كالعين فانها موضوعة للباصرة
والماء والذهب والركبة وغيرها على السواء اي كما يكون موضوعا لاحدها
يكون موضوعا للاخر من غير ترجيح والا اي وان لم يكن موضوعا لكل واحد
من هذه المعاني على السواء فان اشتهر هذا اللفظ في المعنى الثاني
بحيث يترك استعماله في المعنى الاول بمعنى انه لا يستعمل فيه حقيقة
بالنسبة الى ذلك الوضع والاصطلاح بل نقل من معناه الاول الى
هذا المعنى فمنقول لنقله من المعنى الاول الى الثاني وذلك المنقول
ينسب الى الناقل لتعيين ناقله ويعلم به مناسبة استعماله في الموارد
فاذا كان الناقل الشرع فيقال له المنقول الشرعي كالصلوة فانها
في اللغة الدعاء ونقله الشارع الى الاركان المخصوصة واذا كان الناقل
العرف العام فيقال له المنقول العرفي كالدابة فانها في اصل اللغة
لكل ما يدب على الارض ثم نقل العرف العام الى ذوات القوائم الاربع

بدل اي جو

من الخيل والبغال والحمير واذا كان الناقل العرف الخاص فيقال له
المنقول الاصطلاحي كالفعل فانه في اللغة لما صدر من الفاعل كالاكل والشرب
ونقله النحوي الى الكلمة المخصوصة والا اي وان لم يشتهر في المعنى الثاني
ولم يترك المعنى الاول فحقيقة ان استعمل في المعنى الاول الموضوع هو له
وسمي حقيقة لثبوته في مكانه الاصلي والحقيقة من حق بمعنى ثبت كالاسد
اذا قيل واريد به الحيوان المفترس ومجاز ان استعمل في المعنى الثاني
المنقول عن المعنى الاول وسمي مجازا لتجاوزه عن مكانه الاصلي كالاسد
اذا قيل واريد به الرجل الشجاع فانه يتجاوز وينتقل من الحيوان
المفترس اليه لعلاقة بينهما وهي الشجاعة **فصل** اي هذا فصل
في المعاني وهي الصور الذهنية من حيث انها وضع بازائها
الالفاظ فان عبر عنها بالفاظ مفردة فهي مفردة والا فمركبة والكلام
هنا في المعاني المفردة وهي تنقسم الى كلي وجزئي لان المفهوم وهو
هو الحاصل في العقل ان لم يمتنع عند العقل بمجرد تصوره من غير التفات
معه الخصوصيات العارضة لهذا المفهوم فرض صدقه على كثيرين
موجودين في الخارج او غير موجودين فهو كلي كهذا الانسان فانه
الذهنية اذا حصل مفهومها عند العقل لم يمتنع بمجرد تصوره عن صدقه
على امور متكثرة والا اي وان لم يمتنع عند العقل بمجرد تصوره فرض

صدقه على كثيرين نحو الكلي كالانسان فان العقل لا يمنع بمجرد تصوره
فرض صدقه على الامور المتكثرة سواء امتنعت افراده اي الكلي
في الخارج كشريك الباري تعالى عن ذلك علوا كبيرا او امكنت افراده
اعم من ان لم يوجد هذه الافراد الممكنة في الخارج مطلقا كالعنقاء في الخارج ح
مع كونه ممكنا لم يحصل في الخارج مطلقا او امكنت افراده في الخارج ووجد بعضها
سواء وجد فيه الواحد من هذه الافراد فقط وهذا اما ان يكون مع امكان
وجود الغير كالشمس المنحصر افراده في الخارج في هذا الفرد المشخص لكن
يمكن ان يكون له افراد كثيرة او يكون مع امتناعه اي امتناع الغير كواجب
الوجود اذ لم يمكن ان يكون له فرد غير ذات الله تعالى والامكان الافراد
فيه بمعنى امكان جنس الفرد له حتى يصح اخذه من الكلي الذي يمكن افراده
او وجد فيه الكثير من افراد الكلي وذلك اما ان يكون مع التناهي لهذه
الافراد اي تكون الافراد وهذا الكلي متناهيا كالكواكب السيارة فانها
لم يكن الا سبعة او يكون مع عدمه اي عدم التناهي كمعلوم الله تعالى
فرغ عن تعريف الجزئي والكلي واقسامه شرع في النسب بين الكليين
وانما خص البحث بالكليين اذ لا يتعلق المقصود في الفن بالجزئي لانه ليس
كاسبا ولا مكتسبا ولم يذكر منه الا بالاستطراد والكليان اذا نسب
احدهما الى الآخر بالتصادق والتعارف فلا يخلو امر من نسبة الى ع

لا يخلو ان تعارضا كليا اي لم يصدق كل واحد منهما على شيء مما صدق
عليه الآخر فمتباينان تباينا كليا كالانسان والحمار فان كل واحد منهما
لا يصدق على شيء مما صدق عليه الآخر والا اي ان لم يتعارضا كليا نحو
اما ان يتصادقا من الجانبين كليا او من جانب كليا ومن جانب جزئيا
او لم يتصادقا من الجانبين ولا من جانب كليا بل يتصادقا على البعض
من الجانبين جزئيا فان تصادقا كليا من الجانبين اي تصادق الكليان
من الجانبين على سبيل الكلية وذلك بان يصدق كل منهما على ما صدق كل ح
عليه الآخر فمتساويان كالانسان والناطق فان كلا منهما يصدق
على كل ما يصدق عليه الآخر ونقيضاهما اي نقيضا المتساويين نحو
رفعهما كاللاانسان واللاناطق كذلك اي متساويان بمعنى ان كل ما
صدق عليه نقيض احد المتساويين يصدق عليه نقيض الآخر والا
لزم ان يصدق احد النقيضين بدون نقيض الآخر فيصدق عينه مع
او لا يجوز ارتفاع النقيضين واذا صدق نقيض واحد مع عين الآخر
فلم يصدق عينه مع هذا العين والا لزم اجتماع النقيضين واذا لم يتصادق
العينان فلم يكونا متساويين هذا خلف لانه خلاف المفروض وان تصادق
الكليان من جانب واحد كليا ومن جانب الآخر جزئيا فاعم واخص
مطلقا بان يكون الكلي الذي يصدق على الآخر كليا اعم والكلي الذي

يصدق على الآخر بيا اخص كالحيوان والانسان فان الحيوان يصدق
على كل افراد الانسان ويصدق الانسان على بعض افراد الحيوان و نقيضاهما
اي نقيض الاعم والاخص مطلقاً اعم واخص مطلقاً بالعكس بان يكون
نقيض الاعم مطلقاً اخص مطلقاً ونقيض الاخص مطلقاً اعم مطلقاً
بمعنى ان كل ما صدق عليه نقيض الاعم صدق عليه نقيض الاخص
وليس كل ما صدق عليه نقيض الاخص صدق عليه نقيض الاعم اما
الاول فلانه لو لم يصدق نقيض الاخص على كل ما صدق عليه نقيض
الاعم يصدق عين الاخص على ما صدق عليه نقيض الاعم فيصدق
الاخص بدون الاعم لصدقه مع نقيض الاعم وانه محال فنقول مثلا
كل لا حيوان لا انسان والا لكان بعض اللاحيوان انسانا فبعض
الانسان لا حيوان هذا خلف واما الثاني فلان نقيض بعض الاخص
عين الاعم تحقيقا بالمعنى العموم ولا يخفى انه لا شيء من نقيض الاعم
عين الاعم فليس بعض نقيض الاخص نقيض الاعم فيكون نقيض
الاخص اعم من نقيض الاعم والا اي وان لم يتصادقا من الجانبين ولكن الاخص ح
جانب واحد كليا بل تصادقا من الجانبين جزئيا فمن وجه اي فاعم
واخص من وجه كالحيوان والابيض فان كل منهما يصدق على الآخر
في الحيوان الابيض فنقول بعض الحيوان ابيض وبعض الابيض

حيوان ويفارق الحيوان الابيض في الحيوان الاسود فنقول ليس
بعض الحيوان بابيض ويفارق الابيض الحيوان في الجماد الابيض
فنقول ليس بعض الابيض بحيوان وبين نقيضيهما اي نقيضي
الاعم والاخص من وجه تباين جزئي وسوبا ان يصدق كل من النقيضين
بدون الآخر في الجملة اي سواء لم يتصادقا اصلا كالمتباينين او لم
يتصادقا في بعض المواد وتصادقا في بعض آخر كالعموم من وجه فيعم
التباين الجزئي التباين الكلي والعموم من وجه وتحقيقه في ضمن كل منهما
ولذا لم يذكره المص في نسب الكليات وانما كان بين نقيضيهما تباين
جزئي لان عينيهما اذا كان كل واحد منهما بحيث يصدق بدون الآخر
لكان النقيضان ايضا كذلك ولا نعني بالمباينة الجزئية الا ذلك و
صدق ذلك اما في ضمن التباين الكلي كما بين نقيض الاعم مطلقا وعين
الاخص فان بين الاعم مطلقا ونقيض الاخص كالحيوان واللاانسان
عموم من وجه لتصادقهما في الفرس وصدق الحيوان بدون اللا
في الانسان وبالعكس في الحجر وبين نقيضيهما وهما نقيض الاعم و
عين الاخص تباين كلي كاللاحيوان والانسان ضرورة امتناع صدق
الخاص بدون العام واما في ضمن العموم من وجه كاللاحيوان واللا ابيض
فانهما تصادقان في الجماد الاسود ويفارق اللاحيوان للابيض

في الحجر والابيض ويفارق اللاابيض اللاحيوان في الحيوان الاسود
كالمتباينين فان من نقيضيهما تباين جزئي ايضا لان نقيضيهما
لم يصدقا على شيء اصلا كاللاوجود واللاعدم النقيضين الوجود
والعدم المتباينين فيكون بينهما تباين كلي ضرورة امتناع اجتماعهما
على الصدق وان صدقا في بعض المواد وتفارقا في بعض كاللا الاخر
انسان واللافرس النقيضين للانسان والفرس فيكون بينهما
عموم من وجه لتصادقهما في الجماد ويفارق اللاانسان في الفرس
ويفارق اللافرس في الانسان فيكون بينهما تباين جزئي
يتحقق في ضمنهما وهو صدق كل واحد من النقيضين بدون الآخر
في الجملة اما في ضمن التباين الكلي واما في ضمن العموم من وجه ثم ان
للجزئي معنى آخر مسمى بالاضافي مقابل للجزئي الحقيقي اشار اليه
وقال وقد يقال الجزئي ايضا للاخص اي لكل اخص تحت اعم سواء
كان جزئيا حقيقيا او كليا نوعا او جنسا وهو اي الجزئي الاضافي
اعم مطلقا من الجزئي الحقيقي فان كل جزئي حقيقي جزئي اضافي
لان الجزئي الحقيقي مندرج تحت كليات كثيرة وادناها الشيء الموجود
فيكون جزئيا اضافيا ولا عكس اذ ليس كل جزئي اضافي جزئيا حقيقيا لجواز
ان يكون كليا مندرجا تحت كلي آخر كالانسان بالنسبة الى الحيوان

لما فرغ عن تعريف الكلي واقسامه والنسب من افراده شرع في بيان
الكليات الخمس لانها مما يتوقف عليه المعرف الموصل الى المجهول التصوري
فيكون الكليات موصلا بعيدا او قال الكليات خمس لان الكلي المفرد
اذا نسب الى ما تحته من الجزئيات فاما ان يكون تمام ماهية ما تحته
من الجزئيات او داخلة فيها او خارجا عنها الاول النوع والثاني
اما ان يكون تمام مشترك بين تلك الماهية وبين نوع آخر مباين لها
بحيث لا يكون وراءه جزء مشترك ولا والاول الجنس والثاني الفصل
والثالث اما ان يختص بافراد حقيقة واحدة ام لا الاول الخاصة
والثاني العرض العام وبدا المصنف العلامة بالجنس لانه اعم الذاتيات
فقال الكلي الاول الجنس وهو كما علمت جزء مشترك بين الماهية و
غيرها لا يكون جزء مشترك خارجا عنه بل كل جزء مشترك بينهما اما ان
نفسه او جزء يكون جزءه كالحيوان فانه تمام مشترك بين الانسان والفرس
اذ لا جزء مشترك بينهما الا وهو اما نفس الحيوان او جزء منه كالجوهر
والجسم النامي والحساس والمتحرك بالارادة وكل منها وان كان جزءا مشتركا
بين الانسان والفرس الا انه ليس تمام المشترك بينهما بل بعضه ولا
يكون تمام المشترك الا الحيوان المشتمل على الكل وعرفوه بانه المقول
على الكثرة اي الكثيرين وهو كالجنس للكليات الخمس فان المراد به معنى

الكلي فاقام المعرف وهو المقول على الكثرة مقام المعرف وهو الكلي المختلفة الحقائق اي المختلفين بالحقائق ويخرج به النوع فانه المقول على الكثير من المتفقين بالحقائق كما سيجيء ولا بد ان يكون مقوليته على الكثيرين في جواب ما هو يعني اذا سئل عن الماهية وعن نوع آخر بما هو اي بالحقيقة المشتركة بينهما فالمقول في جواب الجنس لانه تمام الحقيقة المشتركة بينهما ولا يقال في جواب السؤال بما هو عن احدهما لانه ليس تمام حقيقته وبه يخرج الفصل والخاصة والعرض العام لانها لا يقال في جواب السؤال بما هو قطعا واعلم ان الجنس اما قريب او بعيد لانه اما ان يكون الجنس الذي هو الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها في هذا الجنس هو الجواب عنها وعن كل ما يشاركها فيه اولا فان كان الجواب عن الماهية كالانسان وعن بعض المشاركات في الحيوانية كالفرس هو الجواب بعينه عنها اي عن الماهية وعن الكل اي كل ما يشارك الماهية في ذلك الجنس الذي هو الحيوان كالحمار والبغل والابل فقريب كالحيوان فانه جواب السؤال عن الانسان والفرس اذا سئل عنهما بما هو وهو بعينه ايضا جواب السؤال عن الانسان وعن كل ما يشارك الانسان في الحيوانية والا اي وان لم يكن الجواب عنها وعن بعض المشاركات هو الجواب بعينه عنها وعن

تمام المشاركات في الجنسية بل اذا سئل عن الماهية وعن بعض ما يشاركها في هذا الجنس يقال شيء في جوابه واذا سئل عنها وعن بعض آخر فلا يقال في جوابه فبعيد كالجسم النامي فانه جواب السؤال عن الانسان وعن بعض ما يشاركه في الجسم النامي كالنباتات لانه تمام المشترك بينهما ولا يكون جوابا للسؤال عنه وعن بعض آخر يشاركه في الجسم النامي كالفرس اذ ليس هو تمام المشترك بينهما بل ليس تمام المشترك بينهما الا الحيوان المشتمل على الجسم النامي وكذا الكلام في الجسم المطلق ونحوه ويسمى بعيدا لانه حين الجنس فيكون بعيدا عن الماهية الكلي الثاني النوع وهو ما يكون تمام ماهية ما تحته من الجزئيات وعرفوه بانه المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة اي الكثير من المتفقين بالحقائق ويخرج به الجنس فانه مقول على المختلفين بالحقائق كما مر ولا بد ان ان يكون مقوليته في جواب ما هو سواء سئل عن تمام الماهية المختصة كما اذا سئل عن زيد بما هو اي بالحقيقة المختصة فان الجواب عنه النوع وهو الانسان لانه تمام الحقيقة المختصة او سئل عن تمام الماهية المشتركة كما اذا سئل عن زيد وعمرو بما هما فان الجواب عنه الانسان ايضا لانه تمام الماهية المشتركة بينهما ولا يكون هذه الافراد زايدا عليه الا بعوارض مشخصة خارجة عنه ويخرج بهذا القيد الفصل والخاصة و

العرض العام فانها غير مقولة في جواب ما هو وقد علم انه قد يقال
النوع على معنى آخر وهو الماهية اي المفهوم الكلي فيخرج بها الجزئي
المقول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو اذا سئل عن الماهية
وغيرها كالانسان بالقياس الى الحيوان فانه ماهية يقال عليها وعلى
غيرها كالفرس مثلا الجنس وهو الحيوان اعني اذا سئل عنها وعن
ما الانسان والفرس فالجواب انه حيوان ويخرج بهذا القيد الفصل
والخاصة والعرض العام لان الجنس لا يقال على هذه الثلثة وعلى
غيرها في جواب ما هو فانه ليس تمام المشترك ولا ذاتيا لهذه الثلثة
كالحيوان فانه ليس تمام المشترك ولا ذاتيا للناطق والضاحك والكلي
حملا يقال على كل واحد منها وعلى غيره في جواب ما هو ويخص النوع
بهذا المعنى باسم الاضافي لان المعتبر في النوعية العقل والحمل
ولا يلزم ان يكون له تحصل في نفسه كالحيوان فانه جنس لم يكن
له تحصل وتعين في ذاته بل تحصله انما يكون بالنسبة والاضافة الى
ما فوقه كالجسم النامي فان الحيوان تحصله انما يحصل بمعنى انه يكون
اقل ابهاما منه مخصص بالاضافي كالاول اي كما يخص الاول وهو
المقول على كثيرين بالحقيقة فيخرج في جواب ما هو بالحقيقي اذ حصل
حقيقة النوعية وهي التحصل والتعين في نفسه مخصص بهذا الاسم

بالنسبة اليه متحصل

وبينهما اي بين النوع الحقيقي والاضافي عموم وخصوص من وجه
لتصادقهما على الانسان اذ يصدق عليه انه مقول على كثيرين
متفقين بالحقائق في جواب ما هو ويصدق عليه انه ماهية يقال عليها
وعلى غيرها وهو الفرس مثلا الجنس كالحيوان في جواب ما هو وتفارقهما
في الحيوان فانه نوع اضافي يقال عليه وعلى الشجر مثلا الجنس وهو الجسم
النامي في جواب ما هو وليس نوعا حقيقيا اذ افراده مختلفة الحقائق
وفي النقطة فانها نوع حقيقي لاتفاق افرادها بالحقيقة وليس نوعا
اضافيا لانها لا يدخل تحت جنس وتبع المص العلامة في ذلك
المتأخرين واما القدماء حتى الشيخ في الشفاء حكموا بالاضافي اعم
مطلقا من الحقيقي ولا يثبت ذلك الا اذا ثبت ان كل نوع فله
جنس ولم يثبت لجواز ان يكون نوع بسيط لا جنس له ثم الاجناس
لها مراتب لان الجنس ان كان اعم الاجناس بان لا يكون فوقه
جنس آخر فهو العالي كالجوهر بالنسبة الى الانسان وان كان اخص
الاجناس بان لا يكون تحته جنس آخر فهو السافل كالحيوان وان
كان اعم من بعض واخص من بعض آخر كالجسم النامي والجسم فهو
المتوسط ولما كانت جنسية الشيء بالقياس الى ما تحته من الافراد
لان الجنس مفسر بالمقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو

عليها

فهو ترتيب متصاعدة الى الجنس العالي فكل جنس يكون فوق جنس
آخر يكون جنسيته اتم اذ معنى العموم والشمول الذي هو المقصود
بالجنسية فيه اكثر فيتصاعد الى ان ينتهي الى الجنس العالي ويسمى هذا
الجنس العالي جنس الاجناس فانه جنس لكل من الاجناس اذ هو اعم
من الكل وفوق الجميع فتكون الجنسية فيه اتم واكمل من غيره وكذا
الانواع الاضافية لها مراتب ايضا دون الحقيقي لانه لو كان نوع
حقيقي فوق نوع حقيقي آخر ولكنه لزم ان يكون النوع الحقيقي
جنسا وهو محال واما الانواع الاضافية فتعدد مراتب اذ يجوز ان
يكون نوع اضافي فوق نوع آخر اضافي كالانسان فانه نوع اضافي
للحيوان وهو نوع اضافي للجسم النامي وهو نوع اضافي للجسم وهو
نوع اضافي للجوهر فباعتبار ذلك لها مراتب لانه اما ان يكون اعم الانواع
وهو النوع العالي كالجسم او اخص الانواع وهو النوع السافل
كالانسان فانه اخص من ساير الانواع او اعم من بعض واخص
من بعض آخر وهو المتوسط كالحيوان فانه اخص من الجسم النامي
واعم من الانسان ولما كانت النوعية الاضافية بالقياس الى ما فوقه
لها ما فاضافته الى جميع الانواع انما يتحقق اذا كانت تحت الجميع
فيكون ترتيبه متنازلة الى ان ينتهي الى النوع السافل فكل نوع يكون تحته

~~الاضافية بالقياس الى ما فوقه لها ما فاضافته الى جميع~~
~~الانواع انما يتحقق اذا كان تحت الجميع فيكون ترتيبه~~
~~متنازلة الى ان ينتهي الى السافل~~ فكل نوع آخر فوقه نوع ل
يكون نوعيته اتم اذ معنى التحصل والتعين الذي هو المقصود
بالنوعية فيه اكثر فيتنازل في الترقي الى ان ينتهي الى
النوع السافل ويسمى هذا النوع السافل نوع الانواع
فانه نوع لكل من الانواع اذ هو اخص من الكل
وتحت الجميع فيكون النوعية فيه اتم وما بينهما اي
من الاجناس العالية والسافلة والانواع العالية و
السافلة اجناس متوسطات وانواع متوسطات
كما علمت بتفاصيلها الكلي الثالث الفصل وهو كما
علمت كلي داخل في الماهية ولم يكن تمام المشترك
بينها وبين نوع آخر يباينها سواء لم يكن مشتركا اصلا
فيكون ذاتيا مختصا بالماهية مميزا لها عن ساير ما عداها
او كان مشتركا ولم يكن تمام المشترك بل يكون بعضا
وجزءا من تمام المشترك فيكون ذاتيا مشتركا للماهية
وغيرها ومميزا لها في الجملة وعرفوه بانه المقول على
الشيء في جواب اي شيء هو فيطلب به اي شيء يميز
الشيء عن غيره بشرط ان لا يكون تمام المختصة والمشتركة
فيميز الماهية

ماهيته ج

عما شاركها فيما اصدق الله لعطا اي مثلا اذا قال الانسان
اي حيوان هو فيقال عما تميزه عن المشاركات في الحيوان
فيجاب بالجنس والنوع لانهما تمام الماهية المشتركة و
والخاصة والعرض العام لانه لم يقل في جوابه ولابد
ان يكون بهذا السوال اي شيء عما هو مميز له في ذاته
لاني عرضه هو في موضع الحال عن ضمير اما بالتاويل
او بدونه على اختلاف رأي النحاة ومعناه
انه المقول في جواب اي شيء عما عداه حال كونه
معتبرا او ملاحظا في حد ذاته مع قطع النظر عن عوارضه
فيجاب بالخاصة فانها مقولة في جواب اي شيء في عرضه لانه
مميز العرض وينقسم الفصل الى قريب وبعيد
لانه اما ان يميز النوع عما شاركه في الجنس القريب
او البعيد فان ميزه اي فان ميز الفصل الذي وهو
النوع عن النوع عن المشارك لهذا النوع في الجنس
القريب فقريب اي هو فصل قريب كالناطق بالنسبة
الى الانسان فانه يميزه عن المشاركات في الحيوان
الذي هو جنسه القريب او يميز النوع عما شاركه في
الجنس البعيد فبعيد اي هو فصل بعيد للنوع كا
كالحساس بالنسبة الى الانسان فانه يميز الانسان عما شاركه

بميزه ح

شاركه في الجسم النامي وهو الجنس البعيد وتقسيم الفصل
ايضا الى مقوم ومقسم لان الفصل اذا نسب الى ما
يميزه فمقوم وهو الماهية التي كان هذا الفصل جزءا
له ومحصل له لكونه مقوما اياه كالناطق فانه اذا نسب
الى الانسان فهو داخل في قوامه ~~ومحصل له~~ كونه
ومقوما له من سائر الحيوانات وكالحساس بالنسبة
الى الحيوان فانه داخل في قوامه ومحصل له
من بين سائر الاجسام النامية واذا نسب الفصل
الى ما يميز هذا الفصل عنه وهو الجنس قريبا
او بعيدا فمقسم له اي محصل قسم له فانه اذا
انضم الى الجنس صار المجموع قسما منه وهو النوع
كالناطق بالنسبة الى الحيوان فانه يقسم الحيوان الى
الانسان وغيره واذا انضم اليه صار المجموع
انسانا فيقال الحيوان اما ناطق او غيره فان كان
ناطقا فهو انسان وكذا الحساس بالنسبة الى الجسم النامي
وكل ما كان المقوم للعالي من الانواع فهو مقوم
للسافل من الانواع ايضا لان مقوم النوع العالي
كالجسم مقوم للنوع السافل كالانسان لانه جزء له
وهذا الفصل وهو قابل الابعاد مثلا مقوم للجسم
الذي اعلى

منها سواء كانت نوعا حقيقيا
او اضافيا فقط او نوعا اضافيا فقط
وذلك كالموجود ... ا هـ

النوع العالي فيكون مقوما للانسان اعني النوع السافل
لان مقوم المقوم مقوم فان جزء الجزء جزء ولا عكس
كذلك كليا اي ليس كل مقوم للسافل مقوما للعالي
لان الناطق مثلا مقوم للانسان دون الجسم المطلق
القابل للابعاد فانه مقوم لهما والمقسم في الحكم عكس والفصل
بالعكس اي كل ما كان مقسما للجنس السافل فهو
مقسم للعالي اي للجنس العالي لان معنى التقسيم في السافل
تحصيل الانواع فاذا حصل السافل فقد حصل العالي نسخه ح
ضرورة ان تحصيل الكل يوجب تحصيل الجزء وليس
كل ما يقسم العالي يقسم السافل كالحساس فانه يقسم
العالي كالجوهر ولا يقسم السافل كالحيوان بل يقومه
والمراد بالسافل ما تحته ليدخل فيه المتوسطات السافل ح
الكلي الرابع الخاصة وهو اي الخاصة وتذكيره باعتبار
الخبر الكلي الخارج عن الماهية المقول اي المحمول على
ما تحت حقيقة واحدة فقط سواء كان تلك الحقيقة
نوعا اخيرا كالضاحك بالنسبة الى الانسان او
متوسطا كالماشي بالنسبة الى الحيوان او جنسا
عاليا كقوله وهي الاعراض بالنسبة الى الجواهر فقوله
المقول على ما تحت حقيقة واحدة جنس للكليات على ما مر

عرضت عن غيره ويخرج بقوله الخارج وان قدم عليه
لزينة الكلام والاشعار اولا بالمرام الجنس والنوع و
الفصل وبقوله فقط يخرج العرض العام لانه
يقال على حقيقة واحدة وعلى غيرها كما سيجيء
الكلي الخامس العرض العام وهو الكلي الخارج المقول — بدل
اي المحمول عليها اي على الماهية الواحدة وعلى غيرها — اي على حقيقة واحدة ح
كالماشي بالنسبة الى الانسان فانه يحمل عليه وعلى غيره
فيكون عرضا عاما بالنسبة اليه ويخرج بقوله عليها وعلى
غيرها والكلام في البواقي كما تقدم في الخاصة وكل
منهما اي من الخاصة والعرض العام اما ان يكون لازما
او مفارقا لان كل واحد منهما ان امتنع انفكاكه
بحيث ان لا يفارق عن الشيء اي الماهية الموجودة
فان الشيء لم يكن الا موجودا فلازم واللازم
قسمان لازم ماهية ولازم وجود لانه اما ان يمتنع
انفكاكه عن الشيء بالنظر الى الماهية وحدها اي من حيث
هي مع قطع النظر عن العوارض والوجود الذهني
والخارجي فلازم للماهية كالزوجية للاربعة فانها
ثابتة لها مع قطع النظر عن جميع الاغيار سواء كانت — النظر ح
في الذهن او في الخارج او يمتنع انفكاكه عن الشيء
بالنظر

الى الوجود سواء كان وجودا عقليا كالكلية للكلي
فانها ثابتة له بحسب الوجود العقلي ولا يلزمه بحسب الماهية
من حيث هي ولا بحسب الوجود الخارجي او كان
وجودا خارجيا كالجوهرية للجسم فانها ثابتة له بحسب
الوجود الخارجي ولا يلزمه بحسب الماهية ولا بحسب
الوجود الذهني ثم اللازم مطلقا سواء كان لازما
للماهية او للوجود اما بين او غيره وللبين معنيان لانه
اما ان يلزم تصوره اي اللازم مع الوصف بكونه
لازما يلزم منه العلم بلزومه وابعض من مجرد تصور
الملزوم فيقال له البين بالمعنى الاخص ككون الاثنين
ضعف الواحد فان من تصور الاثنين ادرك ضعف
وانه لازم الاثنين فيحصل منه ضعف الواحد و الواحد ح
الجزم باللزوم بين الاثنين وضعف الواحد او يلزم
من تصورهما اي الملزوم واللازم الجزم باللزوم ايضا ح
بينهما فيقال له البين بالمعنى الاعم لانه كلما كان بمجرد تصور
الملزوم كافيا في تصور اللازم والجزم باللزوم كان
تصورهما كافيا بالجزم باللزوم من غير عكس كلي وذلك
كالانقسام بمتساويين للاربعة فان من تصور الاربعة
وتصور الانقسام بمتساويين جزم بمجرد تصورهما باللزوم

باللزوم بين اربعة والمنقسم بمتساويين وبين واما غير بين وهو
الذي يكون بخلافه اي بخلاف ما ذكر اعني ما لا يلزم من تصور
الملزوم تصور اللازم والجزم باللزوم لا من تصورهما
الجزم باللزوم بل يحتاج الى شيء آخر سواء كان بديهيا
يحتاج الى حس وتجربة او حدس ككون نور القمر مستفادا نور ح
من الشمس فانه يحتاج الى حدس كما سيجيء او كسبيا يحتاج
الى دليل كحدوث العالم والا اي وان لم يمتنع انفكاكه
عن الماهية بل يجوز ان ينفك عنها فعرض مفارق وهو
وهو قسمان لان هذا العرض اما يدوم كحركة الافلاك
فانها لا يمتنع انفكاكها عن الافلاك ولكن يدوم معها
ولم ينفك عنها او هذا العرض يزول عن هذا الشيء
بالفعل وهو ايضا قسمان لان زواله عنه اما ان يكون
بسرعة كحمرة الخجل وصفرة الوجل وحمى اليوم او كان
زواله عنه ببطوء كالشيب والشباب والامراض المزمنة
تنبيه في بيان اعتبارات الكلي بحسب مفهومه وطبيعته مفهوم
الكلي وهو كما علمت ما لا يمتنع نفس تصوره من وقوع
الشركة بين كثيرين اذا اعتبر من حيث هو مفهوم من غير
اعتبار صدقه بمادة من المواد يسمى كليا منطقيا لان
المنطقي يبحث عن مفهوم الكلي ولا يبحث عن خصوصيات متعلقة
بطبيعته من

من الطبائع ولا شك انه غير الطبائع من الحيوان والانسان
كالانسان وعروضه اى معروضه من هذا المفهوم يسمى
كليا طبيعيا كالانسان والحيوان وغيرهما لانه طبيعة من الطبائع
الطبائع
اى حصة من الحقائق والمجموع من المعروض الذى هو
الطبيعى والعارض الذى هو الكلى المنطقى وهو الحيوان
المقول على كثيرين يسمى كليا عقليا اذ لا تحقق له الا فى العقل
والمنطقى ايضا كذلك الا ان وجه التسمية لا يطرد وكذا
يعتبر هذه الوجوه الثلثة فى انواع الخمسة فيكون جنس منطقى
وهو مفهوم الجنس وجنس طبيعى وهو الحيوان مثلا و
جنس عقلى وهو المجموع منهما الذى هو الحيوان المقول
على كثيرين مختلفين بالحقائق فى جواب ما هو وكذا النوع و
الفصل والخاصة والعرض العام واعلم انه اختلف
فى وجود الكلى الطبيعى فقال اكثر الحكماء ان الكلى الطبيعى
بمعنى الطبيعة المعروضة للكلية من حيث هى لا بشرط
عروض الكلية موجود فى الخارج بوجود هو عين
وجود افراده واشخاصه لا بوجود مغاير لها فانا
علمنا بالبديهة ان الانسان والحيوان وامثالهما موجود
فى الخارج بلا شبهة وقال اكثر المتاخرين ان الطبيعة
من حيث هى ليست باحد من الكلية والكلى الطبيعى

الطبيعى هو الطبيعة من حيث انها معروضة للكلية او صالحة
لمعروضيتها حتى لا ينتقض بالجنس الطبيعى فان الطبيعة
من حيث انها معروضة للجنسية او صالحة لمعروضيتها ولا
العقلى ينتقض بالكلى العقلى لانه من العارض والمعروض
لا المعروض بشرط العارض وقال البعض ان الموجود
فى الخارج منه ليس الا الافراد ووجود الكلى الطبيعى
ليس الا بمعنى وجود اشخاصه وسماه المصنف العلامة
بدل ذلك ذلك حق وقال الحق وجود الطبيعى بمعنى وجود اشخاصه
وسماه المصنف والحق ما حققناه ان النزاع بينهما لفظى و
كل حزب بما لديهم فرحون وفيه تحقيقات تممة نقلتها فى
حواشى التمهيد خاتمة فى بيان المعرف وعبر عنه بالخاتمة
لان المقصود الاصلى من التصورات فاذا انتهى به تم الكلام
حمل وختم المعرف بحث الطرد ولا حمل بحث الخمسة من المعرف
والمعرف كالحمل من السؤال والجواب فى الكليات
المقولة فى جواب ما هو واى شيء فان المقصد للتعريف
لم يرد النفس بعث فى ذهنك صورة شيء فانه اذا
قال الانسان حيوان ناطق لم يرد به الحكم على الانسان
بالحيوان الناطق بل اراد نقش الانسان الحاصل فى
الذهن بصورة ما وهى الوجه المعلوم فان كان مبدا الوجه

بدل فصلتها ح

وختم معرف الشيء ما يقال اى يحمل عليه اى على الشيء الذى هو المعرف ح

بصورة الحيوان الناطق وهى الوجه المجهول المقيد تصوره بهذا الوجه ح

فقوله
بما ذاتياته فالمفاد هو الكنه والا فبعض احواله وصفاته
معرف الشيء ما يقال عليه كالجنس يشمل سائر الكليات
المحمول وقوله لافادة تصوره يخرج عنه ما لم يكن
الغرض منه ذلك ويشترط في المعرف امران
الاول ان يكون المعرف مساويا في الصدق و
التحقق للمعرف بحيث كلما صدق عليه المعرف صدق
عليه المعرف وكلما صدق عليه المعرف صدق عليه
المعرف فيكون التعريف جامعا ومانعا الثاني ان يكون
المعرف اجلى واظهر من المعرف عند العقل لمن
التعريف اذ لم يفد تصور لكنه سواء كان مساويا او
اخفى تصور المعرف ولما اشترط المساواة في
الصدق فلا يصح التعريف بالاعم من المعرف لانه
قاصر عن التعريف فان المقصود منه امتيازه عن جميع
ما عداه والاعم لا يفيد ذلك فلا يكون مطردا
مانعا من دخول الغير ولا يصح التعريف بما هو الاخص
منه ايضا لانه لا يفيد تعريف جميع افراده بل عنه
بل يخرج عنه بعض افراده فلا يكون منعكسا جامعا
لجميع افراده وما اختاره المصنف العلامة هو المشهور
ولكن المحققين خصصوا ذلك الشرط بالتعريف التام

التام واما مطلق التعريف فلم يشترطوا فيه المساواة
لان المقصود منه التصور سواء كان بوجه مساو او
اعم واخص وقد يحصل من كل ذلك التصور بوجه ما
فلا وجه لعدم اعتبارها وقد اشار المصنف الى الاول
بقوله ولما شرط في المعرف ان يكون اجلى فلا يصح
التعريف بما هو المساوي للمعرف معرفة وجهالة
بحسب كل من علم المعرف علم المعرف وكل من جهل
جهل لعدم حصول المعرفة به كتعريف المتحرك بما ليس
بساكن لتساوي الحركة والسكون عنده في الذهن
في المعرفة والجهالة وكتعريف الشيء بنفسه او بالمثل
على نفسه مثل تعريف الانسان بالبشر او الحيوان البري
وكذا لا يصلح التعريف بما هو الاخفى من المعرف لانه
اسوأ من المساوي معرفة فلا يجوز بطريق الاولى و
وجه خفائه اما معنى وذلك في تعريف الشيء بما يتوقف
معرفته عليه اما بمرتبة واحدة ويسمى دورا مصرحا
كما يقال الكيفية ما يقع به المشابهة واللامشابهة ثم
يقال المشابهة اتفاق في الكيفية او بمراتب ويسمى دورا
مضمرا كما يقال الاثنان زوج اولي ثم يقال الزوج
هو المنقسم بمتساويين ثم يقال متساويان الشيئان
اللذان

لا يعرف احد معناه الا آخر ثم قال السان الانسان وامثا
لغة لها وذلك بان يستعمل الفاظ الغريبة الغير الظاهرة الدلالة
عند من يعرف له كتعريف النار باسطقس فوق الاسطقسات
وبان يستعمل الالفاظ المجازية بلا قرينة فان المتبادر منها
عن المعنى الحقيقي او الالفاظ المشتركة بلا قرينة لعدم تعيين عنفراذ و
المقصود فيه ولما فرغ من بيان التعريف شرع في تقسيمه
الى الحد والرسم فقال والتعريف بالفصل القريب
سواء كان وحده كتعريف الانسان بالناطق او
مع الجنس البعيد كالجسم الناطق او مع القريب
كالحيوان الناطق حد للمعرف لان الحد في اللغة
المنع وهو المانع من خروج فرد من افراد المحدود
عن التعريف ودخول غيرها فيه والتعريف بالخاصة
سواء كان وحدها كتعريف الانسان بالكاتب
او مع الجنس البعيد كالجسم الكاتب او مع القريب
كالحيوان الكاتب رسم للمعرف لان الرسم هو
الاثر والخاصة من آثار الماهية وعلم منه ان مدار الحد
على كون المميز ذاتيا للماهية والرسم على كونه عرضيا
فان كان معه الحد او الرسم مع الجنس القريب
فتام اي فحد تام ان كان الفصل مع الجنس القريب وسمي

تسميته بالتام لكونه مشتملا على جميع الذاتيات ورسم تام
ان كان الخاصة مع الجنس القريب وتسميته بالتام لكونه
مشابها للحد التام في اشتماله على الجنس القريب
والمميز وعلم منه ان مدار التمامية فيهما على الاشتمال
على الجنس القريب والا فناقص اي وان لم يكن
الفصل القريب مع الجنس القريب فحد ناقص سواء
كان الفصل وحده او كان الفصل [illegible]
الفصل مع الجنس البعيد وان لم يكن الخاصة مع
الجنس القريب فرسم ناقص سواء كانت الخاصة
وحدها او كانت الخاصة مع الجنس البعيد وتسميتها بالناقص
لحذف بعض اجزاء الحد التام والرسم التام عنهما
ولم يعتبروا التعريف بالعرض العام وان كان مع
الفصل والخاصة لانه لا يفيد الاطلاع على الذاتي و
لا الامتياز فلا فائدة فيه سواء ذكر فقط او مع
الفصل او الخاصة فسقط عن الاعتبار وانما ذكره
في الكليات لاستيفاء اقسام الكلي وكذا لم يعتبروا
الفصل مع الخاصة لانها لا تفيد الاطلاع على الذاتي
والتمييز حاصل من الفصل واشار المص العلامة بقوله
ولم يعتبروا الى انه ليس مرضيا له وقال في شرح الشمسية
بجوازه





مثلا فانه ربما يعتد لاجتماع العوارض زيادة انفتاح
للمهملة قال وكذا الفصل البعيد مع الفصل الرابع اه — ثم ح
على انه بعد الاطلاع على الذاتي وقد اعترض ذلك غيره
من المباحثين منهم سيد المحققين والعلامة المحشي الرازي
وقالا بان ما فيه الفصل القريب حد ناقص وقد اخر — وما فيه الخاصة رسم ناقص ح
في التعريف الناقص سواء كان حدا او رسما ان يكون
اعم من المعرف سواء كان جنسا قريبا او بعيدا او فصلا
او عرضا عاما وقد مر الكلام فيه والاحسن ايضا — بعيدا ح
كاللفظي اي كالتعريف اللفظي فانه يجوز ان يكون بالاعم
كما يقال في تعريف سعدان انه نبت وليس هو مطلق
النبت خاص وسواء اي التعريف اللفظي ما يقصد
اي يكون الغرض منه مجرد تفسير مدلول اللفظ وايضاح
لا بيان حقيقته ولعل المص العلامة اراد بذلك — تفسير ح
التعريف الاسمي فانه دال على تفسير ما دل عليه الاسم
اجمالا وتفصيلا ليفيد تصورا لم يكن حاصلا واما
اللفظي فلم يكن فيه تفسير مدلول اللفظ ومفهوم هذا — مفهومه فان ح
اللفظ حاصل فيه من لفظ آخر واراد به الاشارة
الى الصورة الحاصلة وان هذا اللفظ موضوع بازائه
ايضا فيحتاج فيه الى النقل من اصحاب اللغة والاصطلاح

وعداره



بسم الله الرحمن الرحيم
عانت تهذيب الكلام فتح المنطق بحمد
المنعام وتثنيه بنعت النبيه المقدام مقنن محمد
قواعد الاسلام وآله المهديين سبل
السلام واصحابه المهتدين مسالك
الاعتصام **وبعد** فيقول الفقير الحقير
هبة الحسيني الشهير بشاه مير الهمه الله الحسني
الله بفيضه الكثير اني علقت على تهذيب
المنطق والكلام للامام الهمام القمقام النحرير
العلامة النحرير الفهامة سعد الملة والافاضة
والدين مسعود التفتازاني ادركه الله
بفضله السبحاني على طريق التعليم والتفهيم
حواشي موصلة الى المعنى المستقيم المفهوم
من فحاوي كلامه القويم تسهيلا لموارد
الكتاب على الاولاد والاحباب فتح الله
عليهم ما ربهم وشكر الله عنهم مساعيهم
ثم سألني بعض من اجلة الاصحاب وشطر
من ذوي الالباب ان اجعله شرحا ممزوجا

ستينا واقتح مغالق ابوابه فتحا مبينا فصرفت
عنان العزيمة نحو اسعاف مسؤلهم وتوجهت
بجوامع الهمة الى انجاح مأمولهم واقتصدت
ان اضمحل معاقده بالتحليل من غير ايراد
قال وقيل والتزمت في البيان ان لا يحتاج
ما تقدم الى ما تأخر لئلا يتعسر الامر على
المبتدي او يتعذر واكتفيت في الاوائل بحل
الكلام ثم زدت في تنقيح المرام ليكون البيان
على طريق الافهام والله ولي التوفيق والاعتصام
واقول قال المصنف المحقق العلامة افاض
الله عليه سحائب الرحمة والكرامة ...ه
بسم الله الرحمن الرحيم بدا بالتسمية
ثم التحميد اقتفاء لما عليه الكلام المجيد
واستثالا لما امر به الرسول الكريم عليه
افضل صلوة واكمل تسليم حيث قال كل ذي امر
بال لم يبدأ ببسم الله الرحمن الرحيم فهو
ابتر وكل امر ذي بال لم يبدأ بالحمد لله فهو

اجزم الحمد هو الثناء بالجميل على الاختاري
من نعمة اوغيرها بقصد التعظيم
ظاهرًا وباطنًا لله اسم للذات الواجب بالذات
المنعوت بجميع الصفات الذى هدانا الهداية
هى الدلالة على ما يوصل الى المطلوب
اى دلنا على ما يوصل الى سواء الطريق اي
الطريق السوى المستقيم من قبيل اضافة الصفة
الى موصوفها وجعل لنا متعلق برفيق
ان امتنع تقديم ما فى خبر المضاف عليه
اذ الظرف مما يوسع فيه ويكفيه رايحة
من الفعل التوفيق اي توافق اسباب الخير
وهو اول مفعولى جعل خير رفيق ثاني
مفعولية والمعنى وجعل التوفيق خير
رفيق لنا والصلوة هي من الله رحمة ومن
الملائكة استغفار ومن العباد دعاء
على من ارسله هدى مصدر بمعنى الرشاد
والمراد ههنا الهادي او اطلق عليه
مبالغة هو اي الرسول بالاقتداء

بالاتباع حقيق حليق و من ارسله نورا
اي ذا نور او اطلق عليه مبالغة به
متعلق بقوله الاهتداء ولا يليق تعلقه بقوله
يليق وهو وجدان ما يوصل الى
المطلوب كما فهم و الصلوة على آله
هو فى الاصل الاهل والمراد ههنا
بنو هاشم وبنو مطلب و الصلوة على
اصحابه جمع صحب وهو جمع صاحب
ويراد به كل مومن راى رسول الله
صلى الله عليه وسلم الذين سعدوا فى
مدارج جمع مدرج وهو المسلك الصدق
الصواب بالتصديق متعلق بسعدوا اي
سعدوا بسبب التصديق في مسالك
الصواب و الدين صعدوا عرجوا معارج
جمع معراج وهو المرقاة الموصلة الى
ما هو الحق التحقيق يحتمل ان يكون ظرفا
لغوا متعلقا بصعدوا والباء للسببية
اي صعدوا معارج الحق بسبب التحقيق
والايمان وان يكون ظرفا مستقرا

والباء للملابسة فيكون مفعولا لصعدوا
بالواسطة اي صعدوا معارج الحق بالتحقيق
والجزم **وبعد** من الظروف المبنية
المنقطعة عن الاضافة اي بعد الحمد
والصلوة ويتقدر باما قبله قال بعده
فهذا انهاية **تهذيب** تنقيح **الكلام** والمراد
به اما ان هذا الكتاب كلام مهذب بان
يكون بمعنى المفعول المصدر واضافة الصفة الى
الموصوف واما ان تصنيف هذا الكتاب
غاية تنقيح الكلام بتقدير مضاف **في تحرير**
تبيين علم **المنطق و**علم **الكلام وتقريب المرام**
المقصود ويحتمل ان يكون عطفا على تهذيب
الكلام ويكون معناه هذا غاية تهذيب تقريب
المرام الى الافهام وان يكون عطفا
على التحرير ومعناه غاية تهذيب الكلام في
تقريب المقصد اي سوق الدليل على
اثباته **من** بيان للمرام اي المقصود
الذي هو **تقرير عقايد الاسلام** اي العقايد
المنسوبة الى الاسلام فيكون الاضافة

اي ما هو بصدد تصنيفه الى الكتاب ووضع الديباجة قبل التصنيف او الكتب [illegible] **غاية** ع

للملابسة

للملابسة او العقايد التي هي الاسلام فيكون
الاضافة بيانية **جعلته تبصرة** مبصرا وموضحا
لمن حاول ه اراد **التبصر** اي التعرف و
الاتضاح **لدى الافهام و**الاعلام وجعلته
تذكرة مذكرا **لمن اراد ان يتذكر من ذوي الافهام**
جمع فهم وهو العلم **لاسيما** خصوصا
والسي في الاصل بمعنى مثل فمعنى لاسيما لا مثل
وما زائدة او موصلة او موصوفة وقد يحذف
لا في اللفظ لكنه مراد وغلب استعماله بمعنى
التخصيص وهو الاستثناء عن الحكم المتقدم
ليحكم عليه على وجه اتم بحكم من جنس الحكم
السابق وفيما بعده يجوز الرفع على كونه خبر
مبتدء محذوف والجملة صلة ما او صفته
والنصب على الاستثناء والجر على الاضافة
وكلمة ما على الاخيرين زائدة **الولد الاعز**
اسمه محمد ولذا قال **سمي حبيب الله عليه التحية والسلام**
لا زال له اي للولد المذكور **من التوفيق**

بيان لقوله قوام نظام وعماد اي يكون له
قوام من التوفيق دائما ولا زال له من التأسد
والتقوية عصام هو في اللغة رباط القربة
وههنا بمعنى العاصم وهو الحافظ و في
التوجه الى تصنيف هذا المتن الشريف
على الله التوكل والاعتماد وبه اي بالله في
هذا الامر الاعتصام اي الالتزام والاستظهار
رتب المصنف المحقق كتابه على قسمين القسم
الاول في علم المنطق والاخر في علم الكلام وقدم
المنطق عليه لانه مقدمة موصلة اليه وقسم
القسم الاول من الكتاب الى ثلثة اقسام
مقدمة وهي ههنا ما يتوقف عليه الشروع
في المنطق على وجه البصيرة والخبرة وفرط
الرغبة كما سيشير اليه في آخر الكتاب و
مقصدين احدهما التصورات والاخر
التصديقات ولما توقف الشروع بالبصيرة
في المنطق على تعريفه والشروع فيه من

فرط الرغبة على بيان فائدته وزيادة البصيرة
على موضوعه رتب المقدمة على هذه الثلثة
ولما كان بيان فائدته الموجب لتعريفه
موقوفا على تقسيم مطلق العلم بدأ به
وقال العلم وهي ماهية الشي الحاصلة
عند العقل ينقسم الى تصور وتصديق
لانه ان كان اذعانا اي قبولا واعتقادا
وحكما للنسبة التامة اي التي يصح السكوت
عليه سواء كانت ايجابية او ثبوتية او سلبية
اي منفية فتصديق فالحكم بان زيد قائم
هو الاعتقاد والقبول لثبوت القيام لزيد
تصديق ايجابي والحكم بان زيدا ليس بقائم
وهو الاعتقاد والقبول لسلب القيام عن
زيد تصديق سلبي ولما كان التصديق
اذعانا للنسبة فيتوقف على تصور المنتسبين
وهما الموضوع كزيد والمحمول كقائم و
تصور النسبة وهي ربط القيام بزيد

وهذه التصورات شرط للتصديق خارجة
عنه والتصديق هو مجرد الحكم عليها هذا
على مذهب الحكماء وهو الحق واما عند
الامام فالتصديق عبارة عن مجموع هذه التصورات
الثلثة والحكم **والا** اى وان لم يكن اذعانا
للنسبة الايجابية او السلبية **فتصور**
ساذج سواء كان واحدا كتصور زيد او متعددا
بلا نسبة كزيد وقائم او مع نسبة لا تقبل تعلق
الادعان كالنسب التقييدية والانشائية
او تقبل تعلقه لكن لم يتعلق بها كالتصورات
الثلث قبل الحكم على النسبة **ويقتسمان**
اي ياخذ ويقبل القسمة كل واحد
من التصور والتصديق **بالضرورة**
بالوجوب او ببديهة العقل الى **الضرورة**
اي الضروري وهو ما لا يتوقف
حصوله على نظر وفكر كتصور الحرارة
والبرودة والتصديق بان النفي و

الاثبات لا يجتمعان ولا يفترقان **و** الى
الاكتساب اي الكسبي وهو ما يتوقف
حصوله على نظر كتصور الملك والتصديق
بحدوث العالم فلا بد ان يكون اكتسابه
من الضروري وحصوله منه **بالنظر**
والفكر **وهو لحظ** النفس وتوجهها والتفاتها
نحو **المعقول** اي المعلوم الذي حصل
له سواء كان تصوريا او تصديقيا **لتحصيل**
المجهول التصوري كما اذا جهلنا
الانسان واردنا تحصيله فلاحظنا الحيوان
والناطق ورتبناهما ليحصل لنا الانسان
او لتحصيل المجهول التصديقي كما اذا
جهلنا ان العالم حادث فلاحظنا العالم متغير
وكل متغير حادث ليحصل لنا العلم بان
العالم حادث واعتبر الجهل في المطلوب
لاستحالة استعلام المعلوم لكن يلزم ان
لا يكون مجهولا من جميع الوجوه والا

لكان طالب المجهول المطلق وهو محال بديهة
بل يكون مجهولا بالوجه الذي يطلبه ويراد
تحصيله ومعلوما بوجه اخر يتعين به من
بين المعاني عند المتصدي للتعريف والبيان
ليمكن التحصيل والطلب **وقد يقع فيه** اي
في النظر **الخطاء** لان بعض العقلاء يناقض
بعضهم في مقتضى افكارهم بل الشخص الواحد
يناقض نفسه بحسب وقتين فقد يفكر و
يودى فكره الى التصديق بقدم العالم
ثم يفكر ويودى فكره الى التصديق بحدوث
العالم والفكران ليسا بصوابين والا لزم
اجتماع النقيضين فيما حكم عليه فيكون احد
الفكرين خطاء **فاحتيج الى قانون** في كسب النظري
من الضروري **قانون** قاعدة كلية يعرف
بها طريق اكتساب التصور والتصديق النظريين
من ضرورياتهما **يعصم** ذلك القانون
الذهن **مراعاته** اي الخطاء في النظر

اذا استعمله **وهو** اي القانون العاصم
عن الخطاء في النظر **المنطق** اي اذ يعرف
منه ان كل نظري باي طريق يكتسب واي فكر
صحيح واي فكر فاسد كما ستعلم انشاء الله تعالى
والتسمية بالمنطق لانه يزيد في النطق
الظاهري وهو التكلم ويقوي النطق
الباطني وهو ادراك المعقولات كما سيجيء
وقد تبين ذلك مما ذكر تعريف المنطق و
فائدته فاحفظه **و** اما **موضوعه** فهو **المعلوم
التصوري** او المعلوم **التصديقي** اذ موضوع كل
علم ما يبحث فيه عن اعراضه واحواله
الذاتية له اي اللاحقة له لذاته كالتعجب
اللاحق لذات للانسان بواسطة انه انسان
او لجزئه كادراك المعقولات اللاحقة
للانسان لانه ناطق او لامر خارج مساو له
كالضحك العارض للانسان بواسطة
انه متعجب وقد يبحث في المنطق اما عن احوال

التصورات واعراضها الذاتية واما عن
احوال التصديقات واعراضها الذاتية
فيكون هذه المعلومات موضوعة ولكن
لا مطلقا بل من حيث انه اي ذلك المعلوم
التصوري يوصل الى المطلوب التصوري كما يبحث
عن الجنس وهو الجرع المشترك كالحيوان
وعن الفصل وهو الجزء كالناطق من حيث المختص
انهما كيف يركبان فيوصلان الى مجهول
تصوري كالانسان فيسمى ذلك
المعلوم التصوري الموصل الى المطلوب
المجهول التصوري معرفا وقولا شارحا
لتعريفه المجهول التصوري وشرحه مفهومه
ويسمى ذلك المطلوب الحاصل من ذلك
المعلوم معرفا او من حيث ان ذلك المعلوم
التصديقي يوصل الى مطلوب تصديقي كما يبحث
عن القضايا المتعددة كقولنا العالم متغير
وكل متغير حادث من حيث انها كيف

فتصير موصلة الى مجهول تصديقي وهو
العالم حادث فيسمى ذلك المعلوم التصديقي
الموصل الى مطلوب التصديقي حجتا و
دليلا للاحتجاج والاستدلال بها على
ثبوت المطلوب ويسمى ذلك المجهول المطلوب
التصديقي الحاصل من ذاك المعلوم نتيجة
ولما فرغ من بيان ما في المقدمة شرع في
بيان المقاصد وقال هذا مباحث ه
التصورات وقدمها على التصديقات
لانها كما علمت اما شرط لها او جزء منها
وايا ما كان فمقدم على المشروط والكل
ولما كان بحث المنطقي عن المعرف والحجة
وكيفية ترتيبهما للايصال وهو لا يتوقف
على الالفاظ فان الموصل الى التصور
ليس لفظ المعرف بل معناه والموصل
الى التصديق ليس لفظ الحجة بل معناها
لم يكن له احتياج الى الالفاظ لكن لما توقف

افادة المعاني واستفادتها على الالفاظ
بحث عنها وذكرها اولا قبل الشروع في
المقصود قريبا من المقدمة اشعارا الى
انها ليست مقصودة بالذات في الفن
ولما كان النظر في الالفاظ من حيث انها
دالة على المعنى صدر الكلام في الالفاظ
بالدلالة وهي كون الشي بحيث يلزم من
العلم به العلم بشيء اخر وينحصر بالاستقراء
في الدلالة العقلية وهي ان يجد مجرد العقل
من غير وساطة امر اخر علاقة بين الدال
والمدلول ينتقل لاجلها منه اليه وهي
اما لفظية بان كان الدال لفظا كدلالة اللفظ
المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ
او غير لفظية كدلالة الاثر كالبناء على
المؤثر كالبناء وفي الدلالة الطبيعية وهي
ان يجد العقل بواسطة الطبع رابطة بين
الدال والمدلول ينتقل بسببها منه اليه

وهي ايضا اما لفظية كدلالة اح على السعال
فان الطبع يحدث الاول عند الثاني او
غير لفظية كدلالة الحمرة على الخجالة ونحوها
وفي الدلالة الوضعية وهي ان يجد العقل
بين الدال والمدلول رابطة ينتقل منه
اليه بواسطة الوضع اي جعل الجاعل الاول
للثاني وهي ايضا اما لفظية كدلالة الالفاظ
الموضوعة على معانيها او غير لفظية كدلالة
الدوال الاربع وهي الخطوط والعقود و
والاشارات والنصب على ما وضعت لها
والمبحوث عنه ههنا هو الدلالة اللفظية
الوضعية لانها المعتبرة في الافادة والاستفادة
وهي كون اللفظ اذا سمع او خيل فهم منه
المعنى للعلم بالوضع وهذه الدلالة اما مطابقة
او تضمن او التزام لان دلالة اللفظ بحسب
الوضع ان كان على تمام ما وضع له هذا اللفظ
فالدلالة مطابقة كدلالة الانسان على

الحيوان الناطق الذي هو تمام ما وضع له
الانسان وسميت مطابقة لان اللفظ مطابق
موافق لتمام ما وضع له و ان كان دلالة
اللفظ بحسب الوضع على جزئه اي
جزء المعنى الموضوع فالدلالة تضمن
كدلالة الانسان على الحيوان فقط او
على الناطق فقط مجملا في ضمن دلالته على
الحيوان الناطق فان الانسان لا يدل
على احدهما الا لانه جزء المعنى الموضوع
له وسميت تضمنا لان الجزء في ضمن المعنى
الموضوع له و ان كان دلالة اللفظ بحسب
الوضع على المعنى الخارج عن الموضوع
له فالدلالة التزام كدلالة الانسان على
قابل الكتابة فان دلالته عليه بواسطة انه
موضوع للحيوان الناطق وقابل الكتابة
خارج عنه وسميت التزاما لان اللفظ
كما ستعرف لا يدل الا على الخارج اللازم

و لهذا لا بد في الدلالة الالتزامية من اللزوم
اي امتناع الانفكاك بين المعنى الموضوع
له وبين المعنى الخارج وهذا اللزوم اما ان يكون
عقلا بان يمتنع العقل تصور الملزوم
وهو الموضوع له بدون اللازم او يكون
هذا اللزوم عرفا اي بحسب العرف
بان يمتنع في مجرى العادة تصور الملزوم
بدون اللازم لعلاقة وارتباط بينهما كالجود
والحاتم والسطل والحمامي وان لم يمتنع
بحسب العقل بل يجوز ان يتصور الملزوم
بدونه وهذا مما تفرد به المصنف العلامة
ولم يوافق قواعد ارباب الميزان ولعله
اختار ههنا مذهب اهل العربية ولكن
لم يبعد ذلك اذ يلزم على تقدير اللزوم
العقلي اسقاط اكثر الدلالات المتعارفة
مثل الكنايات والاستعارات عن حيز
الاعتبار ولا ريبة في فهم هذه المعاني

وهو ان الخارج بحيث
تصور الملزوم تصور اللازم
مع

من الالفاظ فاسقاطها غير مستحسن و
لنا فى هذا المقام مزيد كلام في تحقيق المرام
لايناسب هذه المرتبة من الافهام فليرجع
من اراد الاطلاع عليه الى حواشينا على
الشمسية **ويلزمها** اي التضمن و
الالتزام **المطابقة** فانه كلما وجد التضمن ا
دلالة اللفظ على جزء الموضوع له بسبب
كونه جزء له والالتزام دلالته على الخارج
اللازم له بسبب كونه لازما له فلا يتحققا
بدون دلالة اللفظ على الكل والملزوم
اعنى الموضوع له **ولو** كان ذلك اللزوم
اعنى تحقق المطابقة عند تحقق الالتزام
تقديرا وذلك فيما اذا اطلق اللفظ
على لازم الموضوع له مجازا مع قرينة مانعة
عن الدلالة على المعنى الموضوع له فانه
وان تحقق الالتزام ح بالفعل ولم يتحقق
المطابقة معه بالفعل فقد تحقق تقديرا

والالتزام وجد المطابقة
لان التضمن ع

بمعنى ان له معنى يوضع له لو استعمل فيه
كان دلالته مطابقة وان لم يكن في تلك
الحالة ويكفي هذا القدر فى اللزوم هذا
وانت تعلم مما مضى في بيان التضمن ان ذلك
لا يجري فيما اذا اطلق اللفظ على جزء المعنى
كذلك لان هذه الدلالة لم يكن ح تضمنا
فان الجزء ملاحظ على الانفراد لا في ضمن
الكل وفي هذا المبحث مزيد تحقيق لا
يليق بهذا المضيق فليرجع الى ما هو
الحق الحقيق في حواشينا على الشمسية
و لا اى التضمن والالتزام
فانه كلما وجد التضمن والالتزام وجد المطابقة
لان التضمن دلالة اللفظ على جزء الموضوع
له بسبب كونه جزء له والالتزام دلالته على
الكل والملزوم اعنى الموضوع له كان ذلك
اللزوم اعنى تحقق المطابقة عند تحقق الالتزام
ت وذلك فيما اذا اطلق اللفظ على

لازم الموضوع له مجازا مع قرينة مانعة عن
الدلالة على المعنى الموضوع له فانه وان تحقق
الالتزام ح بالفعل ولم يتحقق المطابقة معه
بالفعل فقد تحقق تقديرا بمعنى ان له معنى
يوضع له لو استعمل فيه كان دلالته مطابقه
وان لم يكن في تلك الحالة ويكفي هذا القدر
في اللزوم هنا وانت تعلم مما مر في بيان التضمن
ان ذلك لا يجري فيما اذا اطلق اللفظ على
جزء المعنى كذلك لان هذه الدلالة لم يكن ح
تضمنا فان الجزء ملاحظ على الانفراد لا في
ضمن الكل وفي هذا المبحث مزيد تحقيق
لا يليق بهذا المضيق فليرجع الى ما هو
الحق الحقيق وفي حواشينا على الشمسية **ولا**
يلزم **عكس** ذلك اي لا يلزم التضمن والالتزام
المطابقة اما التضمن فلتحقق الالفاظ الموضوعة
للمعاني البسيطة فيتحقق المطابقة ح ولم
يتحقق التضمن اذ لا جزء لها حتى يدل عليه

واما الالتزام فلجواز ان لا يكون للمعنى المطابقي
لازم عقلي ولا عرفي كما ادعاه فيتحقق المطابقة
ولا يتحقق الالتزام ومن هٰهنا ظهر عدم
استلزام التضمن الالتزام لجواز ان توجد
ماهية مركبة ليس لها لازم فيدل اللفظ
على جزئها تضمنا ولا التزام وعدم استلزام
الالتزام التضمن ايضا لتحقق المعاني البسيطة
التي لها لوازم فيدل اللفظ عليها التزاما
ولا تضمن لعدم جزئه **و**لما بين اقسام الدلالة
عقبها بتقسيم اللفظ **الموضوع** الى المفرد والمركب
لانه **ان قصد بجزء منه** اي من اللفظ الموضوع
الدلالة على جزء المعنى اي ما عنى باللفظ
وقصد منه **فمركب** اي هذا اللفظ مركب
فعلى هذا لابد ان يكون اللفظ جزء ملفوظ
او مقدر وللجزء دلالة على المعنى وذلك
المعنى جزء المعنى المقصود به ودلالة هذا الجزء
على الجزء المعنى المقصود مقصوده كرامى

الحجاره فان الرامي يدل على رمي منسوب الى
شخص ما والحجارة يدل على الجسم المعين ومجموع
المعنيين معنى رامي الحجاره وكلفظة ق فان
لفظه يدل على معنى الامر ولفظات المضمر فيه
يدل على المخاطب فيخرج عن الحد ما لا يكون له
جزء ملفوظ ومقدر كهمزة الاستفهام وما
يكون له جزء ولا يكون له دلالة على معنى كزيد
وما يكون له جزء دال على معنى لكن لا على الجزء
المعنى المقصود كعبد الله علما فان له جزء كعبد
دال على معنى هو العبودية لكن لم يكن جزء للمعنى
المقصود به وهو لكن لا يكون دلالته عليه مقصودة
كالحيوان الناطق اذا كان علما للشخص انساني
فانه يقصد بذلك المجموع ذلك الشخص الذي
هو الحيوان الناطق المتشخص من غير ان يكون
دلالة كل من الحيوان والناطق على معناه مقصودا
اصلا وهذا المركب اما تام يصح السكوت عليه
اي يفيد المخاطب فائدة تامة ولا ينتظر

وما يكون له جزء دال على جزء المعنى المقصود ع

لفظا

لفظا اخر كزيد قائم واضرب والمركب التام اما
خبر يحتمل الصدق والكذب بحسب مفهومه
كزيد قائم او انشا لا يحتمل الصدق والكذب
كالامر والنهي مثل اضرب ولا تضرب واما مركب
ناقص لا يصح السكوت عليه بل ينتظر امرا
اخر وهذا المركب الناقص اما تقييدي اي غير
تقييدي كالمركب الاضافي في نحو غلام زيد و
كالمركب المزجي نحو بعلبك والصوتي نحو
سيبويه اذا لم يكن علما والا اي وان لم يقصد
بجزء من اللفظ الدلالة على جزء المعنى المقصود
فمفرد بجميع الاقسام المنفية المخرجة من
المركب وهو اي اللفظ المفرد ان استقل اي صلح
لان يخبر به وحده بنفسه او بمرادفه فمع
الدلالة بهيئته وصيغته اي بحركاته وسكناته
لا بجوهر كلماته كالغبوق والصبوح فان الغبوق
يدل بجوهره على شرب المساء والصبوح يدل
بجوهره على شرب الصباح وان تعين حركاتهما

من اسم وحرف مثل الجار والمجرور وكالمركب صح

وسكنا تهما بخلاف ضرب فانه لو تغير حركاته
لم يدل على الزمان الماضي على احد معين من الازمنه
الثلثه التى هى الماضى والحال والمستقبل فهو
كلمة باصطلاح المنطقيين وفعل باصطلاح
النحاة كضرب فان الحركات المتوالية المتفقة
فيه يدل على الحال تارة وعلى الاستقبال
اخرى و اللفظ المفرد المستقبل بدونها اي
بدون الدلالة بهيئته على الازمنة الثلثه
فهو اسم كزيد وضارب والا اي وان لم يستقل
ولم يصلح لان يخبر به وحده بل يحتاج في بيان
معناه الى ضم ضميمة اليه فاداة باصطلاح
المنطقيين وحرف باصطلاح النحاة سواء
صلح للاخبار به مع ضميمة كلا في قولنا
زيد لا قائم او لم يصلح كفي في قولنا زيد في
الدار فان المخبر به متعلق الظرف لا هو و
يدخل في الاداة عندهم الافعال الناقصة
ككان واخواتها والروابط الاسمية كهو

الزمان الماضي وبضرب وان الدال والحركات والسكنات التي قد يدل على صح

في قولنا زيد هو قائم فان معانيها غير مستقله
وسيجئ زيادة بيان فيها وايضا ينقسم اللفظ
المفرد مطلقا سواء كان اسما او كلمة او اداة
تقسيما آخر الى الاعلام وغيرها فانه ان اتحد
معناه اي ان كان معنى هذا اللفظ واحدا
بالعدد ولم يكن له معان مختلفة مع تشخصه
وتعينه وضعا اي بحسب الوضع بحيث
تمتنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه
فهو علم في عرف النحاة وجزئي حقيقي في
عرف المنطقيين فلو قال فهو جزئي
حقيقي ليطابق اصطلاحهم كما قال
في الكلمة والاداة لكان انسب وان كان
معناه واحدا ولكن بدونه اي بدون تشخصه
وتعينه بان لا يمتنع نفس تصوره من
وقوعه على كثيرين فهو الكلي والكثيرون
افراده في صدق هذا الكلي متواطيا ان
تساوت افراده الذهنية والخارجية في صدق

الذهنية والخارجية في صدق هذا الكلي عليها ويسمى صح

هذا الكلي عليها وسمي **متواطيا** لان افراده
متوافقة في معناه من تواطؤ بمعنى التوافق
كالانسان فان صدقه على افراده التي له في
الخارج والذهن متساويا وكالشمس فان
صدقها على الفرد الخارجي وعلى سائر الافراد
المفروضة لها في الذهن متساوية **و** هذا
الكلي **مشكك ان تفاوتت** افراده في صدق الكلي
عليها وهذا التفاوت اما **باولية** وذلك بان
يكون حصول معناه في بعض الافراد متقدما
على حصول معناه في البعض الآخر كالوجود
فان حصوله في الواجب قبل حصوله في الممكن
او تفاوتت افراده في **اولوية** صدق الكلي
عليها بان يكون في بعضها اولى ببعض كالوجود
ايضا فانه في الواجب اولى واثبت واتم منه
في الممكن وسمي مشككا لانه يشكك الناظر
ويوقعه في الشك انه من المتواطئ بناء على
اشتراك الافراد فيه معنى او من المشترك

لفظا بناء على تفاوت ما بينهما **وان كثر** معنى
اللفظ المفرد بان يكون للفظ معان مختلفة
فان وضع اللفظ **لكل** من تلك المعاني
بطريق واحد على السواء **فمشترك** بالنسبة
الى جميعها لاشتراكه بين تلك المعاني و
مجمل بالنسبة الى كل واحد منها المنافي افادته
من الاجمال كالعين فانها موضوعة للباصرة
والماء والذهب والركبة وغيرها على السواء اي
كما يكون موضوعا لاحدها يكون موضوعا
للاخر من غير ترجيح **والا** اي وان لم يكن
موضوعا لكل واحد من هذه المعاني على
السواء **فان اشتهر** هذا اللفظ **في** المعنى **الثاني**
بحيث يترك استعماله في المعنى الاول بمعنى
انه لا يستعمل فيه حقيقة بالنسبة الى ذلك
الوضع والاصطلاح بل نقل من معناه الاول
الى هذا المعنى **فمنقول** لنقله من المعنى الاول
الى الثاني وذلك المنقول **ينسب الى الناقل**

لسعين ناقله وبعلم به مناسبة استعماله
فى الموارد فاذا كان الناقل الشرع فيقال له
للمنقول الشرعي كالصلوة فانها فى اللغة الدعاء
ونقله الشارع الى الاركان المخصوصة واذا
كان الناقل العرف العام فيقال له المنقول
العرفي كالدابة فانها في اصل اللغة لكل ما
يدب على الارض ثم نقله العرف العام الى
ذوات القوائم الاربع من الخيل والبغال
والحمار واذا كان الناقل العرف الخاص — لحمير
فيقال له المنقول الاصطلاحي كالفعل
فانه فى اللغة لما صدر عن الفاعل كالاكل
والضرب ونقله النحوي الى الكلمة المخصوصة
والا اي وان لم يشتهر فى المعنى الثاني
ولم يترك المعنى الاول **فحقيقة** ان استعمل
المعنى الاول الموضوع هو له وسمى له حقيقة
لثبوته في مكان الاصلي والحقيقة من حق
بمعنى ثبت كالاسد اذا قيل واريد به الحيوان

المفترس

المفترس **ومجاز** ان استعمل في المعنى الثاني
المنقول عن المعنى الاول وسمى مجازا لتجاوزه
عن مكانه الاصلي كالاسد اذا قيل واريد به
الرجل الشجاع فانه يتجاوز ونقل المفترس — وسعل لنا الحيوان م
اليه لعلاقة بينهما وهى الشجاعة **فصل**
اي هذا فصل فى المعاني وهى الصور الذهنية
من حيث انها وضع بازايها الالفاظ فان
عبر عنها بالفاظ مفردة فهى المفردة والا
فمركبة والكلام ههنا فى المعانى المفردة وهى
تنقسم الى كلى وجزيى لان **المفهوم** وهو الحاصل
فى العقل **ان امتنع** عند العقل بمجرد تصوره
من غير يلاحظ معه الخصوصيات العارضة
لهذا المفهوم **فرض صدقه على كثيرين** موجودين
فى الخارج او غير موجودين فيه **فجزئى** كهذا
الانسان فان الهذية اذا حصل مفهومها
عند العقل امتنع العقل بمجرد تصوره فرض صدقه

علی موجود ممکن

علی کثیرین **فکلی** کالانسان فان العقل

والا اي وان لم يمتنع عند العقل بمجرد تصوره فرض صدقه

لايمتنع بمجرد تصوره فرض صدقه علی الامور

المتکثرة سواء اي الکلی فی الخارج کشریك الباری

او امتنعت افراده

تعالی عن ذلك علوا کبیرا **او امکنت** افراده

فی الخارج **و** ما امکنت افراده اعم من ان

یکون **لم توجد** هذه الافراد الممکنة فی الخارج

مطلقا کالعنقاء فانه مع کونه ممکنا لم یحصل

فی الخارج مطلقا **او** امکنت افراده فی

الخارج **وجد** فیه سواء وجد فیه **الواحد**

فقط من هذه الافراد **فقط** وهذا اما ان

یکون **مع امکان** وجود **الغیر** کالشمس

المنحصر افراده فی الخارج فی هذا الفرد

المشاهد ولکن یمکن ان یکون له افراد کثیرة

او یکون مع **امتناع** اي امتناع الغیر

کواجب الوجود اذ لم یمکن ان یکون له فرد

غیر ذات الله تعالی وامکان الافراد فیه

بمعنی امکان جنس الفرد له حتی یصح اخره

من الکلی الذي یمکن افراده **او** وجد فیه

الکثیر من افراد الکلی وذلك اما ان

یکون **مع التناهي** لهذه الافراد اي یکون

افراد هذا الکلی متناهیا کالکوکب السیار

فانه لم تکن الا سبعة **او** یکون مع **عدمه** اي

عدم التناهي کمعلوم الله تعالی ولما فرغ عن

تعریف الجزئی والکلی واقسامه شرع فی

النسب بین الکلیتین وانما خص البحث

بالکلیتین اذ لا یتعلق المقصود فی الفن

بالجزئی لانه لیس کاسبا ولا مکتسبا ولم یذکر

فیه الا بالاستطراد **والکلیان** اذا نسب

احدهما الی الاخر بالتصادق والتفارق

فلا یخلوا من نسب اربع لانهما **ان تفارقا**

کلیا اي لم یقصد کل واحد منهما علی

شئ مما صدق علیه الاخر **فمتباینان** تباینا

کلیا کالانسان والجماد فان کل واحد منهما

لا يصدق على شي مما صدق عليه الاخر
والا اي وان لم يتفارقا كليا فلا يخلوا
اما ان يتصادقا من الجانبين كليا او من جانب
كليا بل يتصادقا من الجانبين جزئيا فان
تصادقا كليين من الجانبين اي تصادقا الكليان من
الجانبين على سبيل الكلية وذلك بان يصدق
كل منهما على ما يصدق عليه الاخر فمتساويان كالانسان والناطق فان
كلا منهما يصدق على كل ما يصدق عليه الاخر ونقيضاهما اي
نقيضا المتساويين بمعنى رفعهما كاللاانسان واللاناطق كذلك
اي متساويان بمعنى ان كل ما يصدق عليه نقيض احد المتساويين يصدق
عليه نقيض الاخر المتساوي بين يصدق عليه نقيض الاخر والا لزم ان
يصدق احد النقيضين دون نقيض الاخر فيصدق مع عينه اذ لا يجوز
ارتفاع النقيضين واذا صدق نقيض واحد مع عين الاخر فيلزم
يصدق عينه مع هذا العين والا لزم اجتماع النقيضين واذا صدق
العينان فلم يكونا متساويين هذا خلاف لانه خلاف المفروض او تصادق
الكليان من جانب واحد كليا ومن جانب آخر جزئيا فاعم واخص مطلقا
بان يكون الكلي الذي يصدق على الآخر كليا اعم والكلي الذي يصدق على الاخر

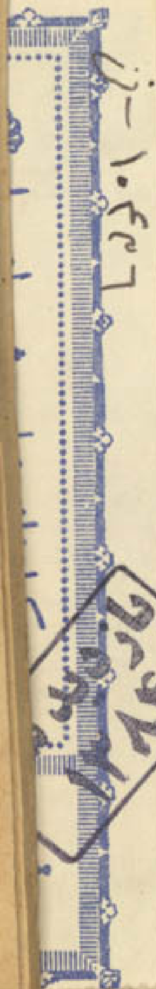
كليا او من جانب
كليا او من جانب
جزئيا ثم

عليه احدهما يصدق

جزئيا اخص كالحيوان والانسان فان الحيوان يصدق على كل افراد الانسان
ويصدق الانسان على بعض افراد الحيوان ونقيضاهما اي نقيض الاعم
والاخص مطلقا اعم واخص مطلقا بالعكس اي ان يكون نقيض الاعم مطلقا
اخص نقيض الاخص مطلقا اعم مطلقا بمعنى ان كل ما صدق عليه نقيض الاعم
صدق عليه نقيض الاخص وليس كلما صدق نقيض الاخص صدق عليه نقيض
الاعم لصدق عين الاخص على ما صدق عليه نقيض الاعم فيصدق الاخص بدون الاعم
لصدقه مع نقيض الاعم وانه محال ونقول مثلا كل لا حيوان لا انسان ولا
لكان بعض اللاحيوان انسانا فبعض الانسان لا حيوان هذا خلف واما
الثاني فلان بعض نقيض الاخص عين الاعم فليس بعض نقيض الاخص نقيض الاعم
والا اي وان لم يتصادقا من الجانبين ولا من جانب واحد كليا بل تصادقا
من الجانبين جزئيا فمن وجه اي فاعم واخص من وجه كالحيوان والابيض
فان كلا منهما يصدق على الآخر في الحيوان الابيض فنقول بعض الحيوان
ابيض وبعض الابيض حيوان ويفارق الحيوان الابيض في الحيوان الاسود فنقول ليس
بعض الحيوان بابيض ويفارق الابيض الحيوان في الجماد الابيض فنقول ليس بعض
الابيض بحيوان وبين نقيضيهما اي نقيضي الاعم والاخص من وجه تباين جزئي
وهو صدق كل من المفهومين بدون الآخر في الجملة اي سواء لم يتصادقا اصلا
كالمتباينين او لم يتصادقا في بعض المواد وتصادقا في بعض آخر كالعموم

[illegible]

من وجه فيتم التباين الجزئي التباين الكلي والعموم من وجه ويحصل في
ضمن كل منهما ولذا لم يذكره المص في نسب الكليات وانما كان بين نقيضيهما
تباين جزئي لان المتعينين اذا كان لكل واحد منهما بحيث يصدق بدون
الاخر كان النقيضان ايضا كذلك ولا نعني بالمباينة الجزئية الا ذلك
وصدق ذلك اما في ضمن التباين الكلي كما بين نقيض الاعم مطلقا وعين الاخص
فان بين الاعم مطلقا ونقيض الاخص كالحيوان واللاانسان عموما من وجه لتصادقهما
في الفرس مثلا وصدق الحيوان بدون اللاانسان في الانسان وبالعكس في الجماد بين
نقيضيهما وهما نقيض الاعم وعين الاخص تباين كلي لضرورة امتناع صدق
الخاص بدون العام واما في ضمن العموم من وجه كالحيوان واللاابيض فانهما
يصدقان في الجماد الاسود ويفارق الحيوان اللاابيض في الجماد الابيض
ويفارق الابيض الحيوان في الحيوان الاسود كالمتباينين فان بين
نقيضيهما تباين جزئي ايضا لان نقيضيهما ان لم يصدقا على شيء اصلا
كالوجود والعدم النقيضين للوجود والعدم المتباينين فيكون بينهما
تباين كلي لضرورة امتناع اجتماعهما على الصدق وان صدقا في بعض المواد
وتفارقا في آخر كالانسان واللافرس النقيضين لللاانسان والفرس
يكون بينهما عموم من وجه لتصادقهما في الجماد وتفارق الانسان في
الفرس تفارق اللافرس في الانسان فيكون بينهما تباين جزئي لتحقق مفهومه



وهو صدق كل واحد من النقيضين بدون الاخر في الجملة اما في ضمن التباين
الكلي واما في ضمن العموم من وجه ولما كان للجزئي معنى آخر مسمى بالاضافي
مقابل للجزئي الحقيقي اشار اليه وقال وقد يقال الجزئي ايضا للاخص اي
لكل اخص تحت اعم سواء كان جزئيا حقيقيا او كليا نوعا او جنسا وهو اي
الجزئي الاضافي اعم مطلقا من الجزئي الحقيقي فان كل جزئي حقيقي جزئي
اضافي لان الجزئي الحقيقي مندرج تحت كليات كثيرة واقلها الشيء والموجود
فيكون جزئيا اضافيا لها وليس كل جزئي اضافي جزئيا حقيقيا لجواز ان
يكون اي ان يكون جزئي اضافي كليا مندرجا تحت كلي آخر كليا مندرجا
تحت كلي آخر كالانسان بالنسبة الى الحيوان ولما فرغ عن تعريف الكلي والجزئي
والنسب بينها افراده شرع في بيان الكليات الخمس لانها مما يتوقف عليه المعرف
الموصل الى المجهولات التصورية فيكون الكليات موصلا بعيدا لها وقال
الكليات خمسة لان الكلي المفرد اذا انسب الى ما تحته من الجزئيات
فاما ان يكون تمام ماهية ما تحته من الجزئيات او داخلا فيها او خارجا
عنها الاول النوع والثاني اما ان يكون تمام المشترك بين تلك الماهية
وبين نوع آخر مباين لها بحيث لا يكون وراءه جزء مشترك اولا الاول
الجنس والثاني الفصل والثالث اما ان يختص بافراد حقيقة واحدة ام لا
الاول الخاصة والثاني العرض العام وبدأ المص العلامة بالجنس لانه اعم

الذاتيات فيقال الكلي الاول الجنس وهو كما علمت جزء مشترك بين الماهية
وغيرها لا يكون جزء مشترك خارجاً عنه بل كل جزء مشترك بينهما اما ان يكون
نفس ذلك الجزء كالحيوان فانه تمام مشترك بين الماهية وغيرها الانسان والفرس
او لا جزء مشترك بينهما الا وهو اما نفس الحيوان او جزء منه كالجوهر والجسم
النامي والحساس والمتحرك بالارادة وكل منهما اي من اجزاء وان كان
مشتركا بين الانسان والفرس لانه ليس تمام المشترك بينهما اي بين الانسان
والفرس بل بعضه ولا يكون تمام المشترك الا الحيوان المشتمل على الكل
وعرفوه بانه المقول على الكثرة اي الكثيرين وهو كالجنس للكليات
الخمس فان المراد به معنى الكلي في تمام المعرف وهو المقول على الكثرة مقام
المعرف وهو الكلي المختلفة الحقائق اي المختلفين بالحقائق ويخرج به
النوع فانه المقول على الكثيرين المتفقين بالحقائق كما سيجيء ولا بد
ان يكون مقوليته على الكثيرين في جواب ما هو يعني اذا سئل
عن نوع الماهية وعن نوع الاخر بما هو اي بالحقيقة المشتركة بينهما فالمقول
في جوابه الجنس لانه تمام الحقيقة المشتركة بينهما ولا يقال في جواب
السؤال بما هو عن احدهما لانه ليس تمام حقيقته وبه يخرج الفصل والخاصة
والعرض العام لانها لا يقال في جواب السؤال بما هو مطلقا واعلم ان الجنس
اما قريب او بعيد لانه اما ان يكون الجنس هو الجواب عنها اي عن الماهية

وعن

وعن كل ما يشاركها فيه اولا فان كان الجواب عن الماهية كالانسان
وعن بعض المشاركات في الحيوانية كالفرس هو الجواب بعينه عنها اي عن
الماهية وعن الكل اي كل ما يشارك الماهية في ذلك الجنس الذي هو الحيوان كالحمار
والبغل والابل فقريب كالحيوان فانه جواب عن السؤال عن الانسان والفرس
او اذا سئل عنهما بما هما وهو الجنس بعينه ايضا جواب عن السؤال عن الانسان
عن كل ما يشارك الانسان في الحيوانية والا اي وان لم يكن الجواب عنها
وعن بعض المشاركات هو الجواب بعينه عنها وعن تمام المشاركات
في الجنسية بل اذا سئل عن الماهية وعن بعض ما يشاركه في هذا الجنس يقال
في جوابه واذا سئل عنها وعن بعض آخر فلا يقال في جوابه فبعيد كالجسم
النامي فانه جواب السؤال عن الانسان وعن بعض ما يشاركه في الجسم النامي
كالشجر لانه تمام المشترك بينهما ولا يكون جوابا للسؤال عنه وعن بعض
آخر يشاركه في الجسم النامي كالفرس اذ ليس هو تمام المشترك بينهما بل ليس
تمام المشترك بينهما الا الحيوان المشتمل على الجسم النامي وكذا الكلام في
الجسم المطلق ونحوه مما هو بعد الا انه جنس الجنس فيكون بعيدا عن الماهية الكلية
النوع وهو ما يكون تمام ماهية ما تحته من الجزئيات وعرفوه بانه
المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة اي الكثيرين المتفقين بالحقائق ويخرج
به الجنس فانه مقول على المختلفين بالحقائق كما مر ولا بد ان يكون مقوليته

في جواب ما هو سواء سئل عن تمام الماهية المختصة كما اذا سئل عن زيد بما
هو اي ما الحقيقة المختصة به فان الجواب عنه النوع وهو الانسان لانه تمام الحقيقة
المختصة او سئل عن تمام الماهية المشتركة كما اذا سئل عن زيد وعمرو
وبما هما فان الجواب عنه الانسان ايضا لانه تمام الماهية المشتركة بينهما
ولا يكون هذه الافراد زائدا عليه الا بعوارض مشخصة خارجة ويخرج بهذا القيد
الفصل والخاصة والعرض العام فانها غير مقولة في جواب ما هو واعلم انه
قد يقال النوع على معنى اخر وهو الماهية اي المفهوم الكلي فيخرج بها الجزئي
المقول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو اذا سئل عن الماهية وغيرها
كالانسان بالقياس الى الحيوان فانه ماهية يقال عليها وعلى غيرها
كالفرس مثلا الجنس وهو الحيوان حين اذا سئل عنهما وتعال الانسان
والفرس والجواب انه حيوان ويخرج بهذا القيد الفصل والخاصة والعرض
العام لان الجنس لا يقال على هذه الثلثة وعلى غيرها في جواب ما هو فانه ليس
تمام المشترك ولا ذاتيا لهذه الثلثة كالحيوان فانه ليس تمام المشترك ولا ذاتيا
للناطق والضاحك والماشي فلا يقال على كل واحد منها وعلى غيره في جواب
ما هو ويخص النوع بهذا المعنى باسم الاضافي لان المعتبر في النوعية التعين
والتحصيل ولا يلزم ان يكون له تحصيل في نفسه كالحيوان فانه جنس ولم يكن له تحصل
وتعين في ذاته بل تحصله انما يكون بالنسبة والاضافة الى ما فوقه

كالجسم

كالجسم النامي فان الحيوان بالنسبة اليه متحصل بمعنى انه يكون اقل ابهاما منه
فيختص بالاضافي كما ان الاول اي كما يختص الاول وهو المقول على كثيرين متفقين
بالحقيقة في جواب ما هو بالحقيقي اذ حصل فيه حقيقة النوعية وهو التحصل والتعين في
نفسه يختص بهذا الاسم وبينهما اي بين النوع الحقيقي والاضافي عموم وخصوص
من وجه لصدقهما على الانسان اذ يصدق عليه انه مقول على كثيرين متفقين
بالحقائق في جواب ما هو ويصدق عليه انه ماهية يقال عليها وعلى غيرها وهو
الفرس مثلا الجنس كالحيوان في جواب ما هو وتفارقهما في الحيوان فانه نوع
اضافي اذ يقال عليه وعلى الشجر مثلا الجنس وهو الجسم النامي في جواب ما هو
وليس نوعا حقيقيا اذ افراده مختلفة الحقائق وفي النقطة فانها نوع حقيقي
لاتفاق افرادها بالحقيقة وليس نوعا اضافيا لانها لا تدخل تحت جنس
وسلم هذا العلامة في ذلك المتاخرين واما القدماء حتى الشيخ في الشفاء
حكموا بان الاضافي اعم مطلقا من الحقيقي فلا يثبت ذلك الا اذا اثبت ان
كل نوع فله جنس ولم يثبت لجواز ان يكون نوع بسيط لا جنس له ثم الاجناس
لها مراتب لان الجنس ان كان اعم الاجناس بان لا يكون فوقه جنس اخر
فهو العالي كالجوهر بالنسبة الى الانسان وان كان اخص الاجناس بان لا
يكون تحته جنس اخر فهو السافل كالحيوان وان كان اعم من بعض واخص
من اخر كالجسم النامي والجسم فهو المتوسط ولما كانت جنسية السافل بالقياس

الى الخمسة من الافراد لان الجنس مفسر بالمقول على كثيرين مختلفين بالحقائق
في جواب ما هو فهو رتب متصاعدة الى الجنس العالي فكل جنس يكون فوق
جنس اخر تكون جنسيته اتم اذ معنى العموم والشمول الذي هو المقصود بالجنسية
فيه اكثر فيتصاعد الى ان ينتهي الى الجنس العالي ويسمى هذا الجنس العالي جنس الاجناس
فانه جنس لكل من الاجناس اذ هو اعم من الكل وفوق الجميع فيكون الجنسية فيه اتم
واكمل من غيره وكذا الانواع الاضافية لما مر انها ايضا دون الحقيقي لانه لو كان
نوع حقيقي فوق نوع اخر حقيقي او تحته لزم ان يكون النوع الحقيقي جنسا وهو ممتنع
واما الانواع الاضافية فقد ترتبت اذ يجوز ان يكون نوع اضافي فوق نوع
اخر اضافي كالانسان فانه نوع اضافي للحيوان وهو نوع اضافي للجسم النامي
وهو نوع اضافي للجسم وهو نوع اضافي للجوهر فباعتبار ذلك الظاهر ان مراتبه
اما ان يكون اعم الانواع وهو النوع العالي كالجسم واخص الانواع وهو النوع
السافل كالانسان فانه اخص من سائر الانواع او اعم من بعض واخص من اخر
وهو النوع المتوسط كالحيوان فانه اخص من الجسم النامي واعم من الانسان
ولما كانت النوعية الاضافية بالقياس الى ما فوقه لما مر فاضافيته الى
جميع الانواع انما تتحقق اذا كانت تحت الجميع فيكون ما هو نزمه متنازلا الى ان
ينتهي الى النوع السافل لكل نوع فوقه نوع اخر يكون نوعيته اتم اذ معنى التحصيل
والتعين الذي هو المقصود بالنوعية فيه اكثر فيتنازل في التنزل الى ان ينتهي

ويسمى نوع الانواع

الى النوع السافل نوع الانواع فانه نوع لكل من الانواع اذ هو اخص من الكل وتحت الجميع
فيكون النوعية فيه اتم وما بينهما اي من الاجناس العالية والسافلة والانواع
العالية والسافلة اجناس متوسطات وانواع متوسطات كما علمت سابقا
صيغها الكلي الثالث الفصل وهو كما علمت سابقا كلي داخل في الماهية
ولم يكن تمام المشترك بينها وبين نوع يباينها سواء لم يكن مشتركا اصلا
فيكون ذاتيا مختصا بالماهية مميزا لها عن سائر ما عداها او كان مشتركا
ولم يكن تمام المشترك بل يكون بعضا وجزءا من تمام المشترك فيكون ذاتيا
له شاملا للماهية وغيرها ومميزا لها في الجملة وعرفوه بانه المقول على الكلي
في جواب اي شيء هو مطلقا اي شيء يميز الشيء عن غيره بشرط ان لا يكون
تمام ماهية المختصة والمشتركة مثلا يميز الماهية عما تشاركها فيما اضيف اليه لفظ اي
اذا قيل الانسان اي حيوان هو فيسئل عما يميزه عن المشاركات
في الحيوانية وباي موجود هو فيسئل عما يميزه عن المشاركات في الوجود
فيخرج به الجنس والنوع لانهما تمام الماهية المشتركة والمختصة والعرض العام لانه لم يقل
في جوابه ولا بد ان يكون هذا السؤال باي شيء عما هو مميز له في ذاته لا في
عرضه فهو في موضع الحال عن هو اما بالاول او بدونه على اختلاف
راي النحاة ومعنا انه المقول في جواب اي شيء يميزه عما عداه حال كونه
هو معتبرا وملاحظا في حد ذاته مع قطع النظر عن عوارضه فيخرج به الخاصة فانها



مقولة في جواب اي شيء هو في عرضه لانها بعد التمييز الذاتي ويقسم الفصل الى
قريب وبعيد لانه اما ان يميز النوع عما يشاركه في الجنس القريب او البعيد فان
ميزه اي ان ميز الفصل هذا الشيء وهو النوع عن المشارك له في هذا النوع في
الجنس القريب فقريب اي فهو فصل قريب كالناطق بالنسبة الى الانسان
فانه يميزه عن المشاركات في الحيوان الذي هو جنسه القريب او ميز النوع
عما شاركه في الجنس البعيد ولم يشاركه في الجنس القريب فبعيد اي فهو فصل
بعيد للنوع كالحساس بالنسبة الى الانسان فانه يميز الانسان عما يشاركه
في الجسم النامي وهو الجنس البعيد ويقسم الفصل ايضا الى مقوم ومقسم لان الفصل
اذا نسب الى ما يميزه وهو الماهية التي كان هذا الفصل جزءا منها سواء
كان الماهية نوعا حقيقيا او اضافيا فمقوم لها اي داخل في قوامها قوام
الماهية وذاته لكونه جزءا له ومحصل له لكونه معينا اياه كالناطق فانه اذا نسب
الى الانسان فهو داخل في قوامه ومعين له من بين ساير الحيوانات
وكالحساس بالنسبة الى الحيوان فانه داخل في ذاته ومحصل له من بين
ساير الاجسام النامية واذا نسب الفصل الى ما يميزه اي يميز الفصل الماهية
هذا الفصل عنه وهو الجنس قريبا او بعيدا فمقسم له اي محصل قسم له فانه
اذا انضم الى الجنس صار المجموع قسما منه وهو النوع كالناطق بالنسبة الى الحيوان
فانه يقسم الحيوان الى الانسان وغيره واذا انضم اليه ادى اذا انضم الفصل

الى



الى الجنس صار المجموع انسانا فيقال الحيوان اما ناطق او غيره فان كان
ناطقا فهو انسان وكذا الحساس بالنسبة الى الجسم النامي وكلما كان المقوم للعالي
من لانه جزء له وهذا الفصل وهو قابل الابعاد مثلا مقوم للجسم اعني النوع
العالي فيكون مقوما للانسان اعني النوع السافل لان مقوم المقوم مقوم فان
جزء الجزء جزء ولا عكس كليا اي ليس كل مقوم للسافل مقوما للعالي
لان الناطق مثلا مقوم للانسان دون الجسم بخلاف قابل الابعاد فانه
مقوم لهما والفصل المقسم في هذا الحكم بالعكس اي كل ما كان مقسما للجنس السافل
فهو مقسم للجنس العالي لان معنى التقسيم في السافل تحصيله في الانواع فاذا حصل
السافل فقد حصل العالي بالضرورة ان تحصيل الكل مثل انسان يوجب تحصيل
الجزء وليس كل ما يقسم العالي يقسم السافل لان فصل الجنس السافل كالحساس
يقسم العالي كالجوهر ولا يقسم السافل كالحيوان بل يقومه والمراد بالسافل
السافل بالنسبة ليدخل فيه المتوسط الكلي الرابع الخاصة وهي الكلي الخارج
وتذكيره باعتبار الخبر الكلي الخارج عن الماهية المقول اي المحمول على ما تحت
حقيقة واحدة فقط سواء كانت تلك الحقيقة نوعا اخيرا كالضاحك بالنسبة
الى الانسان او متوسطا كالماشي بالنسبة الى الحيوان او جنسا عاليا
كموضيه الاعراض بالنسبة الى الجوهر فقوله المقول على ما تحت حقيقة واحدة خنس
للكليات على ما عرفت غير مرة وبخرج بقوله الخارج وان قدم عليه لزينة الكلام .

والاسعار او لا للملزوم الجنس والنوع والفصل وبقوله فقط العرض العام لانه
يقال على حقيقة واحدة وعلى غيرها كما سيجي الكلي الخامس العرض العام وهو
الكلي الخارج المقول اي المحمول عليها اي على حقيقة واحدة وعلى غيرها كالماشي
بالنسبة الى الانسان فانه يحمل عليه وعلى غيره فيكون عرضا عاما بالنسبة اليه
ويخرج بقوله على غيرها الخاصة والكلام في البواقي كما تقدم في الخاصة وكل منهما اي من
الخاصة والعرض العام اما لازم او مفارق لان كل واحد منهما ان امتنع انفكاكه
بحيث لا يجوز ان يفارق عن الشي اي الماهية الموجودة فان الشي لم يكن الا الموجود
فلازم واللازم قسمان لازم ماهية ولازم وجود لانه اما ان يمتنع انفكاكه عن الشي
بالنظر الى الماهية وحدها اي من حيث هي مع قطع النظر عن العوارض والوجود الذهني
والخارجي فلازم الماهية كالزوجية للاربعة فانها ثابتة لها مع قطع النظر عن جميع
الاعتبار سواء كانت في الذهن او في الخارج او يمتنع انفكاكه عن الشي بالنظر
الى الوجود سواء كان وجودا عقليا كالكلية للانسان فانها ثابتة له بحسب الوجود
الخارجي او كان وجودا خارجيا كالتحيز للجسم فانها ثابتة له بحسب الوجود الخارجي
ولا له بحسب الماهية ولا الوجود الذهني ثم اللازم مطلقا سواء كان لازما
للماهية او الوجود اما بين او غيره وللبين معنيان لانه اما ان يلزم تصوره
اي اللازم مع الوصف بكونه لازما ليلزم منه العلم بلزومه ايضا من مجرد
تصور الملزوم فيقال له البين بالمعنى الاخص لكونه لا اخص كضعف الواحد

فان

فان من تصور الاثنين ادرك ضعف الواحد وانه لازم الاثنين فيحصل منه
تصور ضعف الواحد ~~وانه لازم الاثنين~~ والجزم باللزوم من الاثنين وضعف
الواحد ايضا او يلزم من تصورهما اي الاثنين وضعف الواحد ايضا او
يلزم من تصورهما اي الملزوم واللازم الجزم باللزوم منهما فيقال له البين بالمعنى
الاعم لانه كلما كان مجرد تصور الملزوم كافيا في تصور اللازم والجزم باللزوم كان
تصورهما كافيا في الجزم باللزوم من غير عكس كليا وذلك كالانقسام بمتساويين
للاربعة فان من تصور الاربعة وتصور الانقسام بمتساويين ومن واما غير البين وهو
الذي يكون بخلافه اي بخلاف ما ذكر بعينه مما لا يلزم من تصور الملزوم تصور اللازم
والجزم باللزوم ولا من تصورهما الجزم باللزوم بل يحتاج الى شي اخر سواء كان
بديهيا يحتاج الى حس او تجربة او حدس ككون نور القمر مستفادا من الشمس
فانه يحتاج الى حدس كما سيجي او كسبيا يحتاج الى الدليل كحدوث العالم والا اي وان
لم يمتنع انفكاكه عن الماهية بل يجوز ان ينفك عنه فعرض مفارق وهو قسمان لان
هذا العرض اما ان يدوم كحركات الافلاك فانها لا يمتنع انفكاكها عن الافلاك
ولكن يدوم معها ولم ينفك عنها او هذا العرض يزول عن هذا الشي بالفعل وهو ايضا
قسمان لان زواله عنه اما ان يكون بسرعة كحمرة الخجل وصفرة الوجل وحمى اليوم
او كان بطء زواله عنه ببطوء كالشيب والشباب والامراض المزمنة تتمة
في بيان اعتبارات الكلي بحسب مفهومه وطبيعته مفهوم الكلي هو كما علمت

ما لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة بين كثيرين اذا اعتبر من حيث هو من غير
اعتبار نسبته الى مادة من المواد سمي كليا منطقيا لان المنطقي يبحث عن مفهوم
الكلي ولا يبحث عن خصوصية حقيقة طبيعية من الطبائع ولا شك انه غير الطبائع
من الحيوان والانسان كما لا يخفى ومعروضه اي ان الكلي وهو ما لا يمنع نفس تصوره
من وقوع الشركة بين كثيرين معروضه بهذا المفهوم سمي كليا طبيعيا كالانسان
والحيوان وغيرهما لانها طبيعة من الطبائع اي حقيقة من الحقائق والمجموع من
المعروض الذي هو الكلي الطبيعي والعارض الذي هو الكلي المنطقي وهو الحيوان
المعقول على كثيرين مثلا سمي كليا عقليا اذ لا تحقق له الا في العقل والمنطقي
ايضا كذلك لا ان وجه التسمية لا يطرد وكذا يعتبر هذه الوجوه الثلاثة في الانواع
الخمسة فيكون جنس منطقي وهو مفهوم الجنس وجنس طبيعي وهو الحيوان مثلا وجنس عقلي
وهو المجموع منهما الذي هو الحيوان المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق
في جواب ما هو وكذا النوع والفصل والخاصة والعرض العام واعلم انه اختلف في وجود
الكلي الطبيعي فقال اكثر الحكماء ان الكلي الطبيعي بمعنى الطبيعة المعروضة للكلية من حيث هي
لا بشرط عروض الكلية موجود في الخارج بوجود هو عين وجود افراده واشخاصه
لا بوجود مغاير لها فانا علمنا بالبديهة ان الانسان والحيوان وامثالهما موجود
في الخارج بلا شبهة وقال اكثر المتأخرين ان الطبيعة من حيث هي ليس لها حظ الكلية

والكلي

والكلي الطبيعي هو الطبيعة من حيث انها معروضة للكلية وصالحة لعروضها حتى لا
ينتقض بالجنس الطبيعي فانه الطبيعة من حيث انها معروضة للجنسية او صالحة لعروضها
ولا ينتقض بالكلي العقلي لانه المركب من العارض والمعروض لا المعروض بشرط العارض
وقالوا ان الموجود في الخارج منه ليس الا الفرد ووجود الكلي الطبيعي ليس الا بمعنى وجود
اشخاصه وسماه المحقق العلامة ذلك حقا وقال المحقق ان وجود الطبيعي بمعنى وجود
اشخاصه والحق حقيقة ان النزاع بينهما لفظي وكل حزب بما لديهم فرحون وفيه
تحقيقات تامة فصلتها في حواشي الشمسية خاتمة في بيان المعرف عبر عنه
بالخاتمة لان المقصود الاصلي من التصورات فاذا فاز به تم الكلام وختم معرف
الشيء ما يقال اي يحمل عليه اي على الشيء الذي هو المعرف بحسب الظاهر اذ لا حمل بحسب
الحقيقة بين المعرف والمعرف كما لا حمل بين السؤال والجواب في الكليات المقول
في جواب ما هو واي شيء فان المقصد في التعريف بمنزلة نقش تعريفه في ذهنك
صورة شيء فانه اذا قال الانسان حيوان ناطق لم يرد به الحكم على الانسان بالحيوان
الناطق وفي الوجه المجهول لتحصيل صورة بهذا الوجه الحيوان الناطق فان كان بهذا
الوجه تمام ذاتياته فالمعرف حد وهو الكلية والا فبعض احواله وصفاته فقوله ما يحمل
عليه كالجنس يشمل سائر الكليات المحمولة وقوله ليفيد تصوره يخرج عنه ما لم
يكن الغرض منه ذلك ويشترط في المعرف امران الاول ان يكون المعرف مساويا
في الصدق والتحقق للمعرف منه ذلك ويشترط في المعرف امران الاول ان يكون

المعرف مساويا في الصدق والتحقق للمعرَّف بحيث كلما صدق عليه المعرِّف
وكلما صدق عليه المعرَّف صدق عليه المعرِّف لكي يكون التعريف جامعا ومانعا
الثاني ان يكون المعرِّف اجلى واظهر من المعرَّف عند العقل لئلا يلزم التعريف
او لم يفد تصور عين الاجلى سواء كان مساويا او اخفى بتصور المعروف و لما
اشترط المساواة في الصدق فلا يصح التعريف بالاعم من المعرف لانه قاصر
عن التعريف فان المقصود منه امتيازه عن جميع ما عداه والاعم لا يفيده
ذلك فلا يكون مطردا لمانعا من دخول الغير ولا يصح التعريف بما هو الاخص منه
ايضا لانه لا يفيد تعريف جميع افراده بل خرج عنه بعض افراده فلا يكون
جامعا لجميع افراده وما اختاره المصنف العلامة هو المشهور ولكن المحققين خصوا
ذلك الشرط بالتعريف التام واما مطلق التعريف فلم يشترط فيه المساواة
لان المقصود منه التصور سواء كان بوجه مساو او اعم او اخص وقد تحصيل
من كل ذلك التصور بوجه ما فلا وجه لعدم اعتباره وقد اشار المصنف
الى الاعم بعد ذلك ولما شرط في المعرف ان يكون اجلى فلا يصح التعريف بما هو
المساوي للمعرف معرفة وجهالة بحيث كل من علم المعرف علم المعرف وكل من
جهل جهل لعدم حصول التعريف كتعريف المتحرك بما ليس بساكن لمن لم يكن يعلم الحركة
والسكون لانهما متساويين في المعرفة والجهالة وكتعريف الشيء بما يشتمل

على

على نقيضه مثل تعريف الانسان بالبشر او الحيوان البشري وكذا لا يصح التعريف
بما هو الاخفى من المعرف لانه سواء كان لمساوي معرفة كما لا يجوز بطريق الاولى
ووجه خفائه اما معنى وذلك في تعريف الشيء بما توقف معرفته عليه بمرتبة
واحدة ويسمى دورا مصرحا كما يقال الكيفية ما يقع بها المشابهة والمشابهة ثم
يقال المشابهة اتفاق في الكيفية او بمراتب ويسمى دورا مضمرا كما يقال الاثنان
زوج اول ثم يقال الزوج هو المنقسم بمتساويين ثم يقال المتساويان هما الشيئان
اللذان لا يفضل احدهما على الآخر ثم يقال الشيئان الاثنان واما لفظا
وذلك بان يستعمل الالفاظ الغريبة الغير الظاهرة الدلالة عنده نحو تعريف
النور النار باسطقس فوق الاسطقسات وبان يستعمل الالفاظ المجازية بلا قرينة
فان المبادر هٰهنا المعنى الحقيقي او الالفاظ المشتركة بلا قرينة لعدم تعين المقصود
فيه ولما فرغ من بيان التعريف شرع في تقسيمه الى الحدود والرسم فقال التعريف
بالفصل القريب سواء كان وحده كتعريف الانسان بالناطق او مع الجنس
البعيد كالجسم الناطق او مع القريب كالحيوان الناطق حد للمعرف لان الحد في
اللغة المنع وهو المانع من خروج فرد من افراد الماهية عن التعريف ودخول غيرها و
والتعريف بالخاصة سواء كان وحدها كتعريف الانسان بالكاتب او مع
الجنس البعيد كالجسم الكاتب او مع القريب كالحيوان الكاتب رسم للمعرف

لان الرسم هو الاثر والخاصة من اثار الماهية وعلم منه ان مدار الحدية على كون
المميز ذاتيا للماهية والرسمية على كونه عرضيا فان كان هذا الحد والرسم مع الجنس
القريب فتام اي فحد تام ان كان الفصل مع الجنس القريب وتسميته بالتام لكونه
مشتملا على جميع الذاتيات ورسم تام ان كان الخاصة مع الجنس القريب وتسميته
بالتام لكونه شبيها بالحد التام في اشتماله على الجنس القريب والمميز وعلم منه
ان مدار التامية فيهما على الاشتمال على الجنس القريب والا فناقص
اي وان لم يكن الفصل القريب مع الجنس القريب فحد ناقص سواء كان الفصل
وحده او كان الفصل مع الجنس البعيد وان لم يكن الخاصة مع الجنس القريب
فحد ناقص سواء كان الفصل وحده او كان الفصل مع الجنس البعيد وان لم
يكن الخاصة مع الجنس القريب فرسم ناقص سواء كانت الخاصة وحدها او كان
الخاصة مع الجنس البعيد وتسميتها بالناقص لحذف بعض اجزاء الحد التام والرسم
التام عنهما ولم يعتبر والتعريف بالعرض العام وان كان مع الفصل او الخاصة
لانه لا يفيد الاطلاع على الذاتي ولا الامتياز فلا فائدة فيه سواء ذكر فقط
او ضم مع الفصل او الخاصة فسقط عن الاعتبار وانما ذكر في الكليات
لاستيفاء اقسام الكلي وكذا لم يعتبر والفصل مع الخاصة لانها لا تفيد
الاطلاع على الذاتي والتميز حاصل من الفصل واشار المص العلامة بقوله
ولم يعتبروا الى انه ليس مرضيا له وقال في شرح الشمسية بجوازه مطلقا

بانه ربما يفيد اجتماع العوارض زيادة ايضاح للماهية قال وكذا الفصل البعيد
مع الفصل القريب والخاصة على انه يفيد الاطلاع على الذاتي وقد اعتبر ذلك
غيره من المتاخرين منهم سيد المحققين والعلامة المحقق الرازي وقال بان ما
في الفصل القريب حد ناقص وما فيه الخاصة رسم ناقص وقد اجيز في التعريف
الناقص سواء كان حدا او رسما ان يكون اعم من المعرف سواء كان
جنسا قريبا او بعيدا او فصلا بعيدا او عرضا عاما وقد مر الكلام فيه وفي
الاخص ايضا كاللفظي اي كالتعريف اللفظي فانه يجوز ان يكون بالاعم كما يقال
في تعريف سعدان انه نبت وليس هو نبت مطلق بل نبت خاص وهو اي التعريف
اللفظي [illegible] ما يقصد به اي يكون الغرض منه
مجرد تفسير مدلول اللفظ وايضاحه لا بيان حقيقته ولعل المص العلامة اراد بذلك
التعريف الاسمي فانه الدال على تفسير ما دل عليه الاسم اجمالا ليفيد تصورا لم يكن حاصلا
واما اللفظي فلم يكن فيه تفسير مدلول اللفظ ومفهومه فان مفهوم هذا اللفظ حاصل
فيه من لفظ آخر واراد به الاشارة الى الصورة الحاصلة وان هذا اللفظ
موضوع بازائه ايضا فيحتاج فيه الى النقل من اصحاب اللغة او الاصطلاح ومداره على
الالفاظ المفردة المرادفة لما اريد تعريفه كالغضنفر بالاسد فان لم يوجد اورد
بدلها الفاظ مركبة دالة على مفهومه ولم يكن التفصيل مقصودا فلم يكن في
اللفظي شرح مدلول اللفظ وقد صرح المص العلامة في شرح الشمسية وكتب في

الى فسرنا به كلامه حيث قال الشيخ وكثير من المحققين صرحوا بان الرسوم الناقصة
يجوز ان يكون اعم من المعرف وكتب اللغة مشحونة بالتعريفات للاسماء الاعم
فلم يرد علينا ان التعريف اللفظي يرجع الى التصديق بان هذا اللفظ موضوع بازاء
ذلك المعنى ويفهم من عبارته انه تصوره وفي هذا البحث تحقيقات شريفة
لا يليق تذكرها الكتاب فليرجع الى الحواشي على الشمسية من اراد الصواب
ولنختم هذه المقالة بالصواب والى الله المرجع والماب ولنشرع الان في المقصد
الثاني بعون الملك الوهاب وعنوان هذه مباحث التصديقات
قدم تعريف القضية ثم البحث عن اقسامها واحوالها على سائر مباحث التصديقات
لكونها جزء الموصل الى التصديق الذي هو الحجة وقال القضية قول اي مركب سواء
كان ملفوظا او معقولا وهو شامل لجميع المركبات يحتمل اي يجوز العقل بمجرد النظر
الى مفهومه مع قطع النظر عما في الواقع الصدق وهو مطابقته للواقع فيدخل
فيه اخبار الله تعالى والانبياء ونحو قولنا السماء فوقنا ويحتمل الكذب ايضا
وهو عدم مطابقته للواقع وانما يوصف بالمطابقة وعدمها لانه حكاية عن امر
واقعي بخلاف الانشائيات والتصورات فانها مجرد ابداع العقل فان كان
الحكم في تلك القضية بثبوت شي لشي اخر كقولنا الانسان كاتب او نفيه اي نفي
شي منه اي من شي اخر كقولنا لا شي من الانسان بحجر فالقضية حملية لاشتمالها
لا شي من الانسان نسبة حمل شي على شي وتلك الحملية اما موجبة ان حكم فيها

شي لشي واما سالبة ان حكم فيها بسلب شي عن شي كما تقدم فيكون لها ثلثة
امر بها ولما كانت الحملية مركبة من المحكوم عليه وبه والنسبة ولكل منها اسم في اصطلاحهم اشار
اليه بقوله ويسمى المحكوم عليه في الحملية موضوعا اذ وضع وجوده اولا ثم اثبت له المحمول
ثانيا كما يسمى ويسمى المحكوم به محمولا لاشتماله لحمله على غيره ويسمى اللفظ الدال
على النسبة التي بين المحمول والموضوع وسميها النسبة الحكمية ونسبة من حيث ربطها
المحمول بالموضوع وهي اداة لدلالتها على معنى غير مستقل وهو النسبة المتوقفة على المنتسبين
سواء كان في قالب الكلمة ككان واخواته في قولنا زيد كان عالما وسمي زمانية
او في قالب الاسم كهو في قولنا زيد هو عالم وسمي غير زمانية او في قالبهما لا هم
ولما كان هو اي رابطة وهو لفظ بحسب الظاهر اما راجعا الى الموضوع عبارة عنه او
يكون ضميرا اصلا اشكل الامر العلامة على ذلك في شرح التشبيه وقال ان
اريد به الضمير الراجع الى المبتدأ فلا دلالة له على النسبة اصلا بل هو مبتدأ ثان
عند النحويين وان اريد به ضمير الفصل فهو لا يجوز في قولنا زيد عالم ولو جاز لما
يفيد النسبة بل يفيد الحصر والتاكيد فلا يكون رابطة بالحقيقة ثم قال انا قلنا
عن الفارابي ان الفلاسفة لما انتقلت الى العرب ولم يجد الفلاسفة
في كلامهم ما يكون لفظا دالا على الربط الغير الزماني المعبر عنه بالفارسية
بهست واليونانية باستين استعاروا لهذا المعنى لفظ هو واشار الى
ذلك الشارح وقيل بقوله وقد استعير لها اي للرابطة هو والتحقيق ان لفظة هو ههنا

اذ لاسم لانها لابد لها من الربط وبه صرح المنطقيون بل بعض النحويين
كما نقله الشيخ الرضي واختاره وما ذكره المصنف المحقق من انه عبارة عن
الموضوع فذلك اذا كان اسما اما اذا كان حرفا اتي به للربط فلا على انه لا
يلزم موافقة قواعد اصطلاح الفريقين من المنطقيين والنحويين فان
المنطقيين لا يشترطون في جواز ايراد ضمير الفصل ما يشترطه اهل العربية
من كون الخبر مما يلتبس بالصفة بل يجوزون مثل زيد هو عالم مع عدم الالتباس
بالصفة ولم يجوزه النحويون كما قاله المصنف والله اعلم وتلك الرابطة ان كانت
مذكورة في القضية سميت ثلاثية والا ثنائية والا اي وان لم يكن الحكم
بثبوت شي لشي او نفيه عنه فشرطية متصلة او منفصلة كما سيجي مثل قولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود في المتصلة وهذا العدد اما ان يكون
زوجا او يكون فردا في المنفصلة ويسمى الجزء الاول اي المحكوم عليه فيهما
وهو ان كانت الشمس طالعة في المتصلة وهذا العدد اما ان يكون زوجا
في المنفصلة مقدما لتقدمه في الذكر في القضية الملفوظة او الذهن في القضية
المعقولة ويسمى الجزء الثاني اي المحكوم به فيهما وهو فالنهار موجود في المتصلة
او يكون فردا في المنفصلة تاليا لتلوه وتعقبه اياه في الذكر او الذهن
ولما كان للحملية تقسيمات بالاعتبارات المختلفة اشار الى كل منها وبدا
بالتقسيم باعتبار نفس الموضوع فقال والموضوع في القضية الحملية ان كان

مشخصا اي يكون مشخصا معينا بحيث لا يحتمل الشركة ولم يقل علما ليشمل مثل هذا
حيوان سميت القضية شخصية ومخصوصة لكون موضوعها مشخصا معينا ومخصوصا
كقولنا زيد عالم وهذا كاتب وانا قايم وان كان موضوع القضية نفس الطبيعة
بحيث لا يتعدى الى افرادها وذلك بان لا يصدق هذا المحمول الا على نفس هذه
الطبيعة ولم يصلح لان يصدق على افراد الطبيعة بان الحكم فيها على نفس الطبيعة
سواء كانت مطلقة كقولنا الانسان معقول والحيوان مفهوم او مقيدة بالعموم
كقولنا الحيوان من حيث انه عام جنس والانسان من حيث انه عام نوع وهذه
الاحكام مما يصدق على نفس الطبيعة ولا يصلح لان يصدق على افرادها والا اي
وان لم يكن الحكم على شخص معين ولا على نفس الطبيعة بحيث لا يتعدى الى الافراد
بل يكون الحكم فيها على الطبيعة بحيث يتعدى اليها اي يصلح الانطباق على الجزئيات
حتى يوافق الكلام ما هو التحقيق ولا يلزم ما اورد به انه لم يكن الحكم فيها على الطبيعة بل على
الافراد كما هو المشهور وان اختاره المصنف العلامة في تصانيفه فان بين في القضية
كمية افراده اي الموضوع بان يكون الحكم على الطبيعة بحيث يسري الى افراد الموضوع
كلا او يكون الحكم على الطبيعة بحيث يسري الى افراد الموضوع بعضا فالمحصورة لحصر
افراد الموضوع وهي اما كلية ان كان الحكم فيها على الطبيعة بحيث يسري الى كل افراده
بان قيد الحكم بالكل كقولنا كل الانسان حيوان فان الحكم فيها على طبيعة الانسان
بالحيوانية بحيث يسري الى جميع افراده ويصدق عليها وجزئية ان كان الحكم فيها

على الطبيعة بحيث يسري الى بعض افراده بان قيد الحكم بالبعض كقولنا بعض
الحيوان انسان فان الحكم فيها على طبيعة الحيوان بالانسانية بحيث يسري الى
بعض افراده بان قيد الحكم بالبعض كقولنا بعض الحيوان انسان فان الحكم
فيها على طبيعة الحيوان بالانسانية بحيث يسري الى بعض افراده وما حصل
به هذا البيان من السلب الى كل الافراد او بعضها تسمى سورا تشبيها
له بسور البلد في احاطته بافراده وهو في الموجبة الكلية لفظ كل الافراد وفي
الموجبة الجزئية لفظ بعض وواحد وقد تقدم مثالهما وفي السالبة الكلية لا شيء
ولا واحد كقولنا لا شيء او لا واحد من الانسان بحجر وفي السالبة الجزئية
ليس كل نحو ليس كل حيوان انسان فانه لا يتخلف عن السلب الجزئي فيحصل
سوره وليس بعض كقولنا ليس بعض الحيوان بانسان وبعض ليس كقولنا
بعض الحيوان ليس بانسان وهذا على سبيل التمثيل واعتبار الاكثر لا التعيين
فان كل ما يفهم منه بحسب لغة من اللغات ان الحكم على الكل او على البعض
فهو سور ككلام الاستغراق والنكرة في سياق النفي ونحوهما مما يفيد الكلية
وكالتنوين في الاثبات ولفظ اثنان وثلثة ونحو ذلك مما يفهم منه البعضية
والا اي وان لم يبين فيها كمية افراده بالمعنى الذي مر فمهملة لاهمال
بيان كمية الافراد فيها كقولنا الانسان حيوان من غير تقييد بالبعض والكل
وتلازم القضية المهملة الجزئية المحصورة فان الحكم فيها كما علمت على طبيعة

الموضوع

الموضوع من حيث هي بحيث يسري الى الافراد فاما ان يصدق على جميع
الافراد او على بعضها وايا ما كان فتحقق الجزئية فيكونان متلازمين
بمعنى انه كلما صدق المهملة صدق الجزئية وكلما صدق الجزئية صدق المهملة
بخلاف الكلية فانها قد يصدق وقد لا يصدق والتقسيم الثاني للحملية
باعتبار وجود الموضوع واشار اليه بقوله لا بد في القضية الموجبة من وجود الموضوع
لان ما لا وجود اصلا لم يثبت له شيء قطعا فان ما لا يكون موجودا لم يكن شيئا
من الاشياء حتى يصدق سلبه عن نفسه فان الانسان المعدوم ليس
انسانا ولكن لا يلزم ان يكون وجود الموضوع في الخارج محققا بل جاز ان
يكون في الخارج محققا وان يكون فيه اي في الخارج مقدرا وان لا يكون موجودا
في الخارج اصلا وبهذا الاعتبار قسمت القضية الى الخارجية الحقيقية والذهنية
لان الحكم فيها اما على الطبيعة بحيث يتعدى الى افراد الموضوع الموجود في الخارج
محققا اي يكون موجودا فيه من غير تقدير مقدر وفرض فارض وهي القضية
الخارجية كقولنا كل ج ب في الخارج فان معناه كل ج موجود في الخارج ب في
في الخارج او كان الحكم على الطبيعة بحيث يتعدى الى افراد الموضوع الموجود في
الخارج سواء كان وجوده محققا فيه كما مر او مقدرا وذلك بان لم يكن الموضوع
موجودا في الخارج ولكن فرض وجوده في الخارج وهو بحيث لو وجد في الخارج لكان
متصفا بالمحمول فالحقيقية كقولنا كل عنقاء طائر فان معناه كل لو وجد في الخارج

وكان عنقاء فهو بحيث لو وجد لكان طايرا وهذا على راي المتاخرين واما
راي المتقدمين فالحكم في القضية الحقيقية على الطبيعة بحيث يسري الى كل ما كان فردا
للموضوع بحسب نفس الامر سواء كان موجودا في الخارج محققا او مقدرا او لم يكن
موجودا فيه مطلقا كقولنا كل مثلث مشكل فان الحكم فيه على كل ما كان مثلثا
في نفس الامر مع قطع النظر عن وجوده في الخارج وعدمه او كان الحكم فيها على الطبيعة
بحيث يتعدى الى افراد الموضوع الموجود ذهنا فقط فالذهنية كقولنا كل ممتنع
بالذات معدوم في الخارج فان الحكم فيها مقصور على كل ما فرضه الذهن ممتنعا
بالذات بانه معدوم في الخارج هذا وقد علم مما ذكر ان السالبة لا تستدعي
وجود الموضوع لان سلب المحمول عنه اما بان لا يكون الموضوع موجودا او يكون
موجودا ولم يثبت له هذا المحمول والقسم الثالث له باعتبار الموضوع والمحمول
سواء كانا معا او منفردين الى المعدولة والمحصلة واليه اشار بقوله وقد يجعل
حرف السلب كليس ولا وغير جزءا اي جزءا من جزئي القضية اعني الموضوع
والمحمول سواء كان جزءا من كليهما كقولنا اللاانسان لا جماد او من الموضوع فقط
كقولنا اللاانسان فرس او من المحمول فقط كقولنا الانسان لا جماد وقد لا يجعل
جزءا منهما اصلا كقولنا الانسان حيوان فان جعل جزءا منهما او من احدهما
فتسمى تلك القضية المشتملة على حرف السلب معدولة لانها مشتملة على ما عدل عن
موضوعه الاصلي لان حرف السلب في الاصل لسلب الحكم عن القضية وههنا جعل جزء

القضية فان كان السلب جزء الطرفين يسمى معدولة الطرفين وان كان للموضوع
فقط يسمى معدولة الموضوع وان كان للمحمول فقط يسمى معدولة المحمول وان لم
يجعل حرف السلب جزءا منهما اصلا سميت محصلة لان طرفيها موجود محصل
والتقسيم الرابع للقضية الحملية باعتبار كيفية النسبة الى موجهة ومطلقة واشار اليه
بقوله فقد يصرح بكيفية النسبة الثابتة في نفس الامر بين الموضوعات والمحمولات
للقضايا الموجبة والسالبة من الضرورة او الدوام او غير ذلك بان يذكر في
القضية دال على هذه الكيفية وقد لا يصرح بما دل على الكيفية فان صرح بالدال
على الكيفية فموجهة اي فتسمى القضية موجهة لاشتمالها على الجهة التي هي الدال
على كيفية النسبة كما يسمى كقولنا الانسان حيوان بالضرورة فانه يصرح فيها
بان كيفية النسبة بين الحيوان والانسان هي الضرورة وان لم يصرح بكيفية النسبة
سميت مطلقة لعدم التقييد بالجهة ومطلقة من حيث الجهة لا اهمال جهتها وهذه الكيفية
الثابتة في نفس الامر تسمى مادة وما يحصل به البيان اي بيان هذه المادة وهو
الصورة المعقولة من المادة في القضية المعقولة واللفظ الدال عليها في القضية
الملفوظة تسمى جهة وهي قد تخالف المادة بان لم تكن مطابقة لها كقولنا الانسان
حيوان بالامكان فان مادة النسبة بينهما الضرورة لا الامكان وقد توافق المادة بان
كانت مطابقة لها فيكون صادقة كقولنا الانسان حيوان بالضرورة واعلم ان القضايا
الموجهة البسيطة او المركبة لانها ان اشتملت على حكمين مختلفين بالايجاب والسلب

فهي مركبة والا فبسيطة فالبسيطة ما يكون حقيقتها ايجابا فقط كقولنا
كل انسان حيوان بالضرورة او سلبا فقط كقولنا لا شيء من الانسان بحجر
بالضرورة والمركبة ما يكون حقيقتها مركبة من الايجاب والسلب كقولنا كل انسان
ضاحك بالضرورة ما دام ضاحكا لا دائما فان معناه ايجاب الضحك للانسان بالضرورة
ما دام ضاحكا وسلبه عنه بالفعل وذكر المص العلامة ههنا خمسة عشر قضية
الموجهات ثمانية بسايط وسبعة مركبات واشار الى البسايط بقوله فان كان
الحكم في القضية الحملية الموجبة ايجابا كان او سلبا بضرورة ثبوت النسبة بين الموضوع
والمحمول اي بامتناع انفكاك المحمول عن الموضوع او بضرورة ذات الموضوع موجودا
فانه اذا لم يكن موجودا لم يثبت شيء له فضلا عن ان يكون ضروريا او دائما
ضرورية لاشتمالها على الضرورة مطلقة لعدم تقييد الضرورة لاشتمالها فيها
بوصف او وقت وهي اما موجبة كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان الحكم
فيها بضرورة ثبوت الحيوان للانسان في جميع اوقات وجوده واما سالبة
كقولنا لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة فان الحكم فيها بضرورة سلب الحجر عن
الانسان في جميع اوقات وجوده او كان الحكم فيها بضرورة ثبوت النسبة بينهما
او سلبها عنهما ما دام وصفه اي ما دام ذات الموضوع متصفا بوصف الموضوع
وهو مفهومه وعنوانه ويكون للوصف مدخل في الضرورة فمشروطة لاشتمالها
على شرط الوصف عامة لانها اعم من المشروطة الخاصة وتسمى هي اما موجبة كقولنا

كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا فان تحرك الاصابع ليس
ضروري الثبوت لذات الكاتب اعني افراد الانسان مطلقا بل ضرورة
ثبوته لها انما هي بشرط اتصافه بوصف الكتابة او سالبة كقولنا بالضرورة
لا شيء من الانسان بساكن الاصابع ما دام كاتبا فان سلب ساكن الاصابع
عن ذات الكاتب ليس ضروريا الا بشرط اتصافها بالكتابة وقد يعبر في
المشروطة العامة الضرورة لاجل الوصف اي يكون منشأ الضرورة نفس الوصف
كقولنا كل متعجب ضاحك ما دام متعجبا بالضرورة ما دام الوصف اعني ضرورة
نسبة المحمول الى الموضوع في جميع اوقات اتصاف الموضوع بوصفه كقولنا كل
كاتب انسان بالضرورة ما دام كاتبا لكن المتعارف المعنى الاول لذلك
فيما دام الوصف عليه او كان الحكم فيها بضرورة ثبوت النسبة بينهما او سلبها
عنهما في وقت معين من اوقات وجود الموضوع فوقتية لتقييد الضرورة فيها بوقت
معين مطلقة لعدم التقييد باللادوام ونحوه كما سيجيء وهي اما موجبة كقولنا كل
قمر منخسف بالضرورة وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس فان الانخساف ليس
ضروري الثبوت لذات القمر مطلقا بل ضرورة ثبوته انما هي في هذا الوقت المعين
او سالبة كقولنا لا شيء ~~من هذا الوقت المعين~~ من القمر بمنخسف بالضرورة
وقت التربيع فان الانخساف ليس ضروريا للقمر في هذا الوقت وان كان ضروريا
في وقت الحيلولة او كان الحكم فيها بضرورة ثبوت النسبة او سلبها في وقت غير معين

من اوقات وجود الموضوع منتشرة لعدم تعين الوقت وانتشاره فيها
اي في الاوقات مطلقة لعدم التقييد كما مر وهي اما موجبة كقولنا كل
حيوان متنفس بالضرورة وقتا ما فان التنفس لا يكون ضروريا للحيوان
مطلقا اي في جميع الاوقات ولا في وقت معين بل يكون ضروريا في وقت
غير معين وهو زمان انبساط الرية واما سالبة كقولنا لا شيء من الحيوان
بمتنفس بالضرورة وقتا ما فان عدم التنفس لم يكن ضروريا للحيوان مطلقا ولا
في وقت معين بل يكون ضروريا في وقت غير معين وهو زمان انقباض التنفس
او كان الحكم بدوامها اي النسبة بين المحمول والموضوع او سلبها عنها ما دام
الذات اي ذات الموضوع موجودة فدائمة لاشتمالها على الدوام مطلقة
لعدم التقييد بشيء وهي اما موجبة كقولنا كل فلك متحرك دائما فان الحكم فيها
بثبوت التحرك للفلك دائما ما دام ذات الفلك موجودا واما سالبة كقولنا لا شيء
من الانسان بحجر دائما وعلم معناها من الموجبة او كان الحكم بدوام النسبة بين المحمول
والموضوع او دوام سلبها عنها ما دام الوصف اي مدة دوام ذات الموضوع
متصفا بوصف الموضوع الذي هو مفهومه وعنوانه فعرفية عامة اما موجبة
كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع دائما ما دام كاتبا واما سالبة كقولنا لا شيء
من الكاتب بساكن الاصابع دائما ما دام كاتبا كما مر في المشروطة العامة وتسميتها
عرفية لان العرف يفهم هذا المعنى من السالبة عند عدم ذكر الجهة حتى لو قيل لا شيء

من

من النائم بمستيقظ يفهم العرف منه سلب الاستيقاظ عن النائم
ما دام نائما فلما اخذ هذا المعنى من العرف نسبت اليه وعامة لانها اعم
من العرفية الخاصة كما سيجيء او كان الحكم في القضية بفعليتها اي بفعلية النسبة
بين المحمول والموضوع والمراد ان الحكم فيها بثبوت النسبة بينهما بالفعل او بسلبها
عنهما بالفعل في احد الازمنة فمطلقة لان هذا المعنى متبادر عند اطلاق القضية
عامة لانها اعم من الوجودية كما سيجيء وهي اما موجبة كقولنا كل انسان متنفس
بالاطلاق واما سالبة كقولنا لا شيء من الانسان بمتنفس بالاطلاق فان كلا منهما
صادقة بالفعل في بعض الازمنة والمطلقة بهذا المعنى من الموجهات لان
فعلية النسبة التي هي مدلول قوله بالاطلاق قيد زائد على نفس النسبة لانها اعم من
ان تكون بالفعل او بالامكان كما سيجيء بخلاف المطلقة المستعملة في مقابلة
الموجهة او كان الحكم في القضية بفعليتها اي بفعلية النسبة بين المحمول بعدم ضرورة
خلافها اي خلاف النسبة المعتبرة في هذه القضية فممكنة لانه دال على سلب
الضرورة عن الجانب المخالف للحكم يعني ان كان الحكم فيها بالايجاب فيدل
الجهة على ان السلب ليس بضروري وان كان بالسلب فيدل على ان الايجاب
ليس بضروري فاذا قلنا كل نار حارة بالامكان العام كان معناه ان سلب
الحرارة عن النار ليس بضروري واذا قلنا لا شيء من الحار ببارد بالامكان
العام فمعناه ان جانب البرودة للحار ليس بضروري فممكنة لاشتمالها على

على معنى الامكان عامة لانها اعم من الممكنة الخاصة فهذه بسائط ثمانية
معتبرة عند اهل الصناعة وثمّ بسائط اخر في باب التناقض والعكوس
ولما فرغ من البسائط شرع في المركبات وقال وقد تقيد العامتان اي المشروطة
العامة والعرفية العامة وقد عرفتهما والوقتيتان المطلقتان اي الوقتية المطلقة
والمنتشرة المطلقة باللادوام الذاتي اي بحسب الذات بمعنى انه لم يكن هذه
النسبة مع كونها ضرورية بحسب الوصف او دائمة بحسبه او ضرورية في وقت
معين او في وقت ما دائمة لذات الموضوع بل ينفك عنه فيسمى المشروطة العامة
المقيدة باللادوام الذاتي المشروطة الخاصة لخصوصها بالنسبة الى العامة وهي
ان كانت موجبة كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا
لا دائما فتركيبها من موجبة مشروطة عامة هي الجزء الاول وسالبة مطلقة عامة
هي الجزء الثاني لما سبق من ان اللادوام اشارة الى المطلقة العامة وهي
ههنا لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل وان كانت سالبة كقولنا
لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما فتركيبها
من موجبة مشروطة عامة هي الجزء الاول وسالبة مطلقة عامة هي الجزء
الثاني لما سبق من ان اللادوام اشارة الى المطلقة العامة وهي ههنا لا شيء
من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل والا كانت سالبة كقولنا لا شيء من الكاتب
بمتحرك الاصابع ساكن الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما مشروطة

عامة سالبة هي الجزء الاول ومطلقة عامة موجبة هي الجزء الثاني وهو معنى
اللادوام اعني كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل وتسمى العرفية العامة المقيدة
باللادوام الذاتي العرفية الخاصة لخصوصها ايضا بالنسبة الى العرفية العامة وما لها
ما مر في المشروطة الخاصة اذا غير الضرورة بالدوام وتركيبها ان كانت موجبة
فمن موجبة عرفية عامة هي الجزء الاول وسالبة مطلقة عامة هي الجزء الثاني
اعني مفهوم اللادوام وان كانت سالبة فمن سالبة عرفية عامة وموجبة مطلقة
عامة وتسمى الوقتية المطلقة العامة المقيدة باللادوام الذاتي الوقتية الخاصة
لما مر وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الارض لا
دائما فتركيبها من موجبة وقتية مطلقة هي الجزء الاول وسالبة مطلقة عامة هي الجزء الثاني
وهو مفهوم اللادوام اعني لا شيء من القمر بمنخسف بالاطلاق العام وان كانت سالبة كقولنا
بالضرورة لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما فتركيبها من سالبة وقتية مطلقة
وموجبة مطلقة عامة وتسمى المنتشرة المطلقة المقيدة باللادوام الذاتي المنتشرة الخاصة
وهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان متنفس بالضرورة في وقت ما لا دائما
كان تركيبها من موجبة منتشرة مطلقة هي الجزء الاول وسالبة مطلقة عامة هي الجزء
الثاني وهو لا شيء من الانسان بمتنفس بالفعل الذي هو مفهوم اللادوام وان كانت
سالبة كقولنا لا شيء من الانسان بمتنفس بالضرورة في وقت ما لا دائما فتركيبها من سالبة
منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة كما مر غير مرة وقد تقيد المطلقة العامة باللاضرورة

الدائمة اي بحسب الذات بمعنى ان هذه النسبة التي تكون في المطلقة العامة
من المحمول والموضوع بالفعل لم تكن ضرورية بالذات الموضوع ومواد الامكان
العام لما سبق فسمى الوجودية اللاضرورية وهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان
ضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من موجبة مطلقة عامة هي الجزء الاول
وسالبة ممكنة عامة هي الجزء الثاني وهو مفهوم اللاضرورة اعني لا شيء من الانسان
بضاحك بالامكان العام وان كانت سالبة كقولنا لا شيء من الانسان بضاحك
بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من سالبة مطلقة عامة هي الاول وموجبة ممكنة عامة
هي الثاني وهو معنى اللاضرورة كما سبق وتقيد المطلقة العامة باللادوام
الذاتي بمعنى انه لم تكن تلك النسبة دائما بذات الموضوع وان حصل له بالفعل
في احد الازمنة فيكون مودا اما الاطلاق العام كما سبق وسمى تلك القضية الوجودية
اللادائمة وهي سواء كانت موجبة او سالبة يكون تركيبها من مطلقتين عامتين
احدهما موجبة والاخرى سالبة لان الجزء الاول مطلقة عامة والجزء الثاني
وهو اللادوام مطلقة عامة ايضا كما سبق ومآلها ايجابا وسلبا امر في الوجودية
اللاضرورية غير ان تغير اللاضرورية باللادوام وقد تقيد الممكنة العامة سواء كانت
موجبة او سالبة باللاضرورة من جانب الموافق للحكم في القضية ايضا كما تقيد بسلب
الضرورة من الجانب المخالف للحكم لتقيد بسلب الضرورة من الجانب الموافق لم
ايضا فلم يكن ثبوت النسبة ولا سلبها ضروريا وتسمى هذه القضية الممكنة الخاصة

فصل في بيان القضايا الشرطية وهي ما لم يحكم فيها بثبوت شيء لشيء
او سلبه عنه كما مر بل الحكم فيها اما باتصال نسبة الى نسبة اخرى بطريق اللزوم
او الاتفاق واما بانفصالها عنها بطريق العناد او الاتفاق وتلك القضية
اما متصلة وذلك ان حكم فيها اي في القضية الشرطية التي هي مركبة من قضيتين
بالقوة كما سبق بثبوت نسبة كانت بين موضوع التالي ومحموله وهي المتصلة
الموجبة على تقدير ثبوت نسبة اخرى التي هي بين موضوع المقدم ومحموله
المتصلة الموجبة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان الحكم فيها
بثبوت نسبة الوجود الى النهار على تقدير ثبوت نسبة الطلوع الى الشمس او حكم
فيها باتصال هذه النسبة يعني بالاخرى سميت بالمتصلة او حكم فيها بنفيها
اي نفي النسبة بين موضوع التالي ومحموله على تقدير ثبوت النسبة بين موضوع
المقدم ومحموله وهي المتصلة السالبة وهذه المتصلة لزومية ان كان ذلك
الاتصال الذي هو عبارة عن ثبوت التالي على تقدير ثبوت المقدم او سلبه
لعلاقة بين المقدم والتالي توجب ذلك وهي معنى في المقدم يستوجب صحبة
التالي كان يكون علة له كما مر او معلولا كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس
طالعة او يكونا معلولي علة واحدة كقولنا ان كان النهار موجودا فالعالم مضيء
وكالتضايف وهو ان يكون الامران بحيث يكون تعقل كل منهما بالقياس
الى الاخر كقولنا ان كان زيد ابا لعمرو فعمرو ابن له والا اي وان لم تكن الحكم بالاتصال

بينهما او سلبه لعلاقة بل بمجرد اتفاق صدق التالي عند صدق المقدم فالاتفاقية
كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق لانه لا علاقة بين ناهقية
الحمار وناطقية الانسان حتى يجوز العقل تحقق كل واحد منهما دون
الآخر وليس فيها الا توافقهما على الصدق واما منفصلة وذلك ان
حكم فيها اي في القضية بتنافي النسبتين اي منافي النسبة من موضوع
المقدم ومحموله والنسبة من موضوع التالي ومحموله وذلك اذا كانت المنفصلة
موجبة كقولنا العدد اما زوج او فرد فان الحكم فيها بثبوت التنافي بين
نسبة العدد الى الزوجية ونسبته الى الفردية فلا يجوز اجتماعهما ولا ارتفاعهما
او الحكم فيها على لا تنافيهما اي عدم تنافي النسبتين المذكورتين وذلك
اذا كانت المنفصلة سالبة كقولنا ليس هذا الانسان اما اسود او كاتبا فان
الحكم فيها بعدم تنافي نسبة الانسان الى الاسود ونسبته الى الكاتب
فيجوز اجتماعهما ويجوز ارتفاعهما وثبوت هذا التنافي وسلبه اما ان
يكون صدقا وكذبا معا اي حكم بانهما لا يصدقان ولا يكذبان وهي المنفصلة
الحقيقية وما لها في الموجبة والسالبة مع ما بينهما امر ولما كان الانفصال
الحقيقي ان لا يجتمع الطرفان ولا يفترقان اصلا وفي الحقيقة الموجبة كذلك
سميت بها او يكون الحكم بالتنافي بينهما صدقا فقط اي حكم بانهما لا يصدقان
معا ويحتمل ان يكذبا فمانعة الجمع وهي اما موجبة كقولنا اما ان يكون هذا

الشي شجرا او حجرا فان الحكم بالتنافي بينهما فيها تنافي نسبة الشي الى الشجر
ونسبة الشي الى الحجر في الصدق فقط فلا يصدقان معا وقد يكذبان بان
يكون هذا الشي حيوانا واما سالبة كقولنا ليس هذا الشي اما ان يكون لا شجرا
واما ان يكون لا حجرا فان الحكم فيها بعدم تنافي هذين النسبتين في الصدق
فقط فيجوز اجتماعهما بان يكون حيوانا ولا يجوز ارتفاعهما والا لكان شجرا
وحجرا ولما كان في موجبتها منع الجمع سميت به او يكون الحكم بالتنافي بين النسبتين
كذبا فقط اي حكم بانهما لا يكذبان وقد يصدقان فمانعة الخلو وهي اما موجبة
كقولنا هذا الانسان اما ان يكون حيوانا او اسود فان الحكم فيها بتنافي نسبة
الانسان الى الحيوان ونسبته الى الاسود في الكذب فقط فلا يجوز ارتفاعهما
عن الانسان اما ان يكون روميا او زنجيا فان الحكم فيها بعدم تنافي
هذين النسبتين في الكذب فقط فلا يجوز اجتماعهما في الانسان
ويجوز ارتفاعهما عنه ولما كان في موجبتها منع الخلو عن الطرفين سميت به
وكل منها اي من المنفصلات الثلث اما ان تكون عنادية اي يكون بين
المقدم والتالي عناد ومخالفة بحسب الذات او اتفاقيا لانه ان كان التنافي
بين النسبتين الحسن من ذكر مثالها اي جزئيها اي تقتضي ذاتا الجزئين ان
يكون بينهما عناد فهي عنادية سواء كان العناد والمخالفة مانعة الجمع ثبوتا
واستغناء معا كما بين الزوج والفرد في الحقيقة او ثبوتا فقط كما بين الشجر والحجر

او انتفاء فقط كما بين الحيوان والاسود في مانعة الخلو وكذا في السالبة فظهر ان
مما ذكرنا امثلتهما وبالجملة لزم في العنادية الحقيقية ان يكون كل احد منهما
نقيضا للآخر ككون العدد زوجا وليس بزوج او مساويا لنقيضه
ككونه زوجا او فردا فان الفرد مساوي لسلب الزوجية حتى يمتنع اجتماعهما
وارتفاعهما واللزوم اجتماع النقيضين وارتفاعهما ولزم في العنادية
المانعة الجمع ان يكون كل واحد منهما اخص من نقيض الآخر ككون الشيء شجرا وحجرا
فان كونه حجرا اخص من عدم كونه شجرا وبالعكس حتى يمتنع اجتماعهما ضرورة
ان صدق الاخص يستلزم صدق الاعم فيلزم صدق النقيضين ويجوز
ارتفاعهما كما في الفرد الآخر للنقيض ولزم في العنادية المانعة الخلو ان يكون
اعم من نقيض الآخر ككون الانسان حيوانا او لا اسود فان كونه الحيوان
الاعم من الاسود واللااسود اعم من الحيوان حتى يمتنع ارتفاعهما ضرورة
ان ارتفاع الاعم وكذا يوجب ارتفاع الاخص فيلزم ارتفاع النقيضين ولا
يمتنع اجتماعهما كما في الفرد الآخر لذلك الاعم لم يكن التنافي بين النسبتين
مقتضى ذاتي الجزئين بل لم يكون التنافي بينهما بحسب الاتفاق فالاتفاقية
فلم يكن في تحقق بينهما تناف في الصدق والكذب معا الا بطريق الاتفاق
كقولك للاسود الكاتب اما ان يكون هذا اسود او كاتبا فانه لا منافاة

بين مفهومي الاسود والكاتب ولكن اتفق تحقق السواد وانتفاء الكتابة في هذه
المادة فلا يصدقان لانتفاء الكتابة ولا يكذبان لوجود السواد ولم يكن في مانعة
الجمع بينهما تناف في الصدق فقط الا بطريق الاتفاق كقولك فيه اما ان يكون هذا
الاسود او كاتبا لا لان الاسود والكاتب لا يمكن ان يصدقا فيه والا اجتمع
النقيضان ولكن يكذبان فيه لانتفاء السواد والكتابة معا في الواقع
وفي مانعة الخلو لم يكن بينهما تناف في الكذب فقط الا بطريق الاتفاق كقولك
فيه اما ان يكون هذا اسود او لا كاتبا لانهما لا يكذبان والا ارتفع النقيضان
ويصدقان معا لوجود السواد واللاكتابة معا بحسب الواقع ثم اعلم ان الشرطية
كالحملية تنقسم الى محصورة كلية وجزئية ومخصوصة ومهملة وكما ان الكلية في الحملية باعتبار
كلية الحكم بثبوت المحمول للموضوع ايجابا وسلبا لا باعتبار كلية الموضوع والمحمول كذلك الكلية
الشرطية بحسب كلية الحكم بالاتصال والانفصال في جميع الازمان وعلى جميع الاوضاع الممكنة
الاجتماع مع المقدم لا بحسب كلية المقدم او التالي لم يعتبر ذلك التعميم الا في المتصلة اللزومية
والمنفصلة العنادية لم يكن للاتفاقيات كثير نفع في المطالب وبالجملة ان الحكم في
القضية الشرطية المتصلة اللزومية والمنفصلة العنادية لعناده له ان كان على جميع تقادير
وقوع المقدم في جميع الازمان وعلى جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم وان كان
هذه الاوضاع محالة في انفسها اليستعملها اذا كان المقدم كاذبا كقولك
كلما كان زيد فرسا فهو حيوان ان حيوانية زيد لازمة لفرسيته في كل وضع لا

نيا في فرسية مثل كونه ناهقا فان معناه يلزم السالبة للمعدوم في و صاهلا
او قايما او قاعدا او كون الشمس طالعة او غاربة او غيرها وان كانت هذه الاوضاع
محالة في نفسها لا لحالة اضاف زيد بالناهقية ونحوها فكلية اما متصلة كقولنا
كلما كان زيد انسانا فهو حيوان فان الحكم فيه على لزوم حيوانية زيد لانسانيته
في كل الازمان ومع كل الاوضاع المقدرة واما منفصلة كقولنا دايما اما ان يكون
الشمس طالعة ولا يكون فان الحكم فيه على لزوم حيوانية زيد لانسانيته في كل الازمان
ومع كل الاوضاع المقدرة واما منفصلة كقولنا دايما اما ان يكون الشمس طالعة ولا يكون
فان الحكم فيها تنافي طلوعها لعدمه في جميع الازمان والاوضاع الممكنة المذكورة
وسور الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما ومتى وفي المنفصلة دايما وقد مر مثالها
وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة كقولنا في المتصلة ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة
فالليل موجود وفي المنفصلة ليس البتة اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون
النهار موجودا او كان الحكم في القضية الشرطية المتصلة اللزومية او المنفصلة العنادية
على بعضها اي بعض تقادير اوضاع المقدم وبعض ازمانه مطلقا اي دون
التقييد بوضع معين او وقت معين بل يكون الحكم على بعض اوضاع واوقات غير معينة
فجزئية اما متصلة كقولنا قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا فان الحكم
بلزوم انسانية الشيء على بعض تقادير اوضاع حيوانيته ولم زمانه وهو كونه
ناطقا لكن لم يعين هذا الوضع والزمان في القضية بل اطلق فيكون متصلة جزئية

واما منفصلة كقولنا قد يكون اما ان يكون الشيء حجرا او ناميا فان المنافاة
بينهما انما يكون على بعض تقادير اوضاع الشيء وازمانه وهو كونه من العنصريات
ولم يعين هذا الوضع فيكون منفصلة جزئية وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون
كما مر وسور السالبة الجزئية فيهما قد لا يكون كقولنا في المتصلة قد لا يكون اذا كانت
الشمس طالعة كان الليل موجودا وفي المنفصلة قد لا يكون النهار موجودا او كان
الحكم في الشرطية المذكورة على بعض تقادير المقدم وبعض ازمانه لكن لا مطلقا
بل معينا ببعض الازمان والاوضاع فشخصية اما متصلة كقولنا في تعيين الزمان
ان جئتني اليوم اكرمتك وفي تعيين الاوضاع ان جئتني راكبا فاكرمتك
واما منفصلة كقولنا في تعيين الزمان في هذه الدار اما ان يكون زيدا او
عمروا والا اليوم زيدا او عمروا واما ان يموت او يصح وفي تعيين الاوضاع في هذه
الدار اما ان يكون زيدا او عمروا والا اي وان لم يكن الحكم فيها على جميع تقادير
المقدم ولا على بعض تقادير المقدم مطلقا ولا على تقاديره معينا بل الحكم فيه على
تقدير وقوع المقدم سواء كان جميعا او بعضا مطلقا او معينا فمهملة اما متصلة
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما في منفصلة كقولنا العدد اما
ان يكون زوجا او فردا ولفظة ان ولو واذا في الاتصال واما في الانفصال للاهمال
واعلم ان طرفا القضية الشرطية المسميان بالمقدم والتالي وان لم يكونا قضيتين بالفعل
لعدم الاذعان فيهما لكنهما في الاصل متصلة كانتا او منفصلة قضيتان

مشتملتان على الاجزاء والاربع لانهما في الاصل اما قضيتان حمليتان
كقولنا كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان فانه مركب من قولنا الشيء انسان
وهو حيوان وكلاهما قضيتان حمليتان او قضيتان متصلتان كقولنا
كلما كان ان كان الشمس طالعة فالنهار موجود فكلما لم يكن الشمس طالعة
فالنهار موجود فكلاهما مركبة من قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وكلما لم يكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا وكلاهما قضيتان
متصلتان او قضيتان منفصلتان كقولنا كلما كان دائما اما ان يكون
العدد زوجا واما ان يكون فردا فدائما اما ان يكون العدد زوجا واما ان
يكون فردا فانهما مركبة من منفصلتين كما لا يخفى او قضيتان مختلفتان في
الحمل والاتصال والانفصال يتصور منه ست صور وذلك لان المقدم لو
كان حملية فالتالي اما متصلة او منفصلة ولو كان متصلة فالتالي اما منفصلة
او حملية ولو كان منفصلة فالتالي اما متصلة او حملية وعليك باستخراج
امثلتها وامثلة الشرطية المنفصلة المركبة من هذه القضايا ولما لم يكن فيها
كثير نفع لم يطول بذكرها الكتاب الا انهما اي طرفا الشرطية اللتين في الاصل
قضيتان خرجتا بزيادة اداة الاتصال هي كما علمت كلما ومهما وامثالهما
واداة الانفصال وهي دائما وقد لا يكون وامثالهما كالفصل عن التمام اي
عن القضية التامة فان القضية التامة تشتمل على الحكم اعني الاذعان وقد زال

عنها

عنها بالتعليق المستفاد من هذه الادوات فصل في بيان التناقض بين
من القضايا وهو اختلاف القضيتين احترازا عن اختلاف غير القضيتين
كالمفردين وكالمفرد والقضية والمراد اختلافهما بالسلب والايجاب بان يكون
احدهما موجبة والاخرى سالبة ولا يحتاج الى التقييد به فانه يفهم من قوله بحيث
يلزم لذاته من صدق كل واحد من القضيتين كذب القضية الاخرى وبالعكس
اي يلزم لذاته من صدق الاخرى كذب الاولى كقولنا زيد انسان زيد ليس
بانسان فان وقوع كل منهما يقتضي لذاته عدم وقوع الاخرى وخرج بذلك عن
اختلاف قضيتين لا يقتضي لذاته صدق احدهما كذب الاخرى بل بواسطة
امر اخر او لخصوص المادة فالاول كقولنا زيد انسان زيد ليس بناطق فانه انما
يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى بواسطة مساواة الناطق للانسان
ولم يعتبروا ذلك لان المساوات كثيرة في وسط التناقض لكن ربما اطلقوا
التناقض على لوازمها وبيانه الاتحاد الموضوع والمحمول كما سيجيء والثاني كقولنا
كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان
وبعض الانسان ليس بحيوان فان تنافي الصدق والكذب بينهما ههنا
انما هو بحسب خصوصية المادة لا لذاتهما لا الاختلاف بين القضيتين الكليتين
والجزئيتين لان الكليتين قد يكذبان كقولنا كل حيوان انسان ولا شيء من
الحيوان بانسان والجزئيتين قد يصدقان كقولنا كل حيوان انسان ولا شيء

من الحيوان بانسان والجرئيين قد يصدقان كقولنا بعض الحيوان انسان
وشي من الحيوان وبعض الحيوان ليس بانسان ولابد في تحقق التناقض بين
القضيتين مطلقا من الاختلاف في الكيف اي الايجاب والسلب في جميع
القضايا فانهما لو لم يختلفا بالايجاب والسلب لم يتناقضا فلم يلزم
من صدق احديهما كذب الاخرى وفي بعض النسخ وقع في الكيف موخرا عن الكم
ولا يليق فانه لابد في تحقق التناقض في جميع القضايا بخلاف الاختلاف
في الكم فانه في المخصوصات فهو اقف (؟) التقديم ليطابق الكلام المنهج القويم
ولابد في تحقق التناقض في المحصورات من الاختلاف في الكيف والاختلاف
في الكم ايضا اي في الكلية والجزئية فانهما لو كانتا كليتين او جزئيتين لم يتناقضا
لجواز كذب الكليتين وصدق الجزئيتين كما مر فيكون نقيض الموجبة الكلية السالبة
الجزئية وبالعكس ونقيض السالبة الكلية الموجبة الجزئية وبالعكس ولابد في تحقق
التناقض في الموجهات من الاختلاف في الكيف والاختلاف في الكم
ان كانت من المحصورات كما مر والاختلاف في الجهة ايضا لانهما لو اتحدتا في
الجهة لم يتناقضا لجواز كذب الضروريتان في مادة ممكنة كقولنا كل انسان كاتب
بالضرورة وليس كل انسان كاتب بالضرورة لان ايجاب الكتابة
وسلبها للانسان ليس بضروري مطلقا وصدق الممكنتان فيها كقولنا

كل

بمنا كن تنعكس الدائمتان الموجبتان الكليتان دائمة مطلقة موجبة كلية لانه اذا صدق
كل ج ب بالضرورة او دائما لزم ان يصدق كل ما ليس ب ليس ج دائما والا
لصدق بعض ما ليس ب ج بالفعل كما هو مفهوم النقيض فاذا ضم الى الاصل بان
يقال بعض ما ليس ب ج وكل ج ب ينتج بعض ما ليس ب ب دائما وهو محال
وتنعكس الخاصتان الموجبتان الكليتان عرفية عامة موجبة كلية فانه اذا صدق
كل ج ب بالضرورة او بالدوام ما دام ج وجب ان يصدق كل ما ليس
ب ليس ج بالدوام ج والا لصدق بعض ما ليس ب ليس ج بالدوام حين هو
ب وكل ج ب بالضرورة او بالدوام ما دام ج ينتج بعض ما ليس ب ب دائما
ما دام ب وانه محال وتنعكس الخاصتان الموجبتان الكليتان عرفية عامة
موجبة كلية مقيدة بقيد اللادوام في البعض فانه اذا صدق كل ج ب بالضرورة
او بالدوام ما دام ج لا دائما صدق كل ما ليس ب ليس ج ما دام ليس ب لا دائما في البعض اما الجزء الاول وهو العرفية العامة
فلانها لازمة للعامتين والعامتان لازمتان للخاصتين ولازم اللازم
لازم واما الجزء الثاني وهو اللادوام في البعض فلانه لو لم يصدق ليس بعض ما ليس
ب ليس ج بالفعل الذي هو مفهوم اللادوام في البعض لصدق كل ما ليس
ب ليس ج دائما وينعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ج ب دائما والاصل كل ج ب
لا دائما هذا خلف والبواقي من القضايا الموجبات الكليات التسعة وهي الوقتيتان
من المطلقتين والخاصتين والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة لا

لا ينعكس كنفسها لكن العكس بسبب بعضها في بعض المواد وبيانه ان اخص هذه القضايا
الوقتية الخاصة وهي لا تنعكس بعكس النقيض لاستلزامها في قولنا كل قمر منخسف بالضرورة
وقت حيلولة الارض لا دائما فانها صادقة مع كذب ما هو اعم من عكس نقيضها وهو
كل ما ليس بمنخسف ليس بقمر بالامكان العام والا لكذب بعض ما ليس بمنخسف فهو قمر
بالامكان العام على طريقة العداية وهي بينة الصدق فان القمر ليس بمنخسف
في بعض الازمنة وقد دل عليه لا دوام الاصل ايضا والامكان العام اعم الجهات
واذا لم يصدق الاعم لم يصدق الاخص ولما لم تنعكس الوقتية التي هي اخص القضايا
لم تنعكس القضايا التي هي اعم منها لانه لو انعكس الاعم لانعكس الاخص لان
العكس لازم الاعم والاعم لازم الاخص ولازم اللازم لازم والحمد لله على جميع
الامور عاجله وآجله ولما قال في العكس المستوي ان السالبة الجزئية لا تنعكس اصلا
وقال ههنا ان حكم الموجبة ههنا حكم السالبة هناك يتوهم ان الموجبة الجزئية
ههنا كالسالبة الجزئية هناك لم تنعكس اصلا وقد تنعكس منها الخاصتان فاراد
دفع ذلك فقال الا انعكاس الخاصتين اي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة
من الموجبة الجزئية ههنا اي في عكس النقيض الى العرفية الخاصة الموجبة الجزئية لانه اذا صدق
بالضرورة او دائما بعض ج ب ما دام ج لا دائما صدق دائما بعض ما ليس ب ليس ج
ما دام ليس ب لا دائما لانا نفرض ذات الموضوع د فد ج بالفعل لان ج عنوانه فلا بد
من ان يصدق عليه في احد الازمنة ود ليس ب بالفعل لحكم لا دوام الاصل فان

معناه

معناه ليس بعض ج ب بالاطلاق ووصف د مع ليس ب ما فان معنى انه د
ليس ج ما دام ليس ب والا لكان ج بعض اوقات ليس ب فيكون ليس ب
في بعض اوقات ج لان الوصفين الثابتين على ذات واحدة في وقت واحد
يصدق كل منهما في وقت الآخر وقد كان ب ما دام ج هذا خلف واذا صدق
على د انه ليس ب وانه ليس ج ما دام ليس ب صدق بعض ما ليس ب ليس ج ما دام
ليس ب وهذا هو الجزء الاول من العكس ولما صدق على د انه ليس ب وانه
ج بالفعل صدق بعض ما ليس ب ج بالفعل وهو مفهوم اللادوام فصدق
العكس بجزئيه وعدم انعكاس غير الخاصتين من الموجبات الجزئية الا في الدائمتين
والعامتين فلان اخصها الضرورية وهي لا تنعكس لصدق بعض الحيوان لا انسان بالضرورة
مع كذب بعض اللاانسان لا حيوان بالدوام كما ان الموجبات السبع المذكورة
فلانها كما علمت لا تنعكس كليتها والكلية اخص من الجزئية فهي لا تنعكس ايضا فانه
لو انعكس الاعم لزم انعكاس الاخص كما سبق ومن ايضا انعكاس الخاصتين من
السالبة الجزئية اي في العكس المستوي الى العرفية الخاصة لانه اذا صدق بالضرورة
او دائما ليس بعض ج ب ما دام ج لا دائما صدق دائما ليس بعض ب ج ما دام
ب لا دائما لانا نفرض ذات الموضوع د فد ج بالفعل لان ج عنوانه و د ب بحكم لا دوام
الاصل فان معناه بعض ج ب بالاطلاق ووصف د ب مع ج ما فان
د ليس ج ما دام ب والا لكان ج في بعض اوقات ب فيكون في بعض اوقات ج لما

وقد كان ليس ب ما دام ج هذا خلف واذا صدق على ذات ب وانه
ليس ج ما دام ب صدق ليس بعض ب ج ما دام ب وهو جزء الاول من
العكس واذا صدق على ذات ب وانه ج بالفعل صدق بعض ب ج بالفعل
وهو مفهوم اللادوام المعكوس وعدم انعكاس عن الخاصتين من السوالب ستة
لعين ما مر في الموجبات ومن ههنا يمكنك تحصيل التعليل وايراد التمثيل والحمد لله
الجليل فصل في بيان المطلب الاعلى من القضايا وهو القياس لانه العمدة
في تحصيل المطالب التصديقية وعرفوه بانه قول اي مركب يقال بالاشتراك
على المفهوم العقلي فيكون جنسا للقياس لانه العمدة في تحصيل المطالب
المعقول وعلى اللفظ الدال عليه فيكون جنسا للقياس الملفوظ مؤلف ذكر لكي
ليتعلق به قوله من قضايا كما قال المحقق العلامة في شرح الشمسية ولا يخفى انه يمكن ان
يتعلق به القول فانه بمعنى المركب فلا احتياج الى ذكره تكرارا والمراد بالقضايا
ما فوق القضية الواحدة ليتناول القياس البسيط المؤلف من قضيتين وخرج
القضية الواحدة المستلزمة لعكسها او عكس نقيضها اما البسيطة فظاهر
واما المركبة فلانها لا يقال لها في العرف انها قضيتان بل يقال انها
قضية واحدة مركبة من قضيتين ولا بد ان يكون هذا القول لازما من حيث
الصورة والمعنى لذاته اي القول المؤلف قول آخر هو النتيجة فيكون مغايرا
للقول المستلزم بين ذلك وبحرره [illegible] مما لا يلزمه مطلقا كالاستقراء والتمثيل

فانهما

فانهما لا يستلزمان النتيجة لكونهما لا يفيدان الا الظن كما سنجيء وبلزومه لكن لم يكن
لذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية كما في قياس المساواة كقولنا ا مساو لب
وب مساو لج فيكون ا مساويا لج ولكن بواسطة مقدمة اجنبية هي ان مساوي المساوي
مساو فانه لو لم يصدق هذه المقدمة لم يصدق هذا القياس كقولنا ا نصف
ب وب نصف ج فانه لا ينتج ان ا نصف ج لان نصف النصف ليس بنصف
والقياس ينقسم الى استثنائي واقتراني فان كان القول الآخر الذي
هو النتيجة او نقيضها مذكورا فيه اي في القياس بمادته اي القول المذكور وهي
الاجزاء التي تركب منها النتيجة ويكون النتيجة حاصلة بها بالقوة وذلك
بان يكون طرفا النتيجة اللذان هو الموضوع والمحمول مذكورين فيه باي وجه كان لا وهيئته
ايضا اي هيئة القول المذكور التي هي صورة النتيجة وهي الوضع المخصوص العارض
لها ويكون النتيجة حاصلة به بالفعل وذلك بان يكون طرفا النتيجة مذكورين فيه
موضع وقع عليه النتيجة او نقيضها وكرر هذا القيد عن الاقتراني فان النتيجة ليس
مذكورا فيه بالصورة فاستثنائي اي فهذا القياس استثنائي كقولنا ان كان
هذا جسما فهو متحيز لكنه جسم ينتج فهو متحيز وهو بعينه مذكور في القياس بهذه الصورة
او لكنه ليس بمتحيز فهو ليس بجسم وهو نقيضه وهو هذا جسم مذكور في القياس وسمي
استثنائيا لاشتماله على لكن الذي هو حرف الاستثناء والا اي وان لم
يكن مذكورا فيه بمادته وهيئته جميعا بل يكون مذكورا فيه بمادته فقط فاقتراني

اي بالقياس الاقتراني كقولنا الجسم مؤلف وكل مؤلف محدث فالجسم محدث
فليس هو ولا نقيضه مذكورا فيه بصورته بل مذكورا فيه بمادته فقط ويسمى اقترانيا
لاقتران الحدود فيه كما ستعرف والقياس الاقتراني اما حملي او شرطي
لانه ان تركب من حمليات صرفة فحملي وان لم يتركب منها سواء تركب من شرطيات
او حملية وشرطية فشرطي والقياس الاقتراني الحملي يشتمل على ثلثة حدود اثنان
منها طرفا المطلوب اي موضوعه ومحموله والآخر متوسط بينهما مكرر في
القضيتين اللتين تركب منهما القياس ويسمى المقدمتين فالحد الاول وهو
موضوع المطلوب من الاقتراني الحملي يسمى اصغر لان الموضوع في الغالب اخص من المحمول
فيكون اقل افرادا منه واصغر بالنسبة اليه والحد الثاني وهو محموله اي محمول
المطلوب يسمى اكبر لانه في الاغلب اعم من الموضوع فيكون بالنسبة اليه اكبر
والمكرر بين الاصغر والاكبر في مقدمتي القياس يسمى اوسط لتوسطه بين
طرفي المطلوب حتى لعلها فان يحصل منهما النتيجة وما فيه الاصغر وهي المقدمة
الاولى يسمى الصغرى لاشتمالها على الاصغر وما فيه الاكبر وهي المقدمة الثانية
يسمى الكبرى لاشتمالها على الاكبر والهيئة الحاصلة من نسبة الاوسط الى الطرفين
بالوضع والحمل يسمى شكلا واقتران الصغرى بالكبرى في ايجابهما وسلبهما
وكليتهما وجزئيتهما يسمى ضربا في كل شكل ضروبا والاشكال اربعة لان
الاوسط اما ان يكون محمول الصغرى موضوع الكبرى فهو الشكل الاول كقولنا

العالم

العالم متغير وكل متغير حادث فينتج العالم حادث او يكون الاوسط محمولا فيهما
اي الصغرى والكبرى فالثاني اي فهو الشكل الثاني كقولنا كل انسان
حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج لا شيء من الانسان بحجر او يكون الاوسط
موضوعا فيهما اي الصغرى والكبرى فالثالث اي فهو الشكل الثالث كقولنا كل بعض الحيوان
انسان حيوان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق او يكون وضع
الاوسط فيه على عكس الاول بان يكون موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى
فالرابع اي فهو الشكل الرابع كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان
ينتج بعض الحيوان ناطق ووجه ترتيب الاشكال ان الشكل الاول على النظم
الطبيعي اذ ينتقل من موضوع المطلوب الى الحد الاوسط ثم منه الى محموله
حتى يلزم الانتقال من موضوعه الى محموله فوضع في المرتبة الاولى ولانه ينتج
الانتاج ويرجع باقي الاشكال اليه ولانه ينتج المحصورات الاربع ثم وضع
الشكل الثاني المشاركة له في اشرف المقدمتين وهو الصغرى لاشتمالها
على موضوع النتيجة الذي لاجله المحمول ثم الشكل الثالث لمشاركته الشكل الاول
في اخس المقدمتين وهو الكبرى لما عرفت ثم الشكل الرابع لانه عكس الشكل
الاول فلا قرب له اليه اصلا ولهذا ابعد عن الطبع جدا حتى اسقطه بعضهم
عن درجة الاعتبار ولما كان هذه الاشكال لا تنتج كيف ما كان بل لكل
منها شرائط ينتج بسببها بعض ضروبها الجامعة لها ولا ينتج بعضها الغير لم

لكن جامعة بينهما من ذلك وقال ويشترط في الشكل الاول له شروط الاول
الكيف وهو ايجاب الصغرى ليندرج الاصغر في الاوسط المحكوم عليه بالاكبر
ولو كانت سالبة يكون الحكم فيها بان الاوسط مسلوب عن الاصغر
فالاصغر لم يكن مما ثبت له الاوسط فلا يتعدى حكم الاكبر على
الاوسط اليه كقولنا لا شيء من الانسان بفرس وكل فرس صهال فان الحكم
بصهالية الفرس لا يتعدى الى الانسان اذ لا حكم في القياس بدخوله
والشرط الثاني بحسب الجهة وهو فعليتها اي الصغرى ان تكون قضية فعلية فلا
يجوز ان تكون ممكنة لان الحكم بالاكبر على افراد الاوسط الصادق عليها
بالفعل كما هو مذهب الشيخ فلو لم تكن الصغرى من الفعليات لم يكن الاصغر
من الافراد الصادق عليها بالفعل فلم يتعدى الحكم اليها بالفعل والشرط
الثالث فيه بحسب الكم وهو كلية الكبرى ليندرج الاصغر تحت الاكبر بالضرورة
اذ لو كانت جزئية لكان معناها ان بعض الاوسط محكوم عليه بالاكبر وجاز
ان يكون الاصغر غير ذلك البعض فالحكم على البعض لا يتعدى الى الاصغر مثلا
يصدق كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس ولا ينتج بعض الانسان فرس
لعدم دخول الانسان تحته ولما كانت القضية منحصرة في الشخصية والمحصورة والمهملة
والشخصية بمنزلة الكلية لاندراجها في كبرى هذا الشكل فاذا قلنا هذا زيد
وزيد انسان ينتج بالضرورة هذا انسان والمهملة في قوة الجزئية فالقضية المعتبرة

ليست

ليست الا المحصورات وهي اربع الكليتان والجزئيتان والحالات الاربع معتبرة
في الصغرى وفي الكبرى فاذا قرنت احدى الصغريات الاربع باحدى الكبريات
الاربع يحصل ستة عشر ضربا لكن سقط باشتراط الامر الاول ثمانية اضرب
الصغريان السالبتان مع الكبريات الاربع وباشتراط الامر الثاني اربعة اضرب
الصغريان الموجبتان مع الكبريين الجزئيتين فلم يبق الا الاربعة وهي الموجبتان
مع الموجبتين والسالبتين واشار اليها المصنف المحقق بقوله فينتج الموجبتان
الكلية والجزئية اذا جعلت احديهما صغرى القياس مع الكبرى الموجبة الكلية الموجبتين
الكلية والجزئية بان الصغرى اذا كانت موجبة كلية تنتج مع الكبرى الموجبة الكلية موجبة
كلية كقولنا كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا وهذا هو الضرب الاول من الشكل الاول
والصغرى اذا كانت موجبة جزئية تنتج مع الكبرى الموجبة الكلية ٢ مع الكبرى السالبة
الكلية ٣ تنتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولا شيء من ب ا ينتج لا شيء من ج ا وهذا هو الضرب
الثالث والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية تنتج سالبة جزئية كقولنا بعض
ج ب ولا شيء من ب ا ينتج بعض ج ليس ا وهو الضرب الرابع ونتائج هذين
الضربين السالبتين والضرب الاخير جزئية لما مر من ان النتيجة تابعة لاخس
المقدمتين والسلب اخس بالنسبة الى الايجاب والجزئي بالنسبة الى الكلي اخس وانتاج
هذا الشكل هذه الضروب الاربعة بالضرورة اي بديهي العقل ولا يحتاج الى بيان
ودليل وقال ويشترط في الشكل الثاني اربعة شروط الاول بحسب الكيف وهو اختلافهما في

[illegible]

موجبة جزئية كقولنا بعض ج ب وكل ب ا ينتج بعض ج ا وهذا هو الضرب الثاني منه وانما انتج الجزئية لان النتيجة تتبع اخس المقدمتين والكلي اشرف من الجزئي فالنتيجة تتبع الجزئية وينتج موجبتان الكلية والجزئية اذا جعل احدهما صغرا صح

الکیف ان یکون احدی المقدمتین سواء کان صغری او کبری موجبة والکبری
سالبة والشرط الثانی بحسب الکم وهو کلیة الکبری اذ لو انتفتا فی الایجاب
والسلب اذ کانت الکبری جزئیة لزم الاختلاف الموجب لعدم الانتاج
وضعه بصدق القیاس الوارد علی صورة واحدة تارة مع ایجاب النتیجة واخری
مع سلبها وهو یدل علی ان النتیجة لیست لازمة لذاته لاستحالة اختلاف مقتضی
الذات اما اختلاف النتیجة عند اتفاق المقدمتین ایجابا فکقولنا کل انسان
حیوان وکل ناطق حیوان فان الصادق ح الایجاب وکل انسان ناطق بخلاف
قولنا کل انسان حیوان وکل فرس حیوان فان الصادق ح السلب وهو
لا شیء من الانسان بفرس واما عند اتفاقهما سلبا فکقولنا لا شیء من الانسان
بحجر ولا شیء من الفرس بحجر فان الصادق فیه السلب وهو لا شیء من الانسان
بفرس بخلاف قولنا لا شیء من الانسان بحجر ولا شیء من الناطق بحجر فان الصادق
فیه من الایجاب وهو کل انسان ناطق واما عند جزئیة الکبری فی موجبتها
کقولنا لا شیء من الانسان بفرس وبعض الصهال فرس فان الصادق فیه السلب
وهو لیس بعض الانسان بصهال بخلاف قولنا لا شیء من الانسان بفرس
وبعض الحیوان فرس فان الصادق فیهما الایجاب وهو بعض الانسان حیوان
وفی سالبتها کقولنا کل انسان حیوان وبعض الحجر لیس بحیوان فان الصادق
فیه السلب وهو بعض الانسان لیس بحجر بخلاف قولنا کل انسان حیوان
وبعض الجسم لیس بحیوان فان الصادق فیه الایجاب وهو بعض الانسان جسم

الشرط

الشرط الثالث والرابع بحسب الجهة وهما امران کل واحد منهما احد الشیئین
الامر الاول ان یکون بهذه الامور مع دوام الصغری ای ان یکون الصغری احدی
الدائمتین او یکون بهذه الامور مع انعکاس سالبة الکبری ای یکون الکبری
من القضایا الست المنعکسة السوالب اعنی الدائمتین والمشروطتین والعرفیتین
اذ لو کانت معا لکانت الصغری غیر الضروریة والدائمة وهی ثلث عشرة
واخصها المشروطة الخاصة وغیر الضروریة والوقتیة ولکانت الکبری من القضایا
التسع الغیر المنعکسة السوالب واخصها الوقتیة الخاصة واختلاط الصغری من
المشروطة الخاصة والوقتیة الخاصة مع الکبری الوقتیة الخاصة غیر منتج للاختلاف الموجب
لعدم الانتاج فان الصادق فی قولنا لا شیء من المنخسف بمضیء بالضرورة ما دام منخسفا
او فی وقت معین لا دائما الایجاب وهو کل منخسف قمر بالضرورة ما دام منخسفا
او فی وقت معین لا دائما ولو جعلنا الکبری قولنا وکل شمس مضیئة فی وقت معین
لا دائما فالصادق فیه السلب وهو لا شیء من المنخسف بشمس بالضرورة ما دام منخسفا
او فی وقت معین لا دائما وهو لم ینتج بعد ان الاختلاط ان لم ینتج سائر الاختلاطات
لاستلزام عدم انتاج الاعم والامر الثانی ان یکون بهذه الامور مع کون الممکنة
او الخاصة مستعملة مع الضروریة المطلقة سواء کانا صغریا او کبریا وکونها مع
الکبری مشروطة عامة او خاصة اذا کانا صغری فقط ویختص ذلک بالممکنتین
اذا کانا کبری فلم یستعمل الا مع الصغری الضروریة وان کانا صغری فتستعملا

اما مع الكبرى الضرورية المطلقة او مع كبرى المشروطتين اما الاول فلان الممكنة
من السوالب الغير المنعكسة فلا بد ان يكون صغراها احدى الدائمتين ولا مع
الممكنة مع الدائمة لجواز ان الثابت لشيء بالامكان مسلوبا عنه دائما
فيتفق ان يكون مع الضرورية واما الثاني فلان الصغرى الممكنة لا ينتج مع السبع
الغير المنعكسة السوالب لانتفاء الشرط الاول ولا ينتج مع الدائمتين لما مر ولا مع
العرفيتين اما العامة فلان الدائمة اخص منها وعقم الاخص يوجب عقم الاعم
واما الخاصة فلعدم انتاج الجزء الاول الذي هو العامة والجزء الثاني وهو
اللادوام ايضا لانه موافق للممكنة في الكيف مخالف الذي هو الممكنة في الكيف
وهذا ولا ينتج الموافقتان في هذا الشكل واذا لم ينتج الجزءان لم ينتج المركب
مع الضرورية والمشروطتان وقد علمت ان الضروب المنتجة ست عشر
ويخرج من الشرط الاول ثمانية وهي الموجبتان الكليتان والموجبتان
الجزئيتان والموجبة الكلية مع الموجبة الجزئية وبالعكس وفي السالبتين كذلك
ومن الشرط الثاني اربعة وهي الكبرى الموجبة الجزئية مع السالبتين والكبرى
السالبة الجزئية مع الموجبتين فبقي اربعة وهي الموجبة الكلية مع السالبة الكلية
وبالعكس والموجبة الجزئية مع السالبة الكلية والسالبة الجزئية مع الموجبة الكلية
واشار اليها بقوله ينتج الكليتان المختلفتان في الكيف بان يكون
الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية كقولنا كل ج ب ولا شيء

من

من ا ب وهو الضرب الاول والصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية
كقولنا لا شيء من ج ب وكل ا ب وهو الضرب الثاني سالبة كلية وهي قولنا لا شيء
من ج ا وينتج المختلفتان في الكيف وفي الكم ايضا بان يكون الصغرى
موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية كقولنا بعض ج ب ولا شيء من ا ب وهو الضرب
الثالث ويكون الصغرى سالبة جزئية والكبرى موجبة كلية كقولنا بعض ج
ليس ب وكل ا ب وهو الضرب الرابع سالبة جزئية وهي قولنا بعض ج ليس ا و
بيانه ان انتاج هذا الشكل اما بالخلف وهو جار في الضروب الاربعة وذلك بان
يقاس على صورة الشكل الاول صغراه نقيض النتيجة وكبراه كبرى الاصل فان
النتيجة سالبة ونقيضها موجبة وكبرى الاصل كلية فيحصل ايجاب الصغرى وكلية
الكبرى مثلا نقول لو لم يصدق لا شيء او ليس بعض ج ا لصدق بعض ج ا او
كل ج ا واذا انضم الى لا شيء من ا ب في الاول والثالث هذا خلف واذا انضم
الى كل ا ب في الثاني والرابع ينتج بعض ج ا في الثاني وكل ج ا في الرابع وقد
كانت صغرى الاصل لا شيء من ج ب في الثاني وبعض ج ليس في الرابع
هذا خلف وصورة هذا القياس بديهية الانتاج فالخلف من المادة وليست
من الكبرى لانها مفروضة الصدق فيكون من الصغرى اعني نقيض النتيجة فيكون نقيضه
وهو النتيجة حقا وحصل المطلوب او بيان انتاج هذا الشكل بعكس الكبرى
في الضرب الاول والثالث ليرجع الى الشكل الاول فان هذا الشكل انما يخالف

الاول الكبرى ولا يمكن اجراء ذلك في الضرب الثاني والرابع لان كبراهما
موجبتين فتنعكسان جزئيتين فلا تصلحان لكبروية الشكل الاول او بان
نأخذ عكس الصغرى في الضرب الثاني خاصة ثم نرتد عكس النتيجة
بان نجعل عكس الصغرى كبرى وكبرى القياس صغرى ونرتب على هيئة الشكل
الاول فان صغرى الضرب الثاني سالبة كلية وتنعكس الى نفسها وكبراه
موجبة كلية فيكون فيه ايجاب الصغرى وكلية الكبرى فينتج لا محالة نتيجة [illegible]
ثم نعكس هذه النتيجة ليحصل المطلوب فانا اذا عكسنا لا شيء من ج ب
الى لا شيء من ب ج وجعلناه كبرى لكبرى القياس وقلنا كل ا ب ولا شيء
من ج ا وهو المطلوب ولا يجري ذلك في الاول والثالث لان صغراهما تنعكسان
الى جزئيتين فلا تصلح لكبروية الشكل الاول ولا في الرابع لان صغراه سالبة جزئية
ولا تنعكس ولو انعكست تنعكس الى جزئية ولا تصلح لكبروية الشكل الاول ولم يكن
في بعض النسخ او الصغرى وقد سقط سهوا من قلم الناسخ اذ لا يستقيم المعنى
بدونه ويشترط في الشكل الثالث شرطان الاول بحسب الكيف وهو ايجاب
الصغرى لانها لو كانت سالبة فالكبرى اما ان تكون موجبة او سالبة وايا ما
كان يحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج اما اذا كانت الكبرى موجبة
فكقولنا لا شيء من الانسان بفرس وكل انسان حيوان او ناطق فان الحق في

الاول

الاول الايجاب وفي الثاني السلب واما اذا كانت سالبة فكما اذا بدلنا الكبرى
بقولنا ولا شيء من الانسان بصاهل او حمار فان الصادق في الاول الايجاب
وفي الثاني السلب والشرط الثاني بحسب الجهة فعليتها اي الصغرى لانها لو كانت ممكنة
لزم الاختلاف كما اذا فرضنا ان زيدا يركب الفرس ولم يركب الحمار وعمرو اركب
الحمار ولم يركب الفرس صدق كل ما هو مركوب زيد فهو مركوب عمرو بالامكان وكل ما هو
مركوب زيد فهو فرس بالضرورة وكان الصادق فيه السلب ولو بدلنا الكبرى
بلا شيء مما هو مركوب زيد بحمار بالضرورة كان الصادق فيه الايجاب والشرط الثاني
بحسب الكم وهو ان يكون ذلك مع كلية احديهما اي احدى المقدمتين من الصغرى
والكبرى لانهما لو كانتا جزئيتين احتمل ان يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه بالاكبر
غير البعض من الاوسط المحكوم عليه بالاصغر فلم يجب تعدية الحكم من الاوسط الى الاصغر كقولنا
بعض الحيوان انسان وبعضه فرس فان الحكم على بعض الحيوان بالفرسية لا يتعدى الى البعض
المحكوم عليه بالانسانية هذا وانت تعلم ان الضروب المتصورة كما مر غير مرة
ستة عشر ومن اشتراط ايجاب الصغرى حذف ثمانية اضرب كما في الشكل الاول
ومن اشتراط كلية احديهما ضربان اخران وهما الجزئيتان مع الموجبة الجزئية فبقي
ستة اضرب هي الموجبتان الكليتان والجزئية مع الموجبة الكلية والموجبة الكلية مع الموجبة الجزئية
والموجبتان الكلية والجزئية مع السالبة الكلية والموجبة الكلية مع السالبة الجزئية واشار اليها
بقوله ينتج الصغريان الموجبتان الكلية والجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية وذلك اما بان يكون

كلاهما كليتين كقولنا كل ب ج وكل ب ا وهو الضرب الاول واما ان يكون
الصغرى جزئية والكبرى كلية كقولنا بعض ب ج وكل ب ا وهو الضرب الثالث
او بالعكس اي عكس الضرب الثالث بان يكون الصغرى كلية والكبرى جزئية
كقولنا كل ب ج وبعض ب ا وهو الضرب الخامس ولما كان قوله الموجبتان مع
الموجبة الكلية متضمنا للضروب على طريق اللف والنشر كما فسرناه قال الموجبة الكلية مع الموجبة
الكلية او الموجبة الجزئية مع الموجبة الكلية او بعكس ذلك فلا قصور فيه بل كان ان يقع
موجبة جزئية اي مع موجبة جزئية في الضروب الثلاثة وهي بعض ج ا وجه من هذه
الضروب وان لم يكن بالترتيب لاشتراكها في النتيجة ومع الصغريان الموجبتان
الكلية والجزئية مع الكبرى السالبة الكلية وذلك اما ان يكون الصغرى موجبة كلية
والكبرى سالبة كلية كقولنا كل ب ج ولا شي من ب ا وهو الضرب الثاني واما
بان يكون الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية كقولنا بعض ب ج ولا شي
من ب ا وهو الضرب الرابع او الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الجزئية
كقولنا كل ب ج وبعض ب ليس ا وهو الضرب السادس سالبة جزئية في الضروب
الثلاثة وجه منها لما مر ولا ينتج هذا الشكل كليا وان كانت المقدمتان كليتين
كما في الضرب الاول لجواز ان يكون الاصغر اعم من الاكبر فاستحال ايجاب
الاخص لكل افراد الاعم او سلبه عنها كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان
ناطق او لا شي من الانسان بفرس اذ لو انتج الكليان كليا لم ينتج الضروب

الباقية

الباقية لانسبا على الجزئية بالطريق الاول وبيان انتاج هذا الشكل اما بالخلف
وذلك في جميع ضروبه وهو ان نجعل نقيض النتيجة كبرى لانه كلي والايجاب صغرى هذا
الشكل كما مر ونجعل صغرى القياس صغرى لانها موجبة ليحصل منها قياس
من الشكل الاول فينتج ما ينافي الكبرى وهو محال لو لم يصدق في الثلاثة الاول
بعض ج ا لصدق لا شي من ج ا ونجعله كبرى لصغرى الاصل في الاولين
وهو كل ب ا وبعض ب ج ينتج لا شي من ب ا وليس بعض ب ا وقد كان الكبرى فيهما كل
ب ا هف وان نجعله كبرى لصغرى الثالث وهو كل ب ج ينتج لا شي من ب
ا وقد كان الكبرى بعض ب ا هف وايضا لو لم يصدق في الثلاثة الاخيرة
ليس بعض ج ا لصدق كل ج ا او ان نجعله كبرى لصغرى الاصل في الاولين
من هذه الثلاثة وهو قولنا كل ب ج وبعض ب ج ينتج كل ب ا وبعض ب ا و
قد كان الكبرى لا شي من ب ا وان نجعله كبرى لصغرى الاخيرة وهو كل ب ج
ينتج كل ب ا وقد كان الكبرى ليس بعض ب ا هذا خلف واما بيان انتاجه
بالعكس فبعكس الصغرى في الاول والثاني والثالث والرابع بان يعكس الصغرى
حتى يصير شكلا اولا فان كبراه مسلم كبراه وهذا لا يجري في الضرب الخامس
والسادس فان كبراهما جزئية فلا يصلحان لكبرى الشكل الاول وبيان
انتاجهما بعكس الكبرى في الاول والخامس ثم عكس الترتيب بان يجعل عكس الكبرى
صغرى وصغرى الاصل كبرى ونجعلهما قياسا على صورة الشكل الاول فينتج نتيجة لا

محاله کبراها وهما عکس النتیجه لتحصیل المطلوب مثلا قولنا کل ج ب جا
وهما کل ب ا وبعض ج ب ای بعض ا ب ونجعلهما صغری لصغراها وهو کل ب
ج حتی یحصل قیاسا علی الشکل الاول ینتج بعض ا ج ثم نعکس النتیجه فیصیر بعض ج ا وهو
المطلوب ولا یجری هذا البیان فی الضرب الثانی لان کبراه سالبه کلیه و
عکس الصغری فیهما فلا یصلح لصغرویه الشکل الاول ولا فی الثالث والرابع لان
کبراه صغراهما موجبه جزئیه ولا یصلحان لکبرویه الشکل الاول والکبری فی الرابع
سالبه ایضا ولا فی السادس لان کبراه سالبه جزئیه ولا تنعکس اصلا وفی بعض
النسخ سقط والکبری من قلم الناسخ وهو سهو ولا یتم الکلام بدونه وشرط
الشکل الرابع احد الامرین اما ایجابهما ای المقدمتین مع کلیه الصغری سواء
کان الکبری کلیه او جزئیه کقولنا کل ج ب وکل ا ج او بعض ا ج واختلافهما ای المقدمتین
فی الکیف بان یکون احدهما موجبه والاخری سالبه ولابد ان یکون هذا
الاختلاف مع کلیه احدهما ای احدی المقدمتین اذ لو لم یتحقق احد الامرین بل
انتفیا جمیعا لزم احد الامور الثلاثه اما سلب المقدمتین او ایجابهما مع جزئیه
الصغری او اختلافهما بالکیف مع کونهما جزئیتین والکل عقیم اما الاول فلکون
لا شی من الانسان بفرس ولا شی من الحمار او من الصاهل بانسان فان الحق
فی الاول السلب وفی الثانی الایجاب واما الثانی فلقولنا بعض الحیوان انسان
وکل ناطق او کل فرس حیوان فان الحق من الاول الایجاب ومن الثانی السلب واما

الثالث فلقولنا فی ایجاب الصغری بعض الناطق انسان ولیس بعض الحیوان او بعض
الفرس بناطق فان الحق فی الاول الایجاب وفی الثانی السلب وفی ایجاب الکبری
بعض الانسان لیس بفرس وبعض الحیوان او بعض الناطق انسان فان الحق
فی الاول الایجاب وفی الثانی السلب ولا یخفی علیک ان الضروب المتصوره ههنا
سته عشر ایضا وسقط باعتبار هذا الشرط ثمانیه لسقوط اربعه ضروب بعقم
السالبتین واثنین بعقم الموجبتین مع جزئیه الصغری واثنین [اخرین] بعقم المختلفین
جزئیتین وبقی ثمانیه اضرب وهی ما اشار الیها بقوله ینتج الصغری الموجبه الکلیه مع
الکبریات الاربع اما مع الموجبه الکلیه موجبه جزئیه کقولنا کل ج ب وکل ا ج فانه ینتج بعض
ب ا وهو الضرب الاول واما مع الموجبه الجزئیه موجبه جزئیه ایضا کقولنا کل
ج ب وبعض ا ج فانه ینتج بعض ب ا وهو الضرب الثانی واما مع السالبه الکلیه سالبه
جزئیه کقولنا کل ب ج ولا شی من ا ب فانه ینتج بعض ج لیس ا وهو الضرب الرابع واما مع
السالبه الجزئیه سالبه جزئیه ایضا کقولنا کل ب ج وبعض ا لیس ب فانه ینتج بعض
ج لیس ا وهو الضرب السابع وحج من هذه الضروب وان لم یکن الترتیب کذا
احوانها للاختصار فی العباره وینتج الصغری الموجبه الجزئیه مع الکبری السالبه الکلیه
کقولنا بعض ب ج ولا شی من ا ب سالبه جزئیه وهی بعض ج لیس ا وهو الضرب
الخامس وینتج الصغریان السالبتان الکلیه والجزئیه مع الموجبه الکلیه اما السالبه الکلیه

سالبة كلية كقولنا لا شيء من ب ج وكل ا ب فانه ينتج لا شيء من ج ا و
هو الضرب الثالث واما السالبة الجزئية فسالبة جزئية كقولنا ليس بعض
ب ج وكل ا ب فانه ينتج بعض ج ليس ا وهو الضرب السادس وقد ينتج
كليتهما اي كلية السالبة اذا جعلت صغرى مع الكبرى الموجبة الجزئية
سالبة جزئية كقولنا لا شيء من ب ج وبعض ا ب فانه ينتج بعض ج ليس
ا وهو الضرب الثامن وقولنا جزئية لعدول النتيجة اي مضروب هذا
الشكل جزئية ان لم تكن في احدى المقدمتين سالبة كما في الضرب
الاول والثاني فلا ينتج في الاول كليا مع ان كلتا مقدمتيه كليتان لجواز
ان يكون الاصغر اعم من الاكبر وامتناع حمل الاخص على كل افراد الاعم
كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فان المحمول في بعض الحيوان
ناطق والا اي وان كان في احدى المقدمتين سالبة فالجزئية كما علمت
في الضرب الرابع والخامس والسادس والسابع والثامن واما كلية كما في الضرب
الثالث وانما ينتج كلية اذ لا يمكن ان يكون الاصغر فيه اعم من الاكبر فان
الصغرى اذا كانت سالبة كلية يكون معناها سلب الاصغر عن جميع افراد
الاوسط والكبرى اذا كانت موجبة كلية كان معناها ثبوت الاوسط
لجميع افراد الاكبر فيدخل الاكبر تحت الاوسط ويسلب عن جميع افراد الاصغر
فيسلب عن جميع افراد الاكبر ايضا لانه بعض من افراد الاوسط فيكون

الاصغر

الاصغر مباينا للاكبر لا اعم منه بخلاف ما اذا كانت الصغرى موجبة كلية
والكبرى سالبة كلية كما في الضرب الرابع اذ يمكن فيها ان يكون الاصغر اعم من
الاكبر كما في قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس بانسان فانه ينتج الصادق
فيها بعض الحيوان ليس بفرس هذا واعلم ان السالبة الجزئية المعتبرة في هذا
الشكل سواء كانت صغرى او كبرى يجب ان يكون احدى الخاصتين
حتى ينتج مع الموجبة الكلية فانها لم ينعكس اذا لم يكن احدى الخاصتين واذا
لم ينعكس لم ينتج القياس او بيان انتاج هذه الضروب الستة كما هي
بالعكس وبيان انتاج اما بالخلف وهو يجري في الضروب المنتجة للايجاب
وهما الاول والثاني بجعل نقيض النتيجة لكونه كليا كبرى وصغرى القياس
لايجابها صغرى فينتظم على هيئة الشكل الاول او تحصيل ... بعكس
ما ينافي الكبرى فنقول لو لم يصدق بعض ج ا لصدق لا شيء من ج ا ونجعلها
كبرى لصغرى القياس وهي كل ب ج لينتج لا شيء من ب ا وينعكس الى لا شيء من ا ب
وهو ينافي الكبرى الاصل الذي هو كل ا ب او بعض ا ب ويجري في الضروب الثالث
والرابع والخامس والسادس المنتجة للسلب بجعل نقيض النتيجة لايجابه صغرى وكبرى
القياس لكليتها كبرى فينتج ما ينعكس الى ما ينافي الصغرى مثلا اذا لم يصدق لا
شيء او ليس بعض ج ا لصدق بعض ج ا او كل ج ا واذا انضم الى كل ا ب
الكبرى ينتج بعض ج ب او كل ج ب وينعكس الى بعض ب ج وقد كانت الصغرى لا شيء

من ب ج بعض ولا يجري ذلك في الأخيرين أي السابع والثامن لأن كبراهما
جزئية ولا يصلح لكبرى الشكل الأول وبيان انتاجه بعكس الترتيب بأن يجعل
الصغرى كبرى والكبرى صغرى ليرجع هذا الشكل الى الشكل الأول لينتجهما
في كل المقدمتين ثم تعكس النتيجة حتى يحصل مطلوب الشكل الرابع الا بعكس
الشكل الأول وهذا البيان يجري في الأول والثاني والثالث والثامن دون
السادس لان صغراها جزئية فلا يصلح لكبروية الشكل الأول وبيان انتاجه
بعكس كل واحد من المقدمتين على الترتيب المتعارف ليرجع الى الشكل الأول
ويجري ذلك في الضرب الرابع بان يجعل صغراها وهو كل ب ج وبعض ج
ينعكس الى بعض ج ب وكبراهما وهو لا شيء من ا ب الى لا شيء من ب ا
لينتج بعض ج ليس ا وهو المطلوب من هذين الضربين ولا يجري في غيرهما
لانتفاء شرائط انتاج الشكل اما الضرب الأول فلأن كبراه موجبة كلية وتنعكس
الى جزئية واما الثاني فلأن كبراه جزئية وتنعكس الى جزئية واما الثالث
فلما مر من ان صغراه سالبة كلية وتنعكس الى نفسها فلم يكن الا ايجاب
فيهما واما السادس فلأن صغراه سالبة جزئية وتنعكس الى سالبة جزئية
فانها احدى الخاصتين على ما علمت مع ان كبراه موجبة كلية وتنعكس الى
جزئية واما السابع فلأن صغراه ايضا سالبة جزئية واما السابع فلأن
صغراها ايضا سالبة جزئية واما الثامن فلأن صغراه سالبة جزئية وكبراه

موجبة

موجبة جزئية وقد علمت حالهما او بيان انتاجه بالرد اي برد هذا الشكل الى
الشكل الثاني وذلك بعكس الصغرى من هذا الشكل فان كبراه موافق لكل الثاني
وذلك يجري في الضرب السادس بان يعكس صغراه وهو ليس بعض ب ج
التي هي احدى الخاصتين كما مر الى ليس بعض ج ب ويضم الى
كبراه وهو كل ا ب لينتج من الشكل الثاني بعض ج ليس ا وهو المطلوب وفي الرابع
ايضا فان الصغرى فيه موجبة كلية وتنعكس الى موجبة جزئية وكبراه سالبة
كلية فيكون جامعة الشرائط الشكل الثاني وكذا في الخامس لان صغراه موجبة
جزئية وتنعكس الى نفسها وكبراه سالبة كلية ولا يجري في الأولين لعدم الاختلاف
في الكيف ولا في السابع والثامن لان كبراهما جزئية ولا يصلح لكبروية الشكل
الثاني او بيان انتاجه بالرد الى الثالث وذلك بعكس الكبرى فان صغراه موافقة
للشكل الثالث ويجري ذلك في الضرب السابع ولم يكن له بيان غير ذلك
كما مر وذلك بان يعكس كبراه وهو بعض ا ب الى بعض ب ا ويضم الى
صغراه وهو كل ب ج لينتج من الشكل الثالث بعض ج ليس ا وهو المطلوب
وهو في الأولين والرابع والخامس ايضا او تحصيل من عكس صغراها صغرى
موجبة كلية احدى المقدمتين اما الصغرى او الكبرى كما لا يخفى ولا يجري في
الثالث والسادس والثامن لان صغراها سالبة وتنعكس الى سالبة ولا ينتج
الصغرى في الشكل الثالث كما علمت هذا وقد وقع للمحقق العلامة [illegible]

ضابطا عاما واحدا في بيان شرائط جميع الاشكال وقد قضى الله تعالى لحل هذا
المقال على وجه لا يحوم حوله اختلال والحمد لله الكبير المتعال تعالى ضابط
شرائط الاشكال الاربعة لا بد في تلك الاشكال الاربع من عموم اي كلية كما يقال انه
هذه القضية عام اي كلي فان الفرد الكامل للعام هو الشامل لجميع الافراد
وهو الكلي موضوعه الاوسط اي كان موضوعه الاوسط فان موضوعه
الاوسط كونه موضوعا لسبي واذا اريد بالمصدر الفاعل بقرينة المقام صار
معناه ما كان الاوسط موضوعا له فحاصل الكلام انه لا بد من كلية القضية
التي يكون موضوعها الاوسط وذلك في كبرى الشكل الاول ويشترط كليتها
اذا كانت مقدمة موجبة وقد اشار الى ذلك فيما بعد كما سنعلم
وفي كلا مقدمتي الشكل الثالث ويشترط كلية احدى مقدمتيه ولا يلزم
من عبارته ان يكون كلاهما كليين اذ المعنى انه لا بد في كل شكل يكون الاوسط
فيه موضوعا لاحد مقدمتيه كلية القضية التي يكون موضوعها الاوسط فان كان
الاوسط موضوعا في احدى مقدمتيه يعني ان يكون هذه المقدمة كلية وان
كان موضوعا في [illegible] كليهما فيكفي ان يكون احدهما كلية اذ يصدق ان
في هذا الشكل كلية القضية المذكورة ويشترط مع وجوب كلية القضية التي يكون
موضوعها الاوسط ملاقاة اي اتحاد الاوسط فان الملاقاة التي هي المميزة
بالملاقاة بالاسر للاصغر سواء كان الاصغر موضوعا والاوسط محمولا او بالعكس



وسواء لزم ان يكون هذا الاتحاد في هذه القضية التي يكون موضوعه الاوسط
او لا ولا يلزم منه انه لا يتعين ان يكون الاتحاد في القضية التي يكون
الاصغر [illegible] لا يشترط ان لا حال الاتحاد يكون الاصغر موضوعا والاوسط
محمولا اشارة يكون في القضية الكلية المذكورة اشارة الى شرط الشكل الاول
وهو ايجاب صغراه مطلقا لان السلب عبارة عن سلب الاتحاد والاتحاد يكون
الاصغر محمولا والاوسط موضوعا مع جواز كونه في القضية الكلية المذكورة
اشارة شرط الشكل الثالث وهو ايجاب صغراه مطلقا ايضا والاتحاد
يكون الاصغر محمولا والاوسط موضوعا مع بعض نوعه في هذه القضية الكلية اشارة
الى القسم الاول من شرط الشكل الرابع ايضا وهو ايجاب صغراه لكن لا
مطلقا بل اذا كان صغراه كلية وكبراه موجبة ايضا كما سنشير اليه فيستنبط
منه ايجاب صغرى الرابع بلا مسامحة في العبارة بل هو ربط بالنسبة الى السابق
الكلية والاتحاد في قضية واحدة بخلاف الاولين وهذا الاتحاد ولا بد ان
يكون بالفعل اي مع فعلية الحكم بالاتحاد وذلك في الشكل الاول والثالث
اذ يشترط في صغراهما فعلية الحكم وهو من تلك شرائط الشكل الاول وهي
ايجاب الصغرى وفعليتها وكلية الكبرى وشرائط الشكل الثالث وهي ايجاب الصغرى
وفعليتها وكلية احدى المقدمتين [illegible] او يكون هذا الاتحاد والاوسط
في الصغرى وللاصغر مع [illegible] اي الاوسط في الكبرى على الاكبر وذلك اشارة

شرط

الى هذا القسم الاول من شكل الرابع فانه يشترط وكلية الصغرى مع ايجاب
المقدمتين كما مر وقد اشار الى كلية الصغرى و ايجابها فيما سبق فاشار الى
ايجاب الكبرى ايضا فظهر انه لا يلزم منه ان يكون احدى المقدمتين في الرابع
موجبة كما توهم من ظاهر لفظه ولانه كما علمت ليس قسيما للملازمات بل هو
قسيم للفعل والا وفي الفعل معنى مع كما هيئت من حل الكلام من غير مسامحة
ولانها لا في المعية ولا في الحمل ايضا لان الحمل لم يكن الا في الموجبة ولم يكن في
السالبة الا سلب الحمل بل يستفهم السالبة ما حمله ثبت سلبها الموجبة كما مر في
محله واشار الى حال القسم الاخر من شرط الشكل الرابع وهو كلية احدى
المقدمتين مع اختلافهما في الكيف المنفصلة الاولى اذا اخذها مطلقا من
غير عدو اقربها بالمنفصلة الثانية فان حال الاخذ في هذه الاشكال
اما من كلية الصغرى التي يكون موضوعها الاوسط وهي صغرى الشكل الرابع واما
من عموم اي كلية موضوعه الاكبر اي الصغرى التي يكون موضوعها الاكبر بالبيان
الذي علمت وهو كبرى الشكل الرابع مع الاختلاف هو في المقدمتين في
الكيف فظهر صحة استنباط القسم الثاني من شرط الشكل الرابع
من هذه العبارة فان مجموع المنفصلتين شرط للاشكال الاربعة فيجوز ان
يوجد كلها حاشرطا لشكل من الاشكال بالمنفصلة ان اخذها مقيدة بما
ذكر جميعا كانت مبينا للقسم الاول من شرط الشكل الرابع وان اخذها

مطلقا



مطلقا وربطها الى هذه المنفصلة كانت مبينا للقسم الثاني من شرطه
وان لم يخل من ذلك تعسف هو ملاحظة هذين الاعتبارين في منفصلة واحدة
لكن لم يعد امثال هذا التعسف في ذلك المقام وتم بذلك الاشارة
الى شرط الشكل الرابع بحسب الكم والكيف واما بحسب الجهة فلما لم يذكر في المفصل
لعدم العادة فالاحرى ان لا يذكر في المجمل ايضا واشار بهذه المنفصلة
الثانية فقط الى شرائط الشكل الثاني بحسب الكم والكيف بلا تعسف اذ شرطه
فيه كما علمت اختلاف مقدمتيه في الكيف مع كلية كبراه التي يكون الاكبر فيه
موضوعا ويشترط فيه بحسب الجهة ان يكون الصغرى احدى الدائمتين او الكبرى
من الموجبات المنعكسة وان لا يستعمل الممكنة اذا كانت صغرى الا مع الكبرى
الضرورية واحدى المشروطتين وان لا تستعمل اذا كانت كبرى الا مع الصغرى
وصف الضرورية والى ذلك اشار بقوله مع منافاة نسبة الاوسط الذي هو محمول
للاكبر في الكبرى اي وصف الاكبر عبر بالوصف لانه محمول للنتيجة النسبة
اي نسبة الاوسط الذي هو محمول للاصغر في الصغرى الى ذات الاصغر
عبر عنه بالذات لانه موضوع النتيجة وعلى هذا اي يكون من الحكم بالاوسط
على الاكبر والحكم بالاوسط على الاصغر منافاة فيكون الصغرى والكبرى
متنافيين بحسب الجهة فانه لو احتل الشرط الاول بان لم تكن الصغرى احدى الدائمتين بل

يكون من الست عشر الباقية ولا الكبرى من السوالب المنعكسة بل يكون
من التسع الغير المنعكسة او بقي الشرط الثاني ان يكون الممكنة مع غير
الضرورتين والمشروطتين سواء كانت صغرى او كبرى لم يكن بينهما منافاة
حقيقة وان اختلفا بالايجاب والسلب هذا انما فهم من ذلك وجودا وعدما
لان المراد بالمنافاة لم يكن المنافاة بالسلب والايجاب فانها تفهم من المخالفة
في الكيف فلا يحتاج اما ان يكون المراد بها المناقضة كما هو الظاهر او المخالفة
في الجهة بحيث لم يجتمع هذان الجهتان معا والمغايرة في الجهة مطلقا بان
لم يكن جهة القضيتين تلك وايا ما كان فلا يصح الثاني اما اذا اريد بها المناقضة
فلانه قد لا يتحقق عند وجود الشرطين اذ يجوز مع الصغرى الممكنة ان يكون الكبرى
من السالبتين المشروطتين ولم يكن مناقضة بينهما وكذا الدائمتان والمنتشرتان
المشروطتان والعرفيتان اذا وقعت كبرى سواء وقعت صغرى او كبرى اذ ا
اجتمع كل منهما مع غير نقيضه او يجوز اجتماعه مع كل من القضايا ما عدا نقيضه من الموجهات
وقد لا يتحقق المناقضة عند عدم الشرطين ايضا اذ لو كانت الصغرى المشروطة
مع الكبرى الحينية الممكنة لم يتحقق الشرطان وقد يتحقق المناقضة بينهما اما اذا اريد
بها المخالفة في الجهة بحيث لم يجتمعا في الوجود فلانه قد لا يتحقق ايضا عند وجود
الشرطين كما اذا كانت الصغرى ضرورية والكبرى دائمة او مشروطة فانه يتحقق
الشروط فيه ولم يتحقق المخالفة فان كلا منهما قد يجتمعان وقد لا يجتمع

المخالفة



المخالفة المذكورة عند عدم الشرطين كما لو كانت الكبرى موجبة دائمة والصغرى
سالبة مشروطة خاصة فانه قد يتحقق المخالفة بينهما بحيث لم يجتمعا في الوجود لمنافاتهما
مع عدم تحقق الشرط واما اذا اريد بها المغايرة في الجهة فلانه قد لا
يتحقق المغايرة عند وجود الشرطين ايضا فيما اذا كانت الصغرى
ضرورية موجبة والكبرى ضرورية سالبة اذ الجهة في كل منهما الضرورة وهي
جهة واحدة غير متغايرة وكذا في الدوام وغيره وقد لا يتحقق عند عدم الشرطين
كما مر في المشروطة والحينية واما لما فان بينهما مغايرة بحسب الجهة فلم يكن
بيان شرطي الجهة تماما هذا غاية حل الكلام من غاية الغاية والاتمام على قدر
الامكان بعون الملك المنان فصل في بيان القياس الشرطي من القياس الاقتراني
وقد مر ان القياس اذا لم يتركب من حمليتين سواء كانت مركبة من شرطيتين او
حملية وشرطية فهو الشرطي ولزم من ذلك حصره في ثلاثة لانه اما ان يتركب من شرطيتين
متصلتين وانواعه ثلاثة لان اشتراك المتصلتين اما في جزء تام منهما اعني
تمام المقدم او تمام التالي كقولنا كلما كان اب فجد وكلما كان جد فهز
المستعمل المطبوع واما في جزء غير تام منهما اعني احد طرفي المقدم والتالي
واما في جزء تام من احدهما غير تام منهما اعني احد طرفي المقدم والتالي اما في من
الآخر وعليك بالاشارة وينعقد فيه الاشكال الاربعة لان الاوسط ان كان مركب
منهما او يكون تاليا في الصغرى مقدما في الكبرى فهو الشكل الاول كقولنا كلما كان

اب محرى وكلما كان ج د ر فكلما كان اب ء ر وان كان تاليا فيهما
فهو الشكل الثاني وان كان مقدما فيهما فهو الشكل الثالث وان كان مقدما في
الصغرى تاليا في الكبرى فهو الشكل الرابع والامثلة ظاهرة والشرائط في الحمليات شرائط
فيها او تركب من شرطيتين منفصلتين وهو ايضا ينقسم الى اربعة انواع لان
الشركة بينهما اما في جزء تام منهما او في جزء غير تام منهما او في جزء تام من احديهما
غير تام من الاخرى لان المطبوع من هذه الاقسام ما يكون الشركة فيه من جزء
غير تام من المقدمتين وشرطه ايجاب المقدمتين وكلية احديهما وصدق
منع الخلو عليهما كقولنا دائما اما كل اب او كل ج د واما كل ج ه او كل ور
ينتج دائما اما كل اب او كل ور وينعقد منه الاشكال الاربعة بشرائطها او
تركب من قضية حملية وقضية متصلة وهو ينقسم الى اربعة اقسام لان الحملية اما ان تكون
صغرى او كبرى وايا ما كان فالمشاركة لها اما تالي المتصلة او مقدمها الا ان
المطبوع منها ما كانت الحملية كبرى والشركة مع تالي المتصلة وشرطه ايجاب
المتصلة ولزومها وانتاج التالف من الحملية والتالي كقولنا كلما كان اب فج د وكل د ه
ينتج كلما كان اب فج ه لانه كلما صدق المقدم صدق التالي بالضرورة والحملية
صادقة في نفس الامر فيكون صادقة على ذلك التقدير وينعقد فيه الاشكال الاربعة
باعتبار مشاركة التالي والحملية والشرائط المعتبرة من الحمليتين معتبرة ههنا بين
التالي والحملية او تركب من قضية حملية وقضية منفصلة وهو على سبعة انواع لان الحملية

اما

اما ان تكون بعدد اجزاء الانفصال او اقل او اكثر واما ما كان فالمنفصلة فيه
اما ان تكون صغرى او كبرى والمطبوع ما كانت الحملية بعدد اجزائها مشاركة
كل واحد من الحمليات جزءا واحدا من اجزاء الانفصال وينعقد فيه الاشكال
الاربعة وشرطه ايجابها ان تكون المنفصلة موجبة كلية مانعة الخلو وحقيقة كقولنا
كل ج اما ب واما ى واما ه وكل ب ط وكل ى ط وكل ه ط ينتج كل ج
ط او تركب من قضية متصلة ومن قضية منفصلة وهو على ثلاثة اقسام لان
المشترك بينهما اما في جزء تام منهما او جزء غير تام منهما او جزء تام من احدهما
غير تام من الاخرى وكل منها اما ان يكون المتصلة صغرى او كبرى لكن
المطبوع منها ما يكون الشركة في جزء تام ووقعت المتصلة صغرى كقولنا
كلما كان اب فج د ودائما اما ج د او ه ز ينتج في منع الجمع دائما اما
اب او ه ز ومن مانعة الخلو ينتج دائما اذا لم يكن اب فه ز كما تعرف في
المطولات وينعقد من هذه الاقسام الخمسة الاشكال الاربعة كما اشرنا
اليها ولما كان في بيان شرائطها واقسامها على تفاصيلها طول على
المبتدي ضبطه بعد ومع ذلك قل استعماله اعرض المصنف عنه اذ الاعراض عنه
لا سيما في هذا المختصر اولى فصل في القياس الاستثنائي وهو كما
علمت ما يكون النتيجة او نقيضها مذكورة فيه بالفعل والحكم فيه بالملازمة او
المعاندة بين الشيئين وتركيبه من مقدمتين احدهما شرطية متصلة او منفصلة

تفصيلها

او مقدمة اخرى يبطل بها وضع الملزوم او المعاند او رفع اللازم والمعاند
ليلزم وضع الجزء الآخر او رفعه وهذه المقدمة قد تكون حملية وقد تكون شرطية
باعتبار تركب الشرطية من حمليتين او شرطيتين او حملية وشرطية فان كان مقدم
الشرطية وتاليها حمليتين كانت مقدمة الاستثناء حملية كقولنا كلما
كانت الشمس طالعة والنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود
وان كانا شرطيتين كانت شرطية كقولنا كلما كان ان كانت الشمس
طالعة كان النهار موجودا فكلما لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا
لكن لما لم يكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا فكلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود وان كان مقدمها حملية وتاليها شرطية فان كان
الاستثناء لعين المقدم كانت المقدمة الاستثنائية حملية وان كان
الاستثناء لنقيض التالي كانت شرطية وان كان بالعكس فبالعكس وينتج القياس
الاستثنائي المركب من المتصلة والمقدمة الاخرى من وضع المقدم
وضع التالي لان التالي لازم للمقدم ووجود الملزوم يستلزم لوجود
اللازم والا لزم انفكاك اللازم عن الملزوم بخلاف العكس لجواز ان يكون
اللازم اعم من الملزوم وينتج ايضا من رفع التالي لما رفع المقدم والا لزم
وجود الملزوم بدون اللازم دون العكس لما مر من جواز كون اللازم اعم
فلا يلزم من رفع الملزوم رفعه مثل قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجودا

ما ان

ما ان لو وضع المقدم وبقي لكن الشمس طالعة حتى ينتج فالنهار موجود واما ان
رفع التالي وبقي لكن النهار ليس بموجود حتى ينتج فالشمس ليست بطالعة ومن شرائط
انتاج هذا القياس ان تكون الشرطية كلية وان تكون هذه الشرطية والاستثناء
وهو الحكم بالوضع او الرفع كليا وان تكون الشرطية لزومية [illegible] وذلك
لزم عقم القياس فانه اذا لم يكن بين الجزئين اتصال لزومي فلا يلزم من وجود
احدهما وجود الآخر ولا من عدمه عدمه وينتج القياس الاستثنائي
المركب من المنفصلة الحقيقية والمقدمة الاخرى من وضع كل من المقدم والتالي
رفع الآخر لامتناع الجمع بينهما في قولنا اما ان يكون العدد زوجا او
فردا لكنه زوج فليس بفرد او لكنه فرد فليس بزوج
كما في الجمع فان القياس الاستثنائي المركب منها ينتج من وضع كل من
المقدم والتالي رفع الآخر لما مر من امتناع الجمع فيكون لها نتيجتان باعتبار
وضع المقدمتين وينتج من القياس الاستثنائي المركب من المنفصلة الحقيقية
ايضا من رفع كل واحد من المقدم والتالي وضع المقدم الاخرى
لامتناع الخلو بينهما في المثال المتقدم لكنه ليس بزوج فهو فرد او لكنه
ليس بفرد فهو زوج فيكون للمنفصلة الحقيقية اربع نتائج اثنان باعتبار
الوضع واثنان باعتبار الرفع وفي اعتبار الرفع كما في الخلو فان القياس

واحد

المركب منهما مع منع رفع كل واحد من الجزئين ومنع الاخر لما مر من امتناع
خلو منهما فيكون لها سبحان باعتبار رفع المقدمتين ولما كان القياس
منحصرا في الاستثنائي والاقتراني باقسامهما المذكورة وقياس الخلف لم يكن
بحسب الظاهر منهما وقع بين القوم اختلاف عظيم في رده الى احدهما ولما كان
مشابهته بالقياس الاستثنائي اكثر حقق المحقق العلامة ذلك له وقال قدس
سره من اللواحق القياسية ما يسمى قياس الخلف وانما سمي خلفا لانه يؤدي الى الخلف
اي المحال على تقدير عدم حقية المطلوب او لانه يأتي المطلوب من خلفه اي من ورائه
او المطلوب نقيض نتيجته وهو ما تقصد به اثبات المطلوب بابطال نقيضه اي بسبب
ابطاله فيقال لو لم يتحقق المطلوب وهو كل ج ب مثلا لتحقق نقيضه وهو ليس بعض
ج ب ولو تحقق هذا النقيض لتحقق محال الامر كذب ما فرض صدقه مثلا صحيح انه لو
لم يتحقق المطلوب لتحقق محال لكن المحال ليس بمتحقق فنقيض المطلوب ليس بمتحقق فيكون
المطلوب محققا ومرجعه اي قياس الخلف على ما استقر عليه راي الشيخ ومن تبعه
الى قياس استثنائي وقياس اقتراني شرطي اما الاقتراني فمركب من متصلتين
احداهما ملازمة عدم تحقق المطلوب مع تحقق نقيضه وهذه مسلمة بداهة والاخرى
ملازمة تحقق نقيض المطلوب مع تحقق محال وقد يحتاج ذلك الى البيان وينتج هذا
الاقتراني متصلة لزومية هي ملازمة عدم تحقق المطلوب مع لزوم المحال واما
الاستثنائي فمركب من متصلة لزومية هي النتيجة المذكورة ومن استثناء نقيض

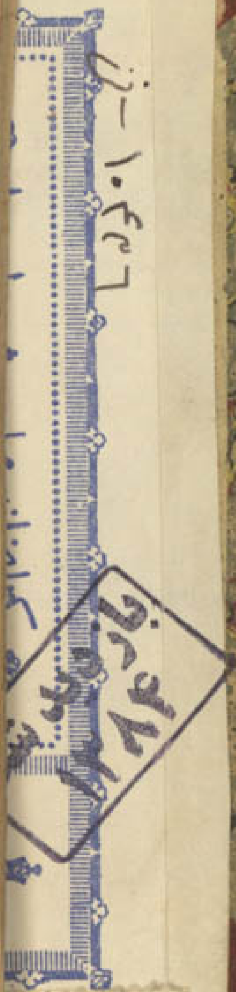
التالي

التالي لهذه المتصلة لينتج نقيض مقدمها وهو عدم تحقق نقيض المطلوب المستلزم لتحقق
المطلوب وقد ظهر جميع ذلك مثلنا به سابقا فافهم فصل في بيان الاستقراء
وتبيع اي تتبع الجزئيات الداخلة في امر كلي وذلك بملاحظة اوضاع هذه الجزئيات
واحكامها للاثبات حكم كلي لهذا الامر الكلي بحيث يصدق على كل جزئي منه او سلب
حكم كلي لهذا الامر الكلي بحيث يسلب عن كل جزئي منه او السلب وهذا الاستقراء
اما تام وهو مفيد لليقين ويسمى بالقياس المقسم بان يقال الجسم متحيز لانه اما مركب
او بسيط وكل منهما متحيز فيكون الجسم متحيزا واما ناقص وهو ان يتصفح اكثر جزئيات
ليطلب الحكم الكلي على الامر الكلي الشامل لجميع الجزئيات كما يقال كل حيوان
يحرك فكه الاسفل عند المضغ لان الانسان والبهائم والسباع كذلك وهو الاستقراء
المتعارف المفهوم من لفظ الاستقراء اذا اطلق وهو مفيد للظن دون اليقين لجواز
وجود جزئي لم يستقرأ ويكون حكمه مخالفا للمستقرأ كالتمساح في مثالنا
فانه يحرك فكه الاعلى والثاني التمثيل وهو بيان مشاركة جزئي من الجزئيات لجزئي
لجزئي اخر في علة الحكم الثابت لجزئي الآخر ليثبت فيه اي في الجزئي المشبه الحكم الثابت
للجزئي المشبه به المعلل بتلك العلة والفقهاء يسمونه قياسا والجزئي الثاني اصلا
والاول فرعا والمشترك علة وجامعا كقولنا السماء حادث لانه كالبيت
في التاليف الذي هو علة للحدوث والمتكلمون يسمونه استدلال الشاهد على
الغائب والمعتمد اي المعتمد عليه في طرقه اي التمثيل في كونه سببا لثبوت الحكم في الجزئي

[illegible]

الاول لا ان الاول الدوران وهو ترتب الحكم على الشيء الذي له صلاحية علية
ذلك الحكم وجودا او عدما معناه ان هذا الحكم ثابت عند ثبوت ذلك الشيء ومنتف
عند انتفائه كثبوت الحدوث مع التأليف في البيت والانتفاء مع انتفائه
في الواجب وهو لا يفيد اليقين لان الترتب على الشيء وجودا وعدما في بعض الصور لا يفيد
العلية في جميعها والترتب في جميعها انما يمكن بالاستقراء التام وهو متعذر ولو
امكن مع التعذر فلم يحتج الى التمثيل بل بالاستقراء التام الذي هو القياس المقسم ولان
العلة الاخيرة يدار مع المعلول وجودا وعدما مع انه ليس علة تامة والامر الثاني
التردد ويسمونه السبر والتقسيم وهو ان يردد من اوصاف الاصل من غير نفي
اثبات في صلاحية العلية ثم يبطل ما عدا الجهة الخاصة فيها فتعين هذه الجهة كما
يقال علة الحدوث في البيت اما التأليف او الوجود او غيرهما والاخيران لم
يصلحا للعلية لاشتراكهما بالواجب تعالى فتعين الاول وهو لا يفيد اليقين ايضا لان
هذا التقسيم غالبا غير حاصر فيجوز ان يكون العلة غير ما ذكر وان كان حاصرا فهو
الاستقراء التام كما مر خاتمة في بيان مواد الاقيسة كما تنقسم باعتبار فصل
الصورة الى ما علمت تنقسم باعتبار المادة الى الصناعات الخمس وهي البرهان
والجدل والخطابة والشعر والمغالطة فهو اما برهاني وهو ما يتألف من القضايا
اليقينيات سواء كانت هذه اليقينيات ضروريات او نظريات مكتسبة من الضروريات

واليقين



واليقين هو الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع فالاعتقاد شامل
لجميع التصديقات وخرج بالجازم الظن وهو ترجيح احد طرفي الحكم مع تجويز الجانب
الآخر وعا[illegible] الوهم وبالثابت وهو ما لا يزول بتشكيك المشكك التقليد وهو
اعتقاد المقلد وبالمطابق للواقع الجهل المركب وعلم من ذلك تعريف كل منها واصولها
اي اصول اليقينيات ومبادئها المواد الاول لها لا اجزاؤها فانها قد تتركب من
المقدمات النظرية وهي المواد الثانية المكتسبة من المواد الاول وهي ستة لان مجرد
تصور الطرفين اما ان يكون كافيا في جزم العقل بالنسبة بينهما بالايجاب
والسلب سواء كان الطرفان او احدهما بالكسب او البداهة ام لا الاول الاوليات
كقولنا الكل اعظم من الجزء ويتفاوت الاوليات بتفاوت الاذهان والا[illegible]
بما كان اوليا لاحد وخفيا لآخر بالنظر الى الآخر والثاني اما ان يكون لجزم
الاحساس باحدى الحواس الكافيا في الجزم ام لا وكثيرا الحس ام لا والثاني
المشاهدات وهي ما احتاج الى احدى الحواس الظاهرة وهي السمع والبصر والذوق
والشم واللمس وهي المحسوسات كقولنا العذب حلو والقمر مضيء والعلم [illegible] ورائحة
المسك طيبة والنار حارة وان احتاج الى احدى الحواس الباطنة وهي الحس المشترك
والخيال والوهم والحافظة والمتصرفة فهي الوجدانيات كعلم كل احد بجوعه وعطشه ونحو
ذلك وهي ايضا متفاوتة بتفاوت الطباع ولم يكن دليلا على الغير والاحكام
الحسية جزئية فان الحس لا يفيد الا ان هذه النار حارة واما الحكم الكلي

فانها لا يحصل باستعداد النفس بسبب بهذه الاحساسات الجزئية لقبول الحكم
الكلي من المبدأ الفياض والاول اما ان يحتاج الى تكرار الاحساس السمع او غيره
الثاني المجربات وهي قضايا يحكم بها العقل بسبب مشاهدات متكررة
سواء كان بالابصار او السمع او الذوق او اللمس مع انضمام قياس خفي
وهو انه لو كان اتفاقيا لما كان دائما او اكثريا كالحكم بان النظر في الماء
الصافي يجلي العين وبان رائحة الورد ما يس وبان شرب السقمونيا مسهل وبان
اختلاف النبض دال على الحمى وهي عادت ايضا لصاحب الاستحاضة ولم يقم دليلا
على المنكر الذي لم يجرب ذلك والاول المتواترات وهي قضايا يحكم بها
العقل على المحسوس بواسطة كثرة الشهادات الموجبة لليقين ويجب ان
تكون الكثرة بحيث لم يجوز العقل تواطيهم على الكذب كالاخبار بوجود مكة
عند من لم يرها وهي ايضا لم تكن حجة على من لم يتواتر عنده والثاني
وهو ما لا يكون ضم الاحساس اليه كافيا فلا يكون مما يحتاج الى مقدمات
غير حاصلة بوقتها فهي كسبية خارجة من المبحث بل لا بد ان يحتاج الى ضم
مقدمات حاصلة معه اما منه دائما للثاني الحدسيات وهي قضايا يحكم بها
العقل بحدس قوي كافي في الحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس فانه لما رأى
اختلاف تشكلات نوره بحسب اختلاف اوضاعه مع الشمس حصل له دفعة
معان غير مترتبة لا يقدر على تفصيلها بعض الى هذا الحكم والحدس
كما حققه المحققون هو الطفرة عند الالتفات الى المطالب بالحدود والوسطى

الحدسيات
والمتواترات

دفعة والحدة تمثل المطالب في الذهن مع الحدود من غير حركة بخلاف الفكر
وهو ايضا لا يقوم حجة على الغير الحدس والاول الفطريات وتسمى قضايا قياساتها
معها ايضا لانها قضايا الحكم بها بفطرة العقل بواسطة لا تغيب حاصل
معه لا تعرف واسطة عن الذهن عند حصول طرفي القضية كقولنا الاربعة زوج لانه
منقسم بمتساويين وكل منقسم بمتساويين زوج فالانقسام بهما لا تغيب
عن الذهن عند تصور طرفيه ثم الحد الاوسط في البرهان لا بد ان يكون علة لحصول
التصديق بالنتيجة والا لم يكن البرهان برهانا اذ يمكن تخلفه عنه فلم يكن برهانا ولكن
ان كان الاوسط مع عليته للنسبة اي مع كونه علة لحصول التصديق بوقوع النسبة الثابتة
في الذهن بين الاصغر والاكبر يكون علة لها اي يكون علة لوجود النسبة بمعنى تحققها
وهو اتصاف الاصغر بالاكبر واتحاده معه وكلمة في الواقع فلمي اي فالبرهان لمي لافادته
اللمية اي علة هذا الحكم على الاطلاق كقولنا زيد متعفن الاخلاط وكل متعفن
الاخلاط محموم فزيد محموم فان تعفن الاخلاط ~~كما متعفن الاخلاط~~ علة للاتصاف
بالحمى في الخارج واذا اعلمنا عليته للاتصاف بالحمى وعلمنا ان زيدا متعفن الاخلاط
علمنا انه متصف بالحمى فالتصديق بوجود الحد الاوسط مستلزم التصديق بوجود المعلول
متعفن الاخلاط كما انه علة للتصديق بثبوت الحمى لزيد فهو علة لثبوت الحمى له في
الخارج ايضا والاوسط في اللمي مع كونه علة لاتصاف الاصغر بالاكبر قد
يكون علة لوجود الاكبر مطلقا كمتعفن الاخلاط فانه علة لوجود الحمى مطلقا وقد

لا يكون علة لوجود الاكبر مطلقا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فان
الحيوانية ليست علة لوجود الجسم مطلقا بل الانسان بالجسم والا اي وان لم يكن
علة لاتصاف الاصغر بالاكبر في الواقع بل يكون علة للتصديق بوقوع هذه
النسبة بينهما فاني اي فالبرهان اني لانه يفيد انية الحكم اي ثبوته وتحققه
كقولنا هذا محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فهذا متعفن الاخلاط فان
الحمى كما علمت علة لتعفن الاخلاط في الخارج بل معلولا له لكن التصديق بوجود
الحمى في الخارج بل معلولا له لكن التصديق لوجود الحمى في الخارج علة للتصديق
بوجود تعفن الاخلاط فيه فان العلم بوجود المعلول يستلزم العلم بوجود
العلة كما في عكسه وبرهان الان ثلث اقسام الاول ان يكون الاوسط معلولا
لوجود الاكبر في الاصغر كما مر وهو عرف واشهر من تفسير اقسامه ويسمى
بالدليل والثاني ان يكون الاوسط مضايفا للحكم وجود الاكبر كقولنا هذا
اب وكل اب له ابن فيكون لهذا ابن والثالث ان يكون الاوسط
والحكم معلولي علة واحدة كقولنا هذه الدار فيها دخان وكل ما فيها
دخان ففيها حرارة فهذه الدار فيها حرارة فان الدخان والحرارة معلولا
للنار وفائدة البرهان تحقيق الحق علما وظنا لا يحوم حوله شائبة الشك ويرجع
بعضه الى الناطق والى سائر المستعدين منه ويسمى صاحبه الفيلسوف
والحكيم والقياس الجدلي هو ما يتألف اي من القضايا المشهورات

بيقينية

بيقينية بل اولية فيقينيات والمشبهة فان اعتبرها من حيث انها مطابقة للواقع
فيقينية وان اعتبرها من حيث الشهرة واعتراف الناس بها فمشهور وقد يبلغ الشهرة
الى حد يشتبه المشهورات الغير اليقينية بالاوليات ويعرف منهما بان العقل
لو خلي خاليا من جميع الامور بحيث لا ينظر الى غير تصور الطرفين يحكم على الاوليات
من غير توقف دون المشهورات وكذلك قد يتطرق التغير اليها كالصادق
الكذب اذا اشتمل على مصلحة عظيمة بخلاف الاوليات فان الكل لا يصير بالقياس
الى الجزء اصلا واما ما يتألف من القضايا المسلمات وهي ما يسلم من الخصم وبني
عليها الكلام لدفعه سواء كانت مسلمة بينهما خاصة او بين اهل علم كتسلم الفقهاء مسائل
اصول الفقه وقد يتألف من المشهورات والمسلمات والحاصل ان الجدل كالاعم من
البرهان باعتبار المادة اعم باعتبار الصورة ايضا لان المعتبر فيه الانتاج بحسب التسليم
سواء كانت قياسا او استقراء او تمثيلا والغرض منه اما الزام المخالف
ومنعه عن التصرف في العامة واما اقناع من هو قاصر عن ادراك البرهان
ويسمى صاحبه المجادل والقياس الخطابي هو ما يتألف اما من القضايا المقبولات
وهي قضايا يؤخذ ممن يعتقد فيه بسبب من الاسباب كالانبياء والاولياء والحكماء
والشعراء وقد يحصل من غيرهم في احد معين كالامثال المشهورة واما يتألف
من القضايا المظنونات وهي قضايا يحكم بها العقل حكما راجحا بجواز نقيضه
كقولنا كل من يطوف بالليل فهو سارق وقد يتألف الخطابة من المقبولات والمظنونات

ميعا وقد تحصل الخطابة بالاستقراء والتمثيل عند المحققين والغرض منها ترغيب
القاصرين عن درجة البرهان فيما ينفعهم من امر المعاش والمعاد وتنفيرهم عما يضره
ويسمى صاحبه خطيبا وواعظا والقياس الشعري وهو ما يتألف من القضايا
المخيلات وهي قضايا اذا اوردت على النفس اثرت فيها قبضا او بسطا فتنفر
وترغب سواء كانت مسلمة او صادقة ام لا واسباب التخييل كثيرة يتعلق بعضها
باللفظ وبعضها بالمعنى والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والتنفير لكن بذا
فعل او ترك او نوع من اللذات المطلوبة ولهذا يفيد الاشعار في بعض الحروب
والاستقطاء ونحوهما ولا يعتبر او يزيد في ذلك ان كان الشعر على وزن
لطيف على صوت طيب والقدماء لم يعتبروا امر الوزن بل يقتصرون على التخييل
والمحدثون اعتبروا امر الوزن والمتحملون لم يعتبروا قافية لا الاولون وهو المشهور
لان ويسمى صاحبه شاعرا والقياس السفسطي وهو خاص من المغالطة ما يكون سفسطي
فاسدة من جهة المادة او الصورة لفقدان شرط من شروط الانتاج ولما كان البحث
منها على ما في القياس بحسب المادة اقتصر على هذا القسم من المغالطة ولم يذكر
الفاسد من حيث الصورة فانه يفهم من شروط الانتاج لان فساد الصورة اما
بان لا يكون على هيئة شكل من الاشكال واما بان يكون على هيئة شكل لكن لم يتكرر
الاوسط ولكن لم يشتمل على جميع شرائط الاشكال بان لا يكون احدى القضيتين
طبيعية مثل ان يقال الانسان حيوان والحيوان جنس او يكون احدى مقدمتي القياس

ما تحل



ما تحل صورته بان لم تكن الصغرى في الشكل الاول موجبة كما يقال الانسان وحده
ضحاك وضحاك حيوان فان الوحدة المأخوذة في الصغرى جعلها مركبة من موجبة
وسالبة او لم تكن الكبرى كلية مثل ان يقال الجنس ثابت في الحيوان والحيوان ثابت
للانسان وقد علم كل ذلك من شرائط الاشكال والفاسد من جهة المادة
اعني السفسطي ما يتألف من القضايا الوهميات وهي قضايا كاذبة يحكم
بها العقل بمعاونة الوهم في امور غير محسوسة الوهم فيما ينبه للانسان
بها يدرك الجزئيات المنتزعة من المحسوسات فهي ما يلحق الحس فاحكامه مثل الحكم بان
كل موجود متحيز وانما قيد بذلك لان الوهم قوة جسمانية للانسان بها يدرك
الجزئيات المنتزعة من المحسوسات فهي تابعة للحس فاحكامه في المحسوسات ليست بكاذبة
كما اذا حكم بحسن الحسناء وقبح السوهاء فان العقل الصرف يصدقه واما حكمه في
المعقولات الصرفة فكاذبة لان الوهم يساعد العقل في المقدمات البديهية الانتاج
وينازع في النتيجة كما في قولنا الميت جماد والجماد لا يخاف منه فان الوهم يساعد
العقل في المقدمات ويرجع عن النتيجة فبهذا يعرف كذبه واما من القضايا المشبهات
بغيرها وهي قضايا يحكم بها العقل على اعتقاد انها اوليات او مشهورة او مقبولة
او مسلمة لاشتباهها بشيء منها او من حيث الصورة كقولنا لصورة الفرس
المنقوش على الجدار انها فرس وكل فرس صهال او من حيث المعنى وذلك بعدم
رعاية وجود الموضوع كقولنا انسان وفرس حيوان وكل انسان وفرس فهو

ورسم السبع بعض الانسان ورسم ولیس بشیء موجود یصدق علیه انسان
ورسم اما الحد فکان الخارجیات کقولنا الحدوث حادث فالحدوث حادث
واما بالعکس کما حال الجوهر موجود فی الذهن وکل موجود فی الذهن فهو عرض
قائم به فالجوهر عرض قائم به فان الحکم بالعرضیة انما هو علی الصورة الحاصلة
فی العقل دون الجوهر الخارجی وقسم بعضهم ما یتألف من المشبهات الی
ما یکون مرکبات المشبهات بالاولیات وهو السفسطة ویسمی صاحبها سو
فسطائیا والی ما یکون مرکبا من المشبهات بالمشهورات وهو الشغب ویسمی
صاحبه مشاغبا وکل ذلک باعتبار مناقضته ومعارضته مع غیره معا لطا
وباعتبار نفسه غالطا وفائدة المغالطة غلط الخصم ودفعه واعظم فائدته
الاجتناب عنه کیلا یقع فی السهو المحذور عنها والله اعلم فصل فی بیان اجزاء
العلوم وهی ثلثة الاول الموضوعات دار ادراک بعض موضوعات العلوم
فانها فی الاکثر غیر موضوعات المسائل لکان کافیا فی صدق حد الموضوع
العلم فضلا عن ان یکون فی الاکثر کذلک ولم یرید انه تصور الموضوع فانه کما
سیعلم من المبادی التصوریة واما التصدیق بوجود الموضوع فانها کما جعله
الشیخ من المبادی التصدیقیة ولا التصدیق بکونه موضوعا للعلم فانه من مقدمات
الشروع بالبصیرة ولیس جزءا من العلم فاحفظه فانه فائدة نفیسة لم الطعن
بها کما لا یحوم حوله شک ولا ریب وان اردت الخلاص من هذه

المجال فارجع الی حواشینا علی شرح المواقف ای موضوعات العلوم هی التی
یبحث فی ذلک العلم عن اعراضها الذاتیة یعنی ان موضوع کل علم ما یبحث فیه عن
اعراضه الذاتیة والاعراض الذاتیة کما مر فی المقدمة ما یعرض للشیء لذاته
ای یکون عروضه مقتضی الذات کالتعجب العارض للانسان بواسطة انه انسان
او یعرض لجزئه المساوی ان یکون عروضه مقتضی الذات کالتعجب العارض للانسان
بواسطة انه انسان ویعرض لجزئه المساوی ان یکون سبب عروضه لذلک الشیء
ذلک الجزء المساوی کادراک المعقولات العارض للانسان لانه ناطق ویعرض
لامر خارج عن الشیء مساو له کالضاحک العارض للانسان بواسطة انه متعجب
رسمت بذلک لانها مستندة الی الذات اما بالواسطة او بغیرها واما العارض
لامر اعم سواء کان جزءا او لا کالحرکة العارض للانسان بواسطة انه حیوان
او خارجا کالحرکة العارض للابیض بواسطة انه جسم والعارض لامر خارج کالضاحک
العارض للحیوان بواسطة انه انسان والعارض لامر مباین کالحار العارض لامر
مباین کالحار العارض للماء بواسطة النار فهی اعراض غریبة لانها وان کانت
عارضة لذات المعروض الا انها فیها غرابة بالقیاس الی ذاته فلم تنسب الیها
وموضوع العلم قد یکون امرا واحدا اما علی الاطلاق کالعدد لعلم الحساب واما من
حیثیة معینة کالجسم المتغیر بالحرکة والسکون للعلم الطبیعی وقد یکون امورا متعددة
متشارکة فی امر حیث یعده علما واحدا کموضوع المنطق فانها المعلومات التصوریة

والتصديقية المشاركة في الايصال الى مطلوب تصوري او تصديقي في تحصيل
في المطلوبات ولما ان لا يكون موضوع العلم مطلوبا بالبرهان في ذلك العلم بل
يكون اما بينا بنفسه او مبرهنا في علم آخر فوقه حتى يمكن اثبات حال له فيجب
التصديق لوجوده في ذلك العلم والجزء الثاني المبادي وهي التي يتوقف
عليها مسائل العلم وجعلها من العلم لشدة ارتباطها به والا لم يكن جزءا ومن حقها
ان يقدم على المسائل وقد يخلط بها وهي اما تصورية او تصديقية اما المبادي التصورية
فهي حدود الموضوعات اي تعريفها موضوع العلوم الموصلة الى تصورها كما يقال
في علم الطبيعي ايضا ان الصورة ما يكون الشيء معها بالفعل وحدود اعراضها
اي الاعراض الذاتية للموضوعات كما يقال فيه ايضا الزمان مقدار الحركة
وهي عرض ذاتي للجسم واما المبادي التصديقية فهي اما مقدمات بينة بنفسها
ويسمى العلوم المتعارفة كما يقال في الهندسة المقادير المساوية لشيء واحد متساوية
او مقدمات غير بينة مأخوذة في البرهان مبني عليها قياسات العلم فان
اذعن فيها المتعلم بحسن الظن سميت اصولا موضوعة كقول المهندس لنا ان نصل
بين كل نقطتين بخط مستقيم وان اذعن فيها مع انكار سميت مصادرات
كقوله لنا ان نرسم على كل نقطة وبكل بعد دائرة والجزء الثالث هو اجزاء
العلوم بالذات المسائل وهي قضايا يطلب في العلم اي يكون مطلوبا في
العلم اي يكون مطلوبا في البرهان ان كانت كسبية والا بالبديهة ان

[illegible]

كانت

كانت ضرورية ولما كانت الضروريات موقوفة على اشياء اذ لولاها العقل فلا حدس
ان يحلها مسائل العلم بان يحصل في هذا العلم ما يتوقف عليه هذه الضروريات
وموضوعاتها اي موضوعات المسائل اما موضوع العلم كقول المهندس كل مقدار اما
مشارك للآخر او مباين له فالمقدار موضوع الهندسة وقد جعل موضوع المسئلة
او نوع من موضوع العلم كقوله كل خط يمكن تنصيفه فان الخط نوع من المقدار او
عرض م
ذاتي له اي لموضوع العلم كقولنا كل مثلث فان زواياه الثلث مساوية لقائمتين
فان المثلث عرض ذاتي للمقدار او مركب موضوع المسئلة من موضوع العلم وعرض
ذاتي له كقوله كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع محيط بالطرفين فالمقدار موضوع
العلم وقد اخذ في المسئلة مع كونه وسطا في النسبة وهو ضلع يحيط بالطرفين
فالمقدار موضوع العلم وقد اخذ في المسئلة مع كونه وسطا في النسبة وهو عرض
ذاتي كقوله كل مقدار وسط في النسبة وهو عرض ذاتي له وقد يركب من نوع
موضوع العلم وعرض ذاتي له كقوله كل خط قام على خط فان الزاويتين الحادثتين
عن جنبتيه اما قائمتان او مساويتان لقائمتين فالخط وهو نوع موضوع العلم
اخذ مع كونه قائما على خط آخر وهو عرض ذاتي له واما محمولاتها اي المسائل فهي خارجة
عنها اي عن موضوعات العلوم لانها مما يطلب لها في الاغلب بالبرهان لشيء فلا يكون
ذاتيا لها لامتناع ان يكون جزء الشيء مطلوبا بالبرهان لان الذاتيات بينة الثبوت
للشيء لاحقة لها اي لهذه الموضوعات لذاتها فيكون اعراضا ذاتية لها او تحت

عنها في العلوم كما علمت واعلم انه كما يقال المبادي على ما ذكره وقد يقال المبادي
ايضا لما يبدأ به اي لكل ما يذكر في ابتداء الكلام قبل الشروع في المقصود
من العلم سواء كان من المبادي التصورية والتصديقية او المقدمات التي يتوقف
عليها اصل الشروع والبصيرة او نحو ذلك فيكون اعم من المعنى الاول وكما يقال المقدمة
لما يتوقف عليه اصل الشروع وهو التصور بوجه ما والتصديق بغايته ما وقد يقال
ايضا لما يتوقف عليه الشروع من فرط الرغبة اي على وجه كمال ثم لم يعتد في عده
اثباته لما بالتوقف على الشروع بوجه الخبرة والبصيرة فهو ان يعلم اولا ملاحظة لوازمه
بحيث يعرف عنده ذلك العلم جهة اللوازم هو نضار صاحبي يحصل له عنده ذلك من مهمه
التعريف مقدمة كلية او جعله كبرى بصغرى سهل الحصول في ان لهذه المسئلة
دخل في ذلك اللازم اذ صح ان هذه المسئلة دخل العلم يمكن من يعلم جميع مسائله
بهذا الطريق مثلا او اعلم ان المنطق هو العاصم عن الخطاء في الفكر حصل له عنده ذلك مقدمة
كلية هي ان كل ما له دخل في العصمة فهو عين المنطق واذا جعلته كبرى لصغرى وان
هذه المسئلة من المنطق تمكن من ان يعلم جميع مسائله فيشرع في العلم على جزم
ومن سيره لمن اراد سلوك طريق ولم يره لكن عرف ان مسافة سفره كم هي وكيف هي وما
علامة منازلها وربما هو على بصيرة في سلوكه ولما لا يتوقف عليه الشروع وفيه
من فرط الرغبة في تحصيله فهو ان يصدق ان له فائدة مترتبة عليه لئلا يكون طلبه
عبثا عنده وانما ... بها حتى لا يكون عبثا ... لم ... رغبة ... ولما فهم من

عطف المقدمات على المبادي التي هي في حكمها تعالى ان المقدمات انما هي
اخص بل ان يكون معلوما فيما سبق انما دل عليه سياق الكلام ومما
تقرر انما يتوقف عليه اصل الشروع والمقدمة بهذا المعنى وان لم يذكرها المصنف
المحقق فيما سبق ولم يمكن ان يكون مراده بالمقدمة المذكورة في اول الكتاب
ذلك لان ما ذكره فيه لم يكن مما يتوقف عليه اصل الشروع بل من المقدمات الشروع
بالبصيرة ووفرط الرغبة كما ستعرف به لكن لما كان المقدمة بهذا المعنى مشهورا حمله
كالمذكور ثم مثل لما يتوقف على الشروع بالبصيرة بقوله كتعريف العلم واراد به
التعريف بالرسوم على ما صح ذكره اذ لا يتصور التعريف بالحد في المقدمات فان
التعريف بالحد ما يكون بجميع اجزائه واجزائه مسائله ولم يمكن ذكر جميع مسائله في
المقدمة على سبيل التصديق اذ يكون المقدمة حينئذ مقصوده وتعذر على ذكره
على سبيل التصور ومثل لما يتوقف عليه الشروع من فرط الرغبة بقوله او بيان
غاية اي كما لعلم وبيان غاية المقصد بها المترتبة عليه كما مر ولما التعريف
بالموضوع علم بعد احد من هذين الامرين بل يعد زاد البصيرة كما حققه المحقق
لكن القاعدة الجمهور من مقدمات الشروع بالبصيرة وتبعهم العلامة وقال
وموضوعه او اراد البصيرة او زيادتها حتى يكون ذلك مثالا له واصل ذلك
التمثيل اشارة الى ان المذكور في اول الكتاب من تعريف العلم وبيان الغاية
والموضوع من مقدمات الشروع بالبصيرة وفرط الرغبة والله اعلم وكان العدها

من الحكماء يذكرون في صدور كتبهم قبل الشروع في المقصود سوى ما ذكر على ما هم
من سوق الكلام ما يسمونه الرؤوس الثمانية والمراد بالمقصود ما تعين في تحصيل
الغرض كما قاله سيد المحققين الاول بيان الغرض من العلم المشروع فيه وهو الباعث للفاعل على
على تحصيل الفعل وقد يسمى العلة الغائية كما صرح المحقق العلامة الشيرازي في شرح الاشراق
ولم يكن المراد به اي غرض كان من الاغراض فانه لا يكفي في طلب الفعل بل لا بد ان يعتقد
معه ان هذا الغرض يحصل بذلك العلم ويترتب عليه حتى يمكن الشروع في طلبه كما صرح
به سيد المحققين ولم يكن المراد به ايضا مجرد الغرض الموصوف فانه من مقدمات
الشروع وان لم يصدق بالغرض الموصوف لزم ان لا يمكن الشروع فيه لا لما ذكر بل
المراد انه لا بد استحسانا للشارع ان يصدق بما هو الغرض المعتد به المترتب عليه
لهذا العلم ثم يشرع خلفه بقوله لئلا يكون طلبه عبثا لا اعتداد ولا اعتداد ان من والغرض
من المنطق ما علمت وهو عصمة الذهن عن الخطاء في الفكر والغرض والغاية يستعملان
والمنفعة متخالفان اعتبارا لان الغرض هو العصمة المذكورة من حيث انها حاصلة
مترتبة عليه فيعني للشارع ان يصدق بكليهما ولعل المتأخرين لم يفرقوا
بينهما وجعلوهما شيئا واحدا وعبروا عنه ببيان الغاية ويمكن ان يتعدد اغراض علم
واحد ويمكن ان يختلف غرض الطالبين ان يعدوا باعثهم على تحصيله
والمناسب حال بيان شيء في صدر الكلام جمع هذه الاغراض ويمكن
حصر ذلك بل و يحصل لان المراد بالغرض كما علمت الغرض المعتد به المترتب عليه الكل

النظر

صلح في خاطر الحد الثاني بيان المنفعة للعلم المطلوب وهي ما يترتب على الكل اي ما يشتوقه الكل وهي
ما يبعث ويبعث شوق كل من الطالبين الطبعا اي بحث الطبع ولا بد استحسانا
للشارع من العلم منافع ما هو بصدد طلبه لينشط اذا وجد بعض منافعه عند
تحصيل بعضه في الطلب اي في طلب ما بقي منه ويتحمل المشقة في تحصيله الى ان
يتم وهي غير الغاية ايضا لان المنفعة اذا فرضت مما يحصل في اثناء التكلم
فهي مخالفة بالذات مع الغاية فانها ما يترتب عليه تماما ويحصل منه فعلى هذا
يكون منفعة المنطق القدرة على تمييز الخطاء من الصواب فانها يحصل بعد ما يريد
في تحصيل المنطق ولهذا امن من شرع في العلوم غير المنطق بعد تحصيل شيء من اوان
مال الصواب فيكون كسائر التصديقات من حيث هما وعصمتهم بذلك عن الخطاء
واذا فرضت المنفعة مما يحصل منه فيكون مخالفا بالاعتبار مع الفائدة والغرض
فاذا اعتبرت من حيث انها يهيج الشوق الى المطلوب يكون منفعة واذا اعتبرت
من حيث انها باعث الفاعل على الفعل يكون غرضا وعلة غائية واذا اعتبرت من
حيث انه يترتب عليه فغاية وفائدة الثالث بيان السمة العلم المشروع
فيه وهي عنوان العلم والعنوان ما يدل على الشيء اجمالا كعنوان الكتابة فانه
يدل على ان فيه اعلام الاحوال الى فلان او على ان فيه المحبة والاخلاص ونحو ذلك
ولا بد استحسانا من العلم بالعنوان ليكون عنده اي الشارع اجمالا اي مجملا ما يفصله
بعد ذلك وسمه على المنطق لفظ المنطق الذي هو مشتق من النطق الدال على النطق الباطن

للطالب

الذي هو ادراك المعقولات ويدل على ان هذا العلم آلة للنطق الباطني يعني
انه يهذبه ويصونه من الخطأ والخلل وعلى النطق الظاهري يعني انه يزيد فيه قوة و
قدرة على ما يريد المتكلم فيعلم منه محل التحصيل بعد ذلك مسلما من مسائل الرابع بيان
المؤلف اي المفتتن لهذا العلم على المدون له ليحصل المقصود للكتاب الذي يجيء
الى مطالعته في هذا العلم ولابد منه استحسانا ليسكن قلب المتعلم عن ذلك ويعلم
رتبة كلامه اذ يختلف رتبة الكلام باختلاف مرتبة المتكلم ويختلف ايضا
بحسب اعتقاد المتعلم في شأن قائله وهو ارسطو حكيم ذي القرنين ولهذا
يقال للمنطق ميراث ذي القرنين ودونه الفلاسفة كما سماه المعلم الثاني
وهو الفارابي والشيخ والشيخ الرئيس مؤلف الكتب المصنفة فيه كذا ان
لا يخفى عليك بالاحاطة بالاختيار الى الخامس انه اي ان ذلك العلم المشروع
فيه من اي علم هو اي داخل في اي علم كلي من العلوم الكلية ولابد منه استحبابا ما
يطلب فيه اي في هذا العلم ما يليق العلم الكلي الذي هو داخل فيه والمنطق داخل
في الحكمة عند من عرفها بخروج النفس من القوة الى كمالها الممكن في جانبي العلم والعمل
فيطلب فيه ما يكون موصلا الى الكمال المذكور واما لو فسرنا بالعلم باعيان
الموجودات فلم يكن المنطق داخلا فيها لانه يبحث فيه عن المعقولات الثانية
التي لم تكن من الاعيان الموجودة فلم يكن فيه داخلا في علم معين بل
يكون آلة لتحصيل جميع العلوم النظرية ويطلب فيه ما يتعلق بالايصال الى جميع العلوم

ولا

ولا يتوقف عليه الآخر لان بعضه بديهي وبعضه نظري يكتسب من بديهيه يتحقق من
بديهي السادس انه اي ذلك العلم في اي مرتبة هو فيما بين العلوم ولابد منه ليقدم على
ما يجب اي على العلم الذي يجب ان يقدم عليه ويؤخر ذلك العلم عما يجب ان يؤخر عنه
ومرتبة المنطق لكونه آلة للعلوم هي التقدم عليها لكن قد يؤخره عن العلوم التعليمية
مثل الهندسة ليستقيم الطبع ويستأنس بالبراهين اليقينية وقد يؤخر الحكماء
الى الهون عن علوم الاخلاق حتى يهذب الخلائق اولا لئلا يستعمل المنطق بعد تعلمه
في نصرة الضلال والجدال ويحط في سلك الجهال والمعارف في هذا الزمان
ما خر عن الصرف والنحو لان الكتب المصنفة فيه العربية غالبا وهي موقوفة
عليه واما علم المنطق فلم يكن موقوفا عليها السابع بيان القسمة لهذا العلم اي
اقسامه من الكتب والابواب والفصول ويقال لها الفهرسة ولابد منها ليطلب
في كل باب من الابواب ما يليق اي بذلك الباب وابواب المنطق تسعة الاول
ايساغوجي وهو باب الكليات الخمس المعرف والثاني قاطيغورياس وهو المقولات
العشر وقد حذفها المتأخرون عن كتبهم اذ بحث عنها في الالهيات من حيث
الوجود فاكتفوا بها والثالث القضايا والرابع القياس والخامس البرهان والسادس
الجدل والسابع الخطابة والثامن الشعر والتاسع المغالطة الثامن بيان الانحاء
اي الطرق التعليمية التي تستعمل في التعاليم وهي اربعة الاول بيان التقسيم وقد يسمى تركيبا
ايضا وذلك بان يقال في صدر الكتاب اذا اراد الطالب تحصيل مطلوب بالبرهان

فلابد ان يتصور طرفيه ويطلب جميع موضوعات كل واحد منهما الحد عنهما او سلب
عن احدهما ثم ينظر الى نسبة الطرفين الى المحمولات وحصل المطلوب
من الشكل الاول وما هو محمول على محموله من الشكل الثاني او من موضوعا
موضوعه وما هو موضوع لمحموله في الثالث او محمول على محموله في الرابع وقد عبر
المصنف العلامة عن ذلك بقوله اعني التكثير اي تكثير المقدمات الماخوذة من فوق
اي من النتيجة فانها فوق بالقياس الى المقدمات والمقدمات سفل لانها
الا انها موصلة الى النتيجة والثاني بيان طريق التحليل وهو عكس اي عكس التقسيم
والتركيب وذلك بان يقال اذا وجد القياس الطالب قياسا منتجا
للنتيجة على الهيئة المنطقية ليتساهل فيه اعتمادا على المنطق واراد ان
يعرف انه باي وجه ينتج فلابد ان ينظر الى القياس المنتج المذكور فان كان
فيه مقدمة تشاركها المطلوب بكلا جزئيه فالقياس استثنائي وان
كانت تشاركه باحد جزئيه فاقتراني ثم ينظر الى طرفي المطلوب فان كان
ذلك الجزء محكوما عليه فيه فهي الصغرى او محكوما به فيه فهي الكبرى
ثم ضم الجزء الآخر من المطلوب الى الجزء الآخر من المقدمة فان تالفا
على احد من التاليفات فالمنضم هو الحد الاوسط وحصل الشكل
المنتج وان لم يتالفا كان القياس مركبا من قياسات فضم الجزء الآخر

من

من المطلوب والجزء الآخر من المقدمة كما وضع طرفي المطلوب في التقسيم
وطلب الموضوعات والمحمولات لهما فلابد ان تكون لكل منهما نسبة
الى شيء مما في القياس والا لم يكن القياس منتجا للمطلوب
فان وجد حدا مشتركا بينهما فقد تم والا فكرر العمل مرة بعد اخرى
الى ان ينتهي الى القياس المنتج مثلا ان كان المطلوب كل ا ط ووجد
ما كل ا ب وكل ه ط فان حصل لنا وسط بين ب و ه بعد تم لنا
القياس والا فلابد ان يكون له نسبة الى شيء فرضناه انه
وهي حصل كل ى ه فيصح ب و ى ويطلب بينهما حدا اوسط
وهكذا الى ان يتم العمل هكذا ذكر في شرح المطالع وجعل المصنف العلامة
ذلك بوزن مقابلة للتقسيم الكثير من سفل هو المقدمات الى فوق هو
النتيجة والثالث بيان طريق التحديد ولعل ارادة تعريف الاشياء
مطلقا الداخل فيه الحد والرسم وذلك الشيء ويطلب جميع ما هو
اعم منه ويحمل عليه بواسطة او غير واسطة ويميز الذاتيات من العرضيات
بان يعد ما هو من الثبوت له من غير وسط ذاتيا له ويسميه جنسا

قريبا او بعيدا وما لم يكن من الثبوت له عرضا وسمه عرضا
عاما وبطلب جميع ما هو مساو ومحمول له ايضا ويميز الذاتيات ليسميها
فصلا قريبا والعرضيات وسميها خاصة وركب الحد التام من
الجنس القريب والفصل القريب الى اخر ما ذكر مفصلا في بحث المعرفات
مع الاختلاف فيه وعبر العلامة عن هذا البيان بقوله اي
فصل الحد اعني المراد بالتحديد بيان اخذ الحد اي التعريف للاشياء
والرابع بيان البرهان اي بيان طريق الموصل الى الوقوف على الحق
وبيان الكشف العمل به بان يبين انه اذا اراد الوصول الى اليقين فلابد
ان يستعمل في الدليل اما الضروريات ابتداء او ما يصل الى الضروريات
بالكسبيات الحقة وبالغ في فحص ذلك حتى لا يشتبه بالمشهورات
او المسلمات او المشبهات او غيرها ولم يغفل بسبب حسن الظن
به او عن [illegible] حتى لم يقع في مضيق او التقليد بل لم يلزمه البرهان
العظمي لم يعتبله(?) ولم يعمل به وكذلك في كل مقدمة من مقدمات
الى ان يصل الى المطلوب الصدق فالطريق الحق وهذا اي المذكور في الثامن

بالمقاصد

بالمقاصد لا سيما في علم المنطق انتهى فانها مسائل حقيقة للمنطق بل هي
المقصود منه واما في ساير العلوم فيمكن ان يجعلها مقدمة كساير المقدمات
وان يجعلها مسائل مطلوبة في العلم يتوقف عليها ساير مسائله كالامور
العامة ولما كان الكلام فيما يعين على تحصيل جميع العلوم قال انها بالمقاصد
انسب والا في مقاصد المقاصد المنطق بالتحقيق وعلى التحقيق تم الكلام
مع عامة منح المرام بعون المعين الملهم العلام

والله اعلم

تم





ندو ... دم وحوا بعاریت ا...
رسید نوبت این عاریت با امر...
ثم انتقل بالمواهبة الشرعي الى
الفقير الحقير العبد الراجي الى رحمة البار...
محمد ابن محمد ... البادي ر...
الله ... في طريق علوم ال...
... النبي و...
... العالي واولادها ال...
الهادي واحفظني في الممات
بحق النبي وآله اللهم اغفر لي ولا...
۱۲۱۵







تاریخ ورود ... الاحمدی ...
سنه ۱۲۳۲



بسمک الابتداء یا فتاح

بنام آنکه از تألیف و ترکیب / معمای جهان را داد ترتیب
کشاید از مثقال نام اما / شد از نامش گشاده هر معما
همین نامیست عالم باقی آن ذات / که التوحید اسقاط الاضافات
نیابد ره بدو تشبیه و تبدیل / وجود انبیا زو یافت تکمیل
بتخصیص آن شهنشاه افلاک / که آمد تاج او تخصیص لولاک
دعاء به باسم تکرم / علیه و آله صلی و سلم

اما بعد معروض آنکه حقیر فقیر حسین بن محمد الحسنی آنچه معمای
بود که ذره مثال از پرتو التفات آفتاب سپهر کرامت و کمال نیر
اوج عظمت و جلال بیت عمدة السلطنة صاحب قران کامیاب
حامی الشرع فیاض حقایق الکتاب : اکرم عظیم الشان رفیع
المکان خورشید وار از مطالع این معما طلوع می نماید امیر علی شیر
مهر و ماه عالمی در اوج رفعت کرده جا : ماه و انجم را بجا که رهگذارش التجا
شاه فوق الافهام و دعاوه واجب علی الانام بیت

مکرمت



هست وصفش برون ز حد ادا : بسط الله ظله ابدا :
شرف نمایش یافته بود و بنظر الطاف آنحضرت سمت گشایش پذیرفته
بیت آن دل که ز اسرار یقین پرده گشاست :
عالم بجواهر معانی آراست : از نور ازل آینه غیب نماست :
در معرض آن بیت معما پیداست : بناء علی اشارة العالیة آن معما در
ضمن قواعد مذکور می گردد و الله مؤید و منه التوفیق تعریف
معما کلامیست که بوجه صحیح دال باشد باسمی از اسما بطریق رمز و ایما و عدم
اشتراط نظم بنابر آنست که جریان قواعد معمائی در نثر نیز واقعست چنانکه
در بعض الفاظ تعریف مذکور یعنی از عبارت بوجه صحیح دال باشد باسمی نام قاسم
استخراج می یابد و ازین قبیلست نثری که مستفاد می شود از اجتماع اسامی که حصول
یافته ازین قطعه بیت چین ماه فلک دانی از چه پر نور است :
به پیش فرش حریم تو سوده پیشانی : مکان بیت تو بالای آسمان آمد
از آن مکان رفیعی که نبودش ثانی : از مصراع اول منوچهر خواسته شده و از
دوم فانی و از سوم اوحد و از چهارم امان و از اجتماع این اسامی با یکدیگر
که مؤدای آن عبارت منوچهر فانی وحید امان باشد تخلص مقرب الحضرت
العلیه السلطانیه یعنی نوایی بحصول پیوسته که محل استشهادست و همین طریق
عبارتی که مرکب شده از اسامی مستخرج ازین بیت بیت

درج ماه تمام از جبین آفرازنشان ن * پیش آن عارض گستی افسانه آسمان
از مصرع اول بابا اخی اراده شده واز ثانی رضا واز ترکیب اسامی عالم ترکیب
که مقصود بالتمثیل است ودر تعریف مذکور بحسب اسم کهر اداران علمست انچه بمنزله
آن باشد بنابر کثرت وقوع آنست والا در غیر آن نیز جاریست وستشهد آن
معمیات الهیات حضرت میرای شده منوع درهای بهشت برضمیر *
در صحن عرصه عالم متاعی این حقیر حواله وقت شده وله تمام ایران عالی گفتم
بیت ثانی نوای این پرورکرده این پر تعالی ع تا که باشد شرق ومغرب طلوع کوکب
آفتاب ومشتری با از افزون پذیر العالمین شد که آن تابانست زانی نور ما باجی
شاه انجم را اعظم پای دریای روشن ضمیر ظل الله دل زتعظیم وجلال از طرف منکا کیاه
دیده خلقی را ایران درگه زاهل ارو کیر الی یوم روی در آینه میخواهند مهر ودلش
زان بخت فرش کوبت روی بالچرخ پیر الدین گرفته را با تیغ روی یکجا آب در
جسته خاک آستانت هم فقیر وهم امیر * چون اکثر معمیات این مختصر از نظر
کیمیا اثر حضرت حقایق پناهی مظهر فیض لم یزلی که عزه وحزودان صحیح نام
با اضرامش با اطلاف ادب دالسنه بزبان رمز وایما ادا می نماید جامی
زخود دوارسته وبگسسته از غیر بشهر لا مکان دل بسته از سیر
شرف التفات یافته بود وعقایل آن بطریق تتبع از فیض دقایق خامه بدایع نگار
غرایب آثار آنحضرت درین فن مستفید گشته در بیان قواعد مدادات شریف

متابعت اعمال معمائی برچهار قسم تسهیل وتحصیلی وتکمیلی وتذییلی که در بعضی رسایل آن
جمع الحقایق والفضایل ترتیب یافته ایراد نموده واز اقسام مذکوره تحصیل آنست که
بآن تحصیل حروف نمایند وتکمیلی اگر حرف حاصل بواسطه آن ترکیب تکمیل یابد وتسهیلی
اگر سبب سهولت یکی از دو قسم سابق گردد وبر ظاهر تعریفات اقسام ثلثه که بطریق
مشهور مذکور شد بعضی از حیثیت جامعیت وبعضی مناقشه است وچون مراد این
مختصر ضبط معمیات بود در اختصار بیان قواعد کوشیده بشرح آن مناسب ندید
واعمال تذییلی که از جمله امور مستحسنات نه ضرور یست کرده بمحل آن بیان کرده
شد اعمال تسهیلی عبارت از انتقاد وتحلیل وترکیب بل انتقاد
عبارتست از اشارت ببعضی اجزاء لفظ بجهت تصرف در آن بوجهی از وجوه چنانچه
عبارتی که فی الجمله دلالتی داشته باشد بر ابتدا یا وسط یا نهایت چون سر وتاج ودل
ومرکز وحد وغایت از ایراد آن حرفی اراده نمایند چنانکه در اسم اختیار
گردی آشفته وشید اجمشید آیا زرا * ساختی بی سرو پای سر و پا یار را
وچنانکه در اسم اویس غایت خج باشد حد خورشید پیدا *
آخر از بام خود آن چهره زیبا نما * پوشیده نماند که بواسطه تبدیل دال
خورشید بلفظ یا عبارت خورشید یا حاصل شده که متضمن حصول بعضی از
اسم مقصود است چنانکه در اسم شاه میر وقت مستی که یکی کار عز آن *
بیخ زنی وتاج بزرگی بهر زمان وچنانکه در اسم شاه سید

بودند دو همنشین عالم پیوسته ∴ وز صحبت یکدگر جدائی جسته
آن هر دو بهم یکی شده دیگر بار ∴ در یکدگر از موافقت دل بسته
وجاییکه در اسم الیاس آن شوخ که از اهل نظر دل بربود ∴
دی روی چو مه کرد نهان باز نمود ∴ و شاید که این عبارات باعمال معمائی
بحصول پیوندد و در اسم شاهی گر خون دلم ز چشم تر شد ∴
رخساره ولی پر از گهر شد وجاییکه در اسم [illegible] بت
آن شوخ بفن ساحری هر نفسی ∴ پنهان بدو ابروی چو گشته بسی
ساحر که کمان و تیر فرماید کار ∴ از موی نه دیدیم و نه دیدیت کسی پوشیده
نماند که از کلمهٔ ساحر چون کمان کشیده شود و تیر انداخته شود لفظ ماند که وسیله
انتقاد شده جاییکه در اسم درویش جهان گشاد چو از شانه سنبل پوش
که زیر زلف تمامی نهفته شد رویش ∴ که زیر زلف عبارت از الف است و جاییکه
در اسم خسرو این جان حزین که دور از آن روی نکوست
خواهد که گهی نامه فرستد بر دوست ∴ گو روز نخست هم خودش چون آخر
سر منزل جانها همه خاک در اوست ∴ وجاییکه در اسم نسیم
از لب خود وعده فرما یک سخن ای آفتاب ∴ در دل من آرزوی در تکلم آن لعل ناب
وجاییکه در اسم حبیب آن زهره جبین ز عاشق آشفته حال
بالطرف جبین خود نهان ساخته خال ∴ وجاییکه در اسم سراج

همه دلهای خود را از پی هم ∴ جاییکه در اسم خلیفه
جای خود زلف تو نتوانند دلها ∴ از خوشی گوشهٔ دامان زلفت را چو پایان می‌کنی
چو پایان می‌کشی و شاید که این الفاظ بترکیب حاصل شود جاییکه در اسم
شهسوار بهر زاهد که وضو صبح نشست ∴ گرد از آینهٔ دل واکش
صاف می‌جو که همانا سازد دل ز وسواس طهارت پاکش
مادهٔ بعضی از اسم لفظ همانا است که بواسطه ترکیب واسطها مقصود
بحصول پیوسته و مغز گویند و ما بین الطرفین خوانند جاییکه در اسم هرمز
خود را سر عدوت یارب چو بسته بیند ∴ مغز افتد از میان تیغ درا گشته بیند
و شاید که تعیین حروف باحوال و اوصاف آن باشد و آن بطریق متعدد
می‌تواند بود و بعضی از انواع در ضمن امثله ظهور یابد جاییکه در اسم کریم
انچه دندان است او را با گهر یکسان نهد ∴ از شکر خنم شده پنهان و پوشیده هم
وجاییکه در اسم نعمان در دل من آفتاب طلعت آن سیم بر ∴
گشته ساکن غیر خود ساکن نمی‌باید دگر ∴ وجاییکه در اسم بها
رو کرده‌اند جنتیان ای نکو سرشت ∴ آخر تمام با حرم پاک تا بهشت
پوشیده نماند که از عبارات با حرم پاک لفظ با حرکت حصول یافته جاییکه
در اسم عطا باد گل از چمن بستان برده از عارض گشود ∴
انچه در گلزار دیدم بجز [illegible] نبود ∴ در لفظ گلزار انچه تصحیف در دو

جاریست دو حرف زبی ریست که از آن زر ارا ده شده چنانکه در اسم
شامی هرکه دا اندر جادوئی علی ؛ هست شاگرد آن دو چشم بلی
وچنانکه در اسم نوربیت کوهر زرقیب بکهر جوید دوست ؛
کوهر چه بود ز دیده بچه داریم ؛ این شیوه در آیین محبت نه نکوست
آییم زکوهر الحنه زچند او ؛ وچنانکه در اسم قنبرا
نرنیم اکر اشک از چشم پر نم ؛ که در میان رفیقان شود کم
وچنانکه در اسم جمشید خال تو بر رخ فرود آن سرو حوری زاد را
خال تو میدان ز خالش شد دل ما شاد را ؛ لفظ تو میدان ترکیب یافته
وچنانکه در اسم مسعود سفر کرد آن ماه و کرید زار زار ؛
ز نکو و میش باقی آن دیار ؛ وچنانکه در اسم محسن
جو کوهر از نخالیف دارپنهان ؛ در درج عقیقت آمد ای جان ؛ وچنانکه
در اسم فخر دی مجلس یار صحبتکاری بود ؛ ؛
با خامش شکوه رخساری بود ؛ بار ابدل شکفته پنهان زخواص ؛
حرفی میانه کنج د بواری بود ؛ پوشیده نماند که لفظ کنجی ترکیب یافته
که بواسطه آن اشارت شده باسقاط حرف ماد که پاض میانه سر ساد مشابه
است بکنجد وچنانکه در ین [illegible] که ازین معما استخراج می‌یابد الحسن
نتوان غم دل بدوست هر دم گفتن ؛ شرطست درست کفتن و کم کفتن ؛

ساقی

حال ال خود جون بزبان می آیی ؛ خوش نیست لب خود بپیش در کهن ؛ جانکه
در اسم عطایی ؛ آفتاب بنیاده غنیم کرد و چشمکی
اختران طالع ما سعد اکبر هر یکی ؛ وچنانکه در اسم آبل بیت
بهاده دار از میخانه هرکو مباش ؛ صاف بهر کدامان نزدیک کشته فاش
وچنانکه در اسم علی هر تازه کلی کبشکفد در کلزار ؛
باشد رقمی ز دفتر حسن یار ؛ از عالم جان رسیده خورشید و شبیب
آن اگر بود نشانه ز شکل نگار ؛ وچنانکه در اسم سعد الله
زاد آتشناک دل نسته جنج بیقرار ؛ دیده برخ جو کبشی سیاره و بنا لادار
وچنانکه در اسم حمزه ای عشق که عقل از تو معدوم شود ؛
کی ز اهد را سر تو معلوم شود ؛ باید ز تهیت آب جون موم شود
رمزی کر ش از حال تو معلوم بود ؛ وچنانکه در اسم صادق
برخ و داغ شد آراسته دل خسته ؛ ز قهر روز نها چین کشاده و بسته
وشاید که تعیین حرفی باعتبار مخرج آن باشد چنانکه در اسم ملک
ساقی کرمی کام دل مسکین دا ؛ دوشم ز لب لعل بسی زکین دا د
هر حرف که کویم ز لبش در مجلس ؛ خواهد دل مسکین مرا تسکین داد
وچنانکه در اسم صالح ای کرده بکنج فرقت و هجران خوی ؛
کام دل خویش از لب جانان جوی ؛ کردت و هد وصال محبوب ترا

در شیخ حسن بدل عاصه ال

وواو کیسه از سبح و استاداد و نرعنه

ار سیاده دن نون کوش
اراده کرده و اسب

هر حرف که گویی لبش پنهان گوی ؛ و تواند بود که بطریق ابهام بعضی از حروف
لفظی اراده نمایند که تعیین آن بقرینه اسم باشد و شاید که حصول آن طرق
بواسطهٔ تحلیل و ترکیب بود چنانکه در اسم **پسر پت**
هر گه که صبا برد دلم پی آرام ؛ از هم بگشاید آن خم زلف تمام
چیزی ز تمام زلف پیچد زیرا ؛ کان دام بلاست پیش کش نمود دام
وچنانکه در اسم **بهادر** دل را هوس عتاب آن ترک خطاست ؛
از جانب دوست چین ابرو نه بجاست
و از عبارهٔ چین ابرو زی که
تحلیل حصول یافته لفظ چیزی اراده شده یعنی از لفظ چهار چیزی حرف ...
است وچنانکه در اسم **عثمان مومن** است جسم چشم بی روشنایی با
رخ بی‌بها نمایی تا هم دران رخ ضیا ؛ وچنانکه در اسم **بیرنگ**
یافت تسلی دل بیقرار ؛ اندکی و بسیار ز هم نام یار
وچنانکه در اسم **بدیع** ماه نو پی خم ابروی تو بیچاره نمود ؛
در شب عید دو ماه بود که دیدار نمود ؛ وچنانکه در اسم **صدیق**
آن یار که بود تند خشم آلوده ؛ یکبار دگر بقول دل فرسوده ؛
از روی صفا دید و نظر بود از قوم ؛ دیگر دل هیچکس نشد آسوده ؛
تحلیل عبارة از آنست که لفظی را که باعتبار معنی غیر معمایی
منزه باشد در معنی معمایی متجزی سازند به دو جزو یا بیشتر و شاید که مراد

از

از هر جزوی معنی باشد یا لفظ یا از بعضی معنی و از بعضی لفظ و اینها اجزا
شاید که همه مستقل باشد یا هیچ یک مستقل نباشد یا بعضی مستقل باشد
و بعضی غیر مستقل قسم **اول** که مراد از تمامی اجزای معنی باشد
اما تحلیل به دو جزو با استقلال هر یک چنانکه در اسم **امام پیت**
آن شوخ که هست مرغ جان در دامش ؛ محراب بلاست ابروی عنبر فامش
او را و نماز مایل آن محراب ؛ نگزار کنی اگر بپاپی نامش
مقصود با تمثیل تحلیل نماز است چنانکه در اسم **آبیل**
گر زاست دیدهٔ بینا ؛ دیده‌ها از آن بر پی زیبا
مقصود با تمثیل تحلیل زیباست و بعدم استقلال هر یک و این جزو در
تحلیل به دو جزو تواند بود چنانکه در اسم **شلیه**
گرد به تیر غمزه‌ات از جور و کین ؛ در دل شیدا رسید پای نازنین
مقصود با تمثیل تحلیل لفظ رواست و بعدم استقلال بعضی چنانکه در اسم
بابر تا مرا زان قطره چون مشک ناب ؛ رشتهٔ جان مرا ساخته پیچ و تاب
و هم درین اسم جای تو عالی بود در فکر عمیق ؛ چون رسد در کنه جانش ای رفیق
پوشیده نماند که مراد تحلیل لفظ کردن است و لفظ هیچا ترکیب یافته که بزبان اشارت
شده هیچا کردن لفظ در که مراد آن عبارة است که در ... و چنانکه در
اسم **وصی** عجب گر تماشای آن روی گلگون ؛

دل از دو ریا بد نصیبی جانون ؛ مقصود با لتمثیل تحلیل قانونست

اما تحلیل سه جزو باستقلال هر یک چنانکه در اسم **علا**

با بدان ز یستهای خلط بر نخوای ؛ بنده عزا بدی یافت بنیکان ملت دا

و بعدم استقلال بعضی چنانکه در اسم **اسد بیت**

بیع النظر ف زنکشو به نکار ؛ کوشه ابروئیم نمود دو بار

اما تحلیل بچهار جزو باستقلال هر یک در اسم **بر ها ن**

ز برک خویش همه کل بسان پرد ا ؛ بو جه بلبل کین برابهتا یاد ان

لفظ برا بتها بچهار جز و تحلیل یافته و بعدم استقلال بعضی چنانکه در اسم **ابی**

بشاخ کلی چو کردی کذار ؛ مزد آن شاخ کل یا نوی ای نکار

قسم دوم که مراد از جمله اجزا لفظ باشد اما تحلیل بدو جزو باستقلال

هر یک چنانکه در اسم **شفیع** مرا بود قندیل دل سوخته ؛

شده آن سوخته باز افروخته ؛ و چنانکه در اسم **ابا بکر**

اکر هستانه روی و خورشید و مه لا نخال ؛ جون نمود ابروی او نمود بر کرد ون هلال

مقصود با لتمثیل تحلیل کردوست چنانکه در اسم **بها**

چو وصف حسن آنه با خود از طرب کوم ؛ نخست از دوانه خاک سیه فرو بر کوم

و چنانکه در اسم **حامد** عاشق اکرچه صد غم در کوی دوست بیند ؛

یابد حیات یکصد جون روی دوست بیند ؛ و چنانکه در اسم **خداداد**

تم باشد هم

جان

جان من بجای رو بهر خدا ؛ تا دل خود را فدا سازم فدا ؛

و بعدم استقلال هر یک چنانکه در اسم **امانی** زلال حسن تو سوی ما نمی آید

نکار من چه شود سوی ما نمی آید ؛ و باستقلال بعضی چنانکه در اسم **مریم**

نالهای زار و اشک بیشمار ؛ دایمی داریم بی رخسار یار ؛ اما

تحلیل سه جزو باستقلال هر یک چنانکه در اسم **هود بیت**

آن سبزه که بود تا نوایام بهار ؛ افراشته قد چو الف در کلزار

دیدم زقد ان غنچه کرد شکسته ؛ صد محنت و غم زده شده چون من زار

و بعدم استقلال بعضی چنانکه در اسم **مهدی** ای خوش ان کشته که آید روزی

بسر مرقد وی دلسوزی ؛ اما تحلیل بچهار جزو باستقلال هر یک چنانکه

در اسم **بهار** زلفش که بجادوئی ال ز غمزه دها ؛

بربود و نکرد یاد از دلشده ها ؛ از شعبده ها که داشت سر داد بیاد

شد زلف نکار در شعبده ها ؛ استخراج اسم از مصراع آخرست با تحلیل

شعبده ها بچهار جزو و بعدم استقلال بعضی چنانکه در اسم **درویش**

باغ را بین که شد آخر جمله سبید دکر ؛ تو نور روز بش از طرف پید نکر

پوشیده نماند که لفظ نور روز تحلیل یافته **قسم سوم** که مراد از بعضی اجزا معنی

باشد و از بعضی لفظ اما تحلیل بدو جزو که هر دو مستقل باشد چنانکه در اسم **بهلول**

دو شش ز دندان شان کرد آن لب یاقوت فام ؛ دل به بر هنوز آن ماه نو بینم تمام ؛

بهلول.



دراسم براغ بهر ما صد فتنه دارد در کمین آن نازنین ::
هر که آن بت رخ نمود ایمن نباشی از کمین :: وجنانکه دراسم رکن
اگر در ملک عجم زد آتشی :: هست هندو چشم ترک سرکشی
وجنانکه دراسم حیدر میان لشکر بسیار غمها :: دلم را شاید از آتش علمها نهاد
مقصود بالتمثیل تحلیل علمهاست جنانکه دراسم سعید
ریخت در اشک و اکنون مست چشم را دگر :: پیش آن دلدار چیزی کی باید خود نظر
وبعدم استقلال هر یک جنانکه دراسم یادگار بیت
ز شاخ وصل بر خوردن بخاطر نمی آرم :: میسر گر شود در دست یک گل نیز دارم
مقصود بالتمثیل تحلیل آنکه ضرورت وبعدم استقلال بعضی جنانکه دراسم
باقر ذات تو هر کرم که توان اعتبار کرد :: جون خوبت باخلایق هر آشکار کرد
وجنانکه دراسم فیروز آن رخ فرخنده روزی بنده دید
عنبرین خالی بر رخش زچینده دید :: پوشیده نماند که مقصود بالتمثیل تحلیل
روزست وجنانکه دراسم آیل بر کند گلها بسی از شوق وبت باغبان
آدری یکبار اساخت کم بار که گل دو عیان :: اما تحلیل سه جزو باستقلال
هر یک جنانکه دراسم نویان گاه پیری از دلم گل بهی زجان
ماه من ویرانه منزلهاست آن :: دراسم بهمن بیت

عشق جانا زار ز جور میکاهد :: در دمندانه طور میخواهد وجنانکه دراسم نوری
بیت دیده عاشق از سر کویت گرانی عاقبت :: گشت تاری عنکبوت از ناتوانی عاقبت
وجنانکه دراسم سیفی مدعی از مدعی عشق نگار :: دشمن پنهان ولی شد آشکار
مقصود بالتمثیل تحلیل عشقهاست جنانکه دراسم سلطان تاج سلطانی که آن لعل بیت
گوهرش همچو آفتاب جلیست :: وبعدم استقلال بعضی جنانکه دراسم انس
سرو من نسبت پیوندم اگر میخواهی :: از چه پیوند بیاران دگری خواهی
وجنانکه دراسم صفدر دی لبش بخشید ما را کام جان ::
یافت گفتی رخصتی از روی نهان دراسم یاقوس
بامن درمانده زار از سر لطف وکرم :: جون در آید دوست دشمن گر شود چه غم
وجنانکه دراسم بوکل بهر زیبایی در گوش کرد آن نازنین ::
هست تابان کوکبی بر چهره آیینه را ببین :: وجنانکه دراسم رشید
گنج گردون یافت بارین کوکبه :: آخر از سیم سپهر گشکم رتبه :: اما تحلیل
بچهار جزو با استقلال هر یک جنانکه دراسم نواسی ::
جان ودل بهر تو جا و مسکن است :: دیده خواهی جانهای روشن است
وبعدم استقلال بعضی جنانکه دراسم غیاث ولا آن گل هست دیگر است
جو علیل نالها نیست آهن است وجنانکه دراسم کاشفی
جند در دیده خونبار زنانی صد بار :: جا کند اشک فراوان همه بهر رخ یار

وشاید که لفظی که بعد از تحلیل بحصول پیوسته باشد آن نیز تحلیل یابد و لفظ
حصول مقصود کند چنانکه در اسم **سیدی** اساس قدرت از مه برتر آمد
واز اوج گردون خور آمد ؛ و درین طریق شاید که بواسطهٔ انحلال پذیرد
فاما حصول او بغیر تحلیل باشد چنانکه درین اسم **جنید بیت**
تن رنجور در کوی تو جا یافت ؛ دل مهجور نقد کعبه را یافت ؛ نقد کعبه
نود و نه است که از تحلیل لفظ نود مقصود بحصول می پیوندد و قریب
بهمین ماده است این معما باسم **بنی** عاشق کشتی که رخ خویش صبح و شام
بخاک کوی تو دست نهد حاصل کلام ؛ درین معما نیز تحلیل لفظ نود و نه است
که از حاصل کلام حصول می یابد چنانکه در اسم **ویس**
اشک ما امن و خاطر پیش از این ؛ با شمار در مدارای نازنین ؛
شمار در دویست و چهار بیت چون بلفظ مدار پیوندد دویست و چهار مدار
حاصل شود از تحلیل لفظ دویست واز ترکیب حرف یا و واو عطف مقصود
بحصول پیوندد چنانکه در اسم **مرادی** مرغ روحی که بود بال و پر مرغ قفس
هست مرغ ابدی گوش کن از من سخنش ؛ وشاید که ذکر ماده معما باسلوب
عربی باشد و باسلوب فارسی تحلیل یابد چنانکه در اسم **طیفور**
کس بمقام وصل او گر نرسد مران عجب ؛ آن در بار وصله فوق هاست نه طلب
وچنانکه در اسم طاهر **پت** تا شد ز کفم رشتهٔ وصل تو رها ؛

با دل غم وصل تو چها کرد جها ؛ از غصه بمرگ بود نزدیک دل من ؛
چو آنکه او ز طال به مالا بها ؛ و بر عکس این نیز تواند چنانکه در اسم **رشید**
کرم کن که هر کس که دارم کرم ؛ کرم دارد و شد بجهان محترم ؛
وشاید که اسمی بطریق تحلیل با رعایت حرکات و سکنات حاصل شده باشد
انحلال پذیرد واز تحلیل آن اسمی دیگر بحصول پیوندد چنانکه در اسم **اولیا**
نیست بی باده دریا یک دم ؛ خالی از مست خاک باکش هم لفظ
آدم که بتحلیل حاصل شده چون خالی شود آدم ماند که ماده بعضی اسم اولیا است
واز لفظ اولیا آدم استخراج می یابد که مقصود بالتمثیل است و مبتنی بر همین
طریق بعضی معمیات در اول این مختصر مذکور شد **ترکیب** عبارت از آنست که مجموع
اجزا را که قبل از ترکیب بعضی غیر معانی یک لفظ بوده باشد بمعنی معانی لفظ
واحد اعتبار نمایند بشرط آنکه مراد از آن معنی باشد نه لفظ خواه لفظ مرکب
قبل الترکیب مستقل بوده باشد خواه نی اما مرکب از دو جزو با استقلال اجزا
قبل الترکیب چنانکه در اسم **عمر** مرغ دلهای کسان را تمام آن غمزه ؛
صید خود ساخته بی دانه و دام آن غمزه ؛ و بعدم استقلال الترکیب چنانکه در
اسم **بیک** گرچه در پیش رقیبان باشم خسته یار ؛
هست از نگاهها یک آن ندارد اعتبار ؛ در اسم **بهرام**
ساقی تو نیاز ما پذیری چه شود ؛ انعام ز ما باز نگیری چه شود

[illegible]

برخاک رهیم بهر جایی دریاب ؛ دانی که فرای شکری چه بود ؛
وجاکه در اسم سقی بود عید و دارد تمنای عیدی
ازان سرو رعنا دل دردمندان ؛ سهی سرو من از تقاضای عیدی
اگر نخ بوش عجب نیست چندان ؛ وجاکه در اسم سلیم
لیک سر کوئی از آن لب بهتر ؛ ور بهشت بهشت این حوالی بهتر
جوید صد بهشت سر اهر که بود ؛ لیک از همه این رواق عالی بهتر
جاکه در اسم شهاب ز حالت نور سینه و آتش دل ؛
از ناسخی شنوی ای شمع محفل ؛ گر تو شنوی سینه نسوزد ای جان
بشنو سخن ما مشو از ما غافل ؛ وجاکه در اسم کمال
کهی که چهره زیبا نماید آن دلبر ؛ کی آفتاب و مه آید بچشم اهل نظر
وجاکه در اسم حسام دارم مهی که نیست ز خوبان مقابلش
ماه تمام من که ز حسن قابلش ؛ وجاکه در اسم فریدون
هست فرد عید و محبوبه نو خاص و عام ؛ باشد ار باب نظر را دیدنش تمام
وجاکه در اسم سلیم بسفر ماه من بی سر و پا را جوید ؛
آفتاب از پی آن هر طرفی می پوید ؛ پوشیده نماند که لفظ ها ترکیب یافته
و از عبارت بی سر و پا لفظ ما مراد است که مرادف خواسته شده
جاکه در اسم زین ساقی ز برکات باده هر دم جامی ؛

[illegible]

میداد بهر گدای فرو آشامی ؛ چون بود ز برکات تجدی بنوشت ؛
بردی خم زهر با انعامی ؛ و بعدم استقلال یکی از وجوه و جاکه در
اسم سعید داد بزاهد قدح مگسی ؛ در دور قدح بخت بلقش لبسی ؛
وجاکه در اسم علا غایت هست آن یار نکو را ؛
ولی من غایت عینا درا ؛ جاکه در اسم سیفی
جور دی ای فلک از بهر وصل دلداران ؛ کشتی خوانی ز او آری چشم پیش بهره یاران
وجاکه در اسم خلیل که دیده فلک گرد جهان آیا ؛
تا یافت چو تو مهی نمو ز جایی ؛ نوی بر د آخر چو جهان جامه قیس
از بهر نوای ماه بر آورد نای ؛ و در یکی از سه جز و به استقلال هر یک قبل
الترکیب جاکه در اسم بابوس بگو با خم می گر زاهد مست ؛
تو در عیش تو ناور ابا طش نشست ؛ مراد ترکیب پیشانی است و بعدم استقلال
بعضی جاکه در اسم [illegible] اکنون همه عمر در عمارت فرسود ؛
تا قصر منقش کند و سیم اندود ؛ چون من بعمارت دل آید چه سود
تا نقش نماید که باشد مقصود ؛ وجاکه در اسم پیر
ای دل از روی پریرویان نباشد چاره ؛ آفتاب عیش کس تیز است چه باره
جاکه در اسم درویش عاشق غث یک شب ناز ای سیم بر
بر دل شیدایش تیری در دو دانه وشش بسر ؛ وجاکه در اسم شیخ طاهر
بو پشتی داشتمی ای دردد

خطا گویم گر کی کشش تیره شد دل ؛ سیه گوید خطا چون مست غافل
کشتی ترکیب یافته که متضمن حصول اسمست چنانکه در اسم صدر
خوای بصفا و سرت پاک خبر ؛ ای شیخ بیرم می پرستان بگذر ؛
در جام قرابه کن نگاهی پس از آن ؛ با پیش خم آی و بیت پاکش بنگر ؛ پوشیده
نماند که لفظ خمایی ترکیب یافته چنانکه در اسم آدم ؛ با
اشک گشته با دل لعل گلگون ؛ دیده ای ماه در شب غم دل کرده چون
عبارت دیده ترکیب یافته با تحلیل لفظ ماه چنانکه در همین اسم پیت
رخ زیبای مرا آراسته پنهان خواهی ؛ بجهت زلف دو تا را جهانی خواهی
و مثال مرکب از چهار جزو با استقلال هر یک قبل از ترکیب چنانکه در اسم بدر
بایاد رقیب کی بود خاطر ؛ بودیم بمحنت جدائی صابر ؛
یکدل شده عاشقان عهد بدیم ؛ بردند زیادت آن دو دل را آخر
مخفی نماند که لفظ زیادت آن ترکیب یافته و بعدم استقلال بعضی چنانکه در
اسم داعی ای زاهد فسرده دل دوزخ … ؛ تا چند ز تاریکی تنهایی خویش
از آتش دل بسی تند انجمنی ؛ میخواهم ورد … در پیش
و تواند بود که معما متضمن دو ترکیب باشد بی فاصله میان هر دو چنانکه
در اسم بابا احمد زلف تو سیه دو رشته جانهای … ؛
بجیه دو نوبت … چون زلف یار ؛ و چنانکه در اسم صفا
… دو بوند آب

گر صبا بر خیز دایم از فضای کج بیت ؛ تازه گردد روضه جان از هوای کوی تو
لفظ … بمعنی … ترکیب یافته و بعد از آن لفظ رو آید که وسیله
اسقاطات و این … معما متضمن سه ترکیب است باسم بهبا
بمشرب باش ای زاهد ز رندان وجه گردانی ؛ بود نام مشرب بی عاری چه سرگردانی
و شاید که ترکیب از عبارت فارسی باسلوب عربی مستفاد شود چنانکه
در اسم عبید ای خسته گوی آن صنم باید که باشد جای او ؛ یا
بازار تیره وربس پا سر نهید بر پای او ؛ پوشیده نماند که تیر ترکیب یافته که
مشتق از رمی بمعنی تیر انداختن و لفظ یا در اول مصراع حرف ندا است و شاید که
درین طریق نیز معما متضمن دو ترکیب باشد چنانکه در اسم میر
بجست و جو هر که قدم نهی در ره طلب ؛ تراجا کی کشد سوی آن مه لفظ
طلب که صیغه متکلم است ترکیب یافته و بعد از آن لفظ را جا که … در حال
نصبیت و از لفظی که بتحلیل حاصل شده مراد خواسته شده چنانکه در اسم کیا
دل جز بدعای دوست مایل نبود ؛ یک لحظه ز ورد خویش غافل نبود ؛ و بعدم
ایراد تحلیل و ترکیب زیاده از چهار جزو مراد اختصار است نه انحصار الا در …
بعضی ارباب فضایل مافوق مذکور است تبدیل عبارت از آنست که بعضی حروف
را بعضی بدل کنند یا وسیله تصحیف بشرط آنکه اسقاط زاید و ایراد ما بجای آن
از یک عبارت مستفاد گردد والا از تعداد تبدیل نخواهد بود چنانکه در اسم …

خبنکه از مه خود مانده این حقیر جدا :: اکر زجای بی رود حق بجانب او را
پوشیده نماند که ایراد لفظ ب بجای لفظ حق که بواسطهٔ تحلیل بحصول پیوسته
از دو عبارت مستفاد گشته پس بنا بر شرط مذکور از قبیل تبدیل نباشد
و عمل تبدیل شاید که بواسطهٔ تحلیل بحصول پیوندد و چنانکه در اسم شاه بدیع الزمان
آنشه که سکه زد زمانش آخر :: عدلش سبب امن و امانست آخر
شد را بری جانب شادی از دو :: مهرش بدل طرازمانست آخر
و چنانکه در اسم تقی بت ای باد جو میل آن پری زاد کنی
و زمن بر آن حدیث بنیاد کنی :: کو شوق دل تنگ ز حد بیرونست
از دوستی آخر چه بود یاد کنی :: و چنانکه در اسم کیا
باشد طرازنه خورشید جبین :: سوی که و مه رعایت پی چه بین
در اسم بنی دیدند نشان قدمت درویشان :
خواهند از آن نشان ترا بی ایشان :: و بغیر تحلیل چنانکه در اسم اسعد
دامن هر کل سوی خود کشد زبن بوستان :: خاک جوش نو جاکه ذیل جاه را آید و ستان
پوشیده نماند که دامن چهار لفظ خوش و خاک و ره و جاکه بطریق
تعداد مذکور شد چون حرف ری مبدل کرد خار و خوش و ره جاه حاصل
شود و از آن اسم مقصود و شاید که تبدیل متضمن کنایه باشد چنانکه در اسم
نوبان امروز چه حال بود کان رشک قمر :: ::

برخسته دلان کمو نیکند نظر :: یکباره خست ز عشق یار و تا نیمی ::
کانما ماه نو خویش را نوع دکر :: و بهمین طریقت این معما در اسم بهلول
جون در شب عید آن بت سیم اندام :: از بام نمود ابروی عنبر فام ::
باروی چو هشت تمام دیدم ابرو :: ماه نو او تمام دیدند تمام :: چنانکه
در اسم رجب دل نا توان ناوک جور و کین :: طلب کو بپای آن آینه جبین ::
و در اسم حسن شاه پس پای بند کو ترک حدیث عقل کن ::
نمی باد دل حرفی از ساقی و از می نقل کن :: و چنانکه در اسم میرم
در سینهٔ دل ریش که بودی نی پیش :: دیریست که دور مانده از مسکن خویش ::
نام صنمی پری اثنی کاف کیش :: کویم که بجای خویش آمد دل ریش
و چنانکه در اسم عبید چون کرد آتش می پیرامن جالش ::
خود را کند دگرگون خورشید بی مثالش :: و چنانکه در اسم جبش
ز شوق عارض آن شوخ مه وش :: مثالی ام بجود همچو آتش
و چنانکه در اسم یارم و ایاز هر روز بحر چشم پرده کهر
بیند دل کنار را نوع دکر :: و چنانکه در اسم آن بل
زبیم کسان لب بدندان کرفتم :: چو ناگاه در گشت نام تو گفتم
و چنانکه در اسم شاه نوبان جان اگرچه بهجر تو کرد و می بینم ::
خود را بتو در گفت و شنوی می بینم :: نمود شبی کوشهٔ ابروی نیکنا

باتمه نعد...
منه

بهر سوز خیال ماه نویی منم ؛ در اسم الیاس نیست بر لوح دل من غیر نقش نام دوست
این که هر سو نام بجد مینماید نام اوست ؛ در اسم بها
برگ و شاخ این گل بجز شادی منم مدام ؛ یا بود ولی الف بالای آن نها تمام
در اسم صدر این دل افسرده را جام می آتش بود ؛
سوم سر مرده زیاف صبح خوش بود ؛ در اسم رشید
از گردش دهر انچه نیاید تغیر ؛ خواهم که بود بصورت آن ماه منیر
و چنانکه در اسم معصود باغ را وقت گل آباد ده مرصع یا بی
به بوآب قبا صوف ... ؛ از مربع چهار گوشه مرادست و چنانکه
در اسم مهی نام اوست که حرفی ز وی افزون تر نیست ؛
از مراد او رخ کمی ست کی مکررست ؛ پوشیده نماند که دردو حرف
اول لفظ او صرف نه بطریق تبدیل که مقصود بالتمثیل الف چنانکه
در اسم همام کس بر زبان نیارد پیش تو نام گلها ؛
گل نیست جز رخ تو دیدیم تمام گلها ؛ و چنانکه در اسم هاشم
بردم از گفتار آمد پی بسر نهان ؛ فاش گویم بچه گویم هست از آن دهان
چنانکه در اسم عمید شفیعی بر سر راهی که دایم ؛
بود آن سر و رعنا را گذشتن ؛ دمی باید چو زنگ عاشقانه
که خواهد عاقبت زانجا گذشتن ؛ و چنانکه در اسم معین
ماشند زر شود رخ من تا تو نبگری ؛ مسکین بی دل تو کند کیمیا گری

و چنانکه در اسم عادل در عاشقی نماند ز دل جز غبار ریب ؛
باقی نماند انچه پدید اشارتی ؛ و چنانکه در اسم اسمعیل
بعد یکی ال سا قی سینه ؛ سوزدم زان شراب با رینه ؛ پوشیده نماند
که کلمه قیاسی ترکیب یافته و لفظ سا که سابق اوست چون قیاسی نباشد
سماعی خواهد بود و خیال این معما از پرتو ضمیر منیر مقرب الحضرة السلطانی
است ادام الله تعالی ظلال معدله که باشارت آنحضرت منظوم گشته در اسم ساری
کاکل گرمستان کف بحر مثال ؛ کز جود رسیدست حبابش بکمال ؛
بالای کف حبابی آمد از حلق ؛ معذور کسی ست که آرد بخیال ؛
پوشیده نماند که کلمه فتح ترکیب یافته ملفظ سابی که لاحق وست اضافت
کرده شد و کاف که سابق اوست بمعنی تشبیه آب که فتح در میان شیابه
است بکسر پس حرفی که بر بالای مثل فتح سابی شد حرف باست که بقاف
تبدیل بی باید و شاید که این عمل بتصرف در صورت کتابی حروف بوجهی از وجوه
وجود گیرد چنانکه در اسم تنگری بردی از لب شکر جو دندانی گرفت آن نازنین
برده هر سوی دلی دلبر گردیدست انچنین ؛ از لب شکر جو دندانی گرفته شود با نقاط
نقطها تنگر شود چنانکه در اسم صبیح میداد رقیبان نهی قدر اپند ؛
کاندر رخ هر کس چو گل از ناز بخند ؛ از جد چو بشد نصیحت آن شوخ گره
بر گوشه ابرو زد و سر منش افکند ؛ و چنانکه در اسم میر

برسر راهش منم با دیدهای در فشان :: آنکه از بالای ره کوشه دامن کشان
بر بالای و نقطه چون کوشه سی را دراز تر کشند سی تبدیل یابد بیا و را چنانکه
در اسم شمس همنشش پنهان در دندان برابر با گهر ::
ای عجب میخوانیش ای سروقد سیم بر :: پوشیده نماند که لفظ همنش
ماده اسم واقع شده که ببعضی تصرفات در و مقصود بحصول می پیوندد
واین معمای آینده بطریق رتق و فتق وقوع یافته با تصرف خاص اسم ملک
گفتم برم همیشه دل تنگ پیش یار :: ما را بیک وصال شد آن در همه نثار
و تبدیل درین معما نیز متضمن رتق و فتق است با اسم نور ::
صوفی که توبه بود از خم شکنان :: بر تافته بود از ره عیش نهان
نوشنده پنهان صاف می است آخر :: هم بر حالی که بود پیوسته جهان
وتواند بود که این عمل مبتنی بر منعکس شدن لفظی باشد چنانکه در اسم شرف
یا بدان شکر خط زود تنگ :: که بجبین از طرف زنگ رسید ::
بیخ همچو مرا ای جان کم گش :: ال سپه را اگر نکون خواهی دید ::
و کتابت لفظ سپه را اگر چه که در حرف سین معهود نیست چون کوتاه
تر واقع شود و آن نوشته را واژگونه بنگرند لفظ شر توان خواند
چنانکه در اسم بهرام آنانکه ز بخت خویش دارند اساس ::
بخت دگر از همه اندوی قیاس :: بر رسم زمانه واژگون میخوانند

زانجات پریشانی نحبی شناس :: ولفظ غم که از ما تحلیل نامه بحصول پیوسته
چون واژگونه خوانده شود و نون بهجای یا بدلی تبدیل خواهد یافت و شاید که عمل
تبدیل بواسطه رقم هندی باشد چنانکه در اسم ایوب
شمشاد به پیش بار سیمین قدما :: پیوسته ز رسم عشق استاده بپا
پوشیده نماند که لفظ عشق که از تصحیف عنت حصول یافته دو حرف سیم
او که عین و راست چو راست باشد رقم شش خواهد نمود و شاید که بر رکوب
حسابی حرفی باشد چنانکه در اسم ابن یمین
غمهای دل خویش بجسته جگر :: کر حمله دم شمع به آن سیمین بر
پیچشک دل آهنین او خواهد سوخت :: یک نیم نهان دارم از آنها بهتر
از ما که بهخت چون نیمی نهان شود دو نیم ماند از دو حرف بی طرفت و از
نیم حمان لفظ او بحرف بچهار حرف تبدیل یابد و شاید که تبدیل در ضمن
احداث حرکات باشد چنانکه در اسم آدم بیت
به پیچ و تاب چنین آن دو سنبل رعنا :: مدار بر قد شمشاد دو زلف را یکتا
پوشیده نماند که اشارت شده بعد و ساختن الف کلمه شمشاد که ماده اسم
و شاید که جزو مبدل یا بحسب فی یا پیشتر مبدل گردد چنانکه در اسم محمدی
خویش را خاک ره مردی کند :: این محبا خم کردی کند ::

آمیلی

و باشد که دو حرف که محیط شی باشد بلفظ دو حرف مبدل شوند چنانکه حرف
اول آن لفظ بجای حرف اول آن محیط باشد و حرف ثانی بجای حرف
ثانی چنانکه در اسم محمود دل خود را سختی آن دلارا ::
زهر بنده خواهد ساخت خارا :: و چنانکه در اسم ملکشاه
سوی قلاشان ندیدان لبر چو ازاد :: چون نکت دی لقا نمودی مه
و چنانکه در اسم امان بر باشد آن سرافراز از جمع سربلندان ::
سروی دگر چو بیند جز وی نیاز مندان :: و چنانکه در اسم داعی بیک
کی بی سنبل و گل از نظر دیگر کی آید :: زلف و روی ای چشم اربعین دیده کی
مقصود بالتمثیل اسم بیکست و شاید که در تبدیل لفظی که در دو تصرف
نمایند بتمامی مبدل شود چون لفظی که در معمای بهرام مذکور شد و ایضا
چنانکه در اسم هاشم درد دل کند تغیر لقمه منزل :: چون سینه از آینه آرامش دل
و چنانکه در اسم نعمت بیفزود شد یار ما ناز و رقیبی هر زمان ::
ما نعت آنماه را و ما نقیت داده جان :: و درین طریق شاید که محل
تصرف یک حرف باشد و آن بانواع متعدده متصورست و بعضی از آن در ضمن امثله
وضوح می یابد چنانکه در اسم خالد بر عذار حبیب خال ببین ::
شب شده با میان روز قرین :: پوشیده نماند که حرف لام چون بمیان

در

حرف ری بپیوند دری دال استبدال خواهد یافت و چنانکه در اسم دارا
زلفش که نقاب آن رخ گلگون شد :: زد شانه و آن شب دراز افزون شد
آن زلف چو راست داشت آینه آخر :: از زلف وی آنچه بود کژ بیرون شد
از لالی آنچه کژ باشد ساقط شود و لام بالف مبدل گردد و چنانکه در اسم
مراد کوثر و جنت برای نام تو ای قمر لقا :: باز بکیمیا نهان حرف ضعیف تو انا
حرف ها را چون برابر تصور کنند و جانب ضعیف را و را بعد دوم اعتبار نمایند
بدال مبدل خواهد شد و چنانکه در اسم فتح بیت
نهان و ماند دل هر دمان ز ذره آتش :: رخ تو در دو سر زلف دلکش ای مهوش
و چنانکه در اسم روح بیت زجان من فغان بغارت یکبار
زد بزلف چو بار آرات رخسار :: مقصود بالتمثیل عکس رقم دو حرف
زا و تاست چنانکه تحصیل آن بر سبیل تحلیل واقع شده و چنانکه در اسم تاج
از غبار ره اش ای که تو تیا دارم هوس :: راستی خواهم از و امان آن خورشید پس
از دامان سین چون همین راستی ماند رقم سه حاصل شود و چنانکه در اسم
خالد زلفیان که از سمین سنبل فشاند بر سمن ::
ماند همین تا فی لب زان خال بطرف فن :: از خال دال چون همین نام ماند
آنچه خال دال برافت بخال استبدال یابد و او دال بدال اعمال
تحصیلی بشناخت تسهیل و تخصیص تشبیه و تلمیح ترادف و اشتراک

کنایت تصحیف استعاره و تشبیه حسابی تنصیص و تخصیص عبارتست از آنکه حروف
که حصول آن مقصود باشد بعضی از آن یا تمامی آن بتصریح مذکور شود بنوعی از
تصرفات متعین کرده و تنصیص عبارتست از امر اول و تخصیص اشارتست بامر
ثانی و تعیین مذکور شاید که بر سبیل تحلیل باشد جاکه در اسم علا
دوش از آتش دلم هر دم ؛ علمی شد برید از پی هم
و جاکه در اسم فریدون ز فریاد من گشت گردون دگرگون ؛
که خواهد رسیدن بفریاد گردون ؛ و جاکه در اسم عادلشاه
رای که زیبی از زبر لای جان ؛ باشد ره عشق و دل گو همت بران
دریاب که با دیده پنهانست ترا ؛ همراه دل شاهد و در گشته عیان
و جاکه در اسم تقی هر چند که می حیات باقی باشد ؛
هش دار که آتشی که سوزنده ترست ؛ از آتش دل شراب ساقی باشد
و امثله الحجه بی وسیله تحلیل باشد جاکه در اسم حاتم
سرشک من بسر راه آینه بنهاد ؛ صباح و شام بسان ستاره ریخته باد
جاکه در اسم آدینه آینه خوش است دل ما و آینه ؛
بی روی وی بود شکسته آینه ؛ و جاکه در اسم ربیع
ارباب عشق وی به تیغ بلا کشند ؛ دارند سعی که سر پای او فدا کنند

جاکه در اسم میرزا میر من زار و مبتلا خواهی ؛
تو از این زار بیگر انجواهی ؛ و جاکه در اسم درویش علی
جو دل از پی ذل طلب کردم بسوز دل فزود ؛ بود در روی شعله آمد و خندان شد که بود
و تواند بود که این تعیین متضمن کنایه باشد جاکه در اسم امام
که گهی چون یاد رز آورده ام ؛ آینه پیش نظر آورده ام
جاکه در اسم سراج نداریم هنگام عرض سخن ؛
سر حاجتی جو در ما گوش کن ؛ و شاید که مبتنی بر عمل قلب باشد
جاکه در اسم شاه و شاه درپیش رفیقان نتوان گفتن فاش ؛
نام صنمی که هست دلها بندش ؛ و جاکه در اسم علا
عشاق وصال یار خواهند ؛ و ز عالمیان کنار خواهند
و در ضمن عمل تصحیف تیز تواند بود جاکه در اسم حمزه
پیچ و خم زیبی بود آن زلف مجوش ؛ آنی که هست در دو جا یاران طلب
الحجه در مصرع اول میان دو جا یاره واقع شده است لفظ جو حمزه است و جاکه
در اسم خالد باد در چنین هر که این پی دل در مانده ؛
حال جو خودی ندیده در دی بدلش مانده ؛ و جاکه در اسم بهادر
بجدین دره کوه خشم کردن جون بی پسند ؛ نهان در دیده سوی هیچ در جا پسند
و شاید که تمامی حروف نام علی الترتیب در یک مقام اندراج یابد بوجهی از وجوه

تعین پذیرد چنانکه در اسم **شاه بیت**
اگر بود ز شوق او شعله آتش آه من :: نام نکوی او چو جان هست نهان درون تن
درین طریق شاید که تعیین بعض اصطلاح اسم بحسب حرکت و سکون محلول
پیوند چنانکه در اسم **بدر** هر غم و دردی که در دل داشتم ز و بیشتر
زخم پیکانی شکاری تو برد از دل بدر :: و تواند بود که مجموع حروف در اسم
ممزوج بیکدیگر در یک محل امتزاج یابد و بجداگی هر اسمی از نام سوی اشارتی
کرده شود چنانکه در اسم **امام زین** من میان درد و غم زار و کشته از جور و کین ::
از میانم آن یکی انیس و یکی آنکه بین **تسمیه** عبارت از آنست که از اسم
حرفی مسما خواهند یا از مسما اسم اراده نمایند اما قسم اول چنانکه در اسم **درویش**
سبزه از نو پردهٔ میزد درست :: تا بپوشد روی زشت خود نخست
و شاید که حصول اسم حرفی هم بواسطه اعمال معمائی باشد چنانکه در اسم
صاعد نیست این آبله آخر که بر عصا دارم ::
کف خویشتن زده پای تن افگارم :: و چنانکه در اسم **میر**
در ازل آن نام نامی بود در شاهوار :: دهر پنهان داشت آن را عاقبت کرد آشکار
و چنانکه در اسم **فتحی** چون بخواند یار با آواز نی ::
بشنوان زنی آن نغمهٔ عشق وی :: و چنانکه در اسم **ادهم**

درهم زده زلفش چو نهان گشت و نمود :: برهم زده مشکل بجز او حاصل بود
و چنانکه در اسم **امان** جانا نظری بناتوانی چه خوش است ::
پرسیدن حال خسته جانی چه خوش است :: ای در دل من نشسته گر بنشینی
بر گوشهٔ دیده هم زمانی چه خوش است :: و گاه باشد که اسم حرفی را
تثنیه یا جمع دگر کنند و از آن مسمیات خواهند چنانکه در اسم **مسعود**
من بیم از ناخوشی خویش مشوش :: بر من آفاق گشته پر ز دل خوش
و چنانکه در اسم **یحیی** کو آه برای از دل محنت کش ::
کو آتش دل عالم بگردون برکش :: کو خون دل گرم بجوش از دیده
کو از دل ما بگیر دریا آتش :: و قسم دوم که اشارت بمسمات
و اراده اسم چنانکه در اسم **فیروز** بقصد جان و دل ناتوان رنج کشی
نه چو ماه بیابی نبوده ماه وشی :: و چنانکه در اسم **گیا و کاسفی**
پروانه از شمع خوش آید جفاکشی :: رنج بر شکی سوخت بود غایت خوشی
و چنانکه در اسم **قاسمی** تا چند مرا بهجر ره نمایی ::
روزم همه چون شب سیه نمائی :: ایزد چو جهت صفا از آن بخشیدت
تا از شب زلف روی مه بنمایی :: و چنانکه در اسم **نوری**
گفا

تو دماغ ری کرآنی پی فدوردی یاست ؛ راست آخر یکی بود نی وجه خوش روایت
از اسامی حروف ابجد پی الف وبا ست نون و تواند بود که از حروف یکی
کو در محل اندراج یافته باشد از هر یک اسم او خواهند و از امتزاج اسامی
با یکدیگر عبارتی اراده نمایند که افادهٔ حصول مقصود کند چنانکه در اسم
صدر و قرا از نام دوست جان یابد آرام ؛ ه ؛
صبا بگوی یکیک حرف آن نام ؛ پوشیده نماند که از حروف لفظ
صبا بر چون اسامی آن خواهند اراده صیاد پی الف با رامی توان
بود اگر ازین معما اسم قاسم نیز اراده نمایند دور نیست و درین طریق
شاید که عبارتی که از اسامی حروف حاصل شود متضمن نیز ترکیب باشد
چنانکه در اسم امین ای شیخ که از یقین بذاتی شک را ؛
بسیار نمائی یکسان اندک را ؛ پوشیده زنو بر شتری آخر
گویی که تمام دیده ام یک یک را ؛ سر شیخ که حرف آخر پوشیده
شود سر بشین ماند و چون از مجموع آن اسم خواهند شین را پی شین با
حاصل شود و با ارادهٔ ترکیب کلمه بشین مقصود بحصول پیوندد و مستغنی
برین قسم است این معما در اسم زهیر پیت
ماهی که حسن از غرایب باشد ؛ پیوسته مرا ز دیده غایب باشد

هرگه که هلال ابرویش بنماید ؛ هر گوشه تمام از عجایب باشد ؛
وجامع هر دو قسم تسمیه است این مثال در اسم صادق
وصف تو ورای فهم اصحاب آید ؛ کس نیست که در معرض این باب آید
القاب تو گر صد هزار گویند ؛ یک حرف ز صد هزار القاب آید
تلمیح عبارتست از نشانی دادن بحرفی یا بیشتر که در محل مشهور
مسطور باشد یا مذکور چنانکه بکلام قرآن تیمن جسته از محلی یک حرف یا زیاده
اراده نمایند چنانکه در اسم هانی خلق جهانی بدعا بهر یار ؛
هر طرف از فاتحه خوان بیشمار ؛ و چنانکه درین دو اسم هر دو اسم حصول
یافته مسیح از صحف روی تو که خوانم هر دم ؛
در فاتحه انجمش پیوسته بهم ؛ زلفت که یا فتنه شکستی بمیان
و آخر بمیان رسیده های طرف صنم ؛ در سوره فاتحه محلی که حرف پیوسته
بیشتر است کلمه مستقیم است که هر دو اسم از و حصول یافته چنانکه در اسم امین
ای دل از اخلاص بهای کم صاحب گوهر ؛ زان قیران نام چو کان ظاهر نام آورد
از حروف نقطه دار سورهٔ اخلاص چون لفظ فقی را بنده شود دو ها و نون
می ماند و انجه درین عمل کثیر الوقوع است نشان واو نشان ارقام تقویم که اهل
تنجیم بنا بر اختصار وضع کرده اند چنانکه از سیاره شمسی و بعضی عوارض آن مثل
شرف و هبوط و اوج و حضیض و از لیل و نهار نیز بحرف اخیر اکتفا می نمایند

ودر ثبت ایام هفته از یکشنبه ابتدا نموده هر رقم و الف نهند و از دوشنبه بی
وعلی هذا القیاس و از بروج رقم حمل صفر نگارند و از برای ثور الف و از برای
جوزا بی و برین قیاس تا حوت که رقم او یا الف باشد لیکن از ایراد بعضی ازین
مذکورات رقم آن میتوان خواست جاکه دراسم **ولد بیب**
در پردهٔ زلف چون رخ مهرافروز ؛ آن مهر کسی کرده نهان شب شد روز
کس که سینه را پنهان کند گل باشد که از آن ورد مراد است وحاکه دراسم **بکر**
در جستن روی آن بت ماه جبین ؛ هر لحظه حرکت که دارد افتد بزمین
و حرکت مهر کسرت وجاکه دراسم **تاج** محو شدند هم شان پیش رخ چو روز او
هر سیاره شده روی جهان افروز او ؛ وجاکه دراسم **سعد**
خورشید بسر آمده در چرخ آری ؛ او نیز چو هست در هوای یار ربیبی
وحاکه دراسم **لطف الله** بین رخسار او باز لف جا دو ؛ ؛
شبی ز طرف مه افتاده پهلو ؛ وجاکه دراسم **نوز**
زهی جمال تر آفتاب گشته غلام ؛ به پیش آینه ابرو هلال شد تمام
وحاکه دراسم **درویش** سپاه فتنه آمد خوش برای جان آزرده
که از بهر تو تیر دوست خود ابش رو کرده ؛ وحاکه دراسم **کامی**
کام دل خویش ای دلفروز ؛ می گیر ز روزگار هر روز
وشاید که لفظی که رقم و مراد باشد با عمال معانی حصول یابد وحاکه

دراسم

ثم

وجاکه دراسم **سلطنی** از وصل تو گر اثر بیابم چه عجب
وین کام و مراد در بیابم چه عجب ؛ آسان چو رقیب تو نیابد آنرا
آخر من خسته گر بیابم چه عجب ؛ وجاکه دراسم **ناصر**
شد بکوی تو پی آن شوخ پری وش آفتاب ؛ کس نخواهد از خاک ره باد و آب و آتش آفتاب
وجاکه دراسم **بشیر** قصهٔ پر درد مجنون کان حدیث دلکش است
شد کهن گر بشنوی حرفی ز درد من خوش است ؛ وجاکه دراسم **جامی**
انشاه سریر معرفت فخر انام ؛ در خلق و حدیث مقام است مدام
و در جا بمیان جلوه باشد او را ؛ وحدت گردد کثرت الجمع تمام
وجاکه دراسم **شاهم** زمینیان که گرفت ظاشک ما روی زمین
سازیم چو پاک چهره از در ثمین ؛ نا چار گنیم دست و دامن پر در
آخر زده و دیده حاصل ما است همین ؛ وجاکه دراسم **لقمان**
عمری دل من بدرس غم سبک زراند ؛ با خود ز کتاب وصل حرفی میراند ؛
میخواست دو صفحهٔ رخت بر خواند ؛ بیخود شد از آن دو ماه آخر چون خواند ؛
وحاکه دراسم **امین** هر زمان آئینه میدارد پیش ؛
ماه من چون دیده در دیدار خویش ؛ پوشیده نماند که دیده از دیدار خویش
خود را بینی تو اند چون ماه که مراد از و لام ملفوظست او تیز خود را
بیند و جامع هر دو قسم عینی و شکلی است این چند مثال وجاکه دراسم **خان**

احساس می رکش است

دوش در میخانه کردند احتسابی با بدان ∴ خاک آن در جای آب زندگانی شد بدان
وچنانکه در اسم امان ای که در اسرار حقایق گوییی
گویائی از کلک تو با خاموشی ∴ صد معنی اگر بدل در آید فی الحال
از خامه و از زبان لب است خمشی ∴ وچنانکه در اسم زکی
دل جست دوای درد خود را یا می ∴ حاصل نشد از هیچکسش آرامی
محتاج حکیمان زمانه گویند ∴ عاریت حکیم و نیست غیر از نامی
وچنانکه در اسم هارون آنکه دل مرغ پیش مایل کرده
بسته کمر و عرض شمایل کرده ∴ چون کرده هلاکم کرش چست دگر
آن سرو روان تیغ حمایل کرده ∴ الفاظ روان تیغ حمایل کرده
یعنی بجهت عدم اعتبار خطی میان کشیده و بهمین طریقت وچنانکه در
اسم معین بی سنجیدن غم گفت میدار
خندکم تا زانو در دل یار ∴ وچنانکه در اسم نور
بی می منشین ز ننگ هستی ای دل ∴ کز رهن می از لباس هستی ای دل
چون رهن شود برهنه یابی بارے ∴ خود را ز لباس خودپرستی ای دل
وچنانکه در اسم شمس میگفت دل حکایتی از ذره ز هجر او
گفتم بود شب ابدی صفا وگو ∴ وچنانکه در اسم شعیب

گفتم

محتاج حکیمان زما

گفتم گم شرح دل ناشادم ∴ با چرخ گر از تو بستاند دادم ∴
خود سوخته شد خانه خورشید چو لب ∴ بر قصه سوزناک خود بگشادم ∴
پوشیده نماند که خود سوخته شدن خانه خورشید اشارت با آنست که لفظ خانه
خورشید که حرف دال باشد که رقم اسلا است عبارة خانه خورشی حاصل شده که
متضمن حصول اسم است وچنانکه در اسم احتشم
عاشق بدل ز تیغت شاد شد ∴ باخت بچو سر زغم آزاد شد
وچنانکه در اسم امانشاه عاشق بی که اه کشد پیش دلستان
رازش عذارها پوشید تا زبان ∴ وچنانکه در اسم زین
تا چه خواهد کرد دیگر گریه با چشم پر آب ∴ یا نه بارانست بالاخانه چشم خراب
عمل قلب و آن عبارتست از تغییر ترتیب حروف یا کلمات بجهت
حصول مقصود و درین عمل گر حروف علی الترتیب منقلب گردد قلب کل
خوانند والا قلب بعض گویند و اگر تغیر در ترتیب کلمات باشد قلب کلی
گویند و در یکی از اقسام ثلثه اگر لفظی آورده شود که مشعر باشد بتغیر ترتیب کور
چون لفظ دور و عکس و گشتن و مکوس شدن و پریشان و آشفته و برهم زده
وامثال آن آنرا قلب وضعی خوانند و اگر بے توسل بیکی ازین الفاظ سیاق
کلام را بر تغیر ترتیب دلالتی باشد آنرا اصطلاحی گویند اما قلب کل وضعی چنانکه در
اسم جام از روضه جنت سر کوی تو به است ∴

وز هر روشان نظر سوی تو بهت ؛ گویند نخست آفتاب آن غلطست
صد بار ز آفتاب روی تو بهست ؛ وجاییکه در اسم **شجاع**
چون مه و خورشید در رخ آن آفتاب خوش آب ؛ گر بر فتد ز بهار عکس ز جا لمعه
وجاییکه در اسم **سبحی** کاتب تقدیر خطی مشکبار ؛
بی قلم بنگاشت بر رخسار یار ؛ وجاییکه در اسم **سهراب**
از سیل سر شکم ای سهی قد ؛ مست آب گرفته راه بی حد
وجاییکه در اسم **واحد** ز تاب عشق مرا جاودانه سوز دلست
گذشت درد ز حد این چه درد جان گسلست ؛ وجاییکه در اسم **شاهم**
یاسمین پیش تو بنهاده قدم ؛ پاش پیچیده بپای بر هم
وقلب کل جلی جاییکه در اسم **منصور** ای دل گوش در وصفی چو بر این نام
هر دل چو عاقبت بسر آید شود تمام ؛ از لفظ الوصف هر یکی از حرف ها
بین الطرفین علی الترتیب چون بر اول لفظ تقدیم یابد و حرف آخر نیز
مقدم مقصود بکلی حصول بپوندد وجاییکه در اسم **شریف**
بهتر ستاره مهر و مه رخساره آن نازنین ؛ سوی مهر و مه چو دیدی در رخش آخر ببین
وجاییکه در اسم **محمود** فیض عام یار بین کز باده انعام اوست
دشمنی بی پا و سر جایی نماند چو دوست ؛ قلب بعض وصفی جاییکه در اسم
امیر اوهم شد ز آه بیدلان غمزده ؛ یار با چون الف خود برهم زده

شتاب
پیچیده

سرشم عدل ماند
بوهج

وحکا

معین وثیق ؛ نی کر خط بر رخش چون مشک ناب ؛
نقش نو بین بروی آفتاب معصود بالتمثیل اسم معین است و تواند بود
که بر رقم اشارت کند و در قوم لا آفتاب خوانند چون این قسم قلیل الوقوع است اگر
بجهة سهولت انتقال ذهن بر رقم بودن حرف اشارت واقع شود اولی باشد
جاییکه در اسم **میران** هر اشک که بود در یختن از چهره فرو ؛ ؛
بنگر رقم که نقطه نیست در او ؛ وجامع هر دو قسمت این مثال در اسم
فیروز از تیر غمت بره کان عین کم باشد ؛ یابد ز شرف نامی از آنکه رقم باشد
وامثال آنچه اشارت کرده شود بجزوی یا چیزی که در محل مشهور مذکور باشد جاییکه
در اسم **بیگ** ای مجرم کعبه آنچه در ره کوی تست ؛ ؛
بایدکه نهفته دگر آینه کوی تی ؛ در اوقات احرام آنچه لفظ آن مقرر است
بیکت **ترادف** و اشتراک ترادف آنست که از دو لفظ یا بیشتر موضوع
باشد لفظی دیگر کنند و لفظ دیگر خواهند بواسطه مشارکت در موضوع له و اشتراک
آنکه یک لفظ که برای دو معنی یا بیشتر موضوع باشد معنی موضوع له و اشتراک که
~~از یک لفظ که برای دو معنی یا بیشتر موضوع باشد معنی که باعتبار غیر معانی~~
خواسته باشد باعتبار معنی معانی مخالف آن خواهند اما ترادف جاییکه
در اسم **جان بابا** بقدرت هر که بنجلستان در آیم ای نگار ؛ ؛
نیزه در پهلوست مارا از میان زیبا ره ؛ از جانب عین آب که باعبارت

نقش شد روی آفتاب ... (marginal note)
که برای یک معنی

از آنست تیره دو پهلوست یعنی الف در جنابست و از بسیار تیره دو پهلوست
یعنی الف متعارف اوست وجاییکه در اسم محمود بیست
هر چه بود از سینه یکیک محو کردم غیر دل ؛ کان پر از پیکان تیرست ای کج کل
وجاییکه در اسم محمدی ای شیفته دل خویش بسی خون خوردی
رفت پای لبت از جا غم دل چون خوردی ؛ وجاییکه در اسم میرمحی
میکنی قصد دلم هر سو بر کمان دراز ؛ تیره دلی بجای مهر طرفه ای دلنواز
وجاییکه در اسم شریفی آنرا که طریق سروری خواهد دل
خاک در دوست باشدش سر منزل ؛ رخساره بمهر و مه نکند داوست
بر خاک درش مراد آید حاصل ؛ وجاییکه در اسم آدم
از گریه من که هر دم افزون باشد ؛ جوی است روان و آب جو خون باشد
و شاید که لفظی که مراد فی آن خواهند با عمال عملی که بحصول پیوندد وجاییکه
در اسم امین هست عاشق جو ذره سرگردان ؛
مهر خورشید در دلش پنهان ؛ وجاییکه در اسم خان
شوخی که مرا بی جو ز دو پی خواب گذاشت ؛ باز آمد و بر من نظر لطف گماشت
گفتا که ز حد رفته ترا بیداری ؛ دریاب که عاقبت زیان خواهد داشت
پوشیده نماند که آب ترکیب یافته که مراد مرادف اوست وجاییکه در اسم
کلبی هر تیر جفا که از تو بر دل خورده
آزار دل فگار بیرون برده

که همه دل آزرده در شد فی هواست

زنگیونه که خواهد دل مسکین تیرست ؛ دیگر چه دهم ره بدل آزرده ؛ وجاییکه
در اسم درویش هر غنچه بلبلی که در گلزار است ؛
تا ظن نبری که خالی از خارست ؛ دانند همه اهل دلان که گل وش
لطیفست برای دل که معنی از است ؛ مراد لفظ گلست بتحلیل حصول یافته
وجاییکه در اسم زین از غمزه انچه دارد خواهد شدن وجندان
چون سوی نرگس او بنند دردمندان ؛ وجاییکه در اسم شمیم
خدا را یک نظری سرو آزاد ؛ بشیدایان ... داده بر باد
وجاییکه در اسم عبدی شب دور هلال و ساغر روی دیدیم
پری ز شفق جام زر روی دیدیم ؛ نعل ... سبت ز رنگ میطلبید
مانده افسر روی دیدیم ؛ از تحلیل لفظ مانده و تبدیل نون
اول بیا لفظ ... وجاییکه در اسم عمید
فردوس برین با همه گلزار آخر ؛ و آرایش او از گل بسیار آخر
بی روی تو جنتش نخواهیم که آن ؛ باشد ز برای دیده چون خار آخر
از تحلیل ... تا بسقاط حرف تا لفظ ... حاصل شده که ز روی ... او
مرادست وجاییکه در اسم آدم دور از تو چگونه چه سازم ؛
با درد و غم دست جانم ؛ از درد و غم خواسته شده و از ... اب



کاز ملاحظهٔ آن آباد محصول پیوسته و چنانکه در اسم اوحدی
زین پیش چار پرده ز نهار : بر روی نکو و مهر یاد آر :
و چنانکه در اسم امام نام صاحب طریق مشهور شمر :
شد ز نکته بار بار بنگر : پوشیده نماند که از مصراع ثانی بعضی
تصرفات تکریر یا حصول یافته و چنانکه در اسم معین
داد و فزایند خوبان ستم را : بیا یی نمایند چه کرم را
و چنانکه در اسم مهدی مراد ز هر چه آن شیرین به کام است
لب پر شهد وی آخر تمام است : و چنانکه در اسم سبعلی
هر کس چو من بخاک در آن بت چگل : افکند خویش را ز بر و ز یاد دل
و شاید که حصول لفظ مذکور بتغیر حرکت باشد چنانکه در اسم امام
گرفته رعشه چمن را ز هول باد خزان : بود سبک حرکت نخل او بپای ازان
و چنانکه در اسم معین بجان آمد دل از غم همچنان بی غم من مسکین
که از صاف می وصلش چشم دل را و بهر تسکین : پوشیده نماند که بعضی
از امثله ترادف که مذکور شد عمل اشتراک را متضمن بود و مثال اشتراک
بی آنکه در ضمن ترادف باشد این معانی در اسم علا
یارب از رفعت دل پروز آن عالی مقام : هست عین کعبه داری یافتش ابهر نام

۷۵۱

کنایت و آن دو قسمت قسم اول یاد لفظیت و اراده لفظی که بواسطهٔ
مفهومی که موضوع له لفظ مراد باشد و لفظ مذکور را برای آن وضع نکرده باشد
چنانکه در اسم موسی انچه زلفت از آن زلف طلب :
ای دل غم خورده و لب بیطرب : چیزی که ز زلف از آنت موست و چنانکه
در اسم معز انکه هست از رشکش روز بروز م بهتر :
مو سم هست که زیر قدمش گم سر : و چنانکه در اسم عمر
ازین قوی غم مخور ای فرزانه : در کوچهٔ عاشقی در آمد دیوانه
آن مرغ که هست عاشق کل اهلات : باکی نبود اگر نیابد دانه و چنانکه
در اسم قباد دلا دوری از نگار دلبار جهان به
و زان انجه باشد رخ دلبران به : انجه وزانت باد دست و چنانکه در اسم ابهن
درد اگر نوید وصل شد دیر آخر : غمخانهٔ دل شد ز بر و زیر آخر
مراد از چارده پیر لفظ مه است و چنانکه در اسم سیف
جز متاع توانگران چیزی : زیر این گنبد زبرجد نیست
انچه از مفلسان بود در وی : غیر سیم سرشک بی حد نیست
و چنانکه در اسم عرب خوشا توجه اهل نظر بر اه عدم
بجانب نظر از نحو کشیده قدم : پوشیده نماند که آت نظر دگر یافته
و چشم اراده شده و چنانکه در اسم جام :



گر گذشته و در باب ایها بسم برب ؛ یک ره نظری بر من دلخسته فکن
بنگر که سرشک ارکان درها ؛ آمد بقطار متصل بر دامن
و در این معما نیز از کان که سرشک چشم مراد وست که از اجتماع نقطهای او
بر قطار بطریق اتصال الف بحصول پیوسته **قسم دوم** ذکر لفظ
و اراده لفظی دیگر بی وسالت معنی بی اکثر دلالت اول بر ثانی بطریق تسمیه
و تلمیح باشد یا لفظ ثانی موضوع له اول شد چنانکه در اسم **سیف الله**
آنکه بسر جور جفا آمد دائم ؛ وین مهر و وفای وبنا بجا دائم
زلفش ز جفا محو کند حاصل ما ؛ آن شوخ بما حیله نماید دائم
زلف کر با عبار لام از وی اراده شده چون محو کردن حسیم جفا در مصراع
اول اسناد با وست ثانیا ملفظ ها تغیر یافته و چنانکه در اسم **پیر احمد**
بود در جنگ تیر انداز اسم ؛ کز تیر خویش سازد بیکان ذات
زابروی مژه آن جنگ جو را ؛ کمان بر تیر آمد عکس آن حالت
و چنانکه در اسم **حبیب** چون مه عارض و سرو قد آن حور نژاد
مه تابنده بناشد نبود سرو آزاد ؛ از لفظ تا که تخلیل حصول یافته لطافی
خواسته که مراد وست و چنانکه در اسم **شاه خلیل**
بنگذشت هیچ بگذشت کل از غم خاطر ؛ دیده هر شاخ گل خویش مرا ماند آخر
و چنانکه در اسم **عصمت** خانه نیم سوز دلرا سوخت ؛ ؛

زآتش

زآتش غم جوانکی افروخت ؛ مرا از خانه بیت است چون نیم سوز
شود مصرع ماند و چنانکه در اسم **تیغی و ظهیر**
چهره افشان شد چو از خون دل صد پاره ام
خط نهای اشک که سلک است چون نهی ریخته شود یک نقطه و نیم ماند از نیم نقطه
مراد نون و قاف که چون یک نقطه با آن ملاحظه کرده شود تیغ حصول یابد
و در اسم ظهیر از نیم نقطه طا و ها خواسته شده و در تحصیل هر دو اسم
مراد نقطه ام است و چنانکه در اسم **مسافر**
میکند خاک خطا افسر ز خاک پای دوست ؛ جای افسر خویش ار خاک قدم سازد نکوست
از جای افسر کرثانیا بکنایت حصول یافته که خویش عبارة از ان است
سر خواسته شده و چنانکه در اسم **بوعلی بیت**
در میان بوته خواهد سوخت زار ؛ تا نه کل گر نماید پیش یار
و چنانکه در اسم **عادل** آن سرو که دل چو خون ز کل لالهٔ ای دوست
جان خسته ز بی مهری خود کام دوست ؛ بی مهر نگویمش دلارام منست
از مهر نشانه دلارامی اوست ؛ و چنانکه در اسم **مسکین**
نسبت ساده رخان جمله با هم کردم ؛ در میان مهر یکی یافتم و گم کردم
و چنانکه در اسم **بکر** مست تا شیر غم مجنون را غم زده

انچه بیلی می‌شود زان بیدل و برهم زده ؛ وجنانکه در اسم سراج

نه سر زان در صد خاکساری ؛ اگرچه سر تاج داری بنوازیی

وجنانکه در اسم [illegible] علمی که همین جدل بود بد باشد

آن علم طلب کن که موید باشد ؛ کوئی شرف علم میسر هرگز

بی گوشهٔ مدرسه نباشد باشد ؛ پوشیده نماند که عبارت شه

بی‌کو یعنی بی نقطه که لفظ سه باشد از مدرسه ساقط شده وکوشه

مدرسه که میم است بحرف بی تبدیل یافته جنانکه در اسم شمیم

گوهر هر در که دارد کن بپاهر نثار ؛ کز دل از رو بیغولیست مراد خود برار

مراد از غواصی بدریا درآمدنست و از مراد خود برآوردن حصول گوهر

بالا وجنانکه در اسم شمسی نظاره کوکب انسکم سعادت زان بری بکر

بر روی ماه کو مسعود سازش نیک ونکر ؛ وجنانکه در اسم قلمرند

هر دلشده که جان غم فرسا بیش ؛ آمد طب و اجل فکند از پس

از طایفه که اهل عشقند آخر ؛ آشفته ولی بت کمر بر جا پس

لفظ ولی که آشفته مراد از آن لفظ لیدات جون کمر بر جای خود بندد

بر میان خواهد بت وجنانکه در اسم لطیف

مست بر روی طبق ماه بجای نانش ؛ جرخ فیروزه جوانطار کند بر خوانش

وجنانکه در اسم مراد تا کی بدل تو به شکن هم غمی ؛

هر دم کند آرزوی از بوالهوسی ؛ دانی تو که دل بجه چیز قلبست ازو ؛

تا کمل آخر برادی برسی ؛ دانی تو که دل بجه چیز قلبست مذکور شده

و مرادف او اراده شده وجنانکه در اسم عبدی

ز شکل جور پیش ما جه کوئی ؛ به بین امروز از فردا جه کوئی

و از قبیل کنایه است بعضی از صور تکریر و این طریق شاید که اشارة

بثنی داشتن عبارتی باشد باختلاف معنی جنانکه در اسم هارون

هر انجه غنجه صفت داشت این دل پرغم ؛ درون خویش نهان می‌نماید اینلی هم

یکبار لفظ نهان درون خود را نموده و بار دیگر درون درون نهان ظ

نموده یعنی روز او ساقط شده وجنانکه در اسم شریف

اینلی یکدیگر شود دل ریش ؛ آخر از ناوک توای بدکیش

از ناوک لفظ الف اراده شده وجنانکه در اسم امین

آنکس که رسد بخاص و عام انعامش ؛ آفاق گرفته نام با اکرامش

نامش بفلک رسیده و کشته ز شوق ؛ یکبار ره فزون سوزش از مهر نامش

وجنانکه در اسم بدیع ای آنکه ترا است با رقیبان بازار

خود را تو بعاشقی بجان بازار ؛ کردی تکیه بجا و شد دل پنهان ؛

بنگر ز نبی هم دل پنهان باز آر ؛ وجنانکه در اسم پارسا

راهیست ره عشق که در وی هردم ؛ بی پا و سری گشته غبار از نبی هم

وجاكه در اسم الغ ازمژه بریاد لعل آنه ناكاسته ؛
دیده ام دامن چاپی از گهر آراسته ؛ یكبار از لفظ الم تحلیل حاصل شده
الم مرادست كه ثانیا دامن او حرف عین ببعضی تصرفات تبدیل یافته
وجاكه در اسم ایاز طاق ابروی تو دو تا چه خوش است ؛
وآن سر زلف مشكسا چه خوش است ؛ وجاكه در اسم شعیب
ده جه نیكو باشد و زچنده ازمه پاره ؛ از پی هم دیدن آخر جانب بیچاره
اولا از لفظ دیدن دیده حاصل شده بتبدیل آخر او و حرف ما و از آن
عین ملفوظی مرادست و دوم باز اشارتست به تبدیل حرف نون بحرف با
و حرف شین از مصراع اولیست وجاكه در اسم حمزه
چو خط پری پیكران سبز ها ؛ برآمد دگربار از روی دشت
هما از پی هم ز برجد مثال ؛ وز آنها رخ دشت بوسیده گشت
ماده اسم لفظ هماست كه از تكرار زبرجد مثال و اسقاط حرف دال مقصود
بحصول پیوسته وجاكه در اسم زید چپ
صد غم بر جان قرا ای جانفزا ؛ وز پی هم در دلی پایان قرا
وجاكه در اسم میرك شمع در بزم آن نجسته صنم
ترك سری نماید از پی هم ؛ وجاكه در اسم سهراب
خوشا آنكه سایم نهان زان ستمگر ؛ سر خویش تنها بپای چپان در
جاب

وجاكه در اسم عبید وی بچه با آن زهره جبین می گفتم ؛
احوال دل زار هزین میگفتم ؛ گفتم صنما سوخته باید ز آن زار ؛
زد خنده كه من نیز همین میگفتم وجاكه در اسم شروان
تا جلوه دهد لباس خود را ردم ؛ بپیش نظر پایان ریخت و غم ؛
خوش بر سر راه آید و دوش خوش تخیل ؛ دلدار سر و پای نكو از پی هم
یكنوبت سر و پای منقلب شده كرواو و نون باشد و بار سرو پای
نكو سرو مرادست كه در آن داخل شده و شین را در مصراع اول حصول
یافته و شاید كه مضمون را كه دوباره اراده كرده باشند هر بار شیئی دیگر
اسناد نمایند عاشر از آنكه آن مضمون نسبت به یكی معنی دیگر داشته باشد
یابی جاكه در اسم علا چو بستاز شك تر به گل كالاله ؛ ؛
مستور شد و سنبل بر و لاله ؛ پوشیده نماند كه از تكرار سنبل سنبل حصول
یافته و از تكرار لاله از لاله ساقط شده جاكه در اسم خواجه
خواهد فتاد شتر خورشید در سجود ؛ ای پادشاه حسن چو خواهی جبین نمود
پوشیده نماند كه لفظ خواهی تحلیل یافته كه ماده اسم است وجاكه در اسم
حاكم چپ در جمن بلبل ز گلشن داشت تخت زر نگار ؛ ؛
راند كام دل نهان هیبید بهر جانب چو یار ؛ لفظ اند هر طرف گم دیده كه
كام دل نهان عبارة از انست جانب اول یعنی تبدیل دوم بمعنی اسقاط

وازان لفظ کمان حاصل شده و حرف حی اراده شده و لفظ یار تر مرجاب
کم دیده اول بمعنی اسقاط و دوم بمعنی تبدیل و جائیکه در اسم اوحدی
یاران ان ارچه نماندند پیشتر ؛ خوبی نگر ببهر چو یاران پیشتر
در مصرع اول لفظ یاران باسقاط پیشتر حروف او یا اراده شده که واو
او مراد است و قاف و واو که از تحلیل قوم حصول یافته بحرف سین
پیوسته قوس شده که مراد از دو حرف حاست واز خیا ما یان پیشتر که اسقاط
اکثر حروف یا مراد بود و ثانیا لفظ ام خواسته که نیز بحرف سین پیوسته
و امس شده و جائیکه در اسم نوری درد دلم جا کرده چون جان قامتان یار من
قد او و جان شیرین یا نباشد جان من ؛ و جائیکه در اسم شکر
شوخی که از جفا دل اهل نظر شکست ؛ هر دل ز دلبری بطریق دگر شکست
و جائیکه در اسم شرف تیغ ستم یار چه باکی خواهیم
بر فرق بغیر تیغ او کی خواهیم ؛ سر باز از انست افسر از تیغ بتیغ
افسر که ربوده هر سر از وی خواهیم ؛ پوشیده نماند که دو سر افسر
کلی الف است و کلی لفظ سر هر که ربوده الف بری مبدل گشته
و لفظ سر ساقط شده و جائیکه در اسم سبحی
بهتر ز آتش می چو که بیفزاید جان ؛ تا بسوزد تن و دیگر طلبی از بی آن
لفظ تن بحرف تا را می سوزد و لفظ طلبی با بحرف بی می سوزد و جائیکه

در اسم قوام همچو شمعم بکشد در غم خود ان دلنواز ؛
می نماید روی و می‌سوزم بجا و من او هم در گداز ؛ پیش لفظ او هم که از دو دریا
مراد است هر دو در که از عدد هر یک تمعنی دیگر و جائیکه در اسم آدم
محتسب خمای می یا سر کوهی شکست ؛ شد تماشا کرد ان باده که هر سوی شکست
لفظ تماشا کرد ترکیب یافته یعنی لفظ تماشا کرد باده است در شکستن هر حرف
که باده اراده تقدیم کاران ادبی شاکرد و جائیکه در اسم سکندر
از هر طرف بشوق دلها کشیده صف ؛ با این دل شکسته شکر کشید هر طرف
و جائیکه در اسم سلیمان بر خیال عقل و جان کردم نثار ؛
سوی دل چون میهمان آمد دو بار ؛ و جائیکه در اسم اجل
بر پای تو ای سرو ز نیکو نامان ؛ ما خفته دلان بی سر و پا سامان
داریم امید انکه آخر ز ادب ؛ سائیم جبین از پی هم چون دامان
پوشیده نماند که بعد از اسقاط حرف آخر لفظ ادب دو حرف جبین
و دامان مکرر شده جبین جبین یعنی از لفظ اد حرف اول پیوند جیم
مفتوح و دامان دامان یعنی حرف آخر که از دال ملفوظی اراده شده ساقط
کننده لفظ دات که از مجموع مقصود بحصول می پیوندد و جائیکه در اسم
میرزا شاه غریب عقل و دانش می فزاید پیش شاه دلفروز ؛
ظاهر انجه در غیبت پس از جور وزر ؛ پوشیده نماند که حرف پیش

لفظ ماش کشاده ل عبارت از انست بلفظ منیفر که به تحلیل حصول یافته
مبدل شده و لفظ منیفر اش شده و حرف فا تیر را تبدیل یافته که لفظ
فروز اشاره برانست و حصول ثانی اسم که مقصود بالتمثیلات ماده آن
ظاهر است و تواند بود که اشارت بتکرار عبارتی نماید زیاده از دو
بار با مخالفت معنی از انکه آن اختلاف نسبت ببعضی باشد یا بهمه
جانکه در اسم **هاشمی** ره نمایانی که نشناسند راه از پیش و پس
پیش ما هیچند ره بجانب آن یار و بس ؛ و جانکه در اسم **جام**
آنشوخ که نامش همه کردون گفتم ؛ با او سخنی از دل پرخون گفتم ؛
از حال من اندکی جوان یار شنید ؛ لب بگشادم دو باره افزون گفتم ؛
عبارة لب بگشادم دو باره افزون گفته شده یعنی سه بار اول حرف
اول لفظ دم بلفظ بگشا هم تبدیل یافته و عبارت بگشا دم حاصل شده دوم بار
حرف اول ساقط شده از لفظ بگشا دم و سیم بار بکاف مفتوح شده و لفظ
گشادم حصول یافته و جانکه در اسم **حکم** دی بنمودی ابروی همچو کمان ؛
قوس و قزحی بر اوج خورشید عیان ؛ از شرم تو دوش ماه نو را در ابر ؛
دیدم دو سه بار نیم ابر و پنهان ؛ یعنی نیم لفظ ابر که الف و از ان
یک مرادست رو پنهان و دیگر بار از لفظ نیم نون اسقاط یافته و تواند بود
که بجان که در تکرار بطریق دو بار مذکور شد در زیاده از دو بار تیر مضمون

را

یکبار را ابرو حاصر ازاده [illegible] دو بار دیم ابرو

را هم باز بشی دیگر نسبت دهند چنانکه در اسم **عبد احد**
آن پی کز خاک در و منه بمعنی بالا لانج ؛ شد سبز و به کار عشق در بست میان
شد از رو چو چاره افتاده زپا ؛ ناچار دگر ناله بهانست همان
لفظ زر و بچاره افتاده زپا که بیچار باشد و لفظ ناله هر یک ناچار شده
هر کدام بمعنی دگر و جانکه در اسم **بدرانشاه**
آه چو شعله شراره فشان ؛ که در ان کوی عاشقان ز جگر
شب گشتند آن شرارها دیده ؛ ماه خورشید روی من دیگر
شب شرارها دیده یعنی شین را رها دیده و عبارت بر مان بحصول پیوسته
و جانکه در اسم **زکی** در پیش رخت گر لاله شرمنده از وست
هر برگ گلی بیکه نماید دوست ؛ و جانکه در اسم **عبد الاول**
بهر ماه هر روز از خیل تیان ماه چهره ؛ آن بت اول چی نماید روی کس همچو مهر
و جانکه در اسم **براغ** دیده را چون زلف و خال آخر یکی خورشید و شب
می نماید مه روشن نا مشود زان خطوش ؛ پوشیده نماند که از لفظ دیده
زلف و خال حرف آخر را یکی گفته شده زلف که یکی باشد دال اول ساقط
شود و خال که یکی شود یا شود و حرف آخر که یکی باشد بی الف تبدیل یافته
و لفظ برا بحصول پیوندد و جانکه در اسم **شبلی** ؛

مست بحر بیکرانه کنج چشم و غم دگر ∴ آورد بر چهره هر دم سیلی از خون جگر
پوشیده نماند که از بحر بیکرانه تحلیل لفظ بیکرانست کنج چشم تیر بطریق
تحلیل است یعنی میم بی حرف زیبی نیست و لفظ بیکرانه نسبت نیم ظاهر
وچنانکه در اسم **شاهی** تا چند بود باده ما خون جگر ∴
عیش و طرب از جهان برافتاد دگر ∴ گویی که نماند رسم ساقی باقی
رخساره و صاف قدح نیز دگر ∴ لفظ ساقی و رخساره و صاف
قدح باقی نماند هر یک یعنی دیگر پوشیده نماند که صاف قدح باقی نماند
یعنی قاف از لفظ قی ساقط شده و درین معما مضمون عبارت تیغ
نوبت ملاحظه کرده شده باسم **صدر الاسلام**
چرخ از شرار آه من شد پر کواکب صبح که ∴ بنمود بر بالا اگر صد همچو تیر و مهر و مه
پوشیده نماند که هر و صد و تیر و مهر و مه اشارت شده که هر یکی از ینها
بالا نموده یعنی حرف بی ساقط شده و لفظ صد بالا نموده بمعنی تقدم و تیر
که مراد از و الفست بالا نموده یعنی بلفظ لا اتصال یافته و مهر بالا نموده
هم بمعنی اتصال بلفظ لا و لفظ مه بالا نموده یعنی حرف اول خود را نموده
واز قبیل کنایات توسل جستن باصطلاحات ارباب صناعات
وعلوم چنانکه در اسم **تقی** ∴ بعشق عاقله عقل تا زشد زسرم ∴

ناوک تیر توام بر جان خویش است ∴ هر یک از شست تو بی پایان خویش است
هر حرفی از شست بی پایان گفته شده حرف اول بی پایان است
یعنی پایان او حرف بات و شب حاصل شده و حرف دوم که
سین ملفوظ اراده شده چون بی پایان شود میماند و حرف آخر بی
پایانست یعنی بان بی بات وچنانکه در اسم **عادلشاه**
خاک راهش بود شرف تاج سروران ∴ با خویش دیده خاک رهش دل جو کرد آن
لفظ با که خویش دیده باشد عاشود واز لفظ رهش حرف ها دل گشته
شده وملفوظ حرف آخر او که خاک رهش اشارت بانست دلست یعنی حرف
میانست که حاصل آن لفظ رشه باشد و حرف دال دلست یعنی لفظ دل
تبدیل یافته شده و حرف ها که ملفوظ او مرادست دلست یعنی منقلب
گشته بحصول پوشیده دلشاه وچنانکه در اسم **غمشاه**
خواهم که زند ردد دل خود کم گویم ∴ ور شادی وصل با تو هر دم گویم
غم بیحد بیحدست چون در دل نیز ∴ گر بشنوی اندکی ز غم هم گویم
پوشیده نماند که لفظ غم و درو حسار را بیحد اعتبار کرده شده
که اول بار از لفظ غم بیحد حسب مرادست واز آن لفظ ظاهر شده
وبار دوم حرف دال وبعد از ان حرف حا وچنانکه در اسم **حمزه**



چو دل ز عاقلی ام رست پی باصل برم ؛ لفظ امید که بترکیب حصول یافته
با مر بودن قاف مکسور که از کلمهٔ عاقلی ام خواسته اشاره شده و تا بنا
جا خذ او کلمهٔ تعقیب و جائیکه در اسم **هارون**
آنانکه نیافتند از قید نجات ؛ هرگز نبرند بهره از نقد حیات
از پیشترین در و سرها باید ؛ جمع عالم نه بر طریق عادات
و جائیکه در اسم **منوچهر** از زیر پا چو خاکم هرکه که دید آن سرو
عطف کنار دامن بر من کشیده آن سرو ؛ پوشیده نماند که از کنار
دامن لفظ چهار اراده شده که چون عطف کرده شود بر لفظ من عبارت
من و چهار حصول یابد که مادهٔ اسم است و جائیکه در اسم **شاه**
دل از عمل قناعت خویش آسوده ؛ پی برده بکیمیا بهر حال که بود
ای خواجه نگه کن سوی ایشکه کرد ؛ ترکه زد عالم عمل خویش نمود
پوشیده نماند که لفظ کم که از تحلیل عالم الحصول پیوسته چون عمل با
جزم خواهد نمود که شاه بخویش است بحرفها و جائیکه در اسم **سنجر**
آن عنبر خط که از گل تر بنمود ؛ بر لالهٔ بهار روح پرور بنمود
جان ساخت معطر چو بر آورد بها ؛ عنبر عمل خویش بسر بنمود
لفظ عنبر بر عمل خویش چو ماسند رجر خواهد بود **تصحیف**

عبارت

عبارتست از تغییر صورت رقمی حرفی یا بیشتر یا آنچه صلاحیت آن داشته
باشد که از و حرف اراده نمایند بمحو یا باثبات نقطه یا بهر دو و این بر دو
قسم است وصفی و جلی و تصحیف وصفی آنست که لفظی آورده شود که مفهوم
آن مشعر باشد بتغییر صورت رقمی محل تصرف بی توضیح بذکر نقطه چون نقش
و شکل و صورت و مثال و امثال آن و جلی آنکه بی وسیلهٔ این الفاظ
سیاق کلام را بتغییر صورت کند بی دلالتی باشد و درین قسم ناچارست
از ذکر نقطه اما تصحیف وصفی جائیکه در اسم **قراجه**
ای جا به صبا بهر تو گردم نکند ها ؛ هر سوی از آن سرو قدا گر چه خبرها
و جائیکه در اسم **الغ میرزا** شاهی چو مه بر اوج اقبال رسید
و ز چشمهٔ جان زلال لطفی کشید ؛ خورشید مثال یافت آخر خود را
و ز علم او چشمهٔ دل دریا دید ؛ و شاید که ادوات تصحیف اعمال معماسی
حصول یابد جائیکه در اسم **عیسور** رو تا سا زنامه خندد آفتاب لبی ؛
عاشق چو شمع سوزد هر که گر روی لبی ؛ و جائیکه در اسم **سهراب**
دل از آورد رو با رقیبان ز فراق و ؛ کند بی ماه روی خویشتن از کار نشان رو
و جائیکه در اسم **زید پیت** رو جانب دلبران چه آریم
چیزی که بر بند نماند اریم ؛ و جائیکه در اسم **کبیر**
خواهم منم بکمنال شیدا را ؛ تا جای شود آن صنم رعنا را

سرو ما داست

بسیار نکو بود اگر از همه پیش ∴ کاری کند و نگاه دارد جا را
وجایکه در اسم **حسن** درین باغ سایند بر آسمان
سر خود خسان سر وازان شد نهان ∴ وجایکه در اسم **شرف**
کند گرت سرکش من جفا ∴ نمایم با سرکش خود وفا ∴ وجایکه در
اسم **شاه** آفتاب آمد که ای خستهٔ بر در کهش ∴
کاسهٔ چین زیر سر نهاده بر خاک رهش ∴ وجایکه در اسم **حیدر**
بر عزم سفر بست مه من محمل ∴ جان همره آنهاست در هر منزل
بر طرف ره او جرس می نالد ∴ افغان تو صد ره بود افزون ای دل
و شاید که لفظی که از ادوات تصحیف کو تعمیه حاصل شده باشد از لفظ
حصول لفظی دیگر شود وجایکه در اسم **سهراب**
دل یاران خود یارانکه دارد ∴ منه دل بر کسان نارانکه دارد
و شاید که لفظی که تصحیف آن خواهند حصول آن بطریق کنایت باشد
جایکه در اسم **فرا** ضمیر پاک تو آینه ایست رخشنده
نموده صورة پنهان در روز آینده ∴ جایکه در اسم **سلطان بایسنغر**
مهر بیت بجلی حضرت بچون را ∴ زاتفته که گرفت ملکها و بدو زرا
مهری که بطالبان آشفته نمود ∴ یک ذره پسندیدهٔ روزافزون را
و در اسم **ارغون** جوهر جان کسان بود در کوشش ∴

مولوی

مهستان

فردا
و تصحیف حصلی

نقط

بعض سخن آن است که بعضی از نقطها ... [illegible]

نقطهٔ عنبر خال لعل لب نوشش ∴ وجایکه در اسم **جش**
دریا دلست عاشق با سیم و زر چکارش ∴ در های درج در بن لب پوشیده بر کنارش
وجایکه در اسم **شکر** آنم که زدی بر دل ریشم نیکی
یکسال شد اگر دو جهان داشت نیکی ∴ کو قصهٔ غمهای دلم را یک یک
بشنو من از پی هم کوی یکی ∴ وجایکه در اسم **شمس**
شادم ز تن زار چو ماه نو خود ∴ وز انجم اشک روشن شب رو خود
با اختر چرخ تا برابر سازم ∴ نیمی بسیم از انجم مه پر تو خود
پوشیده نماند که چون نیمی از نقطهای عبارهٔ مه پر تو خود یعنی لفظ بر
نون که سین باشد بحصول پیوندد و لفظ سم منقوط شود وجایکه در اسم
سراج از آتش شطر ازرا تابان تبنده شوند ∴
پروانه صفت پایش افکنده شوند ∴ از مهر رخش که کوی دلها سوزد
کاندر قدمش سوخته ها زنده شوند ∴ وجایکه در اسم **شاه**
در کوشهٔ غم اشک فشان عاشق زار ∴ بنشسته میان اشک رخ یار
کوئی تو که آتشی پریشان شده است ∴ تا کرده خودش بخته اشک چو شرار
از آتش پریشان لفظ شاه قصد ادات که تا ی ر از او تا ی کرد شده
و نقطها اسقاط یافته وجایکه در اسم **بابوس**
شد میل کوی یار زپای آن سرو سیم قد را ∴ در پیش او بهر جا کو پر فکنده خود را

که سه نقطه است بو لفظ اثبات باید عبارهٔ مه پر تو خود م

یعنی کرد ای است ... [illegible]



وچنانکه در اسم شیخ اویس آب روئی تا شود پیدا من درویش را
میکنم صرف ره دریای اشک خویش را ؛ وچنانکه در اسم صدر
از دیده بریخت ضمان وشد دل ؛ هر کو در آرزوی آن مهر گسل
گویند که آن در از ضمان باز طلب ؛ یا بم من خسته دل ضمان از مشکل
پوشیده نماند که اسم بحرکات وسکنات حصول یافته واشارت بسکون
دال در مصراع آخرست وچنانکه در اسم اختیار بیک باسقاط ضمه ازدو
رخسارهٔ وخال آن بت ماه جبین ؛ چون اختر مه بدید بهم گشته قرین
صد حسن وجمال بهر آن آرایش هم ؛ در رخ بدر واختر افزود چنین
در اسم بدر در باغ جهان که هر دمش هست غمی ؛ ؛
شاخی که رسیده از خزانش ستمی ؛ دستیست پر از زر که بغایت هر دم
بر باید از آن دست خزان یکدرمی ؛ پوشیده نماند که از لفظ بر باید که
تحصیل یافته مراد تبدیل لفظ بای برست بلفظ بد وعبارت از آن دست
خزان یکدرمی مشعرست باسقاط یک نقطه که خزان بمعنی خز ماندست اشاره
بآنست وچنانکه در اسم سراج دی حال دل خسته بدلبر گفتم ؛
با او غم خود در حضور اسرار گفتم ؛ آن دلبر دلنواز را میل بمهر ؛
یک ذره زیاده شد مگر گفتم ؛ وچنانکه در اسم فاضل
تا شود از نامه ات بحرف ای چشم وداع ؛ قاصدان بر سینه در پهلوی هم افتاده وداع

قاص دان برسی
ته در پهلوی هم
داع

وچنانکه در اسم قریش آنکس که جهان گرفت فیض کرمش
خورشید بود یکی ز خیل حشمش ؛ کو پهلوی هم جو در اشراف جهان
باشید نهاده سر بجای قدمش ؛ وچنانکه در اسم گیخسرو
واعجاز دل لعل تو از ماه جبین ؛ قد او راست صنوبر ز علا آن کمین
وچنانکه در اسم یحیی سبز ملیحی که خالهاست بر رویش
میل شفیعی بود وهمیشه بسویش ؛ وچنانکه در اسم بوذر
دلبری بنگر چو ماه وخال بر جبین ؛ بر رخش آن معنبر خال او بالا نشین
وشاید که الفاظی که از نقطه با آنها تغییر کرده شود دیعلی از اعمال معمائی بحصول آیند
وچنانکه در اسم قاسمی دلها همه در آرزوی روز وصال ؛
دیدند فراوان ز شب هجر ملال ؛ آخر زده های عارض خال دوست دگر
شد و عذار مهر در حد کمال ؛ از لفظ عارض خال بلفظ رخسان تبدیل
یابد و آخر مجموع بلفظ دو مبدل کرده عبارة در فا و بحصول پیوندد وچنانکه
در اسم زکی وزین اول از پرده روی خوب آراست ؛
آن صنم کز طرف کناری خاست ؛ پوشیده نماند که بتبدیل حرف اول پرده
بحرف خای مصنوعه لفظ خرده حاصل شده وچنانکه در اسم نجیب
رخسار زرد خویش مبر پیش لستان ؛ با مهر دوست حاصل زر وعیار وعیب دان
از حاصل زرع دانه اراده شده وچنانکه در اسم سعید

از تو بری صوفی با رنج بسی دید ؛ خواهد شکند با دو سه هم خبرش عید
مادهٔ اسم شب عید است و مراد به [illegible] حبس لفظهای شبیه است و جناکه در
اسم حسام ثواب تشنه دلی اگر آب صاف آری ؛
و بپای ازنی قلم چو تیغ برداری ؛ ثواب ترکیب یافته که مقصود با تمثیل است
و جناکه در اسم حامد بزم ساقی مهی که هست این نه سپهر زرنگار
پیش دستش جامهای خود پر اعتبار ؛ لفظ جامها تحلیل یافته و از عبارت
خود در پر نقطه خواسته شده و جناکه در اسم حسن بیک
وصلش من که از اشکل شود میسر ؛ رخسار گل بهر خس تمایل آن صنوبر
و جناکه در اسم روح آن رخ که شد آئینه وفادار ترا
بنمود و طرب فزود غمخوار ترا ؛ جو لطف نهان دران رخ دیدم
در پرده کشید آئینه یار ترا ؛ و جناکه در اسم رضا
بار نعت که کوه نیاورد تاب آن ؛ باری خوش است بر دل اصحاب دل نهان
و جناکه در اسم زین ماهی که بدل طرب فزاید از وی ؛
گر جان طلبد عجب نباید از وی ؛ گردون زر آفتاب را عرض کند
گر نقرهٔ مه طلب نماید از وی ؛ پوشیده نماند که به تبدیل حرف ری
نقره بطای مفتوحه نقطه اراده شده و جناکه در اسم عزیز
چشم مگشا جز به پا [illegible] طلعت ؛ رخشان ماه دو رخ که هر [illegible] دار شیه

برای

برای آن نگار ؛ و جناکه در اسم عادل گی بود دل زان [illegible] غافل که پی پی سد
سوی اهل دل ازان در قسمت جان جسد ؛ پوشیده نماند که اشارت شده
بمقلوب شدن کلمهٔ داغ و کلمه دربنا ترکیب یافته کرد لاله میکند بر زوال شی
و لفظ غل که تحلیل حاصل شده چون تکرار یابد غلغل شود که شاید نقطه است
و جناکه در اسم اسکندر در جهان قیدی نباشد عاشق درویش را
پای لغزد چهره اشک آزاد کرده خویش را ؛ و شاید که بعضی ازین الفاظ تصحیف
وضعی حصول یابد و وسیلهٔ تصحیف حیلی شود جناکه در اسم حبیبی
دیده جون دزدیده چند سوی یار ؛ نکرد جز گوشهٔ ابروی یار
و شاید که از لفظ حاصل شده خصوصیت محل تصرف معلوم شود و جناکه در
اسم حاجی شد آتش تب شهر [illegible] را والی ؛
رفت آن همه عیش و طرب و خوش حالی ؛ جان و دل مهجور بماند آخر
زانها همه در سوختن تب خالی ؛ پوشیده نماند که از عدم تب مجال که
محل اولیت اسقاط نقطه از حرف اول خواسته شده و از تصحیف حیلی
است این مثال در اسم سید تا چند رقیب همره یار شود ؛
هر لحظه دلارا من [illegible] شود ؛ بهتر باشد که سوزد آن بی کو هم
هر دم بدگر گونه نگونسار شود ؛ محل تصرف لفظ بهتر است که چون با
عدم نقطه [illegible] طریق منعکس شود و هم بطول و هم بعرض نوشته آزانی الجمله

می توان خواند و جامع هر دو قسم و معنی و جملی است این معما در اسم **علا**

آییم در میان سخن یار دلپذیر ؛ چون نیست هر کنار ز اغیار خرده گیر

و چنانکه در اسم **شیخ علی** ؛ آمد به من چهره پر از قطرهٔ خوی

دیدم رخ او سوال کردم از وی ؛ بر ماه ستاره را چه تصحیف بود

چون گفت تصحیف دگر بردم پی ؛ چنانکه در اسم **جام**

زجیست هر شکن موی بر لعل تبسم بر آن ؛ نشانه ایست ز دندانهای شانه در آن

و چنانکه در اسم **عمران** سوختن داغ از غم جانان خوش است

در طریق کارهای نیکوان خوش است ؛ پوشیده نماند که از طریق کار ما نفی

نقش اراده شده بنا بر شهرهٔ او در آن فن و مثال آنچه محل تصرف شی آمد

که صلاحیت آن داشته باشد که حرف شود این معمات در اسم **جعفر**

قطرهای اشک ما را بر مدارای هست ؛ تا به چند هجرانش سر نگون تا از بی

چون سه نقطه بر بالای بد پاشند و آن از او از گونه دارند دو اسم مقصود بحصول

پیوندد و چنانکه در اسم **بها** این چرخ بلند پایه کرد از سستی

با همت او دعوی بالادستی ؛ آمد پیشش بغایت کوتاهی

افتاده بسان ذره در پستی ؛ چون مد الف ممدوده در پیش آید

در غایت کوتاهی باشد صورت بی وی نماید بر بینه پیاسته

استعاره و تشبیه عبارت است از ذکر لفظی و اراده حرفی یا بیشتر بواسطه مناسبتی

در

در صورت خطی بشرط آنکه مشابهت مشهور باشد بالظهور چنان باشد

کرده ای از ذکر مقصود با تمامی اشتغال نماید چنانکه در اسم **بهلوان**

خورشید رخش که از شعفش هست گران ؛ یارب نبود زوال او هست بر آن

باشد دو هلال کیشه بهر او وجش ؛ یاران همه بنگرید پیوسته در آن

پوشیده نماند که از دو هلال کیشه یکی لفظ هلال خواسته شد که یک بشبه

اشارت باسقاط لام آخر اوست و از دیگر حرف نون که مقصود و با المثل

و چنانکه در اسم **خدای وردی** ز خنده شبی که یار ساغر دارد ؛

مجلس بکمال خود منور دارد ؛ عاشق سر خود چون بنهد بر پایش

آن سرو بپایی سر خود بگذارد ؛ و چنانکه در اسم **شاه**

فعل شده ایست گشته از خود فانی ؛ هر دم بغمام دیگر از حیرانی

از بی مطلب هیچ نشان کرطلبی ؛ از بی یابی نشان سرگردانی

از نشان سر بی حرف ها خواسته شده و چنانکه در اسم **شروان**

شد باغ ز محنت خزان آزاده ؛ بلبل بنوا باز زبان بگشاده

بنگر سوی گل که هست از نو هر سو ؛ بطرف چمن چو خواهان ایستاده

و چنانکه در اسم **شهوار** خدا را جان من بر نظاره ؛

سواد زلف را بنما دوباره ؛ یکبار از زلف جیم اراده شده و از آن

سه که سواد اشارت بتصحیف اوست و باره دیگر لفظ سواد که دال او بر بی تبدیل

یافته وشاید که لفظ شبه باعمال معمایی بحصول پیوندد و درین طریق در
چند معما تشبیه بالف واقع شده چنانکه در اسم امین
آنکه زپای افتاده سر بر آسمان افراشتی ؛ سر بپای او نهادی زمین بر داشتی
وچنانکه در اسم اردشیر شفیع الف محراب ازشان پای آن دلبر
بپای سودن رخسار زردش برنشان بنگر ؛ درین معما لفظ سوزن
بحصول پیوسته وچنانکه در اسم بختیار
دوش معشوقه بخوبی بپای کافر کیش ؛ باختی و مه ازانست فرو رفته بخویش
لفظ تیر بعمل تالیف حاصل شده که مقصود بالتمثیل است وچنانکه در اسم
سراج کسی که بکجای خط سبز او ؛ سرو برگ سبزه است بر طرف جو
وچنانکه در اسم اسد نداشت در معرض آن صنم ؛
قمر خود را و خورشید هم ؛ درین معما مقصود بالتمثیل حصول لفظ
قد است وچنانکه در اسم صفا مشاطه چو زلف عنبرینت بگشود
بر صفحهٔ رویت رقم مهر نمود ؛ از صفر زیاده دیدم اجزا آنرا
بر چهره چو خال شکفت افزود ؛ وتشبیه بحرف سین چنانکه در اسم
سهراب ای دل غم این وآن گذاری چه شود ؛
رواز دگران بدوست آری چه شود ؛ مقصود بالتمثیل لفظ مراد است
که بتعمیه حصول یافته وتشبیه بصاد چنانکه در اسم عصمت

اردش

ودر سه معما تشبیه جیم ودال است بر لف چنانکه در اسم مجد
بهلال ابرو کما و کرد داغ

توسنش چون برگرفته کاسهٔ سم از زمین ؛ کرده همت دو دیده خویشتن را جای مین
ودرین معما تشبیه بحرف میم است چنانکه در اسم قباد
آه از غم سوختی بستم آموختهٔ ؛ افراخته قامتی بنخ افروختهٔ
نامش بزبان آرم نگویم که مباد ؛ ماند بمشتاق رخش سوختهٔ
شت که تحلیل حاصل شده تشبیه یافته میمی که در اول کلمهٔ مباد است و
اشارت شده بتبدیل آن بحرف قاف وچنانکه در اسم آدم
الکن که بجد از وی خطای نیک مردان ؛ هرگز نخواهد آسود لهاز خود مگردان
وچنانکه در اسم عمر در شهر هیچکس بنکی نکداد ؛
چشمت که سر بدن لها دارد ؛ وتشبیه بحرف ها چنانکه در اسم زکی
عاشق گر گرم رو باشد ؛ از ره وصل خود مرا نیای مه ؛
مرغی فتد مراکه چو سگ ؛ پی نگه و پوست دفع کن از ده ؛
پوشیده نماند که از دفع پی تک دف مراد است و از دف پی پوست باقی ر
معنی حرفی او وشاید که معما متضمن دو تشبیه باشد چنانکه در اسم سلمان
دو زلفش تا زهر باره شد ؛ با آن رشتها باهم گره شد
وچنانکه در اسم ناصر داشت ابروی تو قصد دل نهان
ابکه پنهان بود باری شد عیان اعمال حسابی وآن بنج اسلوب است
اسلوب حرفی وآن عبارتست از اشارة بحرفی یا بیشتر واراده عدد آن

برای نوع تصرف در آن چنانکه در اسم **حبیب**
کند آن شمه شمار مهر بنده ؛ چه شماری زهی شمار بنده
پوشیده نماند که اشارتست بشمار لفظ چه که مستاست و لفظ زهی که
پست و دولت و از پست و دو لفظ بی حرف با اراده شده و چنانکه در
اسم **مسیح** نخواهد یافتن با جهد بسیار ؛ بر پیش مردمان رونق [illegible]
و چنانکه در اسم **نجم** هر دو یک چیز نماید می و آب و لی
فرق بسیار بود بهر تو گفتم مثلی ؛ پوشیده نماند که از لفظ می و آب و لی
چون هر دو حرف را یکی نمایند نون و جیم و میم بحصول پیوندد و چنانکه در اسم
صدر این دل که جدائی ساخت بی طاقت و آرامش ؛
دانم نبرد پی صبر آنماه نکو نامش ؛ و چنانکه در اسم **حسن علی**
مشکین خالها او ابروی نکوی ؛ بر مه او خال زیبا لائق است از خد برون
و چنانکه در اسم **حبیبی** غمزه را گو که بکشتن شتاب
ناوک چو زد فلک آخر حساب ؛ و چنانکه در اسم **بیک**
ای کرده قصد دلها ما دل بجا نداریم ؛ چون گیری آخر از ما چیزی که ما نداریم
و چنانکه در اسم **اوحد** بس که این دل خسته کردیم بدم
ماند آخر پاره داشک و غم ؛ و چنانکه در اسم **ویسی**
شود در ساز و دل که از جفا کند ؛ ولی شکسته خود را ز زیر پا فکند

و چنانکه

در آو کراه الف
اهدا سه هر مش
که واو اسم کسی

و چنانکه در اسم **شاه** کردم ز غم نوای پسته دهان ؛
پرده دو شود زآه من خسته جهان ؛ پیوسته شمار غم الف خند کنم ؛
آخر ز کسان شمار پیوسته نهان ؛ و شاید که اسمی که حاصل شده باشد
اگر حاصل آن اسم را بطریق حساب اسم دیگر شود و چنانکه در اسم **اختیار**
تا چیایی نام گفتم اختر حسن ترا ؛ یافتم نام و کرزان نقد نام جان فزا
از حاصل حروف اسم اختیار که بطریق حساب هزار و دویست و دوازده
و چنانکه در اسم غریب اراده شده که در مصراع ثانی اشارتست بحصول آن و مقصود
بالتمثیل آنست **اسلوب** اسمی و آن عبارتست از ذکر اسم عددی که
دلالت بحرف [illegible] ؛ و چنانکه در اسم **زین چپ**
آورد زمین لاله احمر بیرون ؛ گردند ز شاخ غنچها سر بیرون
گل داشت بباغ عارض و [illegible] ؛ رو های کشاده رفت دیگر بیرون
مقصود بالتمثیل لفظ هفتست که بتعمیه حصول یافته و چنانکه در اسم **غیاث**
آئینه نیارد بهر گز آن مه فرخنده فال ؛ پیش [illegible] از آن نا شد که آیدی مثال
در این معما تبدیل حرف اول بهمزه مفتوحه او شده که از آن یا مراد است
و چنانکه در اسم **نوح** بس از عمری رسید این ناتوان را
ز تو چشم چند یکی بستم آنرا ؛ و چنانکه در اسم **آبل**
درد دل ها جراحتی که از وست ؛ ماند بعد ما دل چه نکوست ؛

ابدع

در [illegible] کما
می کوید

حرف معنی [illegible] آن م

کلمه ذلت [illegible]
حاصل شده و لطف [illegible]
[illegible] حرف اول م

تمام



حرف اول مژده که پای مقصود نماید مژده شود و چنانکه در اسم **فصیح**
رنجی که پای سگ دوست دید ؛ رهش از بصیرت بمقصد رسید
و دریمها لفظ نست بحصول پیوسته و چنانکه در اسم **الغ**
برگ گل صد خود کند ایثار ؛ بی‌نشان سوی گلشنی یکبار
و چنانکه در اسم **معین** سر بر قدم چون نو بری رخسار
آفرز چه بای گل خوش آید باری ؛ و چنانکه در اسم **کافی**
عشق بازین تمام با رخ یار ؛ همچنان زهست و بیشتر صد بار
از عشق بازین عشر بیز ادات و چنانکه در اسم **حمزه**
ازین برخ مهش نگر قطره خوی ؛ آن ماه شد از آفتاب حجازی
و چنانکه در اسم **صفر** سودای حال در عاشقی با شود بخون بیشتر
نقد و فا ما هزار بنمود و بخانه دگر ؛ و چنانکه در اسم **لالا**
ابدا که در آینه دل نیست جلا ؛ کو دیده سپید دل بشوخان بلا
گر شنوی این پند زبان خوابی کرد ؛ ناچار چو پند جاهلانست و لا
پوشیده نماند که لفظ پند جاهلان و لفظ و لا هر دو با هم الا شد پنهان
و نگاه و سکنات بنگاه لان لا بحصول خواهد پیوست **اسلوب**
احصائی و آن عبارتست از ذکر احوال و اوصاف عددی
و اراده آن عدد و چنانکه در اسم **امام**

خود

نحی

فالمتدار

دلدار

اتمام

دلدار نقاب سازرخ هوش فکند ؛ نامرد دل ما آتش فکند
مقصود بالتمثیل لفظ میانست و چنانکه در اسم **خواجه زین**
سیل سرشک من گرد اشک او زین ؛ تا هر طاق دیدم آخر تمام در خون
پوشیده نماند که از اول تا هفت حرفها که الف و جیم و یای زیت چون
از حرف آخرین اسم اراده نمایند و مجموع در کلمه خون داخل شود مقصود بحصول
پیوندد و چنانکه در اسم **مغیث** از عاشقان غمزده هر دل که برد یار
جای غمیست کو غنیمت نگهدار ؛ و چنانکه در اسم **قاسم**
شد ستاره چو ریخت اشک زرو ؛ گرد این کار مهر پی حدا و
و از عبارت شد ستاره چون نقطهای شین ریخته شود سدس تاره
بحصول پیوندد که مقصود بالتمثیل است و چنانکه در اسم **هود**
دیده ما غیر از شمار قطره باران نبود ؛ از عدد ما انچه با اشک خودش یکسان نبود
پوشیده نماند که از عددها انچه نقطهای خودش برابرست پنج و شش
چه لفظ پنج را پنج نقطه است و شش را شش و دیگر عدد چهار که با
نقطهای عبارت خودش مساویست که لفظ خودش را چار نقطه است و چنانکه
در اسم **صدیق** پندار از جفای تو ساشک سینه ریش را
از اعدادی که نبود در حقیقت کو ایش را ؛ از حروف لفظ جفا انچه عدد
آن بی نقطه است دو حرف قاف و عدد ایشان لفظ صد است از لفظ

از لفظ عاریست و حرف یا که عدد او ده است تیر از ین قبیلست
و در میان هر دو قاف واقع شده و جاییکه در اسم **نجفی**
ما را که جفا کشیدن و محنت جوئیست ⁂ چندان طمع وفا نباشد از دوست
با خسته دلان مهر و وفا داری او ⁂ عکس ستم و جفا اگر هست نکوست
مقصود بالتمثیل ده یک لفظ ستم است و جامع هر دو قسم حرفی
و اسمی و اصطلاحی است این مثال در اسم **ویسی**
شاخ سنبل ز غم زلف تو در هر چمنی ⁂ همچو زلف تو دو تا شد بنود دلی شکنی
پوشیده نماند که اشاره شده بتکرار زلف که از آن مراد لام است
و بتکرار عبارت بنود دلی شکنی که یکبار لفظ بود حصول یافته باسقاط
حروف دلی از کلمه بنود و بار دیگر از لفظ کنی پیشتر ساقط شده یعنی
کاف و نون **اسلوب انحصاری** و آن عبارتست از آنکه معدودی
را که حصر آن در عدد معین مقرر و مشهور باشد ذکر کنند بوجهی
که ذهن انتقال نماید بآن عدد و جاییکه در اسم **هارون**
اول و پایان مهر را که منجم کم شمار ⁂ ابروت چندانکه باشد کس نگوید آشکار
عبارتست از ابروت چندانکه باشد اشارتست بدو ابرو که از یکی
لفظا بدو دیگری نون خواسته شده و عبارت کس نگوید
از آن شمار متعارف است باسقاط شمار ابرو که آن دو است مقصود

بالتمثیل است

بالتمثیل است و جاییکه در اسم **علیشاه بیگ**
مهر و مه تا ماه رویش دیده اند ⁂ گرد کویش روز و شب گردیده اند
و جاییکه در اسم **سبحی** ماه رخسار تو ای کاش دو عیدی دیدمی
بر مراد خویش بی غم تا بر او زهر غمی ⁂ و جامع هر دو قسم حرفی و انحصاری
است این معما در اسم **منصور** من و شمار خود و حور پی شمار هشت
کم مدام شمار زبان بهیچ گشت **اسلوب رقمی** و آن عبارتست از اشاره
ارقام هندسی بوجهی که ذهن انتقال نماید بعددی که بر طبق تعیین یافته باشد
و جاییکه در اسم **غیاث** شاهان جهان را که به کام است جهان
دایم بار او که بود ملک و جهانت ⁂ حاصل ز اراده شان اگر هست کمی نه
بنود دگری که باشد شرح و جهانت ⁂ از لفظ اراده شان که علی الترتیب عین
ثابت ماند و هر حرفی ساقط شود و الف و ها و الف ماند بدین شکل ۱۱ که رقم هزار و
یازده است و جاییکه در اسم **بختیار** از انجم اشک پیش آن سیم بدن
عشاق رقم زنند صد گونه سخن ⁂ با اختر خویشتن جدا از دگران
کردم رقم انجمی توانستم من ⁂ از لفظ با اختر انجم با اختر است یعنی سه
حرف با و خا و تا جدا ملاحظه کرده شده از ما سوای انجم دو الف و حرف را است
انجم صلاحیت رقم بودن دارد و الف بصورت رقم یازده است و جاییکه
در اسم **بهلول** دل بقام مهر مه رویان سیمین قد شده

در عیدی دیدمی

با سیم بدن کرده دل ... شمار

رقم ... ۱۱

۱۰۱۱

وه که سرگردانیش همچون فلک بیحد شده : مقصود بالتمثیل منعکس شین رقم
واو ست از لفظ وه که باین وسیله حرف می تبدیل یافته و هم بعبارهٔ سرگردانی
فای فلک بلفظ لو تبدیل بیبی نماید وجائیکه در اسم **فرح**
سروی چو تو قد کشیده باشد مشکل : سبزه چو خطت دمیده باشد مشکل
بر چهره دو خال تو جز بیاضت کسی : بر مهر دو صفر دیده باشد مشکل
وجائیکه در اسم **صدر** اهل دلان سر بسر روی بر آن خاک در
یافته هر یکی ز یکی مرتبه بیشتر : هر حرفی را از لفظ یک چون مرتبه
زیاده شود مقصود بحصول پیوندد **اعمال تکمیلی** مشتمل است بر تالیف
و اسقاط و قلب **تالیف** عبارتست از جمع کردن الفاظ متفرقه که در مواضع
متعدده انتزاع یافته باشد بجهت ترتیب آن منقسم می شود بدو قسم
اتصالی و امتزاجی **تالیف اتصالی** بهم پیوستن اجزاست بی ظرفیت
و مظروفیت و امتزاجی آنست که اجتماع بدخول بعضی در بعضی حصول یابد
اما تالیف **اتصالی** وجائیکه در اسم **صفی بیت**
شمشاد دو صف زده بطرف جوبار : جویای بیتی بصف خاکان یار
وجائیکه در اسم **محمد مومن میرزا** در مدح و ثنای شاه جمشید مکان
سلطان فلک سریر آرای جهان : گردون لوحی نوشته آدای دل
خورشید نهاد دل بحر فی از آن : وجائیکه در اسم **مسافر**

صفر
اسم
١١٠١
اجزا
حد و نیا

خورشید غلام گشته آن دلجو را : مه کرده سجود آن رخ نیکو را :
چون افسر ماه و مهر تاجش گویند : باید که بود تاج مناسب او را :
وجائیکه در اسم **میرم** مهوشی کها شکستنای بطلای آن
میر دم پیش عیان مهوش برای آن شکست : وجائیکه در اسم **ایاز**
در غم او بشنفته میخواهم من : وین راز بکس نگفته میخواهم من :
دارم الم عشق نهان پیوسته : زیرا که نهفته میخواهم من :
وجائیکه در اسم **عادل** دل بیخودی ز حد برون پیدا کرد
وز فکر پری وشی جنون پیدا کرد : افتاد بدست دلبران این دل زار
قیدی که نداشت دل کنون پیدا کرد : وجائیکه در اسم **خداداد**
از لباس عسر کلها را لباسی میدید بود : خار خود آخر بهر یک جا که داما زانمود
که پوشیده نماند که آخر خار بالف تبدیل یافته مصرف دال الحاق شده
یافته که جا که داما ز آنکه چار باشد عبارت آرایش وجائیکه در اسم **روح**
رقیب افتاده دور از خاک پایش : ز محرومان که می آید بجایش
وجائیکه در اسم **معین** گویم بتو نام آنکه سیم اندام
درج در او و من بود آخر نام : وجائیکه در اسم **شاه**
این خسته که دور بود از خاک درش : شد ساکن فرش که بود در گذرش
یارب که مباد خاک این فرش جدا : از زیر سر ساکن و بالای سرش

م معافر
می ودم
که عبارتست خار بود
بر آنکه همه حرفی
دو بجای دو
درج در او داد
و ارمن بکرم

از زیر سر ساکن الف اراده شده و از بالای پی ساکن جزم که علامت سکون است
و محل او بالای حروف ساکنات و چنانکه در اسم **ارشد**
آنی که ترا حسن مسلم باشد ؛ مشکل چو توی در همه عالم باشد
در کشور جان تا شه خورشید و شان ؛ شد نام تو قدر همه کم کم باشد
و چنانکه در اسم **مسعود** دوش از شبنم لبان غنچه ای گلشن گل
تیغ کشادی پرهن بر قحطهٔ افتاده گل ؛ و چنانکه در اسم **آبل**
دری که بود زینت گوش آمده را ؛ تحیت شب هجر دل کرده را
دارد ز من اختر چو پی به کمال ؛ ز چنده بود کمال اختر شه را
پوشیده نماند که عبارت کمال اختر شه را ماده اسم واقع شده
که حصول اسم از آن باسلوب عرب بملاحظهٔ لفظ کمال و صیغه
لا اختر که الف است و ترکیب کلمه شهر که بطریق وقف مذکور شده یعنی مثل
آب باید که اختیار کنم من مّاهی را و چنانکه در اسم **موسی**
سر و پشت نماند سر زمین ؛ تا تراشیده کرشیت تحقیق
و چنانکه در اسم **حمیدی** آنانکه بلطف نکته عیسی نفسند
هر نکته از آن اهل یقین کرده پسند ؛ جز مدح تو بر زبان نرانند از آن
هر یک بنهایت ترقی برسند ؛ پوشیده نماند که هر حرف از جمع
~~بنهایت ترقی که حرف نهایت اتصال بی یابد الا حرف آخرین که بنهایت~~

ترقی

امس

ش

ترقی که حرف نهایت اتصال بی یابد الا حرف آخرین که بنهایت ترقی ؛
رسیدن او آنست که بر مجموع مقدم شود و چنانکه در اسم **شیخی**
باشد همه دلبران زبیار و را ؛ آهنگ ولی که همت سامان او را ؛
چو پای دل بی سر و پاهی که بود ؛ چو پایان شده خاک ره آن دلجو را ؛
و چنانکه در اسم **رکن** هر کس نشسته با صنم نازنین خویش ؛
مائیم و کنج مختصری چشم نیش خویش ؛ و چنانکه در اسم **بهرام**
کمی طالع مه بطرف نهر لبر ؛ کمی ز هر طرف ماه پارهٔ در بر ؛
و چنانکه در اسم **اولیا** هم تو زراه عدم ای جان عزیز ؛
آلایش نیست پاک شو از همه چیز ؛ چون شد ز تو اندکی غباری ای دل ؛
میدان که سلامت بود و امنیت نیز ؛ پوشیده نماند که لفظ دل را باسقاط ؛
حرف دال نماز اعتبار کرده که بطریق خطاب بدل اشارت بان واقع ؛
شده و نیت و سلام آن نماز را هر دو لفظ ام تعیین نموده و چنانکه در اسم
سپهی ساکنان ز عرش را باشد نظر اندم ؛ جانب جائی که خود سیاه خاک آن قدم
و چنانکه در اسم **برهان** خون جوکشت از چشم پرنم ریخته ؛
صاف میها دیدم آمدم ریخته ؛ و چنانکه در اسم **جامی**
ای بفیض تو امید اهل عرب را ؛ جو عجم نا امید اگر بود عاری از فیض کرم

رجالعمد

خاک را بهای یارا

بی در بر

جانب جای بایست در مرید

از صاف می وی ارادت شو هویدا
بود شد و غرور دم را
آن مانده

تالیف امتزاجی چنانکه در اسم خالد مست نقد جان کان ز دو بی پایان دوست
خدمت پاکان زهد درو اهلی پای نکوست ساقی اگر چهل سال زند میکده پست
چون در امسال پارسا شد پست ۞ پوشیده نماند که از صفحه پاکان
که بتحلیل مذکور شده لفظ ملکان بحصول پیوسته چنانکه در اسم منصور
از پرتو رخ آن دلبر پسندیده ۞ شد آشکار مر اعکس نور در دیده
پوشیده نماند که عکس نور در دیده دیده در نور مست و چنانکه در اسم نوایی
موج در اوج فلک زد بحر چشم اشکبار ۞ ماه من بین جانب موج آشنایی یار دار
و چنانکه در اسم علی دوست غنایه نامها کامد برون از کلک جان زر در
بیا پای سوی آل آمد درو نام خوش مضمر ۞ لفظ مها که بتحلیل حاصل شده
چون الف از و ساقط شود مه ماند چنانکه در اسم شاه بایسنغر
از آب حیات اگر روح افزاید ۞ پیوسته زبان بمدح بگشاید
در شهر یکی چو نقش زیبای نیز ۞ آرد بنظر از خط آشفته باید
پوشیده نماند که الف و نقش ی که مراد از آن تصحیف لفظ سعت لفظ بایی چون
مجموع در کلمه شهر داخل شود مقصود بحصول پیوند و چنانکه در اسم قل احمد
ای بهر از هر کز شهرت نوا زدیم ۞ قد و بالای حبیب و زلف شان آورد در قلم
و چنانکه در اسم نوایی بسته ام دل در فضای کوی او باشد که تا
بنده را جایی که هست از روضه جنت برون ۞ و چنانکه در اسم بیغی

جامی نامی

ای جای غمت این دل غمدیده من ۞ جور و ستمت همه پسندیده من
آخر ز عقیق لب و در چشم من ۞ آراسته بهر قدمت دیده من
و چنانکه در اسم جنید نبال از درد ای نی در جد ایی
که یار بعدم و بهر درد مایی ۞ و چنانکه در اسم بشیر
سر میطلبی تو از ده راست تن ۞ رو جانب دیر همره پیر مغان
گویند براستی بود راه بشهر ۞ شیشه بشکست و در آبراستی ثبت بدان
و چنانکه در اسم علی از آن در هر کسی چیزی دگر خواست
شفیعی خاک در در زیر سر خواست ۞ و چنانکه در اسم امین
بچوگان بازی آمد آن پسر باز ۞ محل گوی بازی ان و پسر باز
از محل گوی بازی میدان اراده شده یعنی لفظ دان میدان باشد
چنانکه در اسم امام ای در دل شکسته ما آرزوی تو ۞
جان ز پا فتاده ما خاک کوی تو ۞ و چنانکه در اسم عماد
بر زبر چو خورشید اگرچه منزل ما و اگر رفت ۞ آمد آن چیزی که بالای آمد جا گرفت
و چنانکه در اسم نبی در خط سبز بر لب جانان ۞
هست با چاشنی و خال نهان ۞ و چنانکه در اسم سالم
چهره را از بس که پوشید زاهدی و جمال ۞ روی می آرد دگر کوچه عالم از ملال
پوشیده نماند که لفظ ملال کوچه عام که بدخول حرف اول لفظ مذکور در عبارت

شب نی علی

جاه امام

آسمان

ملال حصول یافته چنانکه بابا علی یافتا این بی سر و پا بور رخت در دل خویش
درویش یافته مهر ابدی منزل خویش ؛ وچنانکه در اسم خان
آن صنم از من که او چو شنید ؛ حرفی از احتیاج دل خندید
پوشیده نماند که از امثله تالیف امتزاجی که مذکور شد بعضی اصالت
رایز شامل است وایضا جامع هر دو قسم است این ابیات چنانکه در اسم
یونس خط دلکش جانفزا کرد ظاهر ؛ لب نوش او در خور خویش آخر
وچنانکه در اسم خواجه هر که در بندگی خدمت آن یار نکو ؛ خو وجه
رو ندارد بجود آرد ز ادب بوی دیگر ؛ وچنانکه در اسم اختیار
هر لاله که افروخته بینی رویش ؛ داغ ستم است بر دل از مهر تو بیش
بر اهن گل نجیب دانی پر خون ؛ خار آمده همچو تیر در پهلویش
وچنانکه در اسم زمانی دل که بودی ز فراق یار با محنت کشی ؛ صن
از خش در خوشی یابد بعد از ین چه خوشی ؛ وچنانکه در اسم علا
چو عشق نهان بر ملا او فتاد ؛ دلم زار من در بلا او فتاد زر بالا
از عبارت دل زار در بلا بر بالا بحصول یافته عمل اسقاط
وآن عبارتست از عدم حرفی یا زیاده از لفظی و جریان این عمل بر قطع
عینی و مثلی عینی آنست که منقوص در ضمن منقوص منه تعیین یافته ساقط

ساقط شود وچنانکه در اسم عبدی و عبد الکریم
بر بنها گفتیم که داد صبر دادیم مگر ؛ از وادی هیچ و هیچ افتادیم بدر
دیار کو آمد چو غم تو رفت بر باد آخر ؛ آن صبر و قدم بره نهادیم دگر
وچنانکه در اسم یحیی از قدح عشق چو من هر زمان
زیا دوی سر فکند چند وی بجهان ؛ وچنانکه در اسم صفی و صوفی
اسباب جهان هر چه در آید بنظر ؛ از درج در و خزانه نقره و زر
مصروف بخاک پای دلدار ولی ؛ هر وجه که هست از سر آن بگذر
وچنانکه در اسم مزید جوانی تیغ بر کف پای آمدم
زمن سر بازی وار صد چو من هم ؛ وچنانکه در اسم افضل
بنگر بسوی او و نجی به نماز قصر ؛ کان صورتست قبله صاحب دلان عصر
عبارة نماز قصر اشارتست باسقاط دو حرف آخر از کلمه صلوة
وچنانکه در اسم جام عشقت که مرا سوختن آموخت همه
در خانه دل شعله بر افروخت همه ؛ چون جست شرارهای آتش از دل
بیرون حسود چون درون سوخت همه ؛ وچنانکه در اسم سعدی
در دیده راست چنان رباب نظر ؛ غیر از همه رویت بود ماه دگر
احول چو بماه طلعت کرده نگاه ؛ ناچار یکی دو دیده ای سیمین بر

از دو دیده چون چار یکی کم شود یکدیده و نیم ماند ازان حرف عین لفظ
دی اراده شده چنانکه معما در اسم **صابر**
می‌بود همیشه چشم بر در دگر ؛ چون آینه در برابر آن دلبر
محروم شد از مقابلش در دوری ؛ در بی رخ او هیچ نباشد دیگر
در دگر بر ترکیب حاصل شده از مقابل وصاف مرادست و چنانکه در
اسم **فقیه** بعد مرگ عاشقان جز غم نماند بر زمین ؛
آری از زنها وجود خشک او بود باقی همین ؛ و چنانکه در اسم **بهمن**
پارسایان چو در دو لب جرعه کشند ؛ از پی هم سر و پا سوخته او باشی و شند
و چنانکه در اسم **میرزا** که دیده تا چشم نهان سوی عذار ماه او
پر ز اشک افکنده خود را بر کنار راه او ؛ و چنانکه در اسم **اکرم**
گر از دو چو شمع آتش هجر بارم ؛ جدا از خداوند خود اشکبارم
و چنانکه در اسم **زین** جان نواز خرامش آن سرو سیم بر
یابند اهل بزم زمین نوبت دگر ؛ و چنانکه در اسم **بهمن**
صد آه دل آن نگار را در پی دان ؛ هر جور و جفا که میرسد از وی دان
از بکس بسر ای کسان تا خنجر تیغ ؛ بی در پی کو پا مانده خالی میدان باده
و چنانکه در اسم **امت** بر دل غم و اندوه تو انبوه بود

بار غم من گرانتر از کوه بود ؛ من با بلال باشم از ذکر غمت
حرفی که بود بر لب از اندوه بود ؛ از لفظ غمت با بلال باشم
یعنی با بنغم با گویا باشم ؛ و چنانکه در اسم **شاه**
پرستی کن مشتاق آنروزی که بر جای جان ؛ هر قدم را از کسان هیچکس نشان
واسقاط مثلی آنست که منقوص در غیر منقوص عنه بر وجهی از وجوه تعین یافته
از درجه اعتبار ساقط شود چنانکه در اسم **صدر الدین**
هر دم بجونان نویسم بر روی زعفرانی ؛ بیخود و صد رساله از تنهائی بخوانی
پوشیده نماند که اشارت شده بتکرار لفظ صد رساله که از یکی همان عبارت او
مراد است و بیخود بودن کنایت از اسقاط حرف سین از دو دوم بار از جمله
رساله سین ملفوظ اراده شده که حرف سین از وی نیز اسقاط می‌باید چنانکه
در اسم **پری** در اندیشانه هر دم و در زلف دلارای بیبی
کش بیهیچ راهی از نهر پا سر و پای ؛ و چنانکه در اسم **فرخ**
آمد نوید وصل امیدت دم بدم ؛ گاسا یداز خوش دل با شادیم
و چنانکه در اسم **شبلی** سایند چهره چون مه و خورشید هر زمان
بر خاک کوی او زنی بیهم ملازمان ؛ مراد از تکرار لفظ ملازمان اسقاط
سیم و زی از وقت بتجلیل او بهار جزو ولایان که پیدا شد حصول

کاف

اسم اند وجائکه در اسم **مدر** دلهای کسان بهم برارد
بکوی که نخم جور کارد ؛ وجائکه در اسم **زینل**
غم بر دل من همیشه آموخته باد ؛ وین خانه پر از آتش افروخته باد
هر دل که بود بسوزد از زاری او ؛ نالان چه بود خانهٔ او سوخته باد
واز نالان که بتحلیل حصول یافته انچه خانهٔ اوست یعنی قلم از و اسقاط یافته
وجائکه در اسم **بدایع** بر سر بیمار خود آمد دیے ؛
من حصل الراحة من مقدمه ؛ گفت مکن ترک طعام و شراب
قلت کفانی کبدی فی دمه ؛ وجائکه در اسم **جلال**
گفتم که کجاست جای غمهای تو کل ؛ گفت ان صنم دوبار که ناچار کنج دل
وجائکه در اسم **زبید** سازم جو سحاب دیده کریان زا
خواهم در وصل آمده تا باز ا ؛ از ابر امید در هوای آن ماه
دری که بود یتیم خواهم آنرا ؛ مادهٔ اسم لفظ ابر امید است که
اشارت بنقط ری واقع شده و مراد از یتیم یا ب و الف وجائکه
در اسم **بشر** آمد رقم عنایت از حضرت بار ؛
هر حرف در روز خامه کو هر بار ؛ مکتوب بسان نیک در کهف نی
کرده شب بیشاره بر روز نگار ؛ وجائکه در اسم **شاه**
بعید یا من آرات خود را زر تنکش یا ه خواهد کات خود را
زرش کی یاه

در دمه مهر

ناچار کن جبل دال ناچار

معا

وجائکه در اسم **بهادر** سنبل چین را بجبین سنبل ان کلعذار باده
هست میلی کامد آشفته بسوی این دیار ؛ وقلب بعض جیلے جائکه در اسم **بها**
سر قدش ز بهشت آمده طوبی شاید ؛ بهر خواهی اگر در پی سر و ش آید ؛
وجائکه در اسم **غریب** بکو بغیر که انکو بود بر تبه پیش
بقدر رتبه از دیگری بود در پیش ؛ وجائکه در اسم **تر خان**
بار بهر ملاک اهل بطرح نمود از نهانی دیگر ؛ و شاید که عمل قلب بی طرق معینه
بر عمل حسابی باشد جائکه در اسم **ضیا** منم که میکشم از زاهدان هزوش سبو
شمار یافت بجدر زهر نام نکو ؛ قلب کلے وضعی جائکه در اسم **رستم**
دل من زیر و زبر گشته پریشان نکورست ؛ ستم و جور کنی زیر و زبر زان جورت
و از نوا و در قلب کلی است که تغیر ترتیب نسبت بسه کلمه باشد جائکه در اسم
اولیا صوفی که بوصف صاف می لب بکشد ؛
حرفی دو سه گفت کوته ولی بنیاد ؛ الا بهر جواز خیال او صاف میت بود آن
سه حرف عکس مقصود و مراد پوشیده نماند که حرف بر اصطلاح نخوار اده شده
و مراد ان حرف لفظ لیت ولام جاره و لفظ او کران حروف بتحلیل حصول یافته
و مراد از صاف بی حرف خاست که باسقاط آن اشاره شده جهة حصول حرد
مذکوره که از منقلب شدن آن حروف علی الترتیب اسم بحصول پیوندد و بهمان
حرکات و سکنات قلب کلے جعلی جائکه در اسم **سراج**

دخشان

شمع را باید سزا دادن تا بتش پیش تو ❊ گشته آخر سرفراز از تاج و سرکش پیش تو
از دو لفظ تاج و سر ملفوظ آخر تقدیم یافته که سرفراز اشارت بآنست
اعمال تفعیلی شش است تحریک و تسکین تشدید و تخفیف مد و قصر
اظهار و اسرار معروف و مجهول تعریب تعجیم و از اقسام مذکوره دو قسم از جمله
اعمالیست که بعضی از ارباب فضایل بر مدوّنین اصل که چهار قسم اولست
زیاده کرده اند و چون که غرض ازین اعمال اصلاح اسمست با مور گفته در آن
کوشیده شد که در هر مثالی بعضی محسنات از آنچه باید بقدر الامکان
مرعی باشد خواه در ضمن حصول اسم وقوع یافته باشد و خواه بعد از آن
اصلاح پذیرفته چه اگر این رعایت کرده شود فایده این اعمال بوجه
کمال نخواهد بود **تحریک و تسکین** آنست که حرکت ثابت دارند
یا متحرکی را بمقام سکون در آید چنانکه در اسم **آبل**
این دل شده خو باهل تمکین نگرفت ❊ جز شیوه بیدلان مسکین نگرفت
تا از آتش غم بی دل نالان آخر ❊ دل زیر و زبر نیاف تسکین نگرفت
و چنانکه در اسم **ملک** ای عکس می جام تو خورشید فلک ❊
پروانه شمع بزمگاه تو ملک ❊ زان می که بملک تو بود نیست عجب ❊
گر زیر و زبر یافته خود را هر یک ❊ می که در ملکت هست که از آن

حرف زیر که زیر یافته و حرف زبر که زبر و چنانکه در اسم **اختم**
کی از دو زلف دلاویز بتان ای باد ❊ باختیار دهند آن همه شکست و گشاد ❊
و چنانکه در اسم **طاهر** از هر طرفی بکعبه عشق هیبت
هر دل شده زانکه زین کعبه هیبت ❊ هر کس نه بی گشاده دل میطلبید
تا هست طلب گشاده گرد از هیبت ❊ و چنانکه در اسم **زین**
فیند نجاک دل صید کرده بسیاری ❊ ازین که سر زده باز آف کار داری
و چنانکه در اسم **حسن** زاهد خلوه نشین چون بدید حسن تو جوان
چون دل الا شد دلش مفتون آن ابروکمان ❊ و چنانکه در اسم **نور**
صحیفه که نو آورد بهار سرو نوش ❊ شکوفه ایست قلم عندلیب مضمونش
و چنانکه در اسم **آبل** آنکه خوب نماید شب عید ابروی پر خم
گو بدید دو ماهست که منضم شده باهم ❊ اشارت شده بانضمام الف بحرف
لام و با انضمام حرکات که مقصود بالتمثیل است و چنانکه در اسم **مسلم**
دی حال دلم بپرسش نوای سیمین بر ❊ بنوشت مژه با اشک خون بر رخ زرد
نقش قلم شکسته حرفی خواندی ❊ گردی تو لرزان و آمیز اشک دگر
و چنانکه در اسم **الغ بیک** گشته ز لف و رخش دل گرفتار دام
هزار زلف سیاه کش وقت تسهیم ❊ لام را پایانی بپیش گفته شده یکبار

بمعنی تقدیم و بار دیگر بمعنی احداث ضمه والف نیز از ین قبیل است وجایکه
در اسم **جان درویش** دیوانهٔ عشق تو که شد بی دل و دین ؛
یک جو نخرد عمارت روی زمین ؛ باشد جا و مقام در ویرانش
حایلی دارد کر آن نیابد تسکین ؛ وجایکه در اسم **امان**
پس لباس ازرق صوفی و دامن کشن زوی ؛ کرده می زیرش نهان و میکند اکاری
وجایکه در اسم **صدر** از پیدلی خرچه یک حرف مختصر بس ؛
هستاز دیدار یاران افتاده دور بکس ؛ مراد از دور بیکس گرفت
وجایکه در اسم **قریش** هر دلی را کرچه در عیدی کشادی دست داد
یا فتاد و با نا بروبیش تر فی ان کشاد **تشدید و تخفیف**
آنست که حرف مشدد را سازند یا تشدید را از حرفی بیندازند جنانکه
در اسم **خرم** دل از سواد زلف او خانه خوش است
وین سلسله بهر من دیوانه خوش است ؛ از بهر کره کشادن کیسویش
دندان که نموده دل بشانه خوش است ؛ وجایکه در اسم **فرخ**
خوش بود هنگام زیب آن رخ همچون قمر ؛ بر مه آن رخ کشیدن دانها در مشک
لفظ دندانها ترکیب یافته که مراد از ان تشدیدات ؛ وجایکه درین
اسم **پت** روی چو مه نموده تیغ آفتاب جهد ؛

سر در هوای ماه رخ او نهاده مهر ؛ وجایکه در اسم **قرا**
آن بت فراش از ما هر زمان ؛ شکل فراشانه می سازد نهان
مد و قصر حرفی را ممدود ساختن است یا مد از حرفی انداختن
جایکه در اسم **آبل** کو عاشق زار مانده بیچاره ؛
رخساره بزرد خویش را همواره ؛ بر طرف قبا مدار و بر خاک رهش
بر دامن آن بت چو نهد رخساره ؛ بر طرف قبا مدار اشارتست بمدود
ساختن آنست که مقصود با تمثیل است و بر طرف ره مدار یعنی میم مفتوحه
بر طرف نامه باشد وجایکه معما در اسم **دارا پت**
چون باد رسانندی خبر یار مرا ؛ بودی مدد آن خبر دل زار مرا
نامد مدد و آه برون از حد من ؛ خواهد که بسوزد دل بیمار مرا
لفظ مد و الف ممدوده را هر دو نا مدد گفته مشدده هر یک بمعنی دیگر جایکه در اسم
بهبا هر سو نهان چند اما چه حاصل ؛ نه چند سوی آرزو مند پدل
وجایکه در اسم **شهاب** زلف او را صورة مقصود بود ؛
پیش ما مقصود زلفش را نمود ؛ مراد از مقصود زلفش را کلمه مقصود است
اظهار و اسرار آنست که حرف مکتوبی را در عبارت در بیان عبارت
در آرند یا حرفی را بالقای وجود کنایی از عبارت پوشیده دارند جایکه در اسم
اویس منم رخ دلدار دکر بار آخر ؛ کویم غم درد خود بدلدار آخر

ناگفته خویش گفته خواهم بگشاد ۞ پنهان لب تنگ او همان گهر بار آخر و جایکه
در اسم **مهدی** پیش صنمی که دل بغم خون کرده ۞ احوال دل از بغم پرورده
گفتم بهوی هیچ ناگفته نماند ۞ زان پیش اگرچه داشتم در پرده
و جایکه در اسم **قراجه** چاه ذقنت که رشک جان ملت
نامش همه بسان برم چه جای گفت ۞ آخر ز عبارت پنهان چو ترا
آن چه که کنار او میان تن است ۞ و لفظ ترا از آخر عبارت پنهان است یعنی
اسقاط حرف تا از دو لفظ چه ترا اخیر او از عبارت پنهان که مقصود بالتمثیل است
و جایکه در اسم **خواجه** زان زخم خدنگ غمزهٔ ترکانه
خوفی عجبی کرده بدلها خانه ۞ تا گفته دل از خوف خدنگش آخر
نگذاشت ز دلها اثری جا با نه **معروف و مجهول** عبارت از اشارت
کردن بمعروف گردانیدن حرکتی که مجهول باشد یا مجهول ساختن حرکه معروف
چنانکه در اسم **نور** تا یکی ای غم خورد می جو بیداز لعل تو بهر ۞
نوش آید که باشد سیر از آن ذوق بهر ۞ و جایکه در اسم **جانی**
از فکر تو دل عیش نهانی دارد ۞ در ذکر تو عمر جاودانی دارد
هنگام خطاب گو بود عمر بود ۞ گویی خطابش اگر جانی دارد
حرف یا از لفظ جانی که یای نکرت چون یای خطاب باشد حرکت ما قبل او
معروف خواهد بود و جایکه در اسم **زکی** کمی باطالع و بخت همایون ۞

معروف اشباع
مجهول ... اماله
مثل سیر و شیر

ذبولی

کمی زیر و زبر گشته دگرگون ۞ زیر که مراد از آن کسرت دگرگون گشته یعنی معروف
شده و زبر که حرف اولست دگرگون گشته یعنی بلفظ زیر تبدیل یافته و جایکه
در اسم **نوبان** تا خسته دلان نماز یابند مراد ۞ ۞
هر دم ز رخش نقاب بگشاید باد ۞ در طرف نگار بنگر ای دل که بود
پیش رخ آن نگار مایل بگشاد ۞ و جایکه در اسم **شیر**
جای خود در محفل یار آفتاب آسمان ۞ دیده چون مه زیر میغ زیبا می بیند نهان
چون مه که بی باشد دو بار زیر و زبر حرف بی مراد است **تعریب و تعجیم**
عبارت از آنکه چهار حرف پ و چیم و ژی و گاف که مخصوص بلفظ اهل عجم
بدل کنند بحرف با و جیم و زی و کاف که مشترکند میان زبان عربی
و عجمی یا عکس آن چنانکه در اسم **بابا** دور از تو منم ز جان خود باز جدا
بی دل بقرار مانده نه صبر بجا ۞ چندانکه توان فشاندم قطره اشک
درج در خود ریخته افتاده ز پا ۞ در مصراع اول از بابا یک نقطه ساقط شده و در
ثانی درج در خود ریخته یعنی جیم که درج در سابق لفظ درج در ریخته و در حاصل شده
و از لفظ پا اسقاط رفته که مقصود بالتمثیل است و جایکه در اسم **بشیر**
مت ای ببر از تو بهر چه خواهی ۞ خورشید و ستاره را نباشد هی ۞
و جایکه در اسم **سراج** از بهر دعای آنکه زیبا چهر ۞
بر داشته دست عالمی از سر مهر ۞ حاصل ز دعایی است بر داشته هیا ۞

اگر از ستاره کرده رو سوی سپهر پوشیده نماند که علاوه ترکیب یافته که با این شانة
شده یا بازگشتن حاصل دال که عبارت و برداشتن اگر ستاره عبارت از
اسقاط دو لفظ لفظ بالا است که مقصود بالتمثیل است وجنانکه در اسم
رجب بر قدم یار در سر پا بانی ؛ دیده بر دو دیده دال داشت نهان
در مشتری فشانده شد از چپ و راست ؛ بر چهره جو دو رشد از آن اختر درون
وجنانکه در اسم حمزه ای دل که بسر شک در فرقت یار ؛
کویی که گرفته است نگین نهار ؛ این دانه اشک بی نهایه که در است
ساکن زمره مکو که ریزد سیاه ؛ از لفظ کو که تحلیل حاصل شده نقطه
اراده شده وجنانکه در اسم کی جان یافت حلاوت تمام از لب او
شیرین کامست دل مدام از لب او ؛ جون با دل غمگین لب او گفته شود
بسیار رسد اثر به کام از لب او وجنانکه در اسم پسر
هر زمان آن دل عهد تیره اغشته بخون یابیه ؛ از یار بیخ درد و گهر گشته فزون
وجنانکه در اسم قراجه آن پادشه چین که دلها برود
افزود دری که افسر تاجش بود ؛ مانند مه هر طرف جلوه نمود
جون یک دو گهر گوشه تاجش افزود ؛ وجنانکه در اسم جوکی
ای دل بخزانه مظهر الطاف دلم ؛ گر ملک عجم بسروری گشته علم

آخر از جود گست کش خاص عجم ؛ جون عام برد لطیفه از گنج کرم
تتمه و تواند بود که در معما اشارت بحصول مقصود جنان باشد که در
اسمی از اسما بوجهی از وجوه تصرف نمایند یا تصریح یابجه بعد از تصرف بحصول
مقصود جنان باشد پیوسته و این تصرف بهر عملی از اعمال معمایی تواند بود
جون این معما که متضمن قلب است باسم نون پت
نام تو به پشت دیده بنمود ؛ کردم نظری درون دل بود
و این معما بوسیله عمل تبدیلست باسم فرخ
آن را که از تو مرتبه بندگی بود ؛ از بندگی بنام تو فرخندگی بود
و مبتنی بر عمل اسقاطات این معما باسم درویش
در نام تو سر غیب مضمر یابند ؛ هر حرف از آن کتاب دیگر یابند
آن نام که دفتریست در فضل و کمال ؛ جز ویش اگر خوانده شود در یابند
وجنانکه در اسم بهمن نتوانم از این عشق نهان گفتن هیچ
زین گنج نشان نمی توان گفتن هیچ ؛ آن نام که زوست بهر امن نهان
خواهم گویم نمی توان گفتن هیچ ؛ و شاید که این تصرف در مرکبی باشد
که آن مرکب متضمن حصول اسم باشد در اسم ؛ غیاث
با خسته دلان حکایتی فرمودی ؛ لطفی کردی عنایتی فرمودی
جستم نشان عنایتی فرمودی

وصول اسم بطریق واسطه در اصناف معما جاریست چنانکه در ضمن بعضی
از امثله مذکور شد و ایضا چنانکه در اسم **نوابی**

ای انکه نظیر نیست در ایامت ⁂ فیض دل و جان ز نام با اکرامت
از نام خوشت بنده توانایی یافت ⁂ یکذره نماند از تنش بی نامت

چون از تای مفتوح که در توانامیست یک نقطه نماند و نون او که بی شود
نوابی بحصول پیوندد و چنانکه در اسم **فایق بیک**

انکس که جهان ندیده مانندهٔ او ⁂ باد ابدی دولت پایندهٔ او
خواهی ز وفا و لا برآری نامی ⁂ سر نه تو بجای قدم بندهٔ او

واز لفظ وفا و لا چون واو را بجای دال نهند فا و لا شود و حصول
مقصود بطریق واسطه شاید که نسبت ببعضی اجزاء اسم باشد
چنانکه در اسم **میر** زهبر رسیدن بعز و شرف ⁂
چو این نامه را خامهٔ خوش خرام ⁂ بیاراست اول از ان نام بر ⁂
که باشد بر او نیز ختم کلام ⁂

تم





رسالهٔ معرفت قبله
شاه میر بخط خودش

بسم الله الرحمن الرحیم رب تمم ویسر بلطفک العمیم العظیم

فرخ ترین قبله که محراب ارباب تخت و تاج سر دوز باز ترین کعبه که قبله دعای هر غنی و محتاج بود سدهٔ قدسی آسا و بیان حکمت نما پادشاهی باشد که لآلی بی قیاس شکر و سپاس که بمقیاس عقل و فهم و میزان طبع و وهم قدر کمیت آن نتوان شناخت و تخیلات فکری و تصویرات ذهنی را محیط مرکز کیفیت آن نشاید ساخت نثار کبریا و پیشگاه ذات و علاء اش لایق باشد مهندسی که صحایف افلاک را بید قدرت رفع السماء بغیر عمد برافراشت و هفت نیر سیار مقتضی کل فی فلک یسبحون پارات حالی که بیدوف کاف و نون نهر از نقش گوناگون بر لوح فطرت و صحیفهٔ خلقت نگاشت و از آن میان رقم اختصاص لقد خلقنا الانسان فی احسن تقویم بر صفحه چهره او کشید و بدرجهٔ علیا و لقد کرمنا بنی آدم رسانید و به مقتضی اعلی الانسان

من

من تفاوت و متخلقان بخلعت نبوت و متحلیان بحلیهٔ ولایت را بمایه فضیلت مخصوص کردانید و بموجب تلک الرسل فضلنا بعضهم علی بعض بردای فضیلت بر دوش صاحب رسالتی افکند سبحان الذی اسری بعبده لیلاً من المسجد الحرام الی المسجد الاقصی شطری از عظمتش و مصداق ثم دنی فتدلی فکان قاب قوسین او ادنی بعضی از صفات قربش ظاهر قدری که بر لباس شب الحق از میامن آثار شب معراج اوست و پارهٔ نوری که در عارض روز تابان مانده بیادگاری طلعت شب افروز او **بیت**

انبیا گرچه محتشم بودند ٭ همگی صفر این رقم بودند
گرچه پیش از وی اند و او عقب است ٭ هیچ صفر پیش از رقم است

اعنی پادشاه ملک سپاه چتر سحاب برق رکاب خورشید سپهر رسالت ماه برج سعادت صدر الجریدهٔ اصطفی محمد مصطفی که ماه طلعت منیرش چون از مطلع بدر آمد ظلمت آباد کفر در قعر چاه فرو رفت و خورشید غرهٔ غرّا چون از مشرق نبوت طالع شد به تیغ اعجاز قرص بدر را بدو نیم کرد صلی الله علیه و علی آله و اصحابه صلوة تؤدینا الی القبول کما به و بعد بر رای خورشید آرای فضلای دانشور و ضمیر ماه تنویر علماء فضل گستر در حیز ذهول و خفا نماند که مزیت انسان بر ابنای جنس حیوان بواسطهٔ تزئین نفس به اکتساب علوم و معارف و تحصیل اسالیب حکم و لطایف و اتم

مهمات واشرف علوم ونکات آنست که مسعد سعادت ابدی ومصعد
مدارج اخروی تواند بود وتحقیق سمت قبله وتوضیح براهین وادله
آن در ایفاء بمعاینه این بیان اقرب واحری مینمود لاجرم عنان
سخن بصوب مبتغای این مسایل علی ما ینساق الیه الشواهد والدلایل
انعطاف یافت وعنان خیال بر وجهت سمت آن سمت تحریر وتحریر
نگاشت چون خیال بر این منوال مقرر شد قهرمان زمان شیوه بیداد
بنیاد نهاد وسپاه ستم ایام دست یغما برآورد سرزمین دل رمیده کمین
غصه ومحنت شد وگوشه خاطر مستمند کاشانه بلای فرقت گشت غبار
نسیان بر اوراق آن نسخه کان لم یکن شیئا مذکورا بوجهی که دیگر از خزانه
خیال صورت تحریر این مقال بر بود فکان ما کان مما لست
اذکره فظن خیرا ولا تسئل عن الخبر تا بحکم اذا تم امر دنا نقصه
پرده نشین خلوتخانه عسی ان یاتی بالفتح را داعیه جلوه ظهور
در حرکت آمد وستر خاصیت ان مع العسر یسرا مشاهده گشت ملهم
غیب بشیر وش بی ریب ندا کرد که هر چند نقود خیالات وافکار تمام
عیار باشد تا بسکه قبول شهریاری مسکوک نشود در چهار بازار
والشوری به هیچ نیرزد بیت زانکه نقد سخن درین بازار
گرچه باشد چو زر تمام عیار ؛ زر ودیجو نقدهای روان
تا نباشد بر آن ز سکه نشان ؛ سکه آن اگر نه دم آگاه

نیست

نیست الا قبول حضرت شاه   شاهی که تباشیر صبح اقبالش چون از
مطلع دولت لمعان پذیرفت شموس سلاطین که در وسط السما تمکن
بودند صبحی گردانید بل هنوز صبح سعادتش نادمیده طلایع خجسته فالش
نور آفتاب اعدای دولت بظلمت اعدام مقرون ساخت بیت
باشد تا صبح دولتش دم زد ؛ کس هنوز از نتایج سحرست
بارقه حشمتش را انعام لازم وخنده حسامش را گریه اعدا منحتم
آسمان قدرش چون قدر آسمان بیرون از ادراک وهم وچهر سروریش چون
سر سپهر متجاوز از مدارک افهام بیت
شاه سلاطین روی زمین ؛ بارش همه ملک ملک الیمین
نطق گویی چون کرم سکنم ؛ ز ملک وگیتی سخن بی کم
دو عالم عنبران قدرش جویست ؛ ز نور ضمیرش خرد پرتویست
ز قصر جلالش فلک پایه ؛ فریدون نخلیش فرد مایه
ماه که بریدی تیز گام افلاکست هر چند گرد بر گرد جهان گشت تا گرد
سمند تیز رفتارش رسید نرسید عطارد که محرر دیوان قضای حریان
از جریده سفارت کلک منشیانش بجای زبان نیان ورده بیان منعتم
ساخت زهره در زمان عدلش چنان در کنج عفت نشسته که گیوی از
تار زوی شریعت سر بالا نمی آرد خورشید جمشید فلک از شرم روی

منیرش روی زرد از سوی مغرب میبرد و چون نوبت اشراقش باز میرسد از
غایت خجالت سرخ بر می آید بهرام که تیغ زن اجرام سماویست و در زمان
شمشیر بازی عساکر منصوره اش لرزه بر استخوان می افتد مشتری با این
همه دانشوری در حل و عقد امور از رای متینش استشاره می نماید
و مسندوی کیوان چون کمترین غلامان بدربانی آستان فلک نشانش افتخار
میکند و سپهر برین باکمال خاک پایش روشنی دیدهٔ اقبال میجوید

اختر افزا شوکت برمت فرمان رانده : آسمان از همت در تحت فرمان یافته
بارها از شرم روی آسمان خورشید را : زیر سیلاب عرق در موج طوفان یافته

خسروی که بازوی صفتش گوی سبقت در میدان عدالت جهان از
اکفا و اقران ربوده که صیت معدلت کسری در ازای آن به کلی لاشی شده
و دست عواطفش زنگ ظلمت فقر و فاقه از چهرهٔ احوال بنی آدم زدوده
که اخبار کرم حاتم طی در حدای آن ناطی گشته

بیت

دلش دریا و موجش فیض احسان : کفش ابر و عطای عام باران
زبان و خامه و دستش در افشان : کلام و خط و خلقش راحت جان
چو کلکش مشک می باید به کافور : کشد نیل از برای چشم بد خور

بگوی گردون قضا در پیش چوگان ارادتش خود را چون گوی در میدان تسلیم
نموده و قدر از معیار عدلش حل و عقد کونینش را موزون کرده

مسافران ربع مسکون در زمان معدلتش پنجاه ساله ره را در امان
دیده اند و بارها فراشان شیر چرخ را در پناه شیر شادروان ایوانش
یافته اند اعنی بندگی حضرت خلافت پناه گردون سپاه فرمان فرمای
زمین و زمان خسرو سلاطین جهان اسکندر کیوان حشمت و تمکین جمشید
مشتری مهر و تمکین بهرام مریخ حمله و آهنگ دارای خورشید غلام فریدون جنگ
خسرو ناهید بزم فریدون عطارد حزم سلیمان ماه آیت و علم یوسف
ستاره حشم و خدم

بیت

برای آفتاب و بخشش سحاب
بکف کام بخش و دل کامیاب : بدیدار مهر و برتبت سپهر
سلیمان مکان منوچهر چهر : ملوک اقتدار ملایک سیر
مبارک لقای همایون اثر : ظل الله علی الانام خلاصة الماء
والزعام عامر الآفاق بالسيف المهراق ملجاء خواقين العالم بالاستحقاق
الخاقان ابن الخاقان اشرف من جلس على اريكة الخلافة في الاعصار
والازمان

بیت

بانی بنیان و احسان سایهٔ پروردگار
والی ملک سلیمان شاه جمشید اقتدار : سایه بان آسمان سایش دولت سربلند
پایهٔ قدرش برون از گنبد بخت و جهان : گرد مهر رویش افتد بر توی بر آسمان
هر گز اراده ام خورشید فلک پیما انحطاط : لایق انشا و دیوانش بودی تیر دبیر
گر نبخ استقامت فیض ندارین مدار : زهره عیاش در دور شریعه پرورش

گرد بازار خجالت شد ز تسبیح تار | مهر تقبیل بساطش آفتاب خاوری
گرد عالی بارگاهش می‌برد از بهر بار | یوسف مصر مروه گر بلی بدخواه او
سالها دارد بکف مریخ تیغ آبدار | رایت فتح و ظفر چون بنامش مشتری
رفع شد اسم مخالف از بسیط روزگار | خم نموده پشت کیوان همچو تیر پاسبان
آستان قصر او را شب بجز شب پاسدار | روز دارد روشنی از عکس روی انورش
شب درآمد گر کشد برقع بروی گلعذار | در پناه ماه جاه و آفتاب قدر او
هفت کوکب در مسیر و نه سپهر اندر مدار | پادشاه دین پناه انگشتری در درگاه او
روی مهر آلند شاهان از برای افتخار | کافل ارزاق خلایق حامی شرع رسول
آنکه باشد همچو کسری بندگانش صد هزار | کامل ملک و ملک سلطان غیاث الدین کرت
روضهٔ عالم ز عدلش همچو صحن مرغزار | چون خیال تیغ تیزش بر خیال دشمن رود
در زمان بی زخم گردد پاره جسم آن نابکار | گر مه بدر سپهر با تیغ او یابد قران
در زمان گردد هلاک از بس که یابد انکسار | که زمین را با بلو سازد که آنرا از زمین
روز هیجا چون لب تیر تنگ که دهوار | نوعت جمله پادشاهان تیغ ذرهٔ او
وصف قاطع ز تیغش جز بوجه اختصار | بر سر پادشاهی پادشاه حاکم تا بود
ذابر جسم فلک اجرام علوی را مدار | پادشاها بر عیانی سایهٔ رحمت فکن
زانکه خواهد دولت در روز و شب از کردگار

چون اشارهٔ بشارت بدین منوال صادر شد هر چند خداوندزادهٔ خود
نمی‌دیدم که حوالی القاب همایونش طواف کنم فاما مقتضی المأمور
لمعه‌ای از صفات ملکی ملکات بر حسب توفیق و قدر طاقت در ضمن مقتضی قابلیت
ممدوح عقود تراکیب آن املای اوصاف عالی درج گردانیدم و سالک آن
کلام طلباً للانتظام بجواهر ذکر مفاخرش مقرون ساختم بیت

سخن بمدح تو آراستن غرض آنست ⁂ که نزد اهل هنر رونقی بود ما را
وگرنه منقبت آفتاب معلوم است ⁂ چه حاجت است مشاطه روی زیبا را

اکنون بوسیلهٔ عنایاتی که با تمام افراد عالم عام و مرحمتی که بازهٔ خلایق
چون باران غمام است امیدوار که عنان التفات بصوب قبول این معنی
انعطاف یابد و همت بلند نظر را بامعان عین الرضا مشرف فرمایند
که هر چند نثرش با نثره پهلو نمی‌زند و نظمش با نظم پروین دعوی
مساوات کند بیت روشن شود جهان ز خورشید و همه است
اکسیر حقیقی نظر پادشه است ⁂ بر خاک گر افتد نظر شاه زر است
ور زر ز نظر فکند چون خاک ره است ⁂ متوقع از بدایع کرم علماء صدرنشین
و مجلس نشین نکات خرده بین که این مختصر از شرف مطالعهٔ ایشان
تشرف یابد اگر چون سهوی یا خطائی که در انسان صفتی لازم است اطلاع
یابند آنچه قابل اصلاح بود تصحیح فرمایند و آنچه از حد تعدیل و تقویم خارج باشد

بذیل عفو مستور دارند تا کسوة اعمال ایشان بطراز الذین یستمعون القول
فیتبعون احسنه مطرز گردد و بحلیه فمن عفی و اصلح فاجره علی الله متحلی
شود چه عصمت از وصمت خطا و زلت خاصه منصب نبوتست و رسالت آن
و در صدور آن دیگری محل تعجب و استغراب نیست **بیت**
وما ابرئ نفسی ولا ازکیها ۰ که هر چه نقل کنند از بشر در امکانست
بتخصیص که تحریر این در زمانی بود که خواطر بانواع جهات متوزع و باطن
بهزار وجه متفرق بودی اگه از شروع و مآخذ چیزی در نظر باشد
کی شعر تر انگیزد خاطر که حزین باشد ۰ یک نکته ازین دفتر گفتیم و همین باشد
وهذا اوان الشروع فی المقصود متوکلا علی الصمد المعبود
بدانکه بدرستی که وضع این رساله بر مقدمه و دو مقاله ترتیب یافت
مقدمه در آنکه تعلم دلایلی که موصل باشد بجهت قبله یا عین کعبه باشد
فرض عینست یا کفایه ائمه در این مسئله سه وجه ایراد نموده اند
اصح و اولی آنکه فرض عینست قیاس بر تعلم ارکان صلوة بجامعیة
توقف صلوة بر هر دو و این وجه مختار امام محمد شافعی ابو القاسم رافعی
است و امام نواوی در منهاج منهاج او سلوک نموده و بر جاده متابعت
او قدم زده فاما در روضه ردای طاعت بر زمین مخالفت گسترده و بقول
دیگر ایثار نموده که مقصودش آنست راجح میگرداند که تعلم ادله در سفر

فرض

فرض عینست از برای کثرة احتیاج مسافر با دله قبله در سفر و در حضر
فرض کفایتست از جهة آنکه از پیغمبر صلی الله علیه وسلم منقول نیست که
تکلیف کرده آحاد ناس را به تعلم ادله قبله بخلاف ارکان صلوة و این وجه
ثانیست از وجوه ثلثه و شیخ دمیری که از ائمه متاخرین است نقل
میکند در شرح منهاج از شیخ خود اذرعی میشماید که مراد امام بسفر
همانا آن خواهد بود که عارف بادله قبله آنجا نباشد چه هر گاه که علم غلبه
که اشتباه است مرفوع کرده هر آینه حکم حضرت داشته باشد و مؤید این مطلب
قول منبع العراق والشام الذی لم اعرفه علی الائمه بالتمام حتی سمی عندهم علی
الاطلاق بحجة الاسلام الامام الهمام المحقق ابی حامد محمد الغزالی اجاله الله تعالی
دار السلام در احیا مفهوم میشود چه امام در مبحث قبله نموده این عبارت
ادا فرموده که اگر کسی سوال نماید که چون مسافر بی تعلم ادله قبله از
شهر بیرون رود عاصی باشد یا نه جواب گوئیم که اگر طریقش بر قری متصله
بود که محاریب موثوقه در آنجا باشد یا آنکه رفیق طریقش عالم بادله قبله باشد
عاصی نشود و الا عاصی بود و این سخن در تقویه کلام امام نواوی و تخصیص شیخ
اذرعی ظهوری دارد و مشعر بر آنست که مختار نزد امام حجة الاسلام
نیز همین بوده و ثالث وجوه آنکه فرض کفایه است و ذاهبین باین وجه
فارق قیاس امام رافعی بیان مینماید بآنکه احتیاج بارکان صلوة در جمیع

او فات بر تمام مکلفات عام است بخلاف احتیاج بمعرفت قبله و این مختار
امام علامه و نحریر فهامه حبر و سندی قاضی ناصر الدین عبدالله بیضاوی
است و در غایة القصوی **مقالهٔ اولی** در آنکه مقصود باجتهاد از
دلایل موثوقة الاعتماد که موصل باستیقان قبله میگردد عین کعبه است
یا جهت آن اختلاف ائمه درین مسئله بسیار است و زیاده از حد شمار است
زیرا که هر یکے سلوک مسلکی نموده اند و طریقی علیحده در پیش گرفته اند
از ان جمله امام اعظم ابو حنیفه کوفی و امام اوحد امام احمد طریق تحقیق
و مسلک تدقیق اختیار فرموده اند و عنان کلام را معطوف به تحقیق جهت
قبله ساخته اند و مضای آن را این مدعی را بتقدیم تصرف نموده اند و موید
کلام و مقوی مرام شان نموده ای فحوای روایة حاکمست از امیر المومنین
و امام المتقین اسد الله الغالب علی ابن ابی طالب رضی الله عنه و کرم الله وجهه
که بلفظ گهربار درر نثارش در تفسیر آیة فولوا وجوهکم شطره چنان
جریان یافته که شطره قبله و همچنین روایة ابو العباس احمد بن العاص
عباس رضی الله عنهما که شطر را در آیة مذکوره مفسر داشته بنحوه کما قال شطره
نحوه و ابی العالیة و مجاهد و عکرمه و سعید بن جبیر و قتاده و ربیع ابن
انس خود را بشرف موافقت قولین مشرف نموده اند و صاحب کشاف
و قاضی هر دو در تفسیر خود ابداع نکته لطیفه در آیة فول وجهک شطر المسجد

الحرام

المسجد الحرام فرموده اند و مرجح نموده اش آنست که اختیار مسجد الحرام که در جهة
اشارة بفرضیة استقبال جهة است چه اگر عین مقصود بودی آن زمین نقطه کعبه
را فرمودی عوض آن ذکر مسجد الحرام نمودی و امام عالم سالک امام مالک
قولی غریب بنهجی عجیب ادا فرموده که مقصودش ازان ظاهر است که عین کعبه
قبلهٔ اهل مسجد است و عین مسجد قبلهٔ مکه و مکه قبلهٔ حرم و حرم قبلهٔ دنیا
و بر ارباب بصیرت پوشیده نماند که این تفصیل بغایة قریب بتفصیلی که در جهة
جهة کرده اند بلکه خود غالبا مقصودش همین بوده چنانچه بعد ازین معلوم شود جهة
بعد از کعبه متزاید میگردد و بغایة بعید است که امام غیر ازین معنی قصد فرموده شد
زیرا که موهم تعدد قبلات است والله اعلم واما اصحاب امام مفخم مطلبی النحریر
القمقام القرشی سلطان اصحاب العلم والرشاد الذی لم تخلق مثله فی البلاد
الامام المتقن المدون الالمعی محمد بن ادریس الشافعی رضی الله عنه میدان
مخالفت را انبساط داده اند و فرسان مسابقة در تاختن آورده اند و هر یکی
در حد خویش راهی پیش نهاده اند و درین مبحث نقل دو قول از امام معصی؛
مطلبی میشمارند و عراقیان و امام قفال ترجیح آن قول کرده اند که مطلوب
باجتهاد عین کعبه است قریبا کان او بعیدا و معظم خراسانیان ترجیح قول
نموده اند که مبنی از جهة است و امام حجة الاسلام در تمام تصانیف خود تصریح
بترجیح قول جهة نموده اند و تفصیل این مبحث کما هو حقه در احیا فرموده نموده است..

راجح

کلام مشعر آنست که راجح میکرده که دانستن معنی عین جهه موقوفست و لازم فهم
معنی مقابلهٔ عین و جهه اما معنی مقابلهٔ عین آنست که مصلی در موقفی قیام
کند که اگر خطی مستقیم از ما بین عینی او بجدار کعبه کشند متصل شود به آن
و از طرفان خط دو زاویه قایمه حاصل شود و آن واجب بود بدین انکه
زاویه منحدب سطحی است که دو خط مستقیم بر آن محیط بود پس اگر این دو
زاویه مساوی باشد با آنکه خطین بر یکدیگر عمود باشند زاویه قایمه بود
مانند این ـــــ و الا یکی منفرجه خواهند و کوچکتر را حاده
همچو این ـــــ والله اعلم در مقابله جهه جایز است
که متصل شود طرف خط مستقیم خارج از ما بین العینین بجدار کعبه بی
انکه زاویه قایمه تحصیل نماید بلکه جودنشاید که قایمه تحصیل کند زیرا که گاهی قایمه
باشد که منتهی شود بمسامته نجات نقطه عینیه و در این هنگام لا محاله خطا
محدد باشند پس مواجه عین باشد و این صورت جهه و عین است

فتامل فیه حتی تعلم و حد جهه آن
بود که موهومی است که از افق
واقع شود میانهٔ طرفین
خطین متوهم الخ و یخرج
از عینین بطریقه ساقین مثلث که ملتقی باشند نمی طرفشان در داخل

راس

راس و طرف دیگر هر یکی هر یک بر انها حد جهه بود پس انچه واقع شود میانهٔ طرفین
خطین حد جهه باشد و سعه میانهٔ ایشان بعید از کعبه متزاید شود زیرا که آن
دو خط که بطریقه ساقین مثلث اخراج کرده لا محاله از جانب قاعده مرکز مثلث فی نیز
و اگر حصلا بنهایه اخراج نماید بلکه هر جند که بعید از کعبه زیاده بعد کنند فراخی میانهٔ
ایشان زیاده شود و این تصویر حد جهه و کیفیه خروج خطین است و امام
حجة الاسلام بعد از اتمام
کلام بر طریق مذکور توطیه افاده
دیگر مینماید و میفرماید که چون
فهم نمودی معنی جهه و عین پس بدان که مفتی تردد من آنست که مطلوب اجتهاد
عین کعبه است هر گاه که کعبه ممکن الرویه باشد و الا استقبال جهه کافیست
اما طلب عین عند المشاهده کافیست اما طلب عین عند المشاهده مجمع علیه است
و اما اکتفا بجهه نزد تعذر معاینه مدلل است بکتاب و سنت و فعل صحابه و قیاس
عقل اما کتاب از جهه آیه فولوا وجوهکم شطره جهه مغیر شطر نخواست هر که مقابل
جهه کعبه باشد هر آینه ولا بخواد نموده و اما سنت قول نبوی از نبی صلی الله علیه وسلم
است که نسبت با اهل مدینه فرموده که ما بین المشرق والمغرب قبلة و مشرق از یسار
اهل آنجا بود و مغرب از یمین در حین استقبال و پیغمبر صلی الله علیه وسلم میان هر دو را قبله داشت
و از بدیهیات که مساحت کعبه آن وافی نیست و امام ابو عیسی مهدی در مسند خود نقل آن

نموده و فرموده که این حدیث صحیح است که ناقلان آن از ائمه صحابه امیر المؤمنین عمر
و علی و ابن عباس و ابن عمر رضی الله عنهم اند و افاضل صحابه اکثر اهل مسجد قبا در نماز
صبح بودند که منادی پیغمبر صلی الله علیه و سلم ندا داد که قبله متحول گشته بود و ایشان
و ایشان متوجه بیت المقدس و مستدبر کعبه بودند و در اثنای صلوة گشتند و متوجه
کعبه شدند و هیچ آفریده انکار ایشان نکرد و مقابله عین از کجا باشد
معلوم نمی شود الا بادله هندسیه که محتاج بدقت نظر است و ممکن نیست که در طلوع
لیل این را در یابند و تیر صحابه در حوالی که و در سایر بلاد اسلام بنا و مساجد
می نمودند و هرگز احضار مهندسی نمیکردند که عین کعبه را تعیین نماید و لایقا
از جهة اکثر فرد از افراد انسان باستقبال قبله محتاج اند و ممکن نیست جزم
بمحاذیه الا بادله هندسیه که شرع در شان آن وارد نشده مع ذلک گویا این
ادله را اصحاب کرینموده اند ممکن نیست که موصل باستقبال عین بود کما لا یخفی
علی من له ادنی فهم تحصیل کلام امام مع زیادة اضیف الیه بلطایف الملک العلام
باختتام انجامید چون شمه از اختلاف اصحاب درین باب شرح مذهب نموده باید باب
فصل و دو ایشان اصحاب علم و بینش پوشیده نماند که این مسئله اهم مسایل
و اهم مقاصد شرعی است پس سزاوار باشد که رد امام اختلاف را مطلق الفعل
رها کنند و در کوچه اتفاق و انصاف گذر نمایند چه منحل گردد این تمام میشود
می شود و این فقیر هر چند که ملاحظه کتب متقدمین و مطالعه تصنیفات متاخرین

نمود

نمود هیچ حد وسطی نیافت و دید که تمام از جانبین بمخالطه نیافت چون کمال دین الهی
و دید خواست که حجاب اختلاف از وجوه آن کشف نماید تا حقیقتش در دیده همکنان
در جولان آید و ماهیة مخالفت روی صحرا عدم نهد و از میان موافقان طرق
شریعت بکمالیة فنا منبعی که ماخذ این بود و سر چشمه که زلال این بحث فایض شود
یافت تا روزی در زاویه خیال قاصر خیاز نیافت که چشمه منبع اختلاف و ابداع
سر چشمه انصاف از کتب امام متقنین مطلبی و شروح مختصر مزنی میسر گردد و لیکن
مقتضی از طلب شیا و جد و جهد با وجود انکه این کتب بغایة کمیاب بود بکلی چون
عنقا میشود و بتوفیق الهی و لطایف نامتناهی پیدا نمود و چون مطالعه رفت
چنان ظاهر گشت که مذهب امام شافعی توجه بجهة کعبه است و اختلاف قولین خود
بین واضح شود و تفصیل آن بر وجهی بود که نکات آن در نزد همکنان هویدا
گردد و من الله الاعانة والتوفیق و هو الهادی الی سواء الطریق بدانکه ایدک الله
که منشاء اختلاف قولین درین مسئله از جهة اشعار لفظ امام شافعی است
در محل واحد در کتاب الام بانکه مطلوب باجتهاد عین کعبه است و انشاء الله
بعد ازین معلوم گردد که این عبارت منادی از خلاف این مقصود میباید
کما سیظهر علی من له انصاف و از جهة تصحیح بجهة در اغلب مواضع هم در الام
و بسبب نقل مزنی در مختصر خود از شافعی که واجب جهة است و بجهة نگر تا مر
و خیال قاصر این فقیر در می آید آنست که حق درین مسئله ملفق میان القولین است

وعمل بعدم اختلاف از جهة آنکه در اصول مقررست که جمع و تلفیق بین القولین
اولیست از حمل بر تعارض و درین صورة چون وجه تلفیق ظاهرست پس حمل بر
خلاف نشاید کرد و از جهة آنکه عدول از اولی در امثال این مقام جایز نیست پس گر
کنیم اولا ضبط وجه تلفیق و بعد از آن رجوع کنیم با آنکه بتقدیر تسلیم
اختلاف ترجیح با جهة است و ذکر مرجحات آن بنماییم ان شاء الله و صدر کلام
را الان بین بقول امام کنیم و بعد از آن در صدد تلفیق قولین در آییم قال
الامام المفتی المطیعی اثابه الله الام فی باب کیف استقبال البیت و من کان
بموضع من مکة لا یری منه البیت او خارجا عن مکة فلا یحل له ان یدع کلما اراد
المکتوبة ان یجتهد فی طلب صواب الکعبة بالدلایل من النجوم والشمس والقمر والجبال ومهب
الریح وکل ما فیه عنده دلالة علی القبلة واذا کان رجال خارجون عن مکة واجتهدوا
فی طلب القبلة فاختلف اجتهادهم لم یسع واحدا منهم ان یتبع اجتهاد صاحبه
وان رآه اعلم بالاجتهاد منه حتی یدله صاحبه علی علامة یری هو بها انه قد اخطأ
باجتهاده الاول فیرجع الی رای نفسه آخرا الا الی اجتهاد غیره و یصلی کل واحد
منهم علی جهة التی یحکم انها القبلة فرمایند فضلاء روزگار در غایت ظهور بود
که و یصلی کل واحد منهم علی جهته ظاهرست در آنکه مطلوب جهة است و اگرچه
اشعاری خفی از فی طلب صواب الکعبة بر عین مفهوم میشود فاما با الدلایل من
النجوم والشمس صادق اوست لما بنه علیه الامام حجة الاسلام و دیگر فرموده هم در ام

دربا

در باب کیف البیان و من حیث خرجت فول وجهک شطر المسجد الحرام فرض علیهم حیث
ما کانوا ان یولوا وجوههم شطره و شطره جهته فی کلام العرب اذا قلت اقصد شطر
کذا انک تقول اقصد معروف قصد عین کذا و این عبارت موعود و سابق آنست
که منشاء اختیار شیخ ابی حامد که شیخ عراقیانست شده و فی الواقع اکثر اشعار
در باب الرای بعینیه فاما تاویل آن بوجهی بخاطر خطور نموده که مزیدی بر آن
متصور نیست و تفصیلش آنست که قصد در اینجا بمعنی جهة است چنانچه در صحاح
گفته که قصدت قصده ای نحوت نحوه واقصد السهم اصاب پس حاصل عبارة امام
ظاهرست که معنی اقصد شطر کذا اصاب جهة عین کذا است جه تغییر آن با قصد
قصد عین کذا فرموده و چون قصد بمعنی جهة است پس معنیش آن باشد که اصاب
که جهتی که عین فلان در آنجا است و امام در عقب این عبارة فرموده که شطر الشیء
وقصد عین الشی اذا کان معاینا فبالصواب واذا کان مغیبا فبالاجتهاد بالتوجه
الیه و معنی این عبارت بطریقی که از مفهوم عبارت سابقه و سایر عبارات
مشتمل بر نفایس دقیقه واز تتبع عبارات محققین اصحاب بعد اطلاع
تام بر لغة فصحاء اعراب و تامل در مکامن این باب معلوم شد راجع به آن میشود که قولیه
وجوه شطر الشیء موجبات جه بجهة عین کعبه بر سبیل مسامحه اگر کعبه بوان دیدا که
ماخذ صواب از صاب السهم یصوب صبوبا است اذا قصد و لم یمل و توجه
بجهتی که عین در آنجا باشد اگر غایب بود موید این معنی از اقوال امام از سابق

ولا خفی معلوم میشود همچنانچه در اول فرموده که و یصلی کل واحد منهم علی جهة التی
یظن ان القبلة فیها و دیگر در باب کیف استقبال البیت فرموده که ان کانت
قبلة مشتبهة فان غمت السماء بسحاب او ضبابة لانه یرح او غیره ثم تجلت الشمس
او القمر او النجوم فعلم انه صلی منحرفا لم یعید ما مضی من صلاته و یسلم و استقبل
الصلوة علی ما بان له اذ علی تعین من الخطاء فالامر الاول فان الکعبة فی
خلاف الموضع الذی صلی الیه فهو ان لم یرجع الی تعین صواب عین الکعبة فقد رجع
الی تعین صواب جهتها و دیگر در باب الحالین الذین یجوز فیهما استقبال غیر القبلة فرموده
که قال الله تعالی واذا ضربتم فی الارض فلیس علیکم جناح ان تقصروا من الصلوة الآیه
فامرهم خائفین محروسین بالصلوة فدل ذلک علی ان امرهم بالصلوة الی جهة
وجههم لها من القبلة و دیگر انکه محاملی در مجموع نقل از امام شافعی کرده که اذا ورد
علی میاه قوم فاخبروه ان القبلة فیها فی هذه الجهة رجع الی قولهم و اخبارهم
و دیگر انکه شیخ ابی المحاسن رویانی در بحر و کافی نقل نموده که واجب
اصابة جهة است پس بطریقه که از مفهوم عبارات و نقول معلوم شد همانا
که بر ارباب بصیرت و انصاف ظاهر شده باشد که امام درین مسئله ایشان
دو قول نموده و موجب اثبات قولین توهمی محض بمجرد اشعار مذکور بود
والله اعلم چون از اتمام کلام در تلفیق قولین امام فراغ حاصل شد عنان سخن
را باز مصروف بر تقدیر تسلیم اختلاف قولین و ترجیح جهة بکلا الطرفین

نمایم

نمایم و توضیح این موقوفست بر مقدمه آن که دانستن طریق اختلاف قولین
امام شافعی است و آن بطریقیکه اصحاب ذکر فرموده اند یا آنست که یکی قدیم باشد
و یکی جدید و سابق معلوم بود و درین قسم مذهب جدید است فقط الا هرگاه
که قدیم تقوی یافته بحدیث صحیح که او را هیچ معارض نباشد که در آن وقت
قدیم مذهبست یا انکه قدیم و جدید نباشد و اما سابق معلوم نباشد
و حکم او حکم آنست که قولین در یکوقت صادر شده و هرگاه که قولین در یک
وقت صادر شده اگر امام خود ترجیح یکی نموده پس مرجح مختار است والا
واجبست از نظر ترجیح اصحاب که اهل ترجیح باشند و یا انست که قولین
منزل بر دو حالت همچنانچه فرموده که المهر مهر السر و المهر مهر العلانیة مراد
به المهر السر آنست که اول در سر عقد نمایند بمهری معین و بعد از آن در
علانیه مهری بیشتر یا کمتر عقد کنند و به المهر مهر العلانیة آن که وعده کنند
که بجد یا بمن معین مهر مقرر است اما در علانیه چندی بلحاظ تعظیم کرد
یا انکه ذکر قولین از جهت تخییر و توسعه است همچنانکه در گفتن تکبیر ایام
التشریق در محلی فرموده که خلف الفرائض و در محلی گفته که خلف الفرائض
والنوافل و هر دو جایز است یا انکه مراد یکی از قولین واجب باشد و یکی
احتیاط یا انکه ترک قولین از جهت ترک قیاس است در احدهما از جهت مصلحتی
و درین صورت مختار آن یکی دیگر باشد همچنانچه امام ربیع مرادی نقل مینماید

که مذهب امام شافعی فیما آن بود که قاضی را بعلم خود عمل جایز است و اظهار نمیفرمود
مخافة نقضاة السوء یا آنکه بیان نظر تاخیر بود یا آنکه از جهة امتحان و تحریض اصحاب
بر نظر و امعان باشد یا آنکه بر وجه حکایة بود یا آنکه اختلاف از جهة آن
بوده که این مسئله از دو اصل متعارض انتزاع نموده و جزم بهیچ کدام نکرده
تورعا و احتیاطا یا از جهة ابداع قیاس و معارضهٔ حدیث ضعیف یا آنکه ظاهر
الاختلاف وفی الحقیقة مختلف نیست چون توطیه حرام بانجام رسیده یا آنکه
مسئله از قبیل قدیم و جدید نیست کما یظهر من رجع الی کتب المذهب و اما
تنزیل آنکه منزلست بر حالتی قریب و بعید یا آنکه اختلاف از جهة ترک قیاس
است در احدهما از جهة مصلحتی یا آنکه مخرج است للامتحان یا آنکه مقصود بیان نظر
ناظر است یا آنکه از جهة تنویع مسئلات از اصلین محتملین یا از جهة ابداع
قیاس و معارضهٔ حدیث ضعیف خلاف ظاهر عبارات سابقه است الحاصل
بر آنکه نقل کلام امام ابو حنیفه است چنانچه کلام الامام مشعر بر آن دارد و قول امام
دین محال التمام منافی آنست چه امام در صدد بیان مسئلات و سزاوار است
که نقل کلام غیری بی تقریب بفواید و تشخیص مسئله نکند و مع ذلک امام
تصریح بخلاف آن نموده والترجیح معه کما ستعلم ان شاء الله تعالی بر وضع
اختلاف یا از قبیل آنست که ظاهره الاختلاف و فی الحقیقة مختلف نیست
چنانچه در وجوه تعلیق معلوم شد یا از قبیل تخییر و توسعات یا آنکه مراد باحد

القولين

القولین واجبست و یکی احتیاطا و مطلوب بر تقدیر حاصلست یا از قبیل آنست
که سابق محمولست و قولین در یک وقت صادر شده و در بین طریق ترجیح مذهب از
ترجیح اصحابی که اهل ترجیح اند پس شروع در ذکر مرجحات نمائیم بدانکه ترجیح قول برجهة
از چند وجهات اول بکتاب و سنة که ذکرش مقدم شد و نزد امام منقح مطلبی
مقررات که اگر حدیث بر خلاف حکم او بیابند مذهب او موافق حدیث است چنانچه
فرموده اذا وجدتم فی کتابی خلاف سنة رسول الله صلی الله علیه و سلم فقولوا بسنة
ودعوا قولی و هم از و منقولست که ما قلت من قول او اصلت من اصل فیه عن رسول الله
صلی الله علیه و سلم خلاف ما قلت فالقول ما قال صلی الله علیه و سلم و هو قولی و لیکن کسی
را مرتبه عمل بحدیث نیست چه ناسخ و منسوخ و معارضات در احادیث بسیار است
فاما امام حجة الاسلام که اعلی نبا فان میدان تصرف و احسن گوی با زان بچوگان
تصرف و مع ذلک موید بکلام شیخ افاضل صحابه عظام و تابعین کرام است و مانعی
نقل امام مزنی است در مختصر خود از شافعی چنانچه از پیش مفهوم شد و یقینا یحیی مزنی
از عالم ایه پیش بوده چه او اجل و اعلی اصحاب شافعی است و ملاحظه نقل او بهتر
نموده و بحق اورا اعتبار بیش است و ثالث شروای نصوص امام منقح مطلبی است خصوص
در آن موضع که اشارت بعین فرموده چنانچه از پیش مفهوم شد و بهذا یظهر
علی من له ادنی فطنة او اقل مسکة و رابع آنکه در اصول در باب ترجیح مقرر که عراقیان
در نقلیات اعلی از خراسانیان الا غالبا فاما خراسانیان احسن تصرفا از عراقیان شد

و خفا باد معلوم است که ترجیح در این مسئله بحسب تصرف و تدقیق است زیرا که در ثبوت
منقول صحیح بجای نیست و یقیناً هیچ آفریده را در آن شبهه نیست که امام حجة الاسلام
احسن الحسینی است بتصرف و تدقیق از جمیع ائمه و قول او و اکثر خراسانیان خالی از حجه
معلوم شد مرجح جهت است پس این طریق که تحقیق نمودیم مذهب مفتی بقول امام ابو
بوده و قول شیخ ابی حامد و تحقیق آن باشد که توجه بجهه مطلقاً کافی نیست بدلیل
قرب بکعبه چون بعض اعضاء او از محاذات رکنی بیرون رود و عین نیز مطلقاً
شرط نیست از جهه آنکه صف طویل و اطراف مسجد اکرم راجعت کنند با کعبه
هر آینه بعضی از محاذات عین بیرون روند و حال آنکه باتفاق نماز ایشان
صحیح است چه جای صف طویل در اقصای شرق بلکه حق آنست که عین کعبه قبله است
هر گاه که کعبه ممکن الرویه باشد و جهت کعبه قبله است چون مصلی خارج از مکه بود یا
محلی باشد که کعبه نتواند دید چنانچه از قول امام مفتی مطلبی شافعی در صدر باب کیف
استقبال البیت مفهوم شده و لیکن احسن آنست که قول اکمل بعینه قایل
هم بر این طریق حمل نمائیم چه توجه بعین عادیه بتوجه بجهتی است که عین در آنجا
باشد چنانچه از قول امام در محلی که اشارت بعین فرموده مفهوم میشود و مقدمه
فیما مر محصل کلام آن باشد که مجتهد مکلف نیست باستقبال عین کعبه بلکه بجهه
واجبست توجه بجهتی است که عین در آنجا باشد لکن للاحتیاط فکر را مربوط بعین
ساختن بعید نیست هذا و ملتمس از اصحاب علم و فقاهت و ارباب فضل و درایت آنکه

بسمع

بسمع عنایت و نصفت این هفوه را استماع فرمایند و بعین رضا مطالعه نمایند چه غرض از
تحریر این کلمات تسهیل قبله بر مؤمنین و مؤمنات بوده و سؤال من الله الفضل الجزیل
فی العاجل و الثواب الجمیل فی الآجل و هو حسبی و نعم الوکیل و کفی التوکل علی الملک الجلیل

مقاله ثانیه در تحدید جهه قبله و تعیین عین کعبه بدلایل مستنبطه و براهین
مبرهنه از کتب ریاضی و هندسه و از لوح صحیفه ضمیر کثیر بوسیله فکری فاتر که از
انحطاط طلوع کرده و در نصف النهار خیال استقامت یافته و بتعدیل نظر ارباب
دانش و اصحاب فضل گشته معدل شده و بر تقویم قبله انظار سوی حکمت و تحقیق
استواء وقت مقوم گشته و تعیین قبله هر بلدی و انحراف مکه هر شهری کمال کرد
بمنه و توفیقه و هو اعلم بحقیقه و این مقاله مبتنی است بر دو اصل و محتوی است
بر دو فصل **فصل اول** در تعیین جهه قبله بوجوه متعدده وجه
اول موقوف بر سه مقدمه **مقدمه** معرفه طول و عرض بلدان که مکه حماها
الله تعالی و این موقوف بر معرفه طول و عرض است آنکه طول قوسی است از معدل النهار
آخر عمارت که جزایر خالدات بوده با ساحل بحر مغرب چه جزایر معموره است و میانه
تقاطع فوقانی معدل با دایره نصف النهار بلد بسوی مشرق چون موقوف بود این بر معرفه
معدل و نصف النهار ذکر حسب التعریف نمودیم که معدل دایره عظیمه ایست بر فلک الافلاک
که بر این قطبین او واقعست و آن منطقه حرکت است و نصف النهار دایره ایست عظیمه که بر
قطبین شمال و جنوب و سمت الرأس و القدم گذشته و قطبها و نقطتان مشرق و مغرب

وعرض قوسی است از دایرهٔ نصف النهار میانه معدل و سمت الراس بلد و این آن قوس است که واقعست میانه قطب شمالی افق و افق دایره ایست عظیمه فارق میان مایری و مالایری و قطبان او سمت الراس و سمت القدم بود و چون مفهوم طول و عرض بلدان معلوم شد بدانکه طول مکه از جزایر خالدات هفتاد و هفت درجه و ده دقیقه است و از ساحل بحر غربی شصت و هفت درجه و دو دقیقه چه تفاوت میانه ایشان ده درجات و عرض مکه بیست و یک درجه و چهل دقیقه و اما طول و عرض بلدان در جدولی که بعد از این می آید معلوم شود

مقدمه ثانیه آنکه هر بلدی که فرض کنند ممکن نیست که متحد باشد با مکه در طول و عرض والا اتحاد لازم آید الا موضع معظم که در آنجا قبله متعین نیست بلکه از قبیل فاینما تولوا فثم وجه الله است مقدمه ثالثه آنکه هر بلدی که طول او از طول مکه بیشتر باشد خواه که در عرض مساوی باشد یا متفاوت مکه غربی آن خواهد بود و اگر بعکس شرقی آن باشد و هر بلدی که عرض او از عرض مکه بیش باشد خواه که در طول مساوی باشد یا نه مکه جنوبی آن بود و اگر بر خلاف باشد شمالی بود چون مقدمات تمامه معلوم شد بدانکه نسبت متصوره میانه بلد مفروض و مکه از نه وجه خالی نیست و یکی از آن … ممتنع الوقوعست و آن در طول و عرضست و هشت دیگر متصورات این فقیر تفصیل جهة قبله در هر یکی از آن بیان کرده اما هر گاه که طول بلد و عرض آن هر دو زیاده از طول و عرض

مکه

مکه باشد و اگر عرض زیاده باشد و طول کمتر میانه مغرب و شمال بود و اگر بعکس باشد میانه مشرق و جنوب و اما هر گاه که طولشان مساوی باشد پس هر آینه هر دو در تحت یک نصف النهار واقع باشد از جهة آنکه تفاوت طولین بمقدار نصف النهارین میشود پس هر گاه که طولین متحد باشد لا محاله نصف النهارین هم متحد بود و اگر عرض بلد زیاده بر عرض مکه بود پس جهة قبله جهة جنوب باشد والا جهة شمالی و اما هر گاه که هر دو در عرض مساوی شدند اگر چه بر قیاس طول چنان می نماید که هر دو در تحت اول سموت واحد باشد و اما چنین نمی تواند بود از جهة آنکه اول سموت دایره ایست که بر نقطه مشرق و مغرب و سمتی الراس و القدم گذشته و تقاطع با معدل در مشرق و مغرب نموده و غایت میل او از معدل مقدار عرض بلدات و آن نقطه سمت الراس بود و ابتدای او از نقطه مفروضه بر آن بعد او از معدل کمتر باشد پس اگر این دایره بعلیه سمت الراس بلدی دیگر گذرد لا محاله عرض آن کمتر از عرض بلد ما باشد و حال آنکه مفروض خلاف اینست … هر دو در تحت … باشد که تماس کرد این دایره با اول سموت بر دو نقطه سمت الراس و القدم و بعد این دایره از معدل در جهة عرض بلدات و اگر طول بلد کمتر از طول مکه باشد جهة قبله جهة مغرب بود و اگر طول شهر کمتر بود جهة مشرق و این تعیین قبله است در هشت صورة در جمیع بلدان از ین خالی نیست و موضوع فی ابا تعبیر شد و تحقیق جهة قبله در بلدان معروفه نمودم و از جهة تسهیل عمل جدولی وضع کردیم

وجهة قبله هر شهری را ثبت نمودم و هر چند شهر که تعلق بیک مملکت داشت و زیاده
شهر نیا خرد و الالی این بلاد نداشت و در حکم جهة قبله موافق بود با اسم مملکت
او ادرفت واحد بهذا انا نهذه التحقیق و نقتفا ماخذه لک الطریق فحمده وهو
بالحمد حقیق و سکر ع و مکک علق و هذه صورة الجدول

البلدان	الطول	العرض	[illegible]	البلدان	[illegible]	[illegible]	[illegible]
تمام معاریه	انه له نامه تا	ارله الطه	[illegible]	طائف در طول و عرض قرب مکه	عرک	کاک	سا مور دیمال
مطرح دار الملک اندلس	لح الو	له ح	[illegible]	الحسا البحرین	فح له	الدح	سا مور اخور
نجد از بربر	سه ح	طل	[illegible]	مطلب بحرین	عد ح	لد ح	
حرلی دار الملک جبشه	سه م	الدل	[illegible]	سلیمیه از شام	سول	لایه	
قرص از صعید مصر	سال	الدل		دمشق دار الملک شام	ع م	لحسه	
اسکندریه هم از مصر	مام	لدح	[illegible]	بعلبک هم از آن	ع یه	لحیه	
دمیاط هم از آن	بحل	لاله	[illegible]	حلب هم شهر شام	عب	له ه	
مصر دار الملک صعید	بحک	لک	[illegible]	نوزیطیا کرحالی مشهور قسطنطنیه	یطه	یه ح	[illegible]
عدن از مملکت یمن	عو م	ام	[illegible]	ارزنکان هم از روم	عو م	لح م	
صنعا هم از یمن	عو ح	مدل	[illegible]	نصیبین از جزیره	عدک	لدح	[illegible]

السلدان	طول	عرض	جهة قبله	السلدان	طول	عرض	جهة قبله
قلزم ساحل بحر	سدو	الطك	جنوب ما بین [illegible]	موصل هم اران	غرو	لدل	
وسیب ازعمان	عدك	يدس	[illegible]	آذار ارمینه	غرم	لحو	
عسی صلم ازبحار	عدك	الدو	ما بین [illegible]	اخلاط هم اران	عدح	لطك	
مرو دار الملك ازماوراء	فحو	لحو		کازرون از مملکت فارس	فرو	الطه	ما بین مشرق
فراغنه ازاران	فحو	لرك	وجنوب	شیراز دار الملك	فحو	الطو	
اردبیل هم ازاران	فدل	لحو		سیراف كوه يلاب	لحو	الطو	
[illegible] هم ازاران	فحو	مل		رود ازعراق عجم	فطو	لدو	وجنوب
[illegible] ازاران	فدل	مه		همدان هم اران	لحو	لدس	
ما بالااورات اصفا	فه و	محو		ساوه اصفا اران	فه و	لدو	
ملك یعرب	ارطك ماحو	ارمول ماحو	مغرب	دون مرزاریحا	فه و	لوح	مغرب

السلدان	طول	عرض	جهة قبله	السلدان	طول	عرض	جهة قبله
مملکت ملعار	ارعطو ماحو	ارلدو ماحطل		حرماوان هم اران	فه ل	لديه	
کوفه از عراق عرب	عطل	لال		کاشان	فوح	لدو	
بغداد دار الملك عراق عرب	مه و	لداله	مم	اصفهان هم ازعراق	فوم	لدله	مغرب
بصره از عراق	فدو	لدو		قم نیز ازان	فه م	لدمه	
تستر از خوزستان	فدل	لال		ری	فرك	لدو	ما
رامهرمز هم ازانجا	فدمه	لاو	ما	الموت رودبار	فه له	لوها	
گیلان از مقعما	ارهی ماوك	ارلوح مالح		مرو الرود از خراسان	صرو	لوما	
ساری از طبرستان	لحو	لوح		بلخ	فاو	لوح	
استراباد	وطله	لوله		سمنان	فرح	لوح	
جرجان دار الملک جرجان	صح	لرو	جنوب	دمغان [illegible]	فدالد	لدی	مغرب

ثوابت

وصانی از وجوهی که جهة کعبه بدان محقق میشود کواکب ثوابتاند از سیارات و ثوابت
و ثوابت کوکبی چند است مرکوز در فلک ثامن که او را بلسان شرع کرسی
خوانند و بلسان حکمت فلک البروج و این کواکب را حرکتی مرئی نیست حتی
که متقدمین از حکما مثل ارسطو و غیره اصلا اینها را متحرک نیافته اند و قایل بان
شده اند که افلاک ثابتاست و حرکتی وضعی از فلک هشتم است تا
زمان بطلمیوس و او در رصد چنان یافت که در سی و شش هزار سال یک دوره
میکنند و استاد الکل فی الکل خواجه نصیر الدین طوسی چنان یافته که در هر
بیست و پنج هزار سال و دویست سال یکدوره می نمایند و رصد سمرقند که سلطان
اعظم علم الغ بیک متصدی آن شده موافق با خواجه است و طریق معرفت
جهة قبله از این کواکب چنان بود که رصد کنند محل طلوع یا غروب یکی از اینها
و ملاحظه نمایند که از این مطلع در کدام طرف واقعست و این طرف در این
بلد بعینه جهة قبله است

البلدان	[illegible]	بسطام از رابع	سبزوار از رابع	نیسابور هم از رابع	طوس هم از رابع	[illegible] از رابع	قاین هم از رابع	طبس [illegible]	[illegible]	[illegible]
طول	عح	طل	صال	صل	صل	صل	صوی	صده	صدک	صدل
عرض	لوها	لو	لوه	لکا	لره	لدل	لحم	لحه	لد	لره
جهة قبله	مغرب					[illegible]				
البلدان	گیلان دار الملک [illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
طول	صدل	صدل	صطك	قل	فول	[illegible]	صه	[illegible]		[illegible]
عرض	مر	لطه	لطك	مامه	مه	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
جهة قبله	مغرب					[illegible]				[illegible]

[illegible]

واهل یمن وعدن
وظاهر الاسود و نواحی آن یمن
قبله ایشان ناحیه راست
که میان آن دو چشم است
و بهیلی که چون طلوع کند در قبه [illegible]
باشد قبله ایشان از ضیق صدر [illegible]
یمانی است

وبعض قبله اهل
حبشه و ما ورا آن
از ستارگان عیوق
است که چون طلوع کند مقابل
چشم راست باشد و قبله ایشان
از صدار کعبه مقابل باب سودات است
وهو اعلم بحقیقة الاحوال

[illegible] زیلع و [illegible] وطلبات [illegible] میانه [illegible] طلوع ثریا و عیوق [illegible] غروب [illegible] استقبال [illegible] درضا [illegible] رکن غربی و حجر الاسود

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ما که جهة از یمن او ماوراء آن تا شمال آن است و به تقادیر شدید جهة
قبله از اینها نمایند و این فقیر نسبت بعضی کواکب با جهة قبله اکثر ممالک ملاحظه
نموده و تعیین قبله آنها بعضی ازین کواکب کرده و درین باب دایرهٔ وضع
و به قسم شده و در هر خانه اسم شهری چند که درین حکم موافق
بودند ثبت کرده و تعیین قبله انجا بعرف وکیفیت توجه اهالی بلدان و طریق
محاریب ایشان بدین علاوه نمود بتوفیق الملک المعبود

وجه ثالث در تحقیقات امام حجة الاسلام است در احیا که نموده
افاده فرموده است بآن راجع میگردد که ادلهٔ قبله سه قسم است ارضی و آن چون
استدلال بجبال و قری و انهار است و هوایی و آن استدلال بریاح شمالی و جنوبی
و غیرها است و سماوی و آن نجوم است اما ارضی و هوایی در بلدان مختلف میشود
و به استقصاء آن قدرت وافی نیست و اما سماوی ادلهٔ او منقسم نهاریست
و لیلی است اما نهاری آفتاب است پس باید که او ملاحظه کند قبل از خروج از بلد که
نزد زوال کجا واقع میشود بر میان حاجبین یا بر عین یمنی یا یسری یا میل
بجبین مینماید زیرا که آفتاب در بلدان شمالیه ازین محال تجاوز
نمی نماید و چون زوال معلوم شود قبله معلوم کردد فاما این نیز در بلدان
تفاوت پیدا میکند پس ممکن الاستقصا نیست و اما قبله در وقت مغرب
هدک نمی شود الا بموضع غروب و این چنان باشد که احتیاط نماید که مغرب
شمس بر عین مستقبلت یا مایل بوجه یا بقفای او و بشفق نیز از جهة عشا
اظهره معلوم می شود و در صبح از مشرق شمس چنانچه آفتاب در تمام صلوة
دلاله بر قبله می نماید و لیکن باختلاف فصول مختلف میگردد زیرا که مغارب و مشارق
بسیار است و اگرچه منحصر در دو جهة است و نیز گاه هست که مغرب بعضی از نجوم
غیبت شفق میکذارند با غیرات و آفتاب مرئی نیست پس بکلی نباشد و درین
اوقات رعایة موقع قطب که آن کوکبیست که او را جدی میخوانند باید کرد و ملاحظه

این چنان باشد که در هر بلده و در هر حین استقبال قبله ملاحظه نمایند
که جدی در کدام طرف واقع است و آنرا طریق معمول علیه سازند الا هر گاه که سفر
طویل شود پس باید که چون بشهری دیگر رسد شود محراب جامع باز مراقبه آن
نمایند و معمول به سازند و کلام امام با تمام رسید و لیکن در قول سابق که فرموده
که قطب کوکبست مسامحه می نماید زیرا که قطب نقطه مفروضه است
در فلک الافلاک که فلک بیان دوره می نماید کما برهن علیه فی الریاضی
هو اگر چه عبارت امام تا وقتی ظاهر هست که امام تغیر موقع قطب نکرده بوده
و موضع قطب نزد اکثر همو پایان جدی است بحیثیتی که حال دران شده و مع
ذلک در کلام امیر المومنین و امام قضاة الصحابة اجمعین علی ابن ابیطالب
رضی الله عنه مثل این وارد شده حیث قال الجدی قطب السماء و [illegible]
نظری تعبیر این چنان نموده که مراد قرب بی است چه نزد بعضی که مجهول جهت
در موضع قطب قابل مستند آنست که جدی قریب قطبست و جزین اشارا
باسم غیر للمجاوره مسمی میسازند بر سبیل مجاز و تفصیل این طریق از پیش
گذشت و وجه رابع تفصیلیست که امام محیی السنه فرموده و اولا تمهید
مقدمه نموده که مراد بحدیث ما بین المشرق و المغرب قبله مشرق شتا و مغرب
صیف است و آخر مشارق مشرق شتاست و آن قریب بمطلع قلب
العقرب است از جانب جنوب و اول المغارب مغرب صیف است و آن مغرب

سماک

سماک رامح است پس بنا برین مقدمه هر کسی که از اهل مشرق بود چون مغرب صیف
از دست راست بدارد و مشرق شتا از دست چپ هر آینه مستقبل قبله باشد
و آفتاب در اطول ایام مطلعش بر قفای مصلی بود و ظل بجهت قبله واقع گردد
و عند الزوال قریب بناصیه بود و عند الغروب بر یمین و در اقصر ایام مطلعش
بر یسار بود و در زوال بر عین یسری و مغربش در مقابل گوش راست باشد
و در استوای لیل و نهار در نزول بر موخر عین یسری بود و نزد غروب خارج از عین
یمنی و درین نواحی افق مصلی بر قبله قطب شمالی است که چون مستقبل شود در
عقب گوش راست بود و اندلاع نیز نسر اسد هر گاه که در وسط السما متجلی
شوند که در ان حین چون نسر طایر از یمین بدارند و نسر واقع از یسار مستقبل
قبله باشد و از ینجمله تیر عیوق است که او در وقت طلوع بر نقره قفای مصلی
بود و اما انچه که آنرا کف الخضیب خوانند مطلعش بر قفای مصلی بود
و اندلاع شعری است چه مطلع او از یسار مستقبل بود و تمام این احوال نسبت
با اهل مشرقست و قس علی هذا احوال المغاربه تفاصیل این مطلوب بروجهی که
بانجام و غایة اتمام بتوفیق ملک علام انجامید **فصل دوم** در تعیین سمت
قبله و انحراف مکه و این موقوف است بر معرفت سمت و اگر سمت القبله هر
بلدی نقطه تقاطع افق است با دایره که گذشته باشد بسمت الراس اهل بلد و مکه
از جانب جهة قبله و خطی که واصل شد میانه این نقطه معینه و مرکز افق آنرا
خط سمت القبله خوانند پس هر گاه که مصلی متوجه این خط شود هر آینه محاذی بود

بر محیط دایره بر سطح ارض که گذشته باشد عیانا نه قدمین او و موضع سجود و وسط
مکه که کعبه چون این مقدمه معلوم شد بدانکه استخراج سمت القبله را طرق
کثیره است و این فقیر انچه قریب بفهم و لایق مقدمات فهم و دانسته بود دو آن
طرق است طریق اول موقوف است بر مقدمه لازم التقدیم که مضمونش
آنست که آفتاب بسمت الراس اهل مکه در دو درجه که میل او از معدل بجهت
شمال مثل عرض مکه باشد دوری نماید زیرا اگر چون عرض مکه از میل کلی
کمتر است پس منطقة البروج در جانب شمال از سمت الراس اهل مکه خواهد
بود و آفتاب متحرکست بحذاء منطقه پس لامحاله در دو جزو که میل او
مساوی عرض مکه باشد و آن هشتم درجه جوزا و بیست و سیوم درجه
سرطانست بر سمت الراس بگذرد و در مرور بجزو اول اظلال جنوبی
گردد و در جزو ثانی باز شمالی شود و لهذا اگر راد و ظلین میگویند و این دو مرتبه
آفتاب در ساعت استوا در مکه بود و ح ظل و فی مطلقا نباشد و چون
مقدمه باتمام رسید بدانکه آفتاب چون باین دو درجه رسد اخذ سمت
القبله از و بهر دو وجه میسر است اول بطریق اسطرلاب و قاعده آنست
که وضع نمایند احد الطرفین را بر خط وسط السما و علامتی بر موضع مری
بکنند و بعد از ان عنکبوت را بر جانب غرب تحریک دهند اگر بلد شرقی
بود بشرقی و اگر بلد غربی بود بمقدار زیادتی یا نقصان طول بلد از مکه
پس محلی که منتهی شود جزو از تحریک عنکبوت بغرب یا بشرق ملاحظه نمایند

کاز

که از مقنطرات ارتفاع شرقی یا غربی چند است که آن ارتفاع این جزو باشد
و در افق بلد و کذلک وصول این جزو بسمت الراس اهل مکه و در آن روز رصد طلوع
شمس با آن ارتفاع شوند و چون با آن رسد مقیاسی قایم بر سطح ارض نصب نمایند
که ظل او درین وقت مسامت قبله باشد بتحقیق از جهه آنکه دایره ارتفاع
آنوقت متحد است یا دایره مارّه بسمت الراس بلد و مکه از برای آنکه دایره ارتفاع
بمرکز آفتاب و سمت الراس بلد گذشته و درین وقت آفتاب در سمت الراس اهل مکه است
پس لامحاله دایره ارتفاع بر سمت الراس هر دو بلد گذشته و منتصف عرض
ظل در سطح دایره ارتفاعست پس خطی چون ظل شاخص در تحت قدم دایره آورد
لامحاله متوجه عین کعبه باشد و در اسطرلاب سدسی در عرض شیراز تکیه
ملاحظه نمود و تخمینا هفتاد و هشتم مقنطرها از مقنطرات ارتفاع بود طریق
ثانی که اسهل است چنان باشد که اولا تفاوت ما بین الطولین اخذ
نمایند و به ازاء هر پانزده درجه تفاوت ساعتی از ساعات مستوی
بشمارند و از جهة هر یک درجه چهار دقیقه چه درجه باصطلاح ایشان شصت
دقیقه است پس حصه هر دو از پانزده چهار خواهد بود و بعد از ان اخراج
شود از قسمت ساعات بعدد و دقایق تا که شد از وصول مرور آفتاب از سمت
الراس بلد و چون بدین طریق خود شود پس رصد این وقت شود در روزی
که آفتاب بیکی از ان دو جزو باشد بجزیی که آنرا اصلاحیه داشتن آن باشد

مثل شیشه وقت وساعت واین قبل از استواء بلد باشد وبعد از استوا اگر غربی
باشد وعمل نمایند بطریقی که در سابق معلوم شد ودر عرض شیراز که نسبه ملاحظه نمود و
چهل وسه دقیقه وینت ثانیه میشود والماهر کاه که طول بلد ومکه مساوی باشد
آیه ریاضی تصریح کرده اند که از این طریق معلوم نمی شود از جهة آنکه این طریق مبنی
بر تفاوت طول است واین فقیر را چنان خلجان میشود که اخذ این طریق در
صورت مذکوره اسهل است زیرا که چون طول بلد ومکه مساوی باشد لا محاله
نصف النهارشان متحد باشد پس چون آفتاب بنصف النهار رسید
ظل شاخص نماید بی زحمتی دیگر وگویا مراد آنکسی که گفته ممکن نیست آن بوده
که باین طریق که تفاوت ما بین الطولین اخذ نمایند در تساوی ممکن نیست والله اعلم

طریق ثالث طریقیست مشهور میانه ائمه بدایره هندیه بحیثیتی
که اگر آب بران بریزند از همه اطراف یک نسق سیلان یابد واگر مثل زیبق
یا بیضه بران وضع کنند هر نقش کرد ومیل بهیچ طرف نکند وتحصیل این چنان
توان که وضع نمایند وبط مسطره مدوره مصححة الوجه بر نقطه ازین سطح
وبگردانند بران نحو بحیثیتی که مماس این سطح شود در تمام اجزاء وبنهایج هیچ
روشنایی نماید بعد از ان وزن کنند بکونیا وان مثلث نجارانست که شاقول
را از ان معلق میسازند وطریقه وزن چنان باشد که وضع کنند قاعده آن برین
سطح و مستوی میسازند بحیثیتی که اگر قاعده کونیا بر جمیع اطراف سطح بگردانند

وقاعده آنست که صلب
کنند سطحی مستوی فی غلظ
و و شمدی ۴۵

بند شاقول بهیچ وجه از عمود مثلث میل نکند چون بدین طریق عمل رود روی زمین
را سطح موزون خوانند وبعد از ان اخذ او را دو طریق است اول آنکه دایره نقش
نمایند بحیثیتی که بطرف سطح موزون نرسد بلکه اگر میانه او وطرف سطح اکثر از
اصبعی باشد اولی نماید پس نصب کنند در مرکز این دایره مقیاسی معتدل القد والغلظ
وباید که راس ان از قاعده خیلی باریکتر باشد تا بسبب مخروط ناظل ورزان احتیاج
متفرق نشود واین مقیاس را باید که ثقلی باشد تا در محل خود ثابت شود بعد از ان به الات
صحیح ارتفاع شرقی شمس بگیرند واخراج کنند از مرکز قاعده مقیاس خطی مستقیم که بر نصف
ظل بگذرد ومحیط رسد وچون آفتاب کالب غرب آید ومثل این ارتفاع رسد
رصد کنند وما نند خط اول خطی اخراج کنند پس لا محاله محیط شود بزاویه نزد قاعده
مقیاس بعد از ان تنصیف کنند این زاویه را بخطی مستقیم بطریق تنصیف زاویه
چنان بود که نقطه زاویه را مرکز سازند ورسم کنند قوسی که قطع خطین نماید ووصل کنند
ما بین منتصف این قوس ودو مرکز بخطی مستقیم واز طرفین بمحیط کشند که این خط در سطح دایره
نصف النهار بود چنانچه بعد ازین معلوم خواهد شد ثانی آنکه قایم دارند
مقیاسی که زاویه که عمود باشد بر سطح مستوی مذکور ورسم کنند در حوالی این مقیاس
دایره که ظل مقیاس قبل از نصف النهار از نصف قطر دایره کمتر باشد وداخل
داخل شود وبعد از نصف النهار از نصف قطر زیاده شود تا از دایره بیرون رود
بنحوی که متقدمان گفته اند که لازم است که مقیاس بقدر ربع قطر دایره باشد زیرا که

مقصود که تحقیق در انبساطات ظل آن حاصل میشود پس ضروری نباشد و قاعده
که جازم باشد به آنکه مقیاس قایم است بر سطح افق یا نه دو نوع است اول به تسویه
بعد میانه قاعده مخروط و میانه محیط دایره من جمیع الاطراف و دانستن این
چنان بود که رسم کنند دایره بر مرکز هندیه مساوی محیط قاعده مخروط
و منطبق سازند قاعده مخروط را بر محیط دایره صغیره و ثانی
بشاقول طریقش آنست که معلق سازند خیط شاقول را از سطح مقیاس
و ملاحظه نمایند که اگر بحیثیتی است که منطبق است بر سطح مقیاس از جمیع جوانب پس
مقیاس قایم است و الا نه و بعد از ان ترصید نمایند ظل مقیاس را در صباح
از نهار و آن متناقص شود تا داخل در دایره گردد و بر مدخلش علامتی
نمایند و دیگر ترصید کنند ما و ظل متزاید و منبسط گردد تا از دایره بیرون
رود و بر مخرجش نیز علامتی کنند پس لا محاله منقسم شود به این دو علامت
محیط دایره بدو قسم پس وصل کنند ما بین العلامتین را بخطی مستقیم
که وتر قطعتین دایره باشد بعد از ان تنصیف کنند این دو قوس را
که از ان بخطی مستقیم که آن خط نصف النهار باشد از جهت آنکه سمت
الظل دائما بر فصل مشترک است میانه سطح دایره ارتفاع آفتاب و میانه
افق و ارتفاع هر چند که زیاده میشود ظل کمتر میگردد و بالعکس و اعظم ارتفاعات
بدایره نصف النهار متعین میگردد پس اقصر اظلال گاهی باشد که آفتاب

در

در نصف النهار بود و وقوع سمت الظل فصل مشترک باشد میانه سطح دایره نصف
النهار و دایره افق و برهان هندسی بر این بزرگ است فاذکره در رساله همین مقدار
کافی است و چون خطی دیگر بر این خط عمود سازند خط مشرق و مغرب و خط
اعتدال بود از جهت آنکه دایره اول سموت متقاطع بوده با دایره نصف النهار
بانصاف و زاویه قایمه را تحصیل کرده و این صوره دایره هندیه است
بجلا الطریقین و الله اعلم



و مشکلی هست که صحت این اعمال مبنی بر آنست که آفتاب در حین وصول ظل به
محیط دایره قبل الزوال و بعد از ان بر یک ارتفاع باشد از جهات نیز
و حرکت میل این حاصل نیست از جهت حرکت میل اما اگر رعایت بعضی شرایط کنند
آنچه قریب بتحقیق باشد اول آنکه این ترصید در یکی از انقلابین یا قریب آن
بود از جهت حرکت میل غایت بطی است در آنجا پس گاه که آفتاب در منطقه نهار عین

مداری واحد است ثانی آنکه منقلب صیفی باشد از جهت آنکه در صیف ظل اقصر
وهو اصلی است جز عوارض جو کمتر است ثالث آنکه آفتاب قریب به افق
نباشد از جهت آنکه اطراف ظل عند الافق متفرقت رابع آنکه قریب نصف
النهار نباشد چه از برای بطو تقلص و انبساط ظل آن دخول و خروج متیقن
نمی شود و امام علامه مولانا نظام الدین نیشابوری شرطی دیگر زیاده
فرموده و گفته می باید که قوس واقع میانه طرفین ظل کمتر از نصف دور باشد
تا زاویه عند المرکز حاصل نماید اسهی و ظاهر آنجا آن می نماید که در این صورت
اخذ خط نصف النهار اسهل است زیرا که خطی ظل ح خط اعتدال است
پس چون خطی عمود سازند هر آینه خط نصف النهار بود پس این شرط
ظاهر آنکه قیدی ضروری باشد والله اعلم چون طریق استخراج دایره هندی
بتحقیق انجامید بر عثمان نخی نماند معروف تحقیق اخذ سمت القبله از آن نمائیم
و گوئیم اول محیط دایره هندیه را بسیصد و شصت بخش قسمت کنیم پس هرگاه
که بلد طول که و عرض آن اقل از طول و عرض بلد باشد این گاهی بود که
بلد شرقی شمالی بود از محیط دایره از نقطه جنوب بمغرب بقدر فضل
طول بلد بر که بشماریم و همچنین از نقطه شمال بمغرب بهمین مقدار و ما
بینهما بخطی مستقیم وصل کنیم که آن قایم مقام فصل مشترک باشد
میانه نصف النهار که وافق بلد و بعد از آن بشماریم بقدر تفاوت
ما بین العرضین از محیط دایره از نقطتین مشرق و مغرب بجنوب و وصل

کنیم

و وصل کنیم ما بین النهایتین بخطی مستقیم که قایم مقام فصل مشترک باشد میانه دایره
اول سموت که موافق بلد و این دو خط لا محاله در محلی متقاطع میشوند پس چون از مرکز
خطی اخراج کنند که بنقطه تقاطع خطین بگذرد و بمحیط رسد سمت القبله باشد و این

صورت دایره است



و اما هر گاه که بعکس این باشد یا آنکه بلد غربی جنوبی که بود سمت القبله در ربع
شرقی شمالی باشد و طریق اخذ و نقد و عکس طریق سابق باشد و اما هرگاه که طول
مکه بیشتر و عرضش کمتر باشد که بلد غربی شمالی بود بشماریم بقدر تفاوت طول
از نقطتین شمال و جنوب بجانب مشرق و تفاوت عرض از نقطتین مشرق و مغرب
بجنوب و تتمه عمل بطریق سابق و اما هرگاه که بخلاف مذکور باشد یا که بلد شرقی
جنوبی بود عمل بعکس مذکور باید نمود و حضرت امام علامه البحر الخضم الذی قال
العالم النشابوری [illegible] استاد البشر العقل الحادی عشر مولانا
و مخدومنا و سیدنا الکمل الکل نور الملة والدین عبد القادر الحکیم الابرقوهی [illegible] سمت

القبله شیراز حماها الله تعالی عن الاعواز باین طریق فرموده اند و به آن رسیده اند
که انحراف قبله از خط نصف النهار پنجاه و دو جزو و نیم است چنانچه با نقطه
مغرب سی و هفت جزو و نیم باشد چون طریقی که ائمه اعلام آن ایشان فرموده
اند با تمام انجامید بدانکه اخذ سمت القبله از این طریق تقریبی است نه تحقیقی از
جهة تدقیقی که امام ائمه ریاضی صلاح الدین موسی المشهر بقاضی زاده رومی
در شرح چغمینی فرموده که مقصودش آنست که خطی که از تفاوت ما بین الطولین
اخراج نموده اند نه قایم مقام خط نصف النهار بلد است چنانچه مظنون ایشانست
بلکه فصل مشترک میانه افق بلد و دایره صغیره موازی نصف النهار بلد
بحیثیتی که بعد میانه ایشان بقدر ما بین الطولین است و این دایره تماس
کرده با دایره نصف النهار اصل که بدو نقطه که غایة تفاوت ما بین الطولین
است و دلیل برین دعوی آنکه نصف النهار بلد و نصف النهار که دو عظیمه
اند و هر دو عظیمه که فرض کنند بر کره لا محاله در محلی متقاطع شوند پس
ایشان البته متقاطع خواهند بود و این خطی که از تفاوت طولین اخراج
نموده اند موازی خط نصف النهار بلد است پس شاید که در تحت نصف
النهار مکه بود بلی درین خط نقطه هست که محاذی تقاطع دایرهٔ نصف النهار
اصل مکه و معدل و تماس دایره صغیره با ایشان است و آن لا محاله محل تقاطع
خط نصف النهار مکه بود با این خط و همچنین خطی که از اینها تفاوت عرض
نه قایم مقام خط مشرق و مغرب مکه است چه دایره اول سموت بلد و مکه هر دو

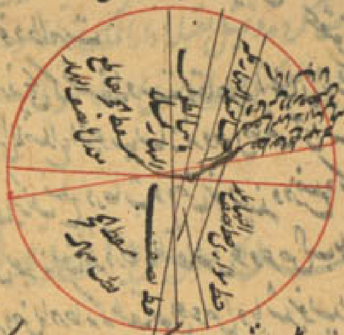
عظیمه اند پس لا محاله متقاطع باشند و این خط مخرج موازی خط اعتدال بلد است
پس شاید که در تحت اول سموت مکه بود آری درین خط نقطه هست که محاذی
تقاطع اول سموت مکه با نصف النهار بلد و تماس دایره صغیره با ایشان در غایت
تفاوت عرضهاست چون چنین مقرر شد پس خطی که از مرکز دایره بمحل تقاطع
خطین اخراج کنند و بمحیط رسد نه سمت القبله خواهد بود از جهة آنکه آن خط
سمت بودی که این خط در سطح دایره مارّه بسمت الراس بلد و مکه باشد چنانچه مظنون
قوم است و لکن چنین نیست زیرا که اگر به محلی از این خطین قایم مقام فصل
مشترک میانه افق و دایرهٔ مارّه بسمت الراس مکه بودی این خط در سطح دایره
مذکوره واقع شدی و حال آنکه چنانچه از پیش بیان رفت چنین نیست فافهم
حقایق باده قاضی زاده با تمام رسید بعد از تغیر حقیر را استخراج سمت القبله
از دایره هندیه نوعی دیگر بخاطر آمده که این اعتراض بر آن متوجه نیست
و طریقش آنست که اولا خط نصف النهار را صد و بیست جزو قسمت نمایند
و بعد از آن از نقطه شمال مقدار جیب قوس ارتفاع قطب شمالی بشمارند که علامتی
کنند لا محاله محاذی قطب شمالی بود زیرا که خط جیب با آن قوس جیب است
در خط مستقیم و جیب معکوس که آنرا سهم خوانند خط مسقط الحجر بود چنانچه درین
صورت رجب تخیل ظاهر است و امام علامه
اثیر الدین ابهری در غایة الادراک این معنی
تصریح نموده بعد از آن از نقطه سمت الراس مقدار





حسب عرض بلد که میل معدل است از سمت الراس بشمارند که هر آینه محاذی
تقاطع معدل بود با نصف النهار در غایة عرض و بعد از آن چنانچه از پیش
بیان رفت محیط دایره را بسیصد و شصت قسمت نمایند و خط موازی
خط نصف النهار اخراج نمایند و از نقطه که قایم مقام مسقط الحجر تقاطع
معدل است با نصف النهار خطی مستقیم اخراج کنند که بخط موازی نصف النهار
بلد برسد و بر خطین عمود باشد و این خط جیب قوس تفاوت ما بین
الطولین است از معدل محل تقاطع با خط موازی نصف النهار بلد
محل تقاطع خط نصف النهار مکه بود با این خط زیرا که منتهی قوسی که این
خط جیب اوست محل تقاطع نصف النهار مکه است با معدل و تماس دایره
صغیره با ایشان بعد از آن وصل کنند میانه نقطه تماس جیب تفاوت
طول با خط موازی و مسقط الحجر قطب شمالی بخطی مستقیم و از طرفین باستقامت
بمحیط کشند که لا محاله خط نصف النهار اهل مکه باشد از جهت آنکه نصف
النهار مکه بنقطه تماس دایره صغیره با معدل و قطب شمالی گذشته و با افق
تقاطع نموده پس خطی که بر مسقط این دو نقطه گذشته بود و باستقامت بمحیط
رسیده باشد لا محاله خط نصف النهار آنجا بود و بعد از آن بمقدار تفاوت
ما بین العرضین از خط نصف النهار بلد بشمارند و خطی را از آن اخراج
که بر خط نصف النهار مکه عمود باشد که لا محاله خط اعتدال مکه بود و این

خطین در محل البته تقاطع خواهند کرد پس چون اخراج کنیم از نقطه افق خطی
که بمحل تقاطع خطین گذرد و به افق رسد لا محاله خط سمت القبله بود و بتحقیق
و ماده اعتراض قاضی زاده منحسم گشته زیرا که هر یکی از این خطین قایم
مقام فصل مشترک کند میانه افق بلد و میانه دایره مار به سمت اهل مکه
و هذه صورة الخیال علی طریق التمثال



چون این خیال بی مثال با تمام رسید بدانکه چون عنایة و الهام ملک علام
خیالی دیگر از گوشه ضمیر سر بر زده که مؤداش آن است که ائمه ریاضی
اتفاق دارند که دایره هندیه در اختلاف طول و عرض جاری است و در
تساوی احدهما معمول نیست زیرا که عمل آن مبتنی بر اختلاف و این
فقیر را چنان در خاطر خطور مینماید که در تمام صور جاری میتوان ساخت
اما در اختلاف خود معلوم شد و اما در اتفاق طولین خط نصف النهار

سمت قبله بود اگر عرض بلد اکثر باشد نصف جنوبی والا نصف شمالی
واما هرگاه که هر دو در عرض متساوی باشند بر طریقی که گفته احداث
نموده عمل نمایند واز مرکز تقاطع خطین اعتدال و نصف النهار
مکه خطی کشند که سمت القبله بود و غایت آنچه گفته که کلیا
متصور نیست غرضش آن باشد که باین نوع مشهور متصور نیست
وآن خود ظاهر است

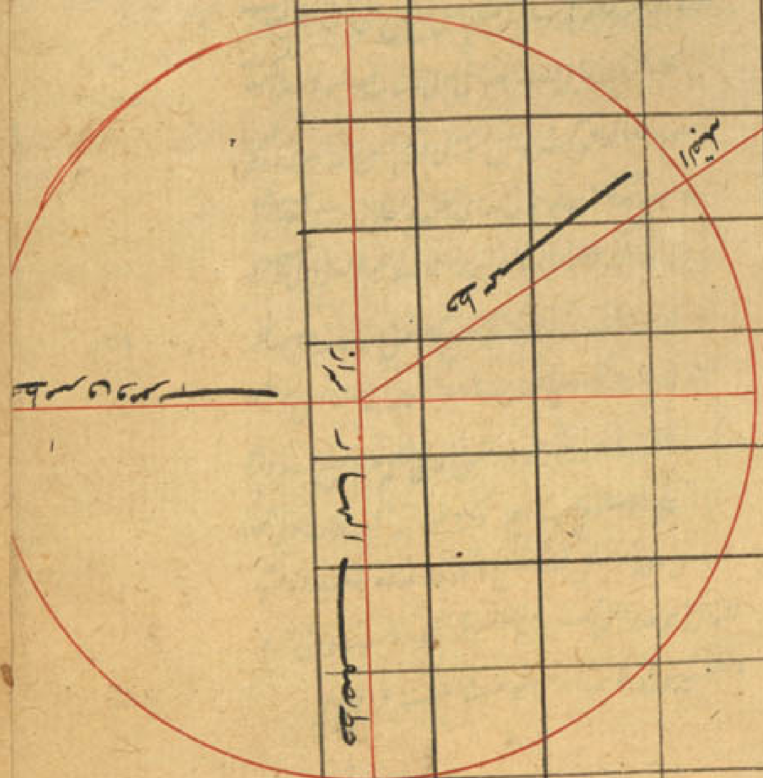
تحقیق علامه انتهی

است در زیجی که مصنف اوست و قاعده آنچنان باشند که مربعی
متساوی الاضلاع از چوب بسازند و طول و عرض آن متساوی قسمت
کنند پس بر یک ضلع درجات عرض بنویسند و در ضلع دیگر در جانب
اطوال بعد از آن مکه در خانه ملتقا طول و عرض کب باید وضع نمایند
و بلد مفروض را در خانه که ملتقا طول و عرض او باشد بنویسند بعد از آن شهر
مقصود را مرکز سازند و دایره کشند چنانکه مکه از دایره خارج باشد
آنگاه خط نصف النهار و خط اعتدال و نقاط مشرق و مغرب و شمال
و جنوب تعیین کنند پس بنگرند که مکه در کدام ربع واقعست واز مرکز
دایره که شهر مقصود است مرکز مکه خطی مستقیم اخراج کنند واین ربع
از محیط که در جانب مکه واقع است بنود قسمت کنند و بنگرند که مکه از

نقطه

نقطهٔ جنوب یا شمال تا باین خط چند می شود آنچه برآید سمت قبله و انحراف مکه
از خط نصف النهار بود بعد از آن اشرفی گفته که من در دار الملک شیراز
تحقیق عمل نمودم و انحراف قبله پنجاه و چهار جزو از نقطهٔ جنوب یافتم
واز جهت سهولت تخییل این فقیر وضع مربعی دوازده در دوازده درین
رساله نموده و ابتدا از هفتاد و هفت درجه طول و بیست و دو
درجهٔ عرض کرده و تمثیل بقبلهٔ دار الملک شیراز نموده و اسأل الله
منا التوفیق والتسهیل و هو الهادی الی سواء السبیل

وهذا صورة الجدول



در صفحه این رقمها بیرون از جدول ساده کرد

کلام علامه رسی باتمام رسید و رساله رزین هم باختتام انجامید
بعون عنایة والهام ملک علام والمرجو من کمال لکمل مطالعه ومن
سطر الیه من طالبیه ان ینظر الیه بنظر العنایة ویلاحظ بلحاظ الرافة
فان العبد الحقیر خلی عن سائر العلوم حامل لما وقع منی زمن المطالعات
من مکابدة الزمان حامل ولذا اتضا فی اول الشباب وحداثه وابتداء اکتساب
العلوم ومطالعه حتی کنت ابن تسع عشر سنین وقد اسرع فی عشرین ولقد تم
بهذا العدد بهذه الرسالة بعون الله ذی العظمة والجلالة وصلی الله علی
خیر خلقه محمد وآله وصحبه ارباب الهدایة واصحاب البسالة فی اول الاسبوع
٨٧٧ اوسط اول عشر آخر شهور حجه سبع وسبعین وثمانمائة وانا العبد مخلصه
العبد الحقیر هبة الله الحسینی المشهر بشاه میر حامدا لله مصلیا علی رسول الله
فی بلدة جنت ما لا برار شهر مولود النبی الامی صلعم عام واضع جدید وارجو
ان یکون فی الاسلام ابقاه الله بذکره للحساب المستطاب المولی العالم
الفاضل اسوة الافاضل عمدة المشایخ والفضلاء قدوة الاماجد والاتقیا
لا زال کاسمه صدر المجالس من الانام محمد المحمود بالسنة الخواص والعوام
والمسؤول ان لا ینسانا من دعواته فی اللیالی والایام

م

بسم الله الرحمن الرحيم

بمقتضی فرمان واجب الاذعان صاحب کمالی که اکابر و افاضل
در بیان دقایق و جلایل آثار و فضایل او بعجز و قصور معترف گشته بانشاء
شعر بلاغت شعار قائلند   وکل قمیص خیط من نسج تسعة
وعشرین حرفا عن معالیه قاصر   حرس الله علائه و جعل اعدا فدائه
چند حرفی در تحقیق محکوم بودن حرف مرقوم میگردد تا چون حروف ناشناسان
مکتب تعلید اند کمحالی که حقیقت حال و دقیقه مقال بر مطالب علیه علمیه
و مباحث سنیه حکمیه بر ایشان مخفی و محجوب است و نقود دعاوی باطله ایشان
بسکه شبهه و تشکیک مشکوک و مضروب بمضمون آن مطلع شوند صورتی
که بدستیاری جهل مرکب و پای مردی اکاذیب مرتب در لوح ضمایر باطل پیر
ایشان مرتسم گشته بسمت زوال و بطلان منسم گردد و اگر چه بعضی مردم
بی معرفت بنابر سوء المزاج فطره و قصور و اعوجاج فکرة قبل از اطلاع بر
ماخذ سخنان تردد و انکار روا بدارند و اضطراب و مبادرت می نمایند و خاطر حزین
ما که غم پرور دو الم است خاسید از دم تیز رات حزن و کابه می افزایند اما
جوهر فهم باید درست از قلم   مرا ان چه حرف بشیر ان چه غم

مامول از علمای اعلام و فضلای ولجب الاعظام انکه این حقیر مستهام را در اظهار
مخالفه مشهور الظهار حق لامع النور معذور فرمایند چه رشته جاذبه الای معالی امور
تعلق ذاتی است و میلی است فطری مقتضی ابطال باطل واجب لاذلال و اثبات
و اظهار حق لازم الاجلال   چنانچه حرف دگر یاد نداد استادم
وها انا اشرع فی بیان المعانی   حسبما رتضی القواصی و من الدوانی
قائلا ما قال سید العرب و العجم صلی الله علیه و علی آله و سلم   اللهم اهد قومی
فانهم لا یعلمون و الله یحق الحق بکلماته ولو کره المبطلون   پوشیده نماند که اینچه
مشهور است که معنی حرف محکوم علیه نتواند بود مخالف آنست که عقل صریح آن را
در بادی الرای در یابد و لیکن مناظران بر ین دعوی اصرار کرده اند مبین مطلوب
نیست و شرح این سخن آنست که عقل سلیم حاکم است بر انکه هر معنی واحد بالعدد
از معانی جوهری و عرضی نسبی و غیر نسبی ممکن است که عقل آنرا دریابد و حکم
کند باتصاف او باوصاف و نعوتی که او را حاصل و ثابت است مثلا انسان
یا سواد یا اب یا ابوه اگر مدرک شود ممکن است که حکم کند باتصاف او باوصاف
و نعوت او مثل کلیه و جزئیه و جوهریه و عرضیه و مغایره با بعض امور و امثال
ذلک و معنی فی مثلا که مفهوم آن از حرف میخوانند خالی از ان نیست که نوعی اضافی است
که موسوم بظرفیت است یا امری است که این اضافه در و معتبر است مثل ما له المظروفیة چنانچه
زید فی الدار که قریه مزید مظروف و الدار باشد و فی درین عبارت چون موضوع است از نوع نجه

العلو و العلوی ... اشرای العرفه و ... المدلو و العرب ... المقدار ... و قرینة المنزله ... عکس و لکن ... و العلو

[illegible]

می شود و شکی نیست که اگر بجای فی مظروف وضع کنند و گویند زید مظروف الدار
معنی صحیح و مستقیم باشد و معقول نیست که گویند فی مثلا مثلا موضوع است از
برای ظرفیتها مخصوصه مثل ظرفیة الدار لزید نه از برای ظرفیه شیء لشیء که ظرفیت
که جزئی مدلول فی است و معلوم نمی شود بلکه از الفاظ دالة بر آن معلوم می شود
و لهذا المحکوم علیه نتواند بود چه وضع لفظ از برای معنی که آن معنی لفظ را در
ضمن حالتی از معانی از لفظ مفهوم نشود وی معنی است و این که لفظ است که
مثلا موضوع است از برای حیوان ناطق است و دلالة لفظ انسان بر او معلوم می شود
و شکی نیست که از لفظ فی غیر نسبتی مبتره فهم نمیشود و حکایة [illegible] بوعلی سینا
بدان تصریح فرموده پس موضوع له او غیر نسبت مبتره چیزی دیگر نباشد و لاله
فی مثلا بر نسبت مبتره مانع نیست از محکوم علیه بودن او وجه توان گفت زید [illegible]
و اگر امثال این اوهام را او را بی بهتر توانند بود که کسی گوید چرا نشاید که لفظ فی
مثلا موضوع باشد از برای کون الشیء المخصوص فی الدار مثلا حاوی با الامر المخصوص
که زید مثلا حوا مخصوصا و طرفین معلوم نمی شود الا بعد از ایراد و تصریح بان مثل الدار
ظرف زید و اما این معنی فی در مثل زید فی الدار و در نفس که مستقلست در تفهیم
مظروفیة زید بقیاس به دار محکوم علیه نمی شود بنا بر آنکه بمنزله رابطه است یا محمول است
یا جزو محمول و رابطه محمول یا جزو محمول ممتنع است که محکوم علیه شود چی اگر التفاتی باو
کنند و راء آن التفات که بحسب آن رابطه یا محمول یا جزو محمول شده صحیح و مسلم است

هم نیست یا رابطه است یا محمول یا قید محمول پس امتناع محکوم علیه بودن او یا
از این احوال ثلثه ناشی شده یا از خصوصیة معنی او ناشی شده و ثانی باطلست
چه از لفظ فی در مثل زید فی الدار غیر ظرفیه یا مفهومی که ظرفیه در و معتبرست
چیزی دیگر در نمی یابیم و شکی نیست در آنکه ظرفیه و هر مفهومی که ظرفیه در
معتبرست مثل مظروف و ظرف و نظائر آن صلاحیة آن دارد که محکوم
علیه شود بلی در این حین که ظرفیه بمنزله رابطه باشد یا محمول شود یا جزو
محمول محکوم علیه واقع نشود اما بعد از آنکه قطع التفات بحال او نماید
و خواهد که حال شیء دیگر بقیاس با او بداند ممکن است که محکوم علیه شود و
میان اسم و حرف درین معنی فرقی نیست چه انسان درین مثلا درین وقت
که محمول است موضوع تواند بود و مستقیم نیست آنکه گویند مدلول فی ظرفیه
نیست و الا جایز بودی که ظرفیه بجای فی واقع شدی [illegible]
که زید ظرفیه الدار چه این سخن از چند جهة قصور دارد یکی آنکه [illegible]
لازم نیست که بجای یکدیگر مستعمل شود چه کاف در ضمن که و لفظ مثل است
مترادفان اند برای فاضل المتاخرین سید شریف جرجانی با آنکه بجای یکدیگر
[illegible] نمی گویند دیگر آنکه ظرفیه در ظرفیة الدار نوعیست و مدلول فی نوع
امری زاید است بر مدلول فی پس تواند بود که عدم وقوع ظرفیه در موقع فی
بانی علة باشد دیگر آنکه از زید فی الدار بحقیقة مظروفیة زید بقیاس با دار فهم

هر مظروف از زید فی الدار
مثلا با علم بحال دار یا سید
عمد زید مثلا با علم بحال
مظروف الدار عمد
زید با علم بحال حاصل
فی الدار عمد زید و
بعد مرا اول
الا بطار سید و
بعد بر دوم
محمول و
بعد بر سیم
محمولا

می شود

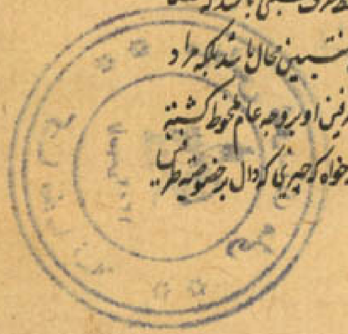
اما این مقتضی آن نیست که فی و مظروف و اب و امثال آنها از یکدیگر ممتاز نشوند
امتیازی چون امتیاز نوعین در تحت جنس واحد بلکه اب نیز مثلا تواند بود که
بمنزله رابطه باشد گاهی که خواهیم که حال زید بعنایت با عمرو بدانیم بحسب ابوه
و گوییم زید اب لعمرو و تواند بود که محمول واقع شود چنانکه گوییم زید اب
و تواند بود که قید محمول باشد چنانچه گوییم زید موجود اما گاهی که موجود
را محمول دانیم و درین هنگام اب موضوع نتواند بود که اهل لغت قایلند که
فی مثلا البته حرفست و محکوم علیه نتواند بود و اب و ابوة البته اسمست و محکوم
علیه تواند بود یا آنکه اب و ابوة شریکند با فی مثلا در اموری که می تواند بود
که امتناع محکوم علیه بودن او منسوب بآن باشد مثل رابطه بودن و محمول
بودن و قید محمول بودن و ما له یکرد بنیر نسبه مشترة و عمده سخنان که افضل
المناظرین در رساله حرفیه و غیر آن از کتب لغویه درین باب ایراد فرموده آنست
که معنی حرف نزد آنروی که معنی حرف مستقل نیست و صلاحیت آن ندارد که
محکوم علیه شود از برای آنکه معنی من مثلا ابتدا مخصوص ملحوظ است میان
سیر و بصره بر وجهی که آله ملاحظه ایشانست و مرآة تعرف حال ایشان باشد
بس صلاحیت آن نداشته باشد که محکوم علیه باشد و کافه حروف میگویند که
امتناع محکوم علیه بودن من یا از تخصیص ابتدا بسبب طرفین ناشی شده بنابر
آنکه معنی او مبدا به البصره لما ذا السیر است یا از من ناشی شده تا که ملحوظ

است

است بر وجهی که مرآة تعرف حال طرفین است معنی بمنزله رابطه است با مجموع امرین ناشی
شده و بر تقدیر اول وارد میشود که لانم که معنی من مبدا به البصره لما ذا السیر است بحسب وضع
لفظ انهر معینی که ازو مستفاد تواند بود لا بخصوصه و لا فی ضمن عده معان نمی
است تا که مبدا به البصره لما ذا السیر محکوم علیه تواند بود و اما صادر حین که آنکه
معنی من مرآة تعرف حال طرفین است و آلة ملاحظه ایشان ضایع باشد و این
فاضل این مقدمه را در کتب خود عمده دلیل برین مطلوب گردانیده و بر تقدیر
ثانی میگوییم پس باید که بعد از زوال این حال از معنی من اعنی اینکه مرآة
تعرف حال طرفین است تواند بود که محکوم علیه شود و توان گفت که من نام سی
بس قابل شدن با آنکه حرف محکوم علیه نمی شود مطلقا بخلاف اسم ظاهر باشد و اگر
گویند من درین حین که مرآة تعرف طرفین است اسم نسبی حرف نیست گوییم پس
که ضارب نیز در بعض اوقات به بعض اعتبارات حرف باشد چه تواند که مرآة تعرف
حال طرفین باشد در مثل زید ضارب لعمرو و دعوی اینکه من و فی را اصلا صلاحیة
آن نیست که مرآة تعرف حال طرفین باشد و ضارب و مضروب و اب و مظروف و امثال
دیگر را نیست کسی بآن اقدام نتواند کرد دیگر فایده تعقل و اضافه باشد و همچنین دعوی
آنکه واضع لفظ من را وضع کرده است از برای معنی مبدا به بشرط آنکه مرآة تعرف حال طرفین
باشد هم باطل است از جهة صدق عاطل بی نماید و مع تقسیم الفاظ به اسم و فعل و حرف از
قبیل تقسیم حیوان باشد به انسان و فرس و ناطق و لا صحیح بر تقدیر تا که مرکب از

تقدیرین مذکورین است از سخن بر تقدیرین معلوم توان کرد و پوشیده نباشد
که متأخران در امثال این مباحث سه فرقه اند فرقه اول قدما حکما اند که اکثر
ایشان ارسطاطالیس است و او بنا بر آنکه میان معنی اسمی و ظرفیه مثلا فرقی
نیافته مقتضی آنکه اول قسمی باشد ورای اسم در تعلیم اول تقسیم الفاظ به دو قسم کرده
اسم و کلم و اداة را در اسم مندرج گردانیده و عاقل متیقظ داند که میان معنی
اسمی مثلا و ظرفیه فرقی که متأخران پیدا کرده اند بودی ارسطاطالیس تقسیم
ثنائی اختیار نمی کرد و فرقه دوم شارحان کلام ارسطاطالیس اند که اکمل ایشان
شیخ ابو علی سیناست و او برآنست که حرف ممتاز از اسم است به آنکه اسم
محکوم علیه و محکوم به تواند بود اما حرف بنابر آنکه ناقص الدلالة است
محکوم علیه نتواند بود ما دام که جابر نقصان به او ضم نکنند و عبارة او در کتاب
شفا این است که اذا اسال سائل ما ذا فعل زید فقیل ان یقول الذهن طالب عمرو
ولم یتنبه الا عطا نسبة ترتب فلا یصح افرادها تم لانه یوضع و یحمل مبتدأ بها او یخبر
الا ان یقرن بها لفظ آخر یتم نقصانها فاذا قرن بها غیرها صح ان یکون مبتدأ بها
او خبرا او در بعد جاه گفته و اما الاداة ففی لفظة مفردة انما تدل علی معنی یصح ان یوضع
او یحمل بعد ان یقرن باسم او کلمة کقولنا فی علی انها کلام مجروفه و فرقه سیم جمعی اند
قریب العهد بزمان ما و مشهور و متکلم ایشان سید المدققین شریف جرجانی است
و او در کتب خود مقرر کرده که معانی حرفیه اصلا محکوم علیه نتواند بود خواه منضم به او

ضم کنند و خواه نه و اعتقاد اهل روزگار ما این است قال الشیخ فی المفتاح قبل از من
مثلا موضوع لما وضع له لا بتداء الا ان الواضع اشترط ذکر المتعلق فی دلالته
دون الا بتداء قال فیه رده و ذلک یلزم من ذلک ان یکون معنی من تمام ساکن فی
نفسه لان نحکم علیه و بها الا انه لیس مفهومها من لفظه فاذا ضم الیه من مثلا ما تم
به دلالتها و جاز ان یصح الحکم علیه فلذلک ما لا نقول به من لا ذی معرفة اللغة
واحوالها هذا کلامه معروف و پوشیده نباشد که در مطلب ارسطاطالیس محقق است
که اداة داخل اسم گردانیده و میان آن مثلا و محقق هیچ فرق نکرده کلام
شیخ ابو علی نزدیک صواب است از آنجهت که گفته که چون به حرف چیزی الحاق کنند که متمم
نقصان او باشد محکوم علیه تواند بود اما این که گفته که حرف بنا بر آنکه ناقص الدلالة
است محکوم علیه نتواند بود خلاف واقع است زیرا که خود معروف شده
به آنکه از حرف نسبة مبتدأ معلوم میشود و چون غیر نسبة مبتدأ معلوم نمیشود معنی
او همین خواهد بود نه چیزی دیگر همچنانکه معنی انسان مثلا حیوان ناطق است زیرا
آنکه در اطلاقات و استعمالات از وی مراد او بالذات این معنی مقصود و مفهوم می
باشد و نشاید که مراد به نسبة مبتدأ مفهوم از لفظ حرف نسبتی باشد که اصلا
طرفین او معلوم نیست چه تعقل نسبة بدون تعقل منتسبین محال باشد بلکه مراد
از نسبة مبتدأ مفهومه از حرف نسبتی تواند بود که طرفین او به وجه عام ملحوظ گشته
و نسبة مبتدأ به این معنی محکوم علیه تواند بود البته خواه که چیزی که دال بر خصوصیة طرفین





باشد یا ضم کنند و اگر معتبر بودن نسبه باین معنی مانع بودی از محکوم علیه بودن
بایستی که ضرب واب وابن ونظایر آن که دال اند بر نسبه معتبر محکوم علیه
نشدی واین که گفته اگر ان گویند در جواب ما ذا فعل زید ذهب هنوز
طالبست کافی نیست در اثبات دعوی امتناع فرق میان اسم و اداة
زیرا که طلب از جهة آنست که جواب وافی نیست و اگر در جواب اسمی دیگر گفته
و توفیه مقصود نکنند همچنان طلب باقیست چه اگر بجای آن مثلا متحقق گویند
و مراد آن باشد که منحی اند کذا همچنان ذهن طالبست و اگر در جواب کسی که گوید این
زید گویند مطروف همچنان طلب باقیست و اگر این سخن تمام بودی بایستی
که مطروف محکوم علیه نشدی یا دلم که منتم یا دضم نشدی و تواند بود که ذهن
بمجرد حرف اکتفا کند در جواب بعض اسوله چه اگر گویند مثلا در جواب
ما النسبة التی بین الدار و زید مقصود حاصل شود پس نتوان در اثبات آنکه
اسم تام الدلالة است و حرف ناقص الدلالة مدار بر تمام جواب بمجرد ذکر
اسم و عدم تمام جواب بمجرد ذکر حرف نهادن چه این معنی مختلف شود
بحسب اختلاف اسوله وگاه باشد که اسم کافی نباشد و حرف کافی
باشد والله اعلم قال لک





بسم الله الرحمن الرحيم

قوله شكر الله سعيه والآخر ليس كذلك منهم من زعم ان ترجيح براهين هذا المطلب
يتوقف على ابطال الدور والتسلسل وهذا اساس من عدم الفرق من اللزوم من
الدليل وبين ابتناء الدليل عليه مع انه بين كاسيجيء عليك بل ربما ليس
وبين اعتبار الدليل الا ابطال التسلسل كاسيظهر ولو كان حاجة الى ابطال الدور ايضا
لكان لما ذكره وجه في الجملة لا جرم رتبنا الرسالة على مقصدين كان الاولى
ان يقول على مقصدين وخاتمة لانها ايضا من اجزاء الرسالة لكن سياق كلامه لا يلائم
ولا يقتضيه ولما كان ابطال التسلسل اكثر بسطا من الكلام فكان اولى بالتقديم
للاهتمام او اول جزء الا انه ليس ابطال الدور والتسلسل جزءا منه فقدم لعلته وحقيقة الحال
فيه ستتبين بما سيأتي وانما ان نقدم مه الى انما نقدم ما اولى فيه هذا المرام
بمعنى العلم الا الابصار وان كان له وجه في هذا المقام في المسلك الاول على ان الحاكم
سماه اولا بالاعتبار انه ذكرنا رانيا ان نقدم فصاما اولا في البيان والا لكان ثانيا في
الذكر والتفصيل انتهى كلامه المقصود منه دفع توهم منافاة التدافع بين كلامه حيث سمى مسلكا
واحدا اولا وثانيا ووجه الدفع انه لما اخر المسلك الغير المتوقف على ابطالهما في الذكر الاجمالي
وتفصيل اجزاء الرسالة لكونه عديما سماه ثانيا فيه قوله ولما كان ما لا يتكلم ما هو مذكور في البيان

كونه ابسط كما اشار اليه بقوله رانيا ان نقدم منه فصلا اولا في قوله المسلك الاول الاعتبار عليه
الطريق الاول منه الطريق لبعض المتأخرين صاحب المحاكمات كالمركبات خصوصا الكره
كره ما الظاهر وجوده او امكانه من البسائط والا فالشك في وجوده في كل او العاطفة اشارة الى التحقيق
تقرير البرهان بوجهين وما وقع في بعض النسخ من كلمة اذ العمدة على العطف تحريف وقع من النساخ
اذ كل ممكن لما كان كل ممكن موجودا وله علة موجودة مغايرة له وانما قيد الممكن بالموجود
لان الكلام لا يتم في مطلق الممكن لانه لا يستدعي علة موجودة كما في الممكنات المعدومة وانما
قيد العلة بالموجودة لئلا يلزم التسلسل الذي هو في الامور الموجودة فقط ايضا ولو لم يقيدها
لم يحصل ما هو المطلوب في هذا المقام وهو وجود الواجب لذاته والتقييد بالمغايرة لانها لو لم تكن كذلك
لم يلزم شيء من الامرين المذكورين وبهذا ينبه فيما توهم من ان اللازم على تقدير عدم استناد
الممكن الى الواجب الاحد الامور الثلاثة توقف الشيء على نفسه او الدور او التسلسل فالاولى عدم الاختصار
على الاخيرين على انه يمكن ان يقال تركه الظهور فساده او لكونه في قوة الدور وتصحيح الملازمة
بعض مشايخنا بانه يستلزم الدور والتسلسل فان الممكن هو الذي لا نظر اليه مع قطع النظر عما عداه لم يجب
له لذاته وجود ولا عدم فلم لا يجوز ان يجب له احدهما وهو الوجود مثلا لذاته بشرط عدم الغير مستند
الى مهيته من حيث هي فلا يلزم الممكن الموجود علة موجودة مغايرة له وانه يجوز ان يكون احدهما وهو
الموجود راجحا لذاته رجحانا غير واصل الى حد الوجوب وان تقع الطرف الراجح بهذا الرجحان
الغير الواصل الى حد الوجوب لا يلزم الترجيح بلا مرجح فضلا عن ترجيح المرجوح بل هو ترجيح الراجح وما فساد
فيه فلا يلزم للممكن الموجود علة معارضة له فضلا عن الموجودة ولا يدفع هذين الاحتمالين دليل فيه

تصدى المصنف في الخاتمة لدفع ما يرد من الاشكالات ويطلع على حقيقة الحال في تحقيق هذا المقام الا ان
اسلم اعلم ان المقدمة المذكورة اعني انه لو ثبت انه لا يجوز ان يكون وجود ممكن ما مقتضيه جهة اخرى
من حيث هي هي بلا اشتراط وجود بان يكون وجود الممكن من لوازم مهية ذلك الامر الآخر ولا
تبقى هذا الاحتمال الا من دليل ودعوى الدراية غير مسموعة وسعى المحقق تحقيق هذا المقام
ومع ماله في الحاشية اي حين الدور والتسلسل فان الترديد جار على التقديرين كما لا يخفى
وكذا الابطال بشقوق الترديد والايراد عليه بانه لا يجوز ان يكون ما فوق المعلول الاخير علة
مستقلة يجري مثله ههنا ايضا بان يكون علة المجموع المشتمل على الدور ذلك المجموع المستثنى منه
واحدة ويكون علة مستقلة متداخلة كما في تقدير التسلسل فاعرفه ولا [illegible] بعض
الايرادات بالتسلسل بعد ان عرفت جريانه في الدور ايضا انتهى كلامه ولعل الغرض منه رفع ما
يتوهم من ان هذا الطريق انما يدل على بطلان الدور ولا يتم القول بعدم توقفه على ابطاله والا
فلا يتم اذ ما ذكره على تقدير التسلسل لا الدور [illegible] ان ما ذكره ليس مخصوصا بشيء منهما ولا يتغير
نظم العبارة في بعض الايرادات ولا يقدح في ذلك اختصاص بعض منها مثل الايراد الاول بالتسلسل
وانما خص بالذكر الايراد عليه بانه يجوز ان يكون ما فوق المعلول الاخير علة مستقلة وان كان
بعض آخر من الايرادات ايضا كذلك لقوته ومتانته هذا واورد على ما ذكره في بيان جريانه على
تقدير الدور ايضا من كونه علة المجموع المشتمل على الدور ذلك المجموع المستثنى منه واحدا انه يلزم
الترجيح بلا مرجح لكون كل من آحاده علة لما عداه منها وايضا لا يكون علة مستقلة متداخلة
بخلافه على تقدير التسلسل على ان القول بكونه على تقدير الدور ايضا مما لا حاجة اليه فيما هو بصدده كما ذكره

انشاد ضرورة انه اذا وجد جميع اجزائه فهو موجود هذا وان كان مما يتبادر الى الاوهام
الى قصور نوقش فيه بالمنع مستندا بانه يجوز ان يكون امر خارج شرطا لعينية جميع الاجزاء الممكن
المعدومات الاربع مثلا الى كونها قضية مشروطة بتحقق الاجتماع او الاتصاف فاذا تحقق تلك الامور
الاربع كلها ولم يتحقق الحكم لا يتحقق القضية مع كون جميع اجزائها موجودة وسياتي تبيين في
هذا الكلام ولا شك انه يمكن [illegible] الى شبهة قيل كون كل مركب ممكنا يستلزم
كون المركبات الممتنعة كالمركب من الضدين ممكنا واجيب عنه تارة بتخصيص المركب بالموجود
واخرى بالمفتقر الى الاجزاء ومع منع الاستيجاب من المركبات الممتنعة مفتقرة الى الاجزاء بمعنى
انه كلما تحقق ذلك المركب الامتناعي يتحقق اجزائه اذ المحال جاز ان يستلزم المحال انتهى كلامه
وفيه ان الحكم بامكان جميع الممكنات الموجودة لا يتوقف على الحكم بامكان كل مركب ولا يستلزمه
فكيف يتجه ههنا السؤال فان قيل فيه حكم بان كل محتاج ممكن ويتجه على ان كل مركب محتاج وكل محتاج
ممكن فكل مركب ممكن فيلزم ان يكون المركبات الممتنعة ايضا كذلك قلنا فالجواب حينئذ ليس على ما
ينبغي اذ لا وجه في مقابلته لتخصيص المركب باحد الوجهين المذكورين بل بتخصيص المحتاج وايضا
ليس شيء من التخصيص بجيد اما الاول فلانه لا فرق بين المركب الموجود والمعدوم في ذلك لان
الاحتياج الى الغير مطلقا في اي وصف كان معنى ان لا يكون الذات كافية وكان مقتضية
من حيث هي اقتضاء تاما ضرورة ومساو للامكان الذاتي على ما يستفاد من التقسيم المعتبر عندهم
واما الثاني فلان الكل مطلقا مفتقر الى اجزائه وجودا وعدما كما يشهد به البديهة ومنعه مكابرة
والقول بجواز استلزام المحال ليس كليا جاريا في جميع الصور لجواز ان يكون احد المحالين

منافيا للآخر فلا يجري فيه فضلا عن ان يطرده والاولى ان يقال لان التركيب مطلقا يستدعي
الامكان الذاتي وينافي الامتناع الذاتي كما انه ينافي الوجوب الذاتي لهذا الحكم بان
البساطة من لوازم الوجوب بالذات وستعلم ان امتناع الجزء ولو بالذات انما
يستلزم امتناع الكل بالغير لا بالذات وان الموقوف على المح وان كان محالا بالذات
محال بالغير لا غير وان استحالة اللازم ولو بالذات انما يستلزم استحالة الملزوم مطلقا
سواء كان بالذات او بالغير وعدم امكان اللازم بالذات لا يستلزم عدم امكان
الملزوم كذلك بالذات وذلك لان عدم الواجب بالذات لازم لعدم المعلول الاول مع ان
ان الاول ممتنع بالذات والثاني ممكن واعلم ان امكان الملزوم بالذات لا يستلزم امكان
اللازم كذلك فقال المص في حاشيته لشرح التجريد ههنا نكتة وهي ان امكان الملزوم بدون
امكان اللازم يستلزم امكان وجود الملزوم بدون اللازم وهو ينافي الملازمة بينهما
والحل ان امكان الملزوم انما هو بالقياس الى ذاته وهو يستلزم امكان اللازم
بالقياس اليه اعني ذات الملزوم لا امكانه بالقياس الى ذاته ولا يتوهم ان هذا قول
بالامكان بالغير فان ذلك ان يجعله الغير بحيث يستوي نسبة ذاته الى الطرفين
وشتان ما بينهما انتهى كلامه والمحتاج خصوصا لا بد وان نقيد بان يكون
الاحتياج الى امر لا يستند الى الذات والا فلا ينافي الوجوب الذاتي ذا اعتبار الواسطة
المستند الى الذات لذاتها لا ينافي ذلك كما قيل وانت كلامه مبني على ان الاحتياج
الى الممكن مطلقا اما بالامكان وحده او شرطا او شطرا على ان هذا البرهان مبني على ان
كون علة الحدوث علة البقاء حتى يكون الممكنات موجودة بعلتها والا فيجوز ان يكون مؤثر

المؤثر

المؤثر باقيا في آن تأثير المؤثر في معلوله فلا يلزم احتياج مؤثر المؤثر في معلول المؤثر الى شيء
مؤثره وهكذا فلا يلزم احتياج الممكنات الموجودة في الوجود الى علة فهذا انما يعقل في المجموع او
جزئه او امر خارج عنه لا بد ان يوجد الامر الخارج اعم من الخارج بتمامه ومن المركب من الخارج والداخل
لئلا يختل الحصر لان الجملة المفروضة هي الممكنات الصرفة والمركب المذكور ان كان في الحد في المجموع
المطلق لكن يصير داخلا في تلك الممكنات فتأمل لئلا يختلج فلك ان احتياج جميع السلسلة من حيث المجموع
الى علة انما يعقل لو كان للمجموع من حيث المجموع امكان ووجود غير امكانات الاجزاء ووجوداتها
واما اذا كان امكانه ووجوده غير امكانات الاجزاء ووجوداتها فلا يعقل احتياج ذلك
المجموع الى علة بل علل موجودات الاجزاء كافية في وجوده ومن البين المعلوم ان امكان المجموع ووجوده
غير امكانات الاجزاء ووجوداتها فان امكان مجموع زيد وعمرو ووجوده غير امكانيهما ووجوديهما
حتى اذا وجد زيد وعمرو بالايجاد لم يحتج مجموع وجودهما الى ايجاد غير ايجادهما وستحقق الكلام في
هذا المرام ومن هنا وردا حصول جميع العلوم النظرية بطريق الفكر بدون الانتهاء الى علم
بديهي اذا كانت النفس قادرة بان يكون بعضها مكتسبا من بعض الى غير النهاية بدون احتياج
الى ما يحصل ذلك الجميع بل حكموا بانه لا بد من محصل بعده الحصول لا يكفي في حصول ذلك الجميع
حصول بعضها من بعض على الوجه المفروض مع عدم الفرق بين الجمعين والحق ان كل واحد
من الجمعين مركب من امور حاصلة غير متناهية والحكم بان حصولات الامور الغير المتناهية
كافية في حصول احد الجمعين اعني جميع العلوم النظرية الغير المتناهية دون كافية في حصول الآخر الذي
هو جميع الممكنات الممتنعة الى غير النهاية تحكم بحت وكذا القول بان جميع الامور المركبة من الممكنات

الملتزم على غير النهاية ممتنع فى الوجود فيكون ممكنا موجودا بناء على كون كل واحد منها مؤثرا
كافيا فيما بعده سوى المعلول الاخير فرضا فيطلب موجبا فاذا الوجود بخلاف جميع العلوم النظرية
المذكورة فانها غير مختصة فى الوجود فلا يكون لكل الجميع متصفا بالوجود فلا يطلب كاسبا
مفيدا لوجوده ويمكن ان يقال ان اللازم منه امكان افادة الدليل على عدم كون جميع العلوم
نظرية بحيث لا يتوقف على ابطال شىء من الدور والتسلسل بل ثبات الواجب وهذا لا يتاتى فى طريق
آخر يتوقف عليه كما لا يخفى والمعهود فى كتب المنطق هو هذا الطريق الا الطريق الاول وكلامهم
هناك فيما بعد فى باب تعدد الطرق فتذكر وعدم تعرضهم الا لواحد منها والا فى ذلك سهل
تامل   واستماع تقدم الشىء على نفسه قد يقال ان اراد تقدم الشىء على نفسه ذاتا او اعتبارا
معا فظ وهو مم بناء على جواز التغاير الاعتبارى وان اراد تقدم الشىء على نفسه ذاتا فقط
واستحالته مم لجواز ان يكون شىء باعتبار علة لنفسه باعتبار آخر [illegible]
جواز كون الشىء علة لنفسه فى الذهن باعتبارين كالاجمال والتفصيل من المحدود والحد
كما هو المشهور فان قيل يجوز ان يكون المراد بالتفرع الترديد بل هو كذلك اذا يعلم
منع اللزوم وبطلان اللازم كلاهما قلنا فينتقل الكلام الى ما سنذكره من ان الموجود الخارج
عن الممكنات واجب لذاته لان الموجود الخارج عنها على هذا التقدير يحتمل ان يكون
هو مجموع الممكنات باعتبار آخر وقد يجاب عنه بان العلة والمعلول فى الوجود الخارجى
لا يتصور ان يكونا متغايرين وان كانا متصورين باعتبار الوجود الذهنى ويدعى البداهة
فى ذلك فتدبر   لان علة كل [illegible] الكلام فى سلسلة   فلا يكون ما فرض علة للمجموع وجهه
بطلان تعال فلا يكون ما فرض علة للمجموع علة له بل مع غيره علة له او تعال فلا يكون ما فرض

علة للمجموع علة بل لبعضه فقط   علة لنفسه ولعلله [illegible] لا يقال بطلان
هذا الشق موقوف على ابطال الدور والتسلسل وقد ذكرت ان هذا الطريق لا يتوقف عليه لانا نقول
يكفى فى بطلانه لزوم كون الشىء علة لنفسه وهو ليس مراد وذكر كونه علة لعلله وهو [illegible] لا يتوقف
المط عليه ولهذا وقع كذلك فى كلام المتاخرين ونحن فى هذا الموضع بصدد تقرير كلامهم وتحرير
لم يسقط مما شاع منهم فتامل انتهى كلامه وانت تعلم ان هذا الاعتذار ليس على ما ينبغى والاولى
ترك قوله ولعلله لا لما ذكره بل هو مخل فى المقصود والقول بعدم اسقاطه مما شاع منهم لا وجه له
وهو بصدد تقرير الدليل على وجه يندفع عنه عدة ما يورد عليه ثم اعلم ان كون الشىء
علة لنفسه ولعلله يتضمن محالات كثيرة بعضها [illegible] منها تقدم الشىء على نفسه بمرتبتين
فصاعدا ومنها تقدم الشىء على نفسه بمرتبة واحدة [illegible] بمراتب ومنها كون
الشىء علة قريبة وبعيدة معا لنفسه ومنها كونه علة تامة وناقصة معا لنفسه ومنها توارد
العلتين المستقلتين على معلول واحد شخصى   فيكون علته امرا موجودا الا ان علة الامر
الموجود موجودة وقد سمعت ما يتعلق بذلك فتذكر   والموجود عن جميع الممكنات واجب
لذاته لا تخفى ان سياق الكلام يدل على ان جميع الممكنات هو جميع الممكنات التى فى
سلسلة واحدة [illegible] الى ذلك قوله لانك فى وجود ممكن ما [illegible] علته الا الخارج
عنها لا يلزم ان يكون واجبا لذاته لجواز ان يكون ممكنا ولو نقل الكلام اليه لزم سلسلة
اخرى فالكلام فى مجموعهما انه كالكلام فى الاولى وهكذا فلا يلزم المط الا ان ينقل
الى مجموع الممكنات السلسلة واحدة او سلاسل متناهية او غير متناهية فعلة [illegible]

او جزءه او خارج عنه والاول والثاني باطلان بعين ما ذكر فتعين الثالث ولا شك في ان الموجود
الخارج عن جميع الممكنات على هذا الوجه الذي اخذناه واجب لذاته لانحصار الموجود في
الواجب والممكن فكلما هو موجود خارج عن احدهما فهو داخل في الآخر ولعل مقصود الخصم ايضا
ما ذكرناه وان كانت عبارتهم قاصرة عنه واعلم انه لو قال والموجود الخارج عن جميع
الممكنات واجب لذاته او مستلزم له لكان اوما انسب وال المركب من الواجب
والممكن ايضا وهو داخل في الخارج كما عرفت   وهو المط فقد ثبت
الواجب على تقدير عدم استناد الممكن ابتداء او بواسطة المركب عليها لازما على
تقدير بعض المط لا مطلوبا كانه قيل انه لم يستند اليه كذلك لممكن يلزم وجود ممكنات
مدورا وتسلسل وعلى كلا التقديرين يلزم من عدم هذا الاستناد وجوده فيكون
محالا فيبطل بعض المط فيظهر حقيقة واجب بان الحال كما ذكرتم لكن تخلف اللازم قد
يكون عين المطلوب ولذلك محال بعد ومع ذلك هو مطلوبنا وحاصل هذا الطريق ان
وجود الممكن اما صادر عن الواجب لذاته ابتداء او بواسطة او صادر عن امر آخر اما على
سبيل الدور او على سبيل التسلسل واياما كان يحصل المط اما على تقدير الاول والثاني
فظ واما على تقدير الثالث والرابع فلان المجموع المركب الذي كل منه فرض ممكن فهو
ممكن وكل موجود ممكن لا بد له من علة موجودة وتلك العلة نفس المجموع
ان المجموع لسبب له لو سلم انه كذلك فلا نسلم ... والا لا تناهي للمجموع له   فاثبت
الواجب ما تشعر بالتناهي له فان الاشعار بالتناهي لا يوجب كون الاثبات المذكور صادرة

انما هو علة لكل علة يجب ان يتقدم على معلولها لان العلة هي المعنى المصحح لكلمة الفاء التي ...
فلا بد من الكل فيه او فيهما معا ولو كان ... وجوب تقدم العلة التامة على المعلول ما ذكره
من ان كل جزء منه يتقدم عليه كما ذكره وهذا غلط ظاهر لا يخفى على من له ادنى تأمل فضلا عن حكيم
انما يلزم لو كان علة تامة للكل وهذا او ان وقع في مقام السند ليس بجيد لا العلة التامة للكل لا
يمكن ان يكون علة لجزء منه لان هذا الجزء داخل في العلة التامة للكل وعلية الشيء لنفسه ثم الحاصل انه
للكل متضمنة لعلل اجزاءه باسرها ولعل مراده هذا وان كانت عبارته قاصرة عنه ثم لا يخفى
عليك ان المراد بالعلة التي هي جزء العلة التامة والفاعل بل هنا احتمالات كثيرة لكن الاقرب
من بينها هذا ان لا يخفى ان المذكور ان تأمل   يعني انه لا يستند المعلول الا اليه او
الى ما صدر عنه ان حمل الاستناد على اطلاقه كما هو الظ يلزم ان يستحيل التخلف عنه وان حمل على
الاستناد اليه بطريق التأثير عنه فلا يستحيل ذلك لكنه خلاف الظ ويسمى هذا ايضا نقع
ما حفظه واعلم ان الفاعل المستقل في التأثير بالمعنى المذكور لما تم انه لا بد لكل ممكن وانما لزم
ذلك لوجوب الانتهاء الى الواجب لذاته وانه اولى شيء فلا يثبت ان له علة بالمعنى المذكور
وسياتي تحقيق الكلام في هذا المقام   لا يقال يحق منع او هذا السؤال انما يظهر وروده لو علم
يعينه المجموع معلول الذي هو مجموع كل اجزاء ممكن   وهو جزءه يحتمل هذا لما اشتهر فيما بينهم من ان
الفاعل قسم من العلة الخارجة عن المعلول ويسمى بجزء يكون تعينا في هذا المقام   فان الدليل المذكور
لا يخفى عليك ان الدليل المذكور يجري فيه ما ادعى بعينه وذلك بان يقال الفاعل المستقل بالمعنى
المذكور في المجموع الذي هو المركب من الواجب والممكن يجب ان يكون فاعلا لكل واحد والا لم يكن فاعلا

مستقل في المجموع ضرورة عدم استناد بعض الاجزاء اليه بل لا شي اصلا وعند احد خلافيه
بل لو ضرورة استناد بعض الاجزاء الى غيره وغير معلوله فهذا من قبيل النقض على هذه
الدليل بل فيه تغيير فيه   قيل وبهذا الى ان المراد النقض على لا مطلقا بل الفاعل المستقل
بان نقرر يعني انه لا يستند المعلول الا اليه والى ما صدر عنه ينتقل الى طريق بطلاني ممتنع انه يجوز
ان يكون ما قبل المعلول الاخير الى السلسلة المتنذرة مما قبله بمرتبة واحدة الى غير النهاية
علة للجميع وهو اي ما قبل المعلول الاخير معلول لما قبله بمرتبة واحدة وهكذا الى لا نهاية
وقوله لانه لو كان ما قبل المعلول الخ دليل على بطلان ما مثل القول المذكور او على
بطلانه بدروسا نه انه لو كان ما قبل المعلول الاخير علة موجدة للسلسلة بالاستقلال
بالتاثير فيها حقيقة لا يستند تلك السلسلة الا اليه والى ما صدر عنه ولا شك انه
ممكن فيكون صادرا من نفسه فيكون علة لنفسه قطعا وايضا يكون جميع السلاسل الغير
المتناهية التي قبل ما قبل المعلول الاخير صادرة الى الشي يستند الى ذلك الشي فيلزم
كون الشي علة لنفسه بعد تلك السلاسل وفي تحرير سطح عليه   ولعرض على هذا الجواب
هو هذا الاعتراض بوجه معارضة في المقدمة القائلة بان فاعل المجموع بالاستقلال
فاعل لكل جزء كذلك لكونها مثبتة بدليل في الجواب   لو ورضا ملة اسباب
وكذا الحال لو فرض … كل منها معلول لعلة اخرى الخ   ان لا يكون
فاعله خارجا عن فاعل الكل فانه لا يتم ما ذكره من انه لو كان ما قبل المعلول
الاخير علة موجدة للسلسلة بالاستقلال بالتاثير فيها حقيقة لكان علة لنفسه قطعا وذلك

لان الاشعار بان هي ما دل على الاستلزام اصلا فضلا عن الاستلزام الذهني على الاستلزام
الذهني انه لا يستلزم كون الاثبات مصادرة وانما يكون مصادرة لو توقف عليه
والاستلزام وانما قلنا ان اثباته مما هو موقوف على العلم بوجود الواجب هو موقوف على العلم
بالتناهي … وما هو الا مصادرة ولعل فيه فانه محال الاخ   ان اريد المجموع كل واحد
لا خفاء في منع هذا الترديد لان المجموع لا يحتمل كل واحد كذا قيل   ملاحظة الهيئة الاولى
ان يقال بدون الهيئة الاجتماعية وكذا الحال في النظر   ورد بما ان الكل المجموع
ما فيه فتذكر   والتخصيص لوضحه   والاولى ان كان مراد هذا البعض تخصيص هذين التعيين
تامل   ولا حاجة في ذلك الى اعتبار الهيئة لانك تعلم انه لو اعتبر الهيئة على وجه يكون عارضا
للسلسلة التي كلامنا في ان علتها ماذا الحيثية هو المقصود ولا حاجة الى اعتبار عدم الهيئة
ولو قدر الكلام بان المراد لا حاجة الى اعتبار الهيئة الاجتماعية على وجه يكون جزءا من السلسلة
لكان ساما للوجهين ولا منافية بوروده كما سبق كما في الاعداد واعلم ان سيد المحققين وسند
المدققين قدس سره قال في حاشية المطالع في الرد على ما الامام في التصديق بان التصديق
لا يكون عنده قسما من العلم الواحد اذ من الامور المعلومة بالضرورة ان الاشياء المتعددة لا تصير
امرا واحدا ما لم يعتبر معها هيئة وحدانية هي جزء صوري للمركب منها انتهى كلامه ولا خفاء في
دلالته على ان الهيئة في كل مركب لا بد ان يعتبر جزءا منه وهذا مخالف لما ذكره في هامش كتبه في
تقرير هذا البرهان وغيره والحق هو ما وقع في هذا المقام   اذ لو وجب تقدم العلة بجميع
اجزائها في الاتصاف بعلية العلة التامة بل وجب ان يكون الامر بالعكس فانه مصحح لاطلاق
العلة عليها انه مصحح لتقدمها على المعلول هذا وان كان واضحا في مقام السند لكنه كلام

مشهور فيما بينهم والمقصود هو العلية بما فيه وقيل ان ايراد هذا السؤال ههنا مبني على ان
يكون المجموع المركب من الممكنات مشتملا على المادة والصورة اذ المانع من عدم العلة التامة
على المعلول انما هو تقرر بهذه الصورة على ما هو مقتضى كلامهم ومن البين ان المجموع المذكور
لا يشتمل على جزء صوري على ما هو مقتضى كلامهم ومن البين ان المجموع المذكور لا يشتمل على
جزء صوري على ما حقق في جواب الاعتراض الثاني من ان الهيئة الاجتماعية لا تعتبر في
ذلك المركب وفيه ان ذلك الكلام جار في كل علة تامة لمطلق المركب كما لا يخفى وتصور ذلك في
المادة المخصوصة وهي المركب من المادة والصورة لا يجدي نفعا والسر فيه ان مجموع اجزاء
الشيء عين ذلك الشيء فاذا احدث مع غيره كان هذا المجموع متاخرا عن الاول سواء
كانت تلك الاجزاء بعضها مادة وبعضها صورة ام لا
تامل لجواز ان يكون امرا اعتباريا له دخل في ذلك المجموع المركب من الموجودات الممكنة او لا خارج عنه فيه
والواجب لذاته والاولى ان يقال مجموع الواجب والممكن الذي كان الواجب علة تامة
له كالعقل الاول مثلا على رأي الحكماء ممكن لاحتياجه الى كل من جزئيه وعلته التامة
نفسه اذ هي ليست جزءا منه ضرورة احتياجه الى الجزء الآخر ولا خارجا عنه اذ لا علة
اصلا للواجب وهو علة تامة للجزء الآخر على ما هو المفروض فليس للخارج عنه دخل وكذا الحال
في مجموع الامور الثابتة في نفس الامر سواء كانت موجودة في الخارج ام لا كالامور
العدمية الواقعة في نفس الامر اذ لا خارج عن هذا المجموع العلة التامة مجموع امور كـ
في هذا الحكم بحث مشهور لكنه ههنا في مقام السند ثم اعلم ان هذا السند ليس على ما
ينبغي اذ دعوى لزوم تقدم الشيء على نفسه ليست متفرعة على ما سبق حتى يحتاج الى ... على

لان ما قبل المعلول الاخير علة موجدة للسلسلة باسرها مستقلا بالتاثير فيها بمعنى ان فاعل
كل جزء لا يكون خارجا عما قبل المعلول الاخير لانه بعينه يكون فاعل الكل جزءه ولا يلزم منه
الا ان يكون فاعل ما قبل المعلول الاخير ليس بخارج عنه ويجوز ان يكون داخلا فيه وهو
ما قبله بمرتبة واحدة وهكذا ولا يلزم منه كون الشيء علة لنفسه اصلا ونعم لا يستند المعلول
الى ما هو خارج عن فاعل الكل بالاستقلال على ما هو مقتضى هذا الكلام مع انه يجوز ان
يستند الا الى ما هو خارج عنه اذا كان زائدا عنه حيث قال فيما سبق بمعنى انه لا يستند
المعلول الا اليه والى ما صدر عنه فبينهما تدافع بل نقول ان الكلام السابق بظاهره يدل على
ان المعلول لا يستند الا اليه او الى جزئه تامل فيه فانه دقيق هذا واعلم ان الجواب الاول هو اختيار
الشق الاول ومنع بطلان اللازم وهو التخلف عن الفاعل المستقل بالمعنى المذكور وان
الجواب الثاني المنقول هو ما اختار الشق الثاني ومنع لزوم عدم الجزء الاول على وجود علته
وبهذا يندفع الايراد الثاني ايضا بيانه ان مجموع العلل التامة علة مستقلة لمجموع المعلولات كما
ذكرتم ولا يلزم ان يكون علة لشيء من تلك المعلولات بل لا بد ان لا يكون فاعل كل منها خارجا
عن مجموع العلل التامة المذكورة وهو متحقق فلا يلزم المحذور ح فعلته اولى بان يكون
علة له او فيه كلام سيجيء تفصيله وكذا الحال في قوله ويمكن التمسك بهذا ايضا فيما نحن
عنه في التسلسل هذا انما في صورة التسلسل وفي صورة الدور يلزم ترجيح المساوي وهو اشنع
من ترجيح المرجوح فتدبر ان شاء الله كلامه ونعلم ان التسلسل لا يلزم ترجيح المرجوح
النتيجة اللازم اولا والحاجة فيه الى ذكر التتمة ثانيا حتى يحتاج في بيان لزومه الى المقدمة القائلة

بان فاعل الكل بالاستقلال فاعل لكل جزء كذلك يعني ان فاعلية الكون خارجاً عن
فاعل الكل ثم اعلم ان ما ذكره في تعريف الفاعل المستقل بالتأثير ان حمل على ظاهره وهو ان
لا يستند المعلول الا الى نفسه او الى ما صدر عنها لا يكون شيء من اجزاء السلسلة فاعلاً
مستقلاً بالتأثير فيها وان حمل على معنى انه لا يستند المعلول الى امر خارج عنه اصلاً
او يستند الى امر خارج صادر عنه كان كل ما قبل المعلول الاخير من السلاسل الغير
المتناهية فاعلاً مستقلاً بالتأثير لصدق تعريفه عليه ولا يلزم ترجيح المرجوح بل يلزم
توارد الفواعل المستقلة الغير المتناهية على معلول واحد شخصي بالعدد
وقد اعترض عليه بانه يعني ان منع عدم جواز كون العلة غير المعلول كما يتجه على تقدير
كون المراد بالعلة العلة التامة كذلك يتجه على تقدير كون المراد بها الفاعل المستقل
بالتأثير بالمعنى المذكور فلا يجدي الاشتغال بها اليه نفعاً   وتلك العلة التي تكون
ها لاختيار في ان المنع المذكور انما اورد عليه على تقدير كون المراد بها المعنى المذكور
في الجواب عن الايراد الاول على الطريق المذكور فلو اختصت تلك العلة الموجدة على المعنى
المذكور لجاز كونها اتم عينها وما ذكره في بيانه حيث قال لان العلة الموجدة
للشيء سواء لزم اذا قرر الكلام على الوجه المذكور سابقاً ولا شك ان القول بها
لعله لو استند على التقدم والمغايرة لكان العلة التامة ايضاً كذلك وبالجملة لا
فرق بين العلة التامة والفاعل المستقل بالمعنى المذكور في وجوب التقدم على المعلول
وعدمه وما ذكره المص لا يدل عليه   والاول هو الشائع فيه الدليل الاتي كما لا يخفى

عليك

عليك ان الكلام ههنا ليس مبنياً على ابطال التسلسل كيف والكلام في المسلك الذي
لا يتوقف على ابطال الدور والتسلسل فلنا بصدد ابطال علية كل واحد من السلسلة بآخر منها
لانه هو التسلسل من جانب العلة ولعل ذلك وقع من الغلط في النسخ وانما دعانا الى الاطلاع على
حقيقة الحال ما صح على ما ذكره المحقق الشريف قدس سره في بحث العلة والمعلول من شرح
المواقف وغيره لانه قدس سره ذكره في توضيح دليل ابطال التسلسل وانه ههنا كذلك غاية الحسن
بخلاف ما نحن فيه   فانه ظاهر بديهة فانه لا بد له من سائل   لا يخفى على الناظر وجهها
قد عرفت بعض ما يتجه عليه فلا نغفل   من الايراد الاول الا ان يقال من الا ان يراد الكل
لكونها غير واجبة التقدم كذا في بعض النسخ وفيه ان عدم وجوب التقدم لا يوجب عدم التقدم
كذا في بعض النسخ وفيه ان عدم وجوب التقدم بل وجوب عدم التقدم لا يدل على جواز كونها
غير المعلول فلعل مرادهم انما يجوز ان يكون غير المعلول بناء على ما ذكره كما يدل عليه ما سيجيء ثم
كلامهم في مقام المنع والسند تدبر   اذ لو جاز كون العلة التامة نفس الممكن في وجوده
بنقدم سابق على كون العلة التامة نفس الممكن بناء على جوازه وانما هو فيما اذا كان المعلول مركباً
لا في مطلق المعلول ولا في مطلق المركب بل انما هو في بعض المركبات الخاصة ولا شك ان علته التامة
وان كانت نفسه لكنه لا يكفي في وجوده بل هو يحتاج الى غيره في وجوده كالاجزاء او احتياج كل ممكن
الى مطلق العلة بالاختيار فيه ولم ينكره احد ولا ينافيه كون التامة في بعض الصور المذكورة
غير الممكن ومنه علم ضعف قوله ولو توضيح ذلك ان المنع المذكور هو منع عدم جواز كون العلة التامة
نفس معلولها فلتمنع افتقار الممكن الى غيره   وهو مفيد باثبات الصانع بالامكان

هذا الحصر مبني على ان الافتقار كل ممكن موجود الى مطلق العلة لا سيما الفاعل ضروري وتحقق
عليه ولا منافيه كون العلة التامة غير المعلول في تحقق المواد ولا الاختيار وكون العلة هي الفاعل
المستقل بالتاثير في دفع السؤال المذكور وقيل عليه قوله لا انسداد المذكور لا يضر المانع
وفيه بحث لان الكلام على من قرر ذلك المنع وعلله الى دليل آخر فتامل
والا لكان قد تمام وما ذكره في بيانه اما محال تسلسل لو كفى ذاته في وجوده وانهم لما ذكره
آنفا لجواز انتهائه الى الاختيار في ان العلة التامة للحادث لا بد ان تكون حادثة كذلك
لان قدم العلة التامة يستلزم قدم المعلول فيلزم في تحقق كل حادث تحقق امور حادثة مترتبة
غير متناهية سواء كانت موجودة في الخارج او لا لكن الكلام في ان التسلسل في امثال تلك
الامور هل هو محال ام لا فتامل   فلو كان علة تامة لبعض لكم علم فيما ذكرنا آنفا
فلا تغفل   لا محال انما يلزم هذا السؤال معارضة او منع لاستلزام الدليل لكمه
لانا نقول الواجب الخارج بمعنى ان يكون مرادهم بوجوب وجود الشيء لطرائه او ان
لا يكون لغيره مدخل في وجوب وجوده ولا يعرض وجوده لغيره سواء كان ذلك الغير داخلا
في ذاته او خارجا عنه ليوافق مقتضى القسمين الذين عرفوا صحتهما وح لا يلزم ان يكون
المركب الذي علته التامة نفسه داخلا في الواجب لافتقاره لاجزائه ومنه يعلم ان كلا من ممكن
فيكون كل من الواجب والممتنع بسيطا لما ذكرناه   لانا نقول نكتفيا وجولاني الواجب على
بعض التقسيمات ثبوت خير مما فيه مما ذكرناه آنفا واعلم انه قد وقع في بعض النسخ في اثبات
ان العلة التامة ليس لا يجوز ان يكون نفسه هو ان الممكن ما لا يقتضي ذاته الوجود والعدم اقتضاء

تا

تاما فلو كان علة تامة لنفسه كان ذاته مقتضيا لوجوده اقتضاء تاما اذ العلة التامة هي
تقتضي وجود المعلول وفيه ان هذا انما يتم على تقدير كونها غنية والظاهر مبني المصادرة في
وجوده اقتضاء تاما اذ لا يستغني في وجوده الى الغير ولا يستند الى ذاته ولا شك انا اذا كنا مع
الكل من اجزائه والاستناد بين منها الى العلة بل هو مستند الى كل منها فلا يلزم من كون العلة
التامة له لكل شيء ان لا يكون الممكن ممكنا وان يكون واجبا لذاته ولذا اوجب بساطة
وهو العلة التامة للبسيط فمن ان العلة التامة التي هي غير العلة الا ان علته لا يلزم ان تكون
بسيطة بجواز كون تلك العلة التامة علة مركبة من العلل التامة البسيط لا بد ان تكون علته كما
قالوا   وذلك حيث لا يتصور رفع الممكن ان ارتفع المانع جزء من جميع العلل التامة
محل توهم ورد وكذلك سائر العلل الناقصة مثل المادة والصورة وغير ذلك كما سيظهر
اشار اليه فيه ولم يتعرض هنا اخيرا وفيه بحث لان ارتفاع المانع وعدمه مطلقا يتحقق في جميع
العلل وهو على ان بعض الجهات والاشياء اذ كانت من منافيه ان يرتفع المعلول ومنافيه
فارتفاعه وعدمه معتبر في العلل ولو لم يكن كذلك لم يكن ارتفاعه معتبرا فيها كان كذلك محل تامل
لانه معلوم ارتفاعه وبالجملة ان الكلام المصرح معلوم الانتفاء على التقادير الا واي مسكوك فيه على العدد
الثاني ولعل قوله كما قالوا اشارة الى ما ذكرناه   صرورة ان احتياج الممكن الى العلة
امر وذلك ان الممكن على ما ذكره هو ما لا يقتضي ذاته الوجود والعدم اقتضاء تاما يجوز ان يقتضي
مع شرط عدمي او وجودي غير مستند الا ذاته الوجود وكذا يجوز ان يقتضي الوجود وليس
اقتضاء غير تام ويكون هذا الاقتضاء مع انضمام امر آخر تاما او يكون هذا الاقتضاء ولا اقتضاء
الرجحان كافيا في وجوده وقد سبقت مثال الاشارة الى ذلك وعلى جميع هذه الاحتمالات الفاعل

لوجود المعلول وكانه ليس بهذه الاحتمالات من دليل سمي المحكم بعبارة هذا العام
بخلاف ما سواها من العلل فانها الى جنسيه لان المعلول لو كان بسيطا والفاعل موجبا لا
يجب له غير العلة الفاعلية ولو كان مركبا والفاعل موجبا لا يجب الغاية ولو كان المعلول
بسيطا والفاعل مختارا لا يجب له المادة والصورة والعلة وجبيا انتهى كلامه اقتصر من العلل
على الاربع المشهورة ولم يذكر المعد المعين والآلة والشرط وغيرها لانها راجعة الى تلك
العلل الاربع كما تبين في موضعه   وهو مع ما تقرر قدم الكلام عليه
ولو لم يتم ذلك لانهدم محل هذا الاتم الاتي بهذا المقام ومع ذلك ليس بتحقيق بل انما تم
الزاما لمن يعتقد كون هذا الدليل تاما ولا عند من لم يعتقده فلا   على ان ذلك
لو ترك لم يتبادر الا ولم اليه حوله في البديهية لكنه يعود الى محل الاشكال بعد اسرها
الله وسيجي فصل الكلام فيه ان شاء الله   بعد ما عرفت ان جرح هذا الجواب
لوجهه مغالطة منشأها عدم الفرق بين الكل الافرادي والكل المجموعي كما يعلم من كلام المصنف
ومع ذلك كلام على السند لان السؤال المذكور مناقضة وما ذكره سند لها ولو حمل
على الاستدلال لكن ان يكون الجواب توجيه منع السند فيكون ولو انه خبير
بما يرد عليه كلها على السند على سبيل المنع وانه غير موجه   لما اعتبار ان جزء ان
العلة الصورية لا يوجد في الخارج الا عارضة للعلة المادية ومرتبطة بها فكيف يتحقق مجموعها
سابق الخارج مع عدم على المعلول لم ينتبه وليس مجموعها في الخارج الا على النحو المعين
الارتباط الذي هما عليه في الخارج وايضا ان السؤال المذكور على هذا الطريق اضعف
لعدم العلة التامة مناقضة لا نقض اجمالي لا معارضة كما ذكرنا وما ذكره سند الادليل كما

ذكره

ذكره كلام على السند ولا يحتمل تعالى الا اذا كان السند مساويا للمنع وان كان الكلام عليه
ابطالا له وكلامه يحتمل ان يكون كلامه في هذا المقام مبنيا على ذلك   فان قلت انما
ان يعتبر قد توهم انه كلام على السند ويمكن تقريره على وجه يكون اثباتا للمقدمة الممنوعة
اما باعتبار الشق الاول او باعتبار [illegible] وان شئت ان تعلم ان قوله وعلى الثاني يكون عينه
باي اعتبار اخذتم لا بد من بيان   لعل الارتباط المذكور يجعل هذا مع كونه مما لا يساعد
الطبع السليم نيابة مما اشتهر فيما بينهم من ان مجموع اجزاء الشيء عينه وقد اخذت هذه المقدمة
في تقرير الدليل المذكور ثم لو وردت المناقشة التي ذكرناها مما سبق وقال السيد في حاشيته هذا الشرط
من قبيل ولو لم تسنه شرط شيء والشرط لا يمتنع عينه بها يستحق ان المجموع باعتبار اعتباره كما
واعتباره كذا وليس الحق وما الشرط ههنا الموقوف عليه الخارج حتى يكون كون الشيء بعض
[illegible] الخارج فيسقط انتهى كلامه [illegible] لانه لا يصلح التوجيه الا اصل [illegible]
اجزائه ليس هذا المعنى فتدبر   فان قلت هذا المحشي اورد هذا الكلام على السند لما يخدم معا
قلت ثم جميع الاجزاء انما يكون جزءا فان جميع الاجزاء التي هو بعض المركب الذي ليس له جزء صوري
هو جزء من العلة التامة ويكون متقدما عليها فلو كانت علة تامة لزم تقدمه على نفسه لزم عدمه
لنفسه كما ذكره ولا يتمشى هذا الجواب الذي [illegible] السائل والقول بان جميع الافراد
في هذا المركب الذي ليس له جزء صوري ليس جزءا من العلة التامة مجرد تحكم بلا دليل لا وجه له وهذا مما
يسجل منع لانه لا اخفاء في ان جميع اجزاء المركب مطلقا جزء من العلة التامة للمجموع الموقوف
على الشيء [illegible] مجموع اجزاء المركب الامور الخارجة التي يتوقف عليها هذا المركب لما كان جميع الافراد

المادة والصورة الاعتبارية ان المذكوران الممكن المقتضي عنده عما ذكره وما لجواب الذي يدعيه
حاصله لا لم يمكن هذا ان الاعتقاد ان في المركب الذي ليس له جزء صوري لم يمش ذلك لم
يسلم كون جميع الاجزاء في المركب الذي له جزء صوري جزء من العلة التامة ومنع في
المركب الذي ليس له جزء صوري على لا وجه له اذ لا فرق بينهما في ذلك الا ان هذا ورد على
انهم يقولون ان الاعداد كلها مركبة من الوحدات الصرفة وانه ليس بعضها
جزء من بعض مثلا الستة ليس مركبا من الاثنين والاربعة بل من ست وحدات
وكذا الاربعة وما بعدها من المراتب مع هذا يمكن ان يقال ان العلة التامة لم مركبة
من العلل الناقصة وليس مجموع الاجزاء الذي هو عين المركب جزء من العلة التامة
اولا وانت تعلم ان هذا الجواب انما على تقدير تمامه انما يجدي نفعا اذا كان ما ذكره مستند الا الا
على عدم تقدم العلة التامة لامتناع المنع السند فلا يتم هذا المقام فظهر لك المرام
واما الثاني وهو ان جميع الموجودات المركبة من الواجب وكذا الحال في المجموع المركب من الواجب
لذاته ومعلوله الاول فانه ايضا ممكن وعلته التامة ليست هو وكذا الحال في مجموع الامور الواقعة في بعض
الازمان في زمان واحد سواء كانت موجودة في الخارج او لا واعلم ان هذا الوجه كالذي قبله
في كون العلة التامة مغايرة للمعلول اولا وبالذات وفي تقدمها عليه ثانيا ولا وجه
لتخصيصه ما تقدمها عليه هذا واعلم هذا ان الفاعل للممكن لا يلزم ان يكون خارجا عنه مع
انهم عدوه من اقسام العلة الخارجة عن المعلول وان الفاعل للكل لا يلزم ان يكون كذلك
بالنسبة الى جميع اجزائه بل بالنسبة الى شيء منها بل يقول بعض الاعلام القول بان الفاعل ضروري في

كل

كل معلول او لما احد كل من وجوب مغايرته للمعلول تقدمه عليه كما في العلة التامة والجملة
فعند ذلك الوجوه المذكورة كثير من القواعد المشهورة فيما بينهم ولا يخفى على الفطن ضعفها اللهم
الا ان يقال ان تلك القواعد مخصوصة بالممكنات الصرفة فقدبر ودليل المقتضي عنده كما
مر حيث لان المجموع بالمعنى المذكور هو الكل المجموعي المغاير لكل فرد فرد فان حكم الافراد في كل فرد
حكم الجماعة كما ذكره كما ان لكل واحد واحد يستدعي علة كذلك المجموع الذي هو المركب من تلك الآحاد
يستدعي علة غاية ما في الباب ان يكون الاولى واحدة والثانية متعددة ولا يصح ان يقال ان علل
المجموع هي علل الآحاد لان الآحاد كلها اجزاء داخلة في المجموع المركب منها وليست خارجة عنه والعلة
التامة بل داخلة فيها وليست كذلك بالنسبة الى عللها والقول بان المعلول الاخير ليس واحدا
في العلل التامة للمجموع كما انه ليس بداخل في علل الآحاد ساقط من جهالة نحصه وهذا من قبيل
اشتباه الكل المجموعي بالكل الافرادي وقد مر مرارا في كلامه وسبق الاشارة الى الفرق بينهما مع
انه في صدد اثبات ما لا اختلاف فيه وما هو المشهور فيما بينهم وسيجيء في كلامه الاعتراف الى ما ذكرنا
وبعد اللتيا والتي ليس هذا الكلام بطائل تقادح فيما ذكروه من ان جميع الموجودات المركبة من الواجب
والممكن الى آخره وبالجملة كل من مغايرة العلة التامة للمعلول وتقدمها عليه في جميع المواد في غاية المتانة
والاشكال ومع ذلك القول بعدم العلة التامة محال لانه ذلك لا وجه لعلية شيء لشيء ولما كان متعددا علم
كما اشرنا اليه فيما ذكرناه ظهر لك حقيقة الحال في تحقيق هذا المقال وما ذكره الملخص في هذا المقام مما لا
ينفع له في تحقيق المرام ما هو مشحون بانواع الاختلال ومملو بايراد الاشكال وما لا يخفى على من له جاسة
هذا المقام انت خبير بانه لو تم ذلك لم يتم اصل البرهان اذ يكون المعلول الاخير خارجا عن المجموع

العلل ويكون كل فرد من السلسلة معلول الفرد السابق عليه وجميع العلل الآحاد هو ما فوق
المعلول الاخير الى غير النهاية كما سنذكره وبهذا يظهر بطلان النظر المذكور لا يقال اذا كان المراد
في الفاعل المستقل انتهى كلامه تامل   ووجه الفرق اما ناشئ من لفظ المجموع
وابهامه المركب الذي يدخل فيه الصورة فيتحقق الفرق كما ذكرناه وليس المنشأ ما ذكروه
ولا يدخل للمركب الذي يدخل فيه الصورة بل مطلق المركب بحيث لا يكون مغايرا للواحد واحد وقد
مر تفصيل الكلام فيه وفيه نظر لان المجموع آخر ان خبير بما فيه مما سبق عليك من الحاشية ان دلالة
الحلف السمة في مادة الممكنات الصرفة وذلك ثم الغرض فلا مضر قياس الشبهة في مجموع الواجب
والممكنات كما انه في صورة العدول الى العلة المستقلة انما يتم عدم كونها جزءا من المعلول
في الممكنات الصرفة ولا يضر كونها جزءا من المركب من الواجب والممكن انتهى كلامه وفيه
اعتراف منه بان مغايرة العلة التامة للمعلول لا تتم في مجموع الواجب والممكنات كما ان
تعددهما عليه كذلك والقول بان الشبهة الحلف في مادة الممكنات الصرفة محل تامل
ولم يظهر مما سبق وتحديك تعلمها مما ذكرناه آنفا فلا تغفل ويظهر منه حال قوله كما انه في
صورة العدول الى العلة المستقلة ايضا والفصل بكسر الفاء وتشديد الصاد المهملة
الفاصل   تقرير توجيه الاعلى من استدل بعدم اجزائها الى لو تم هذا الاستدلال
لزم عدم كل مركب على التقسيم تثبتين وانه في وجه ذكرناه فيما سبق   على ان السابق
اليه اجزاؤه والكلام هو ما لا يكون المعلول مستندا الا اليه او الى ما يستند احاده اليه او الى اجزائه
اعلم انهم قالوا في الجواب عن الايراد الثاني ان المراد بالفاعل المستقل ما لا يستند معنى انه لا يستند
المعلول الا اليه او الى ما يصدر عنه قالوا في الجواب عن النقض على الفاعل المستقل للمجموع على

للاجزاء

للاجزاء لما ان المراد بكون فاعل الكل بالاستقلال فاعلا لكل جزء كما ذكر انه لا يكون فاعلا وجاعلا
عن فاعل الكل لا انه بعينه يكون فاعلا للكل جزء ولعل المصنف استنبط منها ما ذكره وهو ما لا يكون
المعلول مستندا الا اليه او الى ما يستند اليه او الى اجزائه تامل   فيكون الآحاد المستندة
على نفسه الى نفس العلة اكثر سواء كان الاستناد الى نفسه بواسطة او بلا واسطة لان اللزوم لعودان
كان اكثر تاثيرا لكنه الى العلة المذكورة اقل استنادا على علل الاجزاء   فيكون الآحاد
المستندة الى اجزائه الى اجزاء العلة اقل هذا التفريع محل تامل لان اللازم مما سبق ان يكون
اجزاؤها اقل لان الآحاد المستندة الى اجزائها اقل بل نقول كل ما كان مستندا الى نفسها بواسطة
او لا فهو مستند لا اجزائها والتفاوت في كل جزء وعلته انما هو بتعلق الاجزاء وكونها لا الى علته
اقل اجزاء منه وكذا الحال في قوله كل المستندة الى اجزائها لان ذلك الجزء اكثر اجزاء من علته
لان المعلولات المستندة الى اجزائه اكثر فلا يتم ما ذكره من التفاوت بين علة الطرفين ونقص الجزء
هذا ما ينبغي ان يذكره ولا يخفى عليك ان الغرض مما ذكرناه هو التنبيه على ضعف ما ذكره في
تخصيص سند المنع في حد ذاته لا دفع المنع فلا يرد على انه كلام على سند المنع حقيقة فلا يجدي نفعا
تامل   واعلم ان الفاعل المستقل بالمعنى الذي ذكره وهو ما لا يكون آحاده مستندة الا اليه
او الى ما يستند اليه او الى اجزائه صادق على كل من المجموع الذي هو ما فوق المعلول الاخير الى
غير النهاية ومن المجموع الذي فوقه بمرتبة واحدة الى غير النهاية وهكذا لان الآحاد المجموع
الذي يدخل فيه المعلول الاخير انما مستندة اما الى كل من تلك السلاسل الغير المتناهية او الى
ما يستند اليه او الى اجزائه والقول بان كل جزء نفرض فعلته اوما انما يحدى معا اذ اصل ان

الجزء على المجموع لا علة واما اذا قيل بعلية كل من تلك الامور معا ولا حاجة الى ترجيح كل من الجزء
وعلة على الآخر من وجه والكلام في انه يلزم توارد العلل المستقلة على معلول واحد كما
مفصلا اول في العلية والتاثير بل نقول اذا استند المعلول الى اجزائه
ليس علة له من تلك الحيثية وان كانت كذلك قلت مفهوم العلة كانه تغير للكلام
المذكور وترك له والا فلا خفاء في ان مطلقية ما ذكره من ان لكل منهما حقيقة دون الآخر
لكن ان يقال يمكن اختيار الشق بان يكون ما فوق المعلول الاخير لا غير النهاية علة
للمجموع وهو معلول لما قبله بمرتبة الى غير النهاية وهكذا قوله وكل جزء احق لانه يصح
هذا اذا قيل بعلية كل من تلك الاجزاء على الاستقلال وذلك لان مفهوم العلة الاستقلالية
متحققة فيها كلها سواء كان تحققها فيها على السوية او لا وما ذكره وقد اشير اليه
فيما مر آنفا قال قلت فيلزم توارد العلل في هذا التفريع على ما ذكره من ان مفهوم
العلية الاستقلالية متحققة فيها قلت توارد العلل التامة هو مطلقا ليس كذلك
على الاطلاق كما نقل عنه سيد المحققين قدس سره في بعض تصانيفه فان اردت ان تعرف
حقيقة الحال فارجع اليه الا ان يقال ان هذا راي المص رحمه الله بل نقول هو واقع
فان قلت قد علم ان العقل العاشر له عشر علل فاعلية بالاستقلال بالمعنى المذكور تسع منها
وكذا في السلاسل التي تركبت من العقول الباقية والمبدأ الاول كالسلسلة المبتدأة
من الكل الى المبدأ والمبتدأة من الثامن اليه ومن السابع اليه وهكذا الى المنتهى صورة
التركيب فان العقل العاشر مستند الى السلسلة الاولى واجزائها لا غير والى السلاسل الباقية واجزائها

ما تستند

لا تستند
واجزائها وما تستند اليها واحدة منها بسيطة وهي المبدأ الاول فان العقل العاشر
الا اليه او الى ما يستند اليه فانه لا جزء له هذا ثم ان العقل التاسع له تسع علل فاعلية بالاستقلال
والعقل الثامن له ثمان علل كذلك وكذا الكل من العقول الباقية سوى العقل الاول علل بعدده
فاعلية بالاستقلال وكل ذلك ظاهر لمن له ادنى مسكة هذا اي ان حال كل من العقول العشرة بالنسبة
الى العلل التي عللها المستقلة بما تبين ومنه يعلم حال السلاسل التي تركبت من العقول العشرة بالنسبة
الى تلك العلل التي عليها والى ما ذكر لم تتوارد كل سلسلة العقول العشرة ولعل وجه الترقي زيادة
مناسبة هذا البحث بترقي الى الكل السلسلة المبتدأة من السابع مستند آخر قوله علة مستقلة
والمجموع خير لقوله كل سلسلة العقول العشرة انتهى كلامه لا يقال لا بد من علة اولى للابد
علة هي اولى ما عداها وما ذكرنا معنى ما لما ذكره في مبحث المدعى وهو وجود الواجب لذاته
هذا اول المسئلة الاولى ان يقال هذا انما لا بد له من دليل فان قلت المراد بالعلة هو هذا جواب
عن اصل السؤال بعبارة اخرى لا يتجه على الابحاث السابقة وان اراد ان لا يكون له وجه
ارادته بقوله لا يكون له شريك في التاثير ان الشريك مستقل هو المطلق بل المقاوم بطلانه من جملة
ومن الامور المندرجة فيه هذا هو معنى المتبادر من الشريك فان قيل المراد من المؤثر هذا جواب المنع
المحصل المراد فيما ذكره المجيب من الشقين واشار الى اندفاع المنع الذي اورده على الشق الاول حيث قال وهو
ضروري ولم يتعرض لاندفاع ما اورده على الشق الثاني لظهوره وهذا كاف فيما قصده
لا باقي كلامه في تقرير هذا السؤال حيث قال فان الحقه هو المؤثر بتلك المرتبة لا اخر ما ذكره بل نقول الظاهر
محصل مصلا عن ان يكون له تبع فقول العلة القريبة او تحرره ان العلة القريبة المعنى كرر

سلسلة مجموع الممكنات الصرفة هي مجموع ما فوق المعلول الاخير الى غير النهاية كما ذكره لانه
عام المصنف بان شرفها وان قيل المراد به المؤثر المستقل عام المؤثر في المجموع قريبا
او بعيدا ابدا الرجع الى المعنى المذكور آنفا هو العلة التامة اي عام التام اعني جميع ما يؤثر
في السلسلة قريبا او بعيدا كما سنذكره والاظهر ان لا يذكر العلة التامة وكذا الى
في قوله فالعلة التامة اعني جميع الخ ولا يخفى ان التفصيل الذي اورده الملخص ههنا لا يحرك
كما ينبغي فتدبر فاما ان يكون ما فوق المعلول الاخير مرتبة سلسلة واحدة قوله سلسلة
واحدة كذا نقل عنه الا ان الاوسط ان يقال بدل قوله على انه الحال حال كونه سلسلة واحدة
او يكون جميع السلاسل بأسرها يحتمل ان يراد به ان يكون المؤثر التام فيها جميع تلك السلاسل
بأسرها من حيث المجموع ويرجع لما ذكره اولا من ان يكون المؤثر التام فيها ما فوق المعلول الاخير
مرتبة سلسلة واحدة لان جميع تلك السلاسل من حيث هي جميع يؤول الى سلسلة ما فوق المعلول
الاخير مرتبة واحدة ولا تفاوت بينهما الا في الملاحظة ونظر العقل ويحتمل ان يراد به ان يكون
المؤثر التام فيها كل واحد واحد من تلك السلاسل ولا يتم هذا اذا اريد بالمؤثر التام عام المؤثر
في المجموع قريبا او بعيدا وكذا اذا اريد به ما لا شريك له في تلك المرتبة قريبا كان او
بعيدا بل نقول لا يتم الا اذا اريد به ما ذكره اولا من ان لا يكون آحاده مستندة الا الى
ما تستند اليه الاجزاء بعدم ان قوله وان ما ضعف لكن خبر بان الحق هو ... على
ما ينبغي بل لم يظهر لك حقيقة الحال ويحقق هذا المقال هو تحقيق الحق وهو ولي التسديد
واعلم ان الشريف العلامة قدس سره جوز الاولى ان يجعل طرفا على حدة لا فرد الطرفين التفاوت

بينهما اكثر مما كان بينه وبين ما عداه طرفا على حدة لا شك في وجود الممكنات المتعددة
بهذا امر بناء عليه ما يتبين من ان الممكن لا وجود له بل لا يتصور الوجود الا للواجب وان الممكنات اوهام
وخيالات كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء ولكن هذا طور وراء طور العقل فتامل
وكل واحد منها محتاج الى علة لوجوده اعني عليه ان لكل موجود لا بد له من علة فاعلية علة ان العلة الفاعلية
للموجود لا بد ان تكون موجودة وكل من ذلك المقدمتين قد تقدم الكلام عليهما فهو العلة التامة
فان العلة التامة للشيء هي جميع ما يتوقف عليه ذلك الشيء فيدخل منها كل واحد واحد من العلل
الناقصة كما هو المشهور فيما بينهم والفاعل من جملة ما يتوقف عليه المعلول ولو كان شرط التأثير
اطلاق ان يكون مقارنا مجامعا لتلك الامور التي يتوقف عليها المعلول ولو كانت شرط التأثير للكل
اولا فتلك الامور خارجة عنه لكنها مقارنة له فكيف يكون هو العلة التامة هذا مقتضى ظاهر
العبارة ولا شك ان الفاعل المؤثر في شيء وان قد بالغ قد على الوجه المذكور لا يكون عين
هذا الشيء وذلك بين فانهدم بناء كلامه بالمرة والعلة الفاعلية المستجمعة لجميع ما يتوقف
عليه المعلول مما يحتاج اليه المعلول كما ذكره اولا ولا شك ان كون الشيء علة لنفسه بهذا المعنى ظاهر
البطلان فالعلة التامة لو كانت علة بهذا المعنى لكانت متقدمة على نفسه والقول بها علة
اما على سبيل المجاز او بمعنى آخر والا فلا يتصور كون الشيء محتاجا الى شيء آخر مع ان يكون ذلك
الشيء متقدما على الشيء الاول وانه قدس سره كما يمنع تقدم العلة التامة على المعلول كذلك يمنع كونها
علة له بالمعنى المتعارف ولو صدر التصريح عليهما بهذا المعنى لا يشكل الامر عليه ولا بد من بيان
النقل منه قدس سره وقد يحكم بخلاف ما ذكرناه فيما سبق ثم ان اطلاق العلة التامة عليه معاني

كلامه قدس سره على سبيل المسامحة كما اطلاقها على العلة القريبة فح يرد عليه ان العلة التامة
المستجمعة لجميع ما يتوقف عليه المعلول على ما هو خارج عنها فلا يتم ما ذكره من ان العلة
لا تتوقف على امر خارج عنها وان العلل التي لو اخذت بصفة جمعها على ان العلل الفاعلية
المذكورة ليست كذلك وان اخذت ولو مجازا عبارة عن العلة الفاعلية المذكورة عليه
ان المعلول لا يتوقف على ما هو خارج عنها ويمكن دفعه بان يقال المراد انا اذا نسبنا
الجملة الثانية الى الاولى فلا يخلو اما ان يكون في الجملة الاولى امر خارج عن الجملة الثانية الى الاولى
فلا يخلو اما ان يكون في الجملة الاولى امر خارج عن الجملة الثانية سواء كان ذلك الامر الخارج عن الجملة
الثانية معتبرا في العلل الفاعلية او في الامور المعتبرة معها او لا يكون وعلى الثاني وهو ان
لا يكون في الجملة الاولى لا في العلل الفاعلية ولا في الامور المعتبرة معها امر خارج عن الجملة الثانية
اما ان يكون الجملة الاولى الى العلل الفاعلية والامور المعتبرة معها او لا يكون وعلى الثاني
وهو ان لا يكون في الجملة الاولى لا في العلل الفاعلية ولا في الامور المعتبرة معها امر خارج
عن الجملة الثانية اما ان يكون الجملة الاولى الى العلل الفاعلية والامور المعتبرة معها تمام
الجملة الثانية فيلزم كون الشيء علة لنفسه وهو قطعي الاستحالة او بعضها فيكون بعض من الجملة
الثانية وهو العلل الفاعلية والامور المعتبرة معها علة لجميعها وهو ايضا مح لان العلة الفاعلية
على الوجه الذي مر ذكره مرادا لا يتوقف المعلول على ما هو خارج عنها اي عن العلة الفاعلية
وعن الامور المعتبرة معها والجملة موقوفة على الخارج من ذلك البعض وهو البعض الاخر وعلى
هذا سند منع المنع الذي ذكرناه وذلك لان العلة الفاعلية لما كانت ماخوذة مع جميع ما يتوقف

على

على المعلول سواء كان شرطا للتاثير او لا امتنع ان يتوقف المعلول على ما هو خارج عن الجملة
الفاعلية وعن جميع ما يتوقف عليه المعلول كما لا يخفى وبذلك اندفع ايضا ما اورده المحشي من انها
الى آخره وهو ان المانع الذي احتاج كل ممكن موجود الى علة فاعلية موجودة مستجمعة لجميع ما يتوقف
عليه المعلول سواء كان شرطا للتاثير او لا لان المعلول المركب من العلة المادية والصورية
مثلا لا يتوقف على تلك العلة الفاعلية لان بعض ما يتوقف عليه هو العلة المادية والصورية
ومجموعها علة المعلول فاذا اخذ مع العلة الفاعلية لا يحتاج المعلول اليها والا يلزم احتياج المعلول
الى نفسه وتقدمه عليه وهذا بعينه هو ما قيل في علية العلة التامة وفي تقدمها على المعلول والا يلزم
للعدول عنها انتهى قلنا العلة التامة لا تقدم على المعلول بل قد يمنع تعلق
بوجه ما قرره هو في غير هذا الكتاب ليس في العلة التامة بالمعنى المراد ههنا كما هو مذكور في محله
قوله والجواب اورد بهذا المنع الخ اقول هذا تتمة الكلام المتقدم وقد عرفت ما فيه فتذكر فان اكثر ما
الشارح بهذا الدليل على ما ادعاه من ان هذا الجواب تام كما لا يخفى على الفطن ولما ما فوقه
الى الواجب بهذا الترديد قبيح لانه لا شك في ان سلسلة المعلول الاخير الى الواجب تحتاج الى
المعلول الاخير ايضا فكيف يكون ما فوقه علة تامة لها اقول هذا ممنوع في الحال فان ايضا
سلسلة الامر ولا يلزم منه عدم دخولها الخ قيل يمكن ان يقال اذا كان نحو الاجزاء جملة
في العلة الفاعلية فيكون العلة التامة للجملة الثانية تلك الجملة مع امر خارج عنها وهذا كما اشار اليه
الذي ذكره هذا انه الحشو لزوم تقدم الشيء على نفسه بمرتبتين وان لم يلزم ذلك بناء على تقدم
العلة التامة لزم العدم بمرتبة واحدة وهذا لا يقبل المنع كما لا يخفى ضرورة ان الفاعل

قد سمعت ما فيه فتذكر

وذلك الامر الزائد هو ما ذكرنا فيما سبق [illegible] معاه [illegible] بعض
ويمكن ان يثبت بجملة السابقة وهي جملة الممكنات على العلل الفاعلية بحسبهما بدون اعتبار
الشرائط كما سيذكره المص وهذا اشارة منه قدس سره الى تقرير البرهان بوجه آخر ومحصله ان
اذا اعتبرنا العلل الفاعلية واخذنا الممكنات جميعا جملة اخرى وتسبيا الجملة الثانية الى الاولى
فلا يخلو اما ان يكون في الجملة الاولى امر خارج عن الجملة الثانية اولا [illegible] في الشق الاول ح
ينحصر فيما يكون الامر الزائد فيه معتبرا في العلل الفاعلية بعينها وينتج ح ان يكون الامر الزائد فيه
معتبرا في الامور المعتبرة [illegible] فهذا التقرير اخصر من التقرير الاول [illegible] عادت منها
في اكثر الامور من الالهيات وغيرها كما يظهر بالتامل الصادق

ثم لا يخفى ان هذا التفاوت بين ابطال الجزئية ههنا بالوجهين وبين ابطالها هناك اقول له على ابطال
بانها مردود ان ههنا ما [illegible] عليهما لانها هناك ما ذكره في الوجه الاول بعينه كذلك لان ذكره
في الوجه الثاني خارجية هو ما سبق تامل وقد عرفت انه هذا سند آخر للمنع
كون علة جزء الشيء بان يكون علة ولا يظهر وجه ذكره ههنا لانها [illegible] الى السببية لها على
السوية ويمكن ان يوجه كلامه [illegible] هذا الكلام لم يوجد في بعض النسخ المنقولة من
خط المص رحمه الله ولا يخفى انه وان كان غير [illegible] من العبارة لكنه يلائم ذلك من حيث المعنى
فيتحقق الى [illegible] به فذلك هذا حاصل ما سبق وخلاصته فكونها غير المعلول
ظهر بطلانه في العلة التامة محل بحث قد تقدم تفصيله قال في الحاشية اذ لو كانت العلة
التامة محل شئ غير المعلول لكان الفاعل المستقل جزء المعلول والكلام على تقدير امتناع

ولقد علمت ان امتناع كون العلة التامة محل بحث قد تقدم تفصيله قال في الحاشية اذ
لو كانت العلة التامة غير المعلول لكان الفاعل المستقل جزء المعلول والكلام على تقدير
امتناع ذلك وقد علمت ان امتناع كون العلة التامة غير المعلول انما هو في الممكنات الصرفة
انتهى كلامه وفيه بحث يعلم مما ذكرنا فيما سبق والا لم يكن المعلول الاخير لاحقا [illegible] الى ان الكلام ح
المجموع الى المعلول الاخير هو انكار احتياج الكل الى جزئه وانه مكابرة وعدم علية المعلول الاخير
هو انكار احتياج الكل الى جزئه وانه مكابرة وعدم علية المعلول الاخير لشيء من الآحاد لما يستلزم
عدم دخوله في علة المجموع كيف ولو تم لدل على بطلان العلة الصورية ليست بداخلة في العلة التامة [illegible]
للمعلول [illegible] وقد ذكرنا في النظر السابق اشارة اليه وهو ان المجموع بهذا المعنى موجود لان انتفائه انما
يكون بانتفاء بعض آحاده وهي باسرها موجودة وهو مغاير لكل واحد وكل واحد داخل فيه فيكون جزء
من علته التامة فلا يكون المعلول الاخير خارجا عن العلة التامة وهذا النظر مخصوص [illegible] العلة التامة
كما سبق فافهم وقواه بعضهم في هذا الوجه المحقق الطوسي [illegible] المص والاولى ان يجعل
طريقا على حدة لا تقريرا للطريق السابق وهو ان المؤثر التام اقرب في كل مجموع [illegible]
اقول هذا مبني على عدم الفرق بين الكل الافرادي والكل المجموعي بنا على ان [illegible] ههنا انما
ان يوجد بمعنى الكل الافرادي يستلزم ان يكون واحد من الاجزاء مؤثرا تاما في المجموع واما ان وجد
بمعنى الكل المجموعي فيستلزم ان يكون الشيء علة لنفسه [illegible] المؤثر هو الفاعل [illegible] الموجد [illegible] في اكثر الكتاب
فاعلا ولا موجدا اولا [illegible] والعلة الفاعلية من العلل الخارجة عن المعلول ومنه علم ان [illegible]
المؤثر التام هو متقدم على المعلول بالذات ويمتنع الانفكاك عنه وجودا وعدما ليس على ما ينبغي [illegible]

لا يكفي في المؤثر التام ما ذكره بل لا بد معه من التأثير والايجاد وانما احتاج اليه في بعض
المركبات يحتاج الى امر خارج كمجموع العقول العشرة مثلا فالقول بان مجموع اجزائه علة تامة له
ليس بجيد وكذا الحكم الكلي بان المؤثر التام القريب في كل مجموع هو علة تامة [illegible] بحث
وبالجملة هذا الكلام من الامور الغريبة الواقعة من المحقق الطوسي وكيف خفي عليه حقيقة الحال مع
تحقيق هذا المقال ولا وجه لحمل امثال هذه المطالب العالية منه على امثال هذه
المقدمات الواهية   اذا تقرر ذلك فاعلم انه يرد في علة السلسلة الموجودة الغير
المتناهية وهي اجزاؤها باسرها بانها اما نفسها او بعض اجزائها او خارج عنها ولم يرد
في علة السلسلة المذكورة بانها اما نفسها او بعض اجزائها او امر خارج عنها وتحقيق
ذلك بناء على ان علة السلسلة المذكورة هي اجزاؤها باسرها كما ذكره وتحقيقه على ان اجزاءها
باسرها ليست لاحد من الامور المذكورة وايضا ان اجزاءها باسرها المجموع فعلتها هي جميع
اجزائها لما قرره من ان العلة التامة القريبة لكل مجموع هو جميع اجزائه فالاولى ان يرد
في علة السلسلة المذكورة ثم ان عولوا عليها الى علة علة السلسلة سلسلة التامة القريبة
كذلك اي مفتقرة الى علة تامة من حيث المجموع كما ان العلة التامة القريبة
للسلسلة المذكورة مفتقرة اليها مستدركة في تقرير الدليل المذكور وكون
الترديد المذكور في علة علة السلسلة المذكورة بما ذكره ومعنى ان يعلم ان هذا الدليل
منقوض بمجموع العقول العشرة مثلا لان هذه السلسلة مفتقرة الى علة تامة لكونها
ممكنة من حيث المجموع ومن حيث الاجزاء جميعا وعلتها التامة القريبة هي اجزاؤها باسرها

لما تقدم من معنى المؤثر التام القريب وهي ايضا ممكنة مفتقرة الى علة تامة من حيث المجموع ومن
حيث الاجزاء جميعا وعلتها اما نفسها او بعض اجزائها او خارج عنها والاول يلزم استنادها
عدم الشيء بحالته وكذا الثاني والثالث لما تقرر من ان العلة التامة القريبة لكل مجموع هو
جميع اجزائه ومنه علم ان ما ذكره في ابطال الشق الثالث دال على بطلان الشق الثالث ايضا
ويلزم من فساد الاقسام كلها امتناع وجود السلسلة المذكورة لاستنادها الخلف ووجوب
استنادها الى علة مع امتناع الاستناد اليها وانه منقوض بمجموع الامور الموجودة في
نفس الامر سواء كانت واجبة او ممكنة [illegible] ما ذكره انفا ومنه علم ان اثبات كون
السلسلة الموجودة الغير المتناهية مفتقرة الى علة تامة لا يحتاج الا الى كونها ممكنة من حيث الاجزاء
بل يكفي فيها كونها ممكنة من حيث المجموع   والجزء الاخير لا يمتنع التخلف عنه وقد يقال
ان الاجزاء باسرها لا يمتنع التخلف عنها بالنظر الى ذاتها بل لاستنادها الى كل واحد
واحد منها واستنادها الى العلل لولا استنادها سائر العلل [illegible] المعلول [illegible]
ومن البين ان كل فرد [illegible] مبنى هذه الوجوه الثلاثة كلها عدم الفرق بين الكل المجموعي والافراد
وانه من الواضح ان المركب من الواجبات الصرفة ممكن وعلته على مقتضى ما ذكره هو جميع اجزائه
وهو اما عينه او داخل فيه او خارج عنه والكل باطل لما مر في الدليل هذا الدليل بعينه ايضا
وهي مغايرة للمجموع ثم ان كلا منها [illegible] ليس هو الا داخل منه او خارج عنه فيلزم ان يكون الاجزاء
بالاسر داخلة في السلسلة المذكورة وخارجا عنها وكل منهما باطل لما مر   لان الخارج
لو كان علة الاحاد [illegible] وذلك ليس هو الدليل المذكور [illegible] حتى يكون [illegible]

قوله الیه بحر   واجاب المحقق بالدليلين المذكورين بل بالدلايل الثلثة كما
ذكره لكن الدليل الثاني لا يجدي نفعا لكونه تمثيلا وفيه ما فيه ثم اعلم ان اعتراض الكاتبي
لما كان منعا لمقدمة السند كما ذكره كان جواب المحقق الطوسي بابطال السند وانما
يجدي نفعا اذا كان مساويا له وذلك ليس كذلك   ولا طائل في هذا الوجه في
هذه المقدمة بهذه الحجة بما ذكره في بيانه لا طائل تحته   الى الموجد المستقل في الايجاد
في كلامه لم يطلع عليه   اذ العلة لم يجب وجود المعلول عنها لم يوجد من الايجاد
او من الوجود ونحو هذه المقدمة نظر بحث في موضعها وفيه كلام طويل الذيل وفصل في
ذلك الموضع وسيذكر المصنف في الطريق الثالث ما نشير اليه ذلك   ويلزم منه امتناع
عدمه لا حاجة الى اخذ امتناع العدم من اجل العلة اللازم من وجوب الوجود عنها
بل يكفي وجوب الوجود فيما هو المقصود في هذا المقام   لان عدم شيء منها اي من المجموع
وكل ما دخل فيه ليس ممتنعا بالنظر الى ذاته لانه وكل ما هو جزؤه ممكن بالذات فلا
يكون نفسه ولا جزؤه   وهذا قريب من الطريق الاول لا شك انه اقرب منه
مما نقل عن العلامة الشريف قدس سره المحقق الطوسي علاوة لعله طريقا على حدة دون
سبق بيانها كما اشار اليه   ولو تم ذلك لدل على احتياج المجموع الى موجد مستقل بالمعنى المذكور
لكنه في اثبات المطلوب وهو وجود الواجب لذاته تعالى لا بد من علم بما يجب وجود المعلول
اي من علة لاحتياج المعلول الا الى غيرها اولا ما يصدر عنها فيكون وجوب وجود المعلول
بها او بما يصدر عنها وهو معنى الموجد المستقل المعنى المذكور وهذا لا يكون الا واجب

الوجود

الوجود وممتنع العدم لكن هذا الى وجود علة كذلك في الغرض المذكور وهو فرض انحصار الموجود
في الممكنات محال اذ لا شيء يجب وجوده ويمتنع عدمه على هذا الفرض المذكور ولا شك ان وجوب
الوجود وامتناع العدم متلازمان لما تقرر من انهما اذا تقابلا في المضاف اليه كانا متلازمين
واذا اتحد فيه كانا متقابلين وانما اخذهما المصنف في تقريره اشارة الى انه يمكن تقرير البرهان
بكل منهما ولا تفاوت بينهما كثيرا ما لم   ثم العجب فيما اخذه هو بعينه ان الاعتراف بالمقدمة
القائلة بان ما يمتنع عدمه بالنظر الى ذاته واجب الوجود لذاته ضروري او الحكم بها ضروري على
ما في النسختين ينافي تجويز كون العلة التامة في الممكنات سواء كانت صرفة او بعض المعلول
لان المعلول يمتنع عدمه بالنظر الى علته التامة فاذا كانت العلة التامة عين المعلول كان
المعلول ممتنع العدم بالنظر الى ذاته فيكون واجب الوجود بناء على المقدمة المذكورة بالضرورة
وقد عرفت ما يحرك تقاضي هذا المقام   والملخص ان علة ما ليس هنا الا الملخص الاول
الاولى الا ان الثاني والثالث على ان في كونه ملخصا لدليل ما اطلا انتقد   صدا حال ان الباطل
شيء الوجوب الا انما تركه لعله فيه ان يقال بعد احال ابطال نفي الوجوب
فانهما متقاربان لو سلم التقارب فهو لا يدل على الاحالة   ولم نره هناك لم بعد النقل
عما يستحق من حيث المعنى والقبيح فيه هذا الكلام بعينه كما لا يخفى على المتامل وايضا المراد انه
لم نره هناك على القول المذكور انما اعتد به والا انتقد زاد انه اصل نفي جواز كونه عين المعلول
فالحوالة غير صحيحة بان يكون التفاوت بين الطريقين فيه والثاني ان الكلام في الموضعين ليس تام
الا ان يقال ان قوله والكلام في الموضعين عطف تفسيري لقوله فالحوالة غير صحيحة وتقدير

او العلة وقد فرضت معدومة وهو محال فهو ان فرضها معدومة لا يجدي نفعا وهو لم
يلزم منه محال لان انتفاء كل معلول فرض مع انتفاء علة مدفوع بان كليهما موجودان وفرض
انتفائهما لا يصح وبالجملة كل معلول واجب وجوده لغيره وهو علته وهما معا موجودان وهكذا
حال العلة بالنسبة الى علتها ومنه ينقدح ما في قوله لان الغرض عدم العلة والمعلول
ويمكن ان يقال ان الشيء اذا كان واجبا كان عدمه محالا بالذات او بالغير فعدم
المعلول محال اذا كان وجوده مستندا الى الواجب لانه يلزم عدم الواجب لذاته اذا
كان وجوده مستندا الى الواجب لانه يلزم عدم الواجب لذاته اذا كان وجوده مستندا الى
ممكن آخر ولم يستند الى الواجب لانه اصلا لا بالذات ولا بالواسطة فعدمه مع بقاء
علته محال لانه يلزم تخلف المعلول عن علته الموجبة واما عدمه مع عدم علته فليس بمحال لو كان
مجموع الممكنات الصرفة الغير المستندة الى الواجب لذاته معدومة لا يلزم محال فلا يكون وجوده
واجبا فيثبت انه يجب وجود الغير الواجب بالذات او المستند اليه هذا التحقيق ذكره المصنف
في هذا المقام بما لا مزيد عليه حقيقة المرام ووجوب ذلك الغير بمنزلة وضع المقدم
فيه ما المراد الظاهر ان وجود ذلك الغير بمنزلة وضع المقدم لانه موجود المقدم ولا حاجة الى حمل
وفي كون ما ذكره مطردا في الوجه الذي ذكره في المقدم المذكور او في تحقيقه بحث يظهر بالتأمل
الصادق كان بمنزلة شرطيات غير متناهية مما لا يدل عدم انتهائها الى وضع مقدم
على عدم وضع مقدم كيف وهناك وضع مقدمات غير متناهية وهي وجوبات بالغير غير
متناهية بناء على الفرض المذكور وانت لا تغفل وفي ان الكلام في بيان المقدمة الاولى العامة

بانه

بانه لو لم يوجد واجب لذاته لم يوجد واجب لغيره ولا موجود في نفسه لا لاطلاق قوله فلا يلزم وجود شيء
منها لانه مبني على المقدمة المشار اليها القائلة انه اذا لم يوجد واجب لغيره لم يوجد موجود اصلا …
واذا تحققت ذلك علمت انه اقول الطرق واخصرها حيث انه لا يعلم بمجرد التحقيق الشيء انه اقول
الطرق واوضحها لان المقدمة القائلة بان الشيء ما لم يجب لم يوجد في غاية الخفاء ومن النظريات
التي تحتاج الى انظار دقيقة ثم انه بالنسبة الى الطريق الرابع علمت ما علمته ولا خفاء في انه
لا تفاوت منه الوجه الخمسة محل النزاع كما لا يخفى ولو كان الوجه الثاني انه لو لم يوجد واجب لذاته
لم يمتنع عدم شيء من الاشياء فلا يوجد موجود اصلا الى آخر الدليل لكان الامر كما ذكره والغرض
بهذا الحكم فيما نحن فيه ما ذكره من ان هذا الطريق اقوى الطرق في هذا المسلك واظهرها
اما الاول فظاهر من لاحظ مفهوم الممكن وهو ما لا يقتضي ذاته من حيث هي هي وجوده ولا عدمه
اقتضاء تاما فربما قال قضيت ذاته من حيث هي وجوده اقتضاء غير تام ضرورة …
بل يكون وجوده راجحا بالنظر الى ذاته رجحانا غير واصل الى حد الوجوب فان كان هذا
الرجحان كافيا في وجوده لم يحتج الممكن في وجوده الى غيره بل كان مستقلا فيه ولا يلزم منه
ترجيح احد المتساويين ولا ترجيح على الآخر وكذا لا يلزم ترجيح المرجوح ولا ترجيح بل ترجيح الراجح
وفساده غير خفي وحقيقة الحال في هذا المقام لا تنكشف الا بتحقيق ان الاولوية الذاتية
لا تحصل في الممكن لا تصورا او تحققا ان الاولوية الذاتية لا تكفي في الوقوع وهو من كل منها في
مباحث الامور العامة وسيجيء الى تتمة تحقيق بعون الله تعالى في هذا المرام وهو استبان فيه ان الاول
ليس ظاهرا من لاحظ مفهوم الممكن بل لا بد هناك من انظار دقيقة ثم اعلم انه لو اقتضى ذاته شيء

امر عدمي وجود مثلا اقتضاء ما اما ضروريا كان موجودا بلا احتياج الى امر موجود ولا بد
من نفي هذا الاحتمال ايضا حتى يتم ما ذكره وقد سبق منا في صدر الكتاب جرح لك
فلا تغفل عن سياق كلام يتعلق بذلك ايضا   فلا يفرع الوجود ضرورة ان
الشيء ما لم يوجد لم يوجد بديهي وان ادعوا البداهة فيه فيجوز ان يقتضي الذات من حيث
هي هي الوجود كما يقولون المتكلمون ان ذات الواجب من حيث هي هي يقتضي وجوبها
اقتضاء ما اما ضروريا وان وجوبها زايد عليها والفرق بين اقتضاء الذات
وجودها وبين اقتضائها وجوبها غير ظاهر فان الاوايل ليس فرع الوجود وان لم تعجزه تحكم
لا بد من دليل وهذه المقدمة مما يدور عليها جميع براهين اثبات الواجب لانها سواء
كانت موقوفة على ابطال الدور والتسلسل او لا فلا لاجل اجابة بالكل مشكل ولذا قال
بعض العارفين   پاي استدلاليان چوبين بود
پاي چوبين سخت بي تمكين بود   اللهم ثبتنا على الصراط المستقيم والدين القويم
والنهج القويم بمحمد وآله الطاهرين   والمرتبط بالسلسلة اذ لم يكن في وسطها يكون
طرفا لها بالضرورة ممنوع لان الارتباط بها اذا كان بالمجموع بما هو من حيث المجموع
لا بواحد من آحاد تلك السلسلة فلا يلزم ان يكون في وسطها ولا في طرفيها وان كان بواحد منها
او بكل واحد منها فان كان الواجب علة لكل فرد منهم في طرفيها والا فلا كالسلسلة واعلم انه
على تقدير صحته انما يدل على انقطاع السلسلة المذكورة لا على بطلان التسلسل مطلقا وكذا
يدل على بطلان الدور وكذلك سائر   قد يقال لكل واحد من تلك السلسلة علة

ما فيه فقد ذكر   فلا اقل من ان يكون موجدا لواحد منها ابتداء فلا يلزم هذا لما فرع علية
الذات في الحصول بدون شيء لا يستلزم ان يكون هذا الشيء موجدا مطلقا فضلا عن ان يكون
موجدا ابتداء   فيكون واقعا في نظام السلسلة هذا الصم لم يسنده علم لما ذكرناه
آنفا ولا يخفى عليك ان قوله فيما مر في انه لم يجوز لجواز الاشارة الى الفضل بين الكثير المذكورة
محصل المجموع مدونة انت خبير بما فيه مما مر مرارا   لزم توارد علتين مستقلتين على
معلول واحد هذا ممنوع قولنا ان ذلك البعض له علة موجدة في السلسلة ممنوع بان العلة
الموجدة لا يلزم الا ان يكون مستقلة ولو سلم فلا يلزم ان يكون الخارج كذلك لما مر فتامل فيه
وفيه النظر السابق يعني انه لم يجوز ان يكون علة كل واحد من الآحاد هو الواجب مع فوقه
فلا يلزم الانقطاع قوله بحيث يكون ذلك الخارج علة لبعض الآحاد قلنا ان اراد العلة الفاعلية
فيمنع قوله والاسبق كل من الآحاد له موجدة الواقع في السلسلة ليحصل المجموع بدونه قلنا نعم وانما يلزم ذلك
ان لو لم يكن للخارج مدخل في وجود بعض الآحاد وهو ممنوع اذ لا يلزم من نفي العلة الاستقلالية نفي العلة المطلقة
وان اراد العلة بالمعنى الاعم فعلة مجموع الآحاد مسلم لكن لا يلزم منه انتهاء السلسلة كما مر من الاشارة
اليه انفا على هذا الشق قوله واذا كان علة لبعض الآحاد لزم توارد علتين مستقلتين على معلول واحد
والسلسلة وقد اشرنا اليه   فيستغني عنه بعد ما تم بناء على ما مر ولو اورد الفرق بين الكل
الافراد في المجموع   ولا بد ان يكون معينا لما مر فيه ففيه تنقطع السلسلة هذا اليم لانه
انما تم اذا كان الواجب علة تامة لما يحيد وجودها ومنع الذي اورده المصنف مما اليه ولعل قال علم وقد دل
فيه انه يجوز ان يكون المقصود في هذا الكلام هو ابطال التسلسل في العلل المستقلة ولا ابطال التسلسل في العلل

اللهم الست متلذه فغير مقصود فيه بل استحالته بوجه آخر ويحتمل ان يكون مراده يكون اشارة الى بهذا
فساد مذهبهم فيه   لا شك في وجود موجودات غير متناهية في هذه المقدمة بل في سائر المقدمة
التي ذكرها في بيان لزوم الدور والتسلسل كما سبق منا في الطريق الاول من المقصد الاول
فلا شك انه يلزم تقدم الشيء على نفسه وتاخره عن نفسه لا تحاد فيه ان كلا من الامور في صورة
الدور علة ومعلول معا فلكونه علة متقدم فلكونه معلولا متاخر فكل من القادرين باعتبار
دون الآخر وهذا مبني على ان العلة مطلقا متقدمة على المعلول وقد تقدم الكلام عليه
مفصلا واعلم ان امتناع الدور انما بالضرورة كما ذهب اليه الامام الرازي كما ذكر بعينه او
بالاستدلال فالامر كما   الاول برهان التطبيق بالتشريح الموافق موجوده
في ابطال التسلسل كما انه في الامور المتعاقبة في الوجود كالحركات الفلكية وفي الامور المجتمعة
سواء كان بينها ترتب طبعي كالعلل والمعلولات او وضعي كالابعاد او لا يكون بينها ترتب
اصلا كالنفوس الناطقة المفارقة وليس آدم متوقفا على بيان كون العلة مع المعلول
فيستدل به على تناهي هذه الامور كلها انتهى كلامه هذا على راي المتكلمين لا الحكماء كما سيظهر

واعلم ان الدليل السابق انما يجري في سلسلة الممكنات متصاعدة في العلل لا متنازلة
في المعلولات كما لا يخفى على الذكي فيعتذرون عنه بانه موهوم محض اذ لا شك ان مراتب
الاعداد ليست تفاصيلها موجودة في العقول السافلة لعدم اقتدارها على ضبطها تفصيلا
واما في الملأ الاعلى فلا بد ان تكون موجودة تفصيلا ولا يلزم عدم علمها كما ذكر وانه مستلزم
المعرفة الواجب والحالة المسطورة في غيره من العقول المجردة وانه قد عقدهم وايضا ان كلامي

تلك الذات متصفة بصفة هو في نفس الامر مثل انها فوقية لا عدمية وبعضها فوقها فلا بد ان تكون
موجودة ثابتة في نفس الامر لان ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له كما هو المشهور فيما بينهم
والتكرار فيها صحة سوقه في نفس الامر وبسببها الكتابة ولا خفاء في ان اجراء برهان
التطبيق لا يستدعي الوجود في الخارج بل يكفي فيه الوجود في الذهن او في نفس الامر فالاشكال باق فلا
يندفع بما ذكره اللهم الا ان يقال ان اكثر المتكلمين لا يقولون بالوجود الذهني ولا يلزم من كون الشيء
معلوما كونه موجودا ولا يرد عليهم الامور وعلمهم باجل كما يتهم بالوجود الذهني من كون المعدوم
المطلق معلوما واتصافها بصفة ثبوتية او كون جميع المعلومات موجودات خارجية وكون جميع
الامور المتصفة بالصفات الثبوتية موجودات خارجية بالضرورة وبهذا المقام يظهر لك الكلام واعلم
اعترض عليه بوجه آخر ايضا وهو ان المحال انما يلزم من المجموع اي من لا تناهي العلل والمعلولات ومن
فصل عدد متناه منها حتى يحصل جملة اخرى ومن توهم انطباق احدهما على الاخرى على الوجه محال
المخصوص فيكون المجموع محالا ولا يلزم من ذلك استحالة شيء من اجزائه فان قيام زيد وعدمه
وكل واحد من جزئيه ممكن في نفسه واجب عنه بانه اذا كان المجموع محالا فلا بد ان يكون شيء من اجزائه
واجتماعهما محالا ولكن نعلم بالضرورة انه ليس سوى عدم التناهي بيس محالا   فالمدفع في تحقيق الجواب بالدليل
منه ما يسمى برهان الامور المتعاقبة في الوجود لا وجود لسلسلة الغير المتناهية منها اصلا لا في
الخارج ولا في الذهن مفصلا وقبل لا نعلم ان السلسلة الغير المتناهية منها غير موجودة غاية الامر انها غير
موجودة في زمان واحد لكنها موجودة في مجموع الازمنة المتعاقبة التي هي ازمنة وجود جزء جزء منه فيمكن ان

ذلك اشارة الى ان الوجود الخارجي موضبطها في الازمنة المعينة فالغير المتناهي بمرة وبعد يمكن الضبط
في التطبيق في الازمنة الغير المتناهية وقال الامام الرازي في المطالب العالية استقر رأي جمهور
الاكابر المتناهية ... غير متناهية متوالية على انه كان قد صدر ولا يوجد فيه الامور
الغير المتناهية مفصلا فيه لا تتم في المبادي العالية كما سمعت وكذا الحال في قوله ولا في الذهن مفصلا
وعلم منه انه ضعف قوله لكن العقل لا يقدر على احضارها لا اجمالا ولا مفصلا
لان الزيادة ربما تكون في الاوساط فلا يلزم منه ان يكون لم يوجد في الجملة الزائدة واحد لا
يكون في مقابله واحد في الجملة الناقصة فيلزم التساوي بين الجملتين ولا ان يوجد في الجملة الزائدة
واحد لا يكون في مقابله واحد في الجملة الناقصة فيلزم انقطاعها الا ان التفاوت بينهما ليس الا بواحد
وما ذكره من ان الزيادة ربما تكون في الاوساط ليس بقادح في شيء من المقدمات المذكورة
وتقريره منه انا نقول وقوع كل واحد من آحاد الجملة الناقصة بازاء واحد من آحاد الجملة الاولى اذا
كانت الجملتان موجودتين من جملة الامور الممكنة وان لم يكن بين آحادهما ترتب والعقل يفرض
ذلك الممكن واقعا حتى يظهر الخلف ولا يحتاج في ذلك الفرض الى ملاحظة آحادهما مفصلة
بل يكفي في فرض وقوع هذا الممكن ملاحظتها اجمالا فيرد ان التطبيق على ان الامور الغير
المتناهية الموجودة معا سواء كان بينهما ترتب او لا وقال المحشي في حواشيه لشرح التجريد فيه
نظر لان الخصم ان منع امكان وقوع كل واحد من آحاد الناقصة بازاء واحد من آحاد التامة
ومستنده بان ذلك الوقوع ان كان في الذهن فموقوف على وجودها فيه مفصلا وان
كان في الخارج فموقوف على الترتب ولا يجدي القدح في السند بل لا بد من اثبات المقدمة الممنوعة

لا يستلزم اعترافه بان
وما ذكره الخصم من جواز ان تقع آحاد كثيرة من احديهما بازاء واحد من الاخرى
وقوع كل واحد من الاخرى ... بل مراده بجواز القطع الذي هو الاحتمال فان غرضه دفع جريان الدليل
في هذه الصورة بمنع بعض مقدماته فتوقع بمنعه احتمال اللاوقوع ولا يكفي الاحتمال في اجراء الدليل
بل انما يتم بان يثبت الامكان الذاتي فيقال لو كانت الامور الغير المتناهية ممكنة لامكن وقوع كل
واحد من احدى السلسلتين بازاء واحد من الاخرى لكن ذلك محال الى آخر الدليل والخصم منع الملازمة
ولو سلم الملازمة فلا يتم الدليل لانه يمنع كون زيادة الكل على الجزء في الاوساط ظاهر الخلف
انتهى كلامه وفيه ان منع الامكان الذاتي بعد كون الجملتين موجودتين معا فرضا من المكابرة
وايضا ان الامكان الذاتي كان في المطلقة تسليمه لا ينتج شيئا وان سلم انه لا ينتج على التقرير
الذي اوردناه ... لان الزيادة ربما تكون في الاوساط فيه بحث يعلم مما ذكرنا
وقوله لا في الاوساط لان الاتساق في الآحاد ولا يخفى عليك ان الاتساق في الآحاد وبينها عبارة عن
التقدم والتأخر الذاتيين بين تلك الآحاد فلو جاز ان تكون الزيادة في الاوساط كما ذكره في
الجملة الغير المترتبة لم يكن الاتساق المذكور مما عنه ... فيه ولما لم يكن الغير المترتبة
الساقي ... قد سمعت ... ثم اقول الامور الغير المتناهية مطلقا فيه هذا الكلام
مذكور في حاشية شرح التجريد للمحقق الشريف قدس سره زيادة خارج عنهما ومع وجود هذه الجمل
مستندا الى انه لا وجود للآحاد الغير المرتبة ناشئ من عدم التعمق والتدبر في الكلام وقد سمعت ان
مراتب الاعداد كلها ليست مركبة من المراتب الاخر منها بل تركيبها من الآحاد فقط مع عكس
دخول بعض الكل على بعض آخر منها فاعلم غير موجودة اصلا لعدم اجتماع اجزائها في

الوجود فانهم يعدلون لوجود الحركة بمعنى القطع ووجود الزمان المنطبق عليه مع ان اجزائهما
ليست مجتمعة في الوجود فينتقض ولئن سلم هذا لكل واحد منهما بل للاعراض الغير القارة اي
غير مجتمعة الاجزاء في الوجود مطلقا   وهو قيل انها ان ضبطها وجود خارجي
هذا المنقول اولا عن الحكماء   فعليك بالتأمل الصادق لعل هذا الى التردد في
ان هذا الوجود هل يكفي في التطبيق ام لا وقد سبق ما يجديك نفعا فتذكر
وايضا بعض الامور موقوفة على هذه الموقوف على بعض الاب لو هذا انما يرد على بعض
الحكماء القائلين بحدوث النفس الناطقة بحدوث البدن واما على من قال بقدمهما
فلا هذا ولم يتعرض المص للجواب عن هذا الاعتراض   ولا بعد ان يقال يحمل اخر
لاحاد تلك السلسلة اذ يكفي وجود امور غير متناهية في ازمنة غير متناهية سواء
كانت تلك الامور المجتمعة في الازمنة الغير المتناهية معا او لا كما لا يظهر لمن له
ادنى تأمل   ولهما ترتب باعتبار ما يجري الحفظ ان الترتب مساوقان
في هذه المادة فان تلك الامور من حيث انها مترتبة ليست مجتمعة والترتب لا
اذا كانا متساوقين كانت هذه الامور كالامور المترتبة الغير المجتمعة فكما كانت لا
ما لم يعزنا فيه   الوجه الثاني من الاعتراض اي من وجهي الاعتراض حيث قال
واعترض عليه من وجهين الاول ان البرهان الخ   اما لا نم ان الثانية ان لم ينطبق
على تمام الاولى الخ العبارة السابقة في تقرير البرهان ليس كل منهما بل هي انه ان لم
يكن بازاء كل من الاولى واحد من الثانية فقد وجد في الاولى جزء لا يوجد بازائه جزء

من الثانية فالاول ان نقول لا نم ذلك مستندا بان عدم الكون المذكور يجوز ان يكون لا لوجود
جزء في الاول لا يوجد بازائه جزء من الثانية بل لعجز ما عن توهم مقابلة اجزائهما باجزائها
او الى تلك العبارة وهي ان الثانية الخ لا نوق معتد به من هذه العبارة وهينا ذكره
اولا فلا وجه لنسبته الى تلك العبارة   ولا يلزم من عدم توجهها للتطبيق الخ   هذا
المنع بالمآل هو المنع الذي اورده اولا فلا يجدي تغير العبارة نفعا وهذا محل تعجب
وانت خبير بانه ليس شيء من هذه المنوع الاربعة وهي ما اورد على اصل الدليل المذكور اولا وما اورد
على العبارة التي بين الاصل اليها من المنوع الثلثة يعني انه لا يرد على شيء منها فلا وجه
للعدول عنه ولتغيره واعلم ان ما ذكره في بيانه لا يدل عليه كيف ولو دل عليه لدل على ان شيئا من
هذه المنوع لا يتوجه على شيء من التقريرات الثلثة لان التطبيق هو الجاري في كل منها ولو كان بيان المراد
منه ما يعرفه لكان كذلك في كل منها   فتقدم الكلام قد عرفت ما فيه
دفعا لتلك المنوع اي النقوض والمناقضات المذكورة في وجهي الاعتراض ويمكن ان يخص ما ذكره
في الوجه الثاني من المنوع الاربعة المذكورة   ونقل عنه في الحاشية انه قال المعترض هو العلامة الطوسي
وقس عليه المعلولات الغير المتناهية اعلم ان ترتب الامور الغير المتناهية اذا كان بطريق
التصاعد كان التسلسل من جانب العلل واذا كان بطريق التنازل كانت من جانب المعلول
فعلى هذا ان يكان المعلول ماخوذا اولا وطلب لها معلول وهكذا فهو من جانب المعلول
ومنهم من توهم عكس ذلك وانه ليس بشيء كما لا يخفى على من له تعمق في كلامهم اذا تقرر هذا فنقول
برهان التطبيق بجميع وجوه تقريره جار في العلل المتسلسلة الى غير النهاية وكذا في المعلولات

المتسلسلة الغير المتناهية وقد سبق انه جار في الامور الموجودة الغير المتناهية
المترتبة وضعا ايضا وهو اسهل البراهين واقواها في كل ما يدعى تناهيه فتدبر وفيه نظر
لان اللازم على تقدير عدم التناهي في الجهات ان العقل اذا توجه الى واحد واحد من
الامور الغير المتناهية على سبيل التفصيل يجوز ما ذكره من ان يكون لكل جملة متناهية
منها علة خارجة من تلك الجملة داخلة في السلسلة الغير المتناهية ولا يلزم ان يكون وراء
غير المتناهية علة ولا اذا توجه الى مجموع الامور الغير المتناهية اجمالا لا يجوز ما ذكر في
الاستدلال فما ذكره ناش من عدم الفرق من الاعتبارين كما زعم بعض المتأخرين
هو معنى لما كان هذا التقرير غير تام لما زعم بعض المتأخرين هذا البرهان بهذا الكلام
وورد عليه الذي ترك لهذا الدليل وتمسك ببرهان التضايف وقد نقل عنه في الحاشية
انه قال الراعم الشريف المحقق قدس سره في حاشية شرح التجريد انتهى كلامه ولا بد من
الرجوع اليها حتى يظهر حقيقة الحال في تحقيق هذا المقال اقول يمكن تقرير البرهان
بوجه آخر اي هذا قريب من التقرير المذكور اولا والتفاوت بينهما بزيادة اعتبارية
وما ورد على احدهما يرد على الآخر فتامل وهذا البرهان يجري في سلسلة المعلولات
لكنه لا يجري في بعض ما يدعى تناهيه كالبعد وكالامور المترتبة وضعا اللهم الا ان يعتبر
منها التقدم والتأخر وضعا وهما متضايفان ومنشأ ان يعلم ان هذا البرهان يجري
في الامور الغير المتناهية المترتبة المتعاقبة اعني حركات الافلاك والازمنة فان كل واحد
واحد منها معلول لما تقدمه ومتأخر عنه وكذا ان العلة والمعلول متضايفان كذلك

القدم

القدم والتأخر وكذلك يجري في الامور الغير المتناهية الموجودة معا المترتبة طبعا
ازمنة حدوثها كالنفوس الناطقة البشرية على رايهم فهذا البرهان منقوض على الحكماء
وانت خبير بما مر بان مراتب الاعداد الغير المتناهية موجودة مفصلا في الملاء الاعلى
وفي نفس الامر يجري هذا البرهان فيها ايضا فانتقض على كلا الرايين فتدبر البرهان
الوجوه هذا البرهان انه منقوض بالامور المذكورة فلا تغفل وهذا البرهان في غاية الضعف
كما ستطلع فان هذا الحكم من قبيل الحكم هذا ان لا يجري في بعض المنع وسنده ليس
على ما ينبغي كما ستعلم واجيب عنه بانه ليس من هذا القبيل هذا حاصل كلام على
ما يؤيد السند ولو سلم لا يجدي كثير نفع وانما تقف بحيث الحكم لان في آخر هذا الجواب ما هو
شبه اثبات المقدمة الممنوعة فتدبر ان هذا البرهان جدلي لو هذا على تقدير لو لا
يكون حجة على الغير هذا آخر الكلام في المقصد وليكن في الخاتمة اثبات الحدوث
قالوا الممكن لا يكون احد طرفيه اولى لذاته قال بعض المحققين في اثبات هذا المطلب لانه مع ذلك الرجحان
لو لم يجز وقوع المرجوح نظرا الى ذات الممكن لم يكن ممكنا بل مفروضا ممكنا ولو جاز وقوعه نظرا الى ذاته
لجاز رجحانه على الطرف الراجح نظرا الى ذاته ولا يتصور الوقوع بدون الرجحان لكنه لا يجوز فاذا
مقتضى ذات الممكن هو رجحان الطرف الراجح على سبيل الوجوب اما اذا كان اقتضاء الذات
رجحان الطرف الراجح اقتضاء له على سبيل الرجحان ايضا فلا لان للخصم ان لا يسلم ان ما نفي
ما تقتضي ذات الممكن ولو واحد الطرفين مع عدم امتناع الطرف الآخر مقبول للخصم لا يجوز ان يكون
اقتضاؤه لذلك الاولوية على سبيل الاولوية وهكذا ما بحث انقطع الاعتبار وجواز رجحان الطرف

المرجوح فی شیء من تلک المراتب الا ان الممکن ولا سیما فی اقتضاء ذاته رجحان الطرف الآخر
لان الطرف الراجح فی کل مرتبة من تلک المراتب راجح بالنسبة الی الممکن لا واجب بالنسبة
جواز وقوع الطرف المرجوح جوازا مرجحا فتامل ثم اعلم ان هذا السؤال مذکور فی ما کتبه
المحقق الشریف قدس سره لشرح التجرید مردود فیه بان الکلام فی الاولویة الحاصلة للممکن نظرا الی
ذاته فلا تکون علة تامة لها وسداد الوجه بها والمقصود من نفی هذه الاولویة دفع توهم
جواز وقوع الممکن نظرا الی ذاته من غیر احتیاج الی غیره وبذلک یتم الاستدلال
بوجوده علی وجود الصانع انتهی کلامه   اه علی تقدیر تحققها یترجح الطرف الآخر فی
دلالته علی توقف الاولویة علی انتفاء تلک العلة بأسرها الاولویة بیان   الاول اما لانه
لو لم یحصل سبب الطرف المقابل الخ هذا ممنوع لعدم مقدمة ضمنیة غیر مذکورة فی الاسناد لا صریحا
لکن یبتنی علیها قوله اذ علی تقدیر تحققها یترجح الطرف الآخر الخ   فانا نعلم قطعا
ان الشیء الواحد فی زمان واحد لا یمکن ان یکون قائما وقاعدا ومتحرکا وساکنا لا لخفاء
فی ان تلک الامور لیست متناقضة بل متضادة او متقابلة بالعدم والملکة
وما اعتبر والعموم فی شرائط التناقض هو شرط کلیة الحکم الملتزمة فی القواعد المنطقیة هذا
مردود بما یرد علی الوجه الثانی کما سیجیء الاولی ترک هذا الکلام والاقتصار علی الوجوه
الثلاثة التی سیذکرها   ولا یخفی ما فی هذا الوجه فیما نقل عنه لان العموم جعلوا وحدة
الاضافة من شرائط التناقض ما ذا بنی علی عمومه لم یکن التناقض مع انتفائه
فالوجه ما یخصص ما عدا العلة او الوجه الاخیر انتهی کلامه واعلم ان المحشی انما اعترض الآن نقض

هو وحدة النسبة الثبوتیة التی هی مورد الایجاب والسلب ای الوقوع واللاوقوع واعتبار
وحدات الثمانیة وغیرها هو لمحافظة وحدة النسبة المذکورة والاضافة الی العلة فی المورد
المذکور لیست متعددة فی النسبة الثبوتیة بل العلل ان کانت متعددة فی الوقوع واللاوقوع
ما سابقنا فی تعدد العلة فی الوقوع واللاوقوع لا تعدد فیه ومنه علم ضعف الوجوه الثلاثة
التی ذکرها اما الاول فلان تخصیص الاضافة مع بعده عن کلامهم مردود بان النسبة الثبوتیة
اذا تعددت بای وجه کان فلا تناقض الوقوع واللاوقوع الواردان علیها واما الثانی
فظ واما الثالث فلان المورد المذکورة لیست مما یساوی رفع الآخر کما اشرنا الیه
والا لکان اولی من الآخر مطلقا فما جعا ولا بد من ازالته
ثم ان ارجاع المانع غیر معتبر فی کل علة تامة عندهم هذا اشارة الی رد التوجیه الذی
اختاره المورد   والثانی اما تحقق امتناع الطرف الآخر لاحقا وفی ان رتب البحث
تقتضی ان تقدم هذا الایراد علی الثالث انسب علی الایراد الاول وهو ظاهر ان یکون
مقتضاه کونه بواسطة او بغیرها هذا انما لیس بعظ عن قولهم ان الواجب یجب له الوجود لتجرید
النظر الی ذاته من غیر التفاوت الی غیره بل لعله بعد ما ذکره قدس سره وعلم منه ضعف قوله
فلا حاجة الی تخصیص الغیر مع انه ربما ینافی قوله وکذا الحال فیما ذکره فی ما کتبه لشرح التجرید
حیث قال لا حاجة الی هذا التکلف فان معنی قولهم یجب له الوجود من غیر التفاوت الی غیره
ان یکون هو وحده مستندا للوجود وذلک لا ینافی الواسطة فی اللزوم انتهی کلامه

اذ لا يلزم من امكان المعلول امكان العدم ان عدم المعلول الاول ممكن الى ههنا
سؤال وهو ان عدم المعلول الاول ملزوم لعدم العلة الاولى والمستلزم للممتنع ممتنع ولهذا اشتهر
ان استحالة اللازم تستلزم استحالة الملزوم فيجب ان يكون عدم المعلول الاول محالا
والجواب ان الملزوم للممتنع ممتنع مطلقا وعدم المعلول الاول ممتنع بالغير هذا وقد نقح ههنا الكلام
فوق ذلك وهو ان امكان الملزوم بدون امكان اللازم يستلزم امكان وجود الملزوم
بدون اللازم وهو ينافي الملازمة بينهما والحل ان امكان الملزوم انما هو بالقياس
الى ذاته وهو يستلزم امكان اللازم بالقياس اليه اعني ذات الملزوم لا امكانه
بالقياس الى ذاته ولا يتوهمن ان هذا قول بالامكان بالغير فان ذلك بجعله الغير
بحيث يستوي نسبة ذاته الى الطرفين وما نحن فيه امكان بالقياس الى الغير لا امكانه
في ذاته بسبب الغير وشتان ما بينهما كذا   ذكره المص في حاشية شرح التجريد واحفظه
فانه جدير به   فانه يرتفع مانعه فهو علة لعدم وجوده هو المعلول الاول بهذا لم
لجواز ان يكون المانع عنه ممتنعا بالذات كشريك الباري وذلك ظاهر لجواز ان يكون المعلول
الاول من قبيل الثاني ولا بد لنفيه من دليل   واجيب بان علة العدم عدم علة الوجود
هذا مبني على ان المعلول دائر على علته وجودا وعدما وهو وان كان ظاهرا لكنه غير متعين
لاحتمال ان يكون وجود شيء علة لعدم شيء آخر بان يكون وجوده دائرا على وجود شيء
وعدمه على وجود شيء آخر ويكون وجود هذا الشيء مستندا لعدم الشيء الاول لكنه ليس علة

للعدم

للعدم ولا بد لنفيه من دليل   فعدم علة العدم يكون وجود علة الوجود او مستلزما له فيه
ان عدم شيء كعدم المانع يجوز ان يتوقف عليه وجود شيء آخر فعلة الوجود عدم فعدم علة الوجود
وهو علة العدم وجود او مستلزم له فعدمهما وهو عدم علة العدم ليس بوجود ولا
مستلزم له ومنه علم ضعف قوله لان عدم العدم اما نفس الوجود او مستلزم له هذا
تفصيل ما ذكره المص بقوله وفيه بحث اذ عدم العلة الخ   بل غيره واعم وكيف لا وتصور
الوجود ولا يتوقف على تصور العدم اصلا بخلاف عدم العدم فانه يتوقف على تصور العدم
م ق وذلك مع ظهوره مشهور فيما بينهم   ولما بطل الشق بطلان الشق في لوازم العلل
اما اطرادا كان رتب العلل كما فعله الماتن والحاشية قدس سره في حاشية التجريد او حاصل
الا يرد اعلم ان السؤال الذي ذكره قدس سره بهذا الجواب لو صح فهو ان اتفق العقلاء
على ان الممكن يحتاج الى فاعل يعطيه الوجود مغايرا لماهيته وكثير منهم على ان ذلك لامكانه وفيه
بحث وهو ان الممكن هو الذي نظر اليه مع قطع النظر عما عداه لم يجب له وجود ولا عدم ولا
يجوز ان يجب له احدهما لذاته بشرط وجودي او عدمي فلا يحتاج الى فاعل الوجود مغاير لذاته هذا
كلامه قد عبارته في تقرير السؤال ثم لا يظهر لك التفاوت بين هذا السؤال وما ذكره
المص   اقول فيه نظر لان احتياج الممكن الى العلة فرع التساوي الذي بحث لانه لما لم يجب له لذاته
وجود ولا عدم كانت ذاته من حيث هي غير مستقلة لشيء منهما محتاجة فيه الى امر آخر مطلقا
وانه من ظهر ان احتياج الممكن الى العلة ليس فرع التساوي وقوله دفع لعدم الاولوية

لوجد رجحان الوجود من غير احتياج الى علة ثم رده بان تعقيد الوجود بالمهية والمؤثر
فيه ليس هو الرجحان لانه لا بد ان يكون موجودا اولا فان الايجاد فرع الوجود لا المهية
شرط الرجحان للوجود المذكور ولذا قالوا ان وجود الواجب عينه والا لكان الوجود صفة
مفتقرة الى غيره فله مؤثر وبديهة العقل حاكمة بوجوب تقدم المؤثر بالوجود ولكون
موجد الشرط انتفاء امر ممتنع لذاته فهو واجب لذاته بهذا الحكم كيف ولا بد ان يستند
الاجل ليه انه الى امر مستند الى ذاته ولا شك ان عدمه ممتنع لذاته لاستناده ثم اعلم
ان المراد بالشرط هنا ليس معناه المشهور بل مطلق ما يتوقف عليه الشيء وجودا او عدما
وان اشرنا الى فيه من التفصيل وهو الفرق بين امتناع المانع في نفسه وبين امتناع
المانعية وما لبس ارتفاع المانع جزء من علته ما يمتنع المنع عنه لا ما يمتنع المنع
كما في الوحدة وغيرها من المفهومات الكثيرة ههنا ضابط مشهور فيما بينهم
ذكره صاحب التلويحات وهو ان كل ما يكرر نوعه الى ضعف الى الشخص بفرض منه
مفهومه فهو اعتباري الى كل نوع كان بحيث اذا فرض ان فرده اي فرد كان
موجود وجب ان يتصف ذلك الفرد بذلك النوع حتى يوجد ذلك النوع فيه مرتين مرة على
انه حقيقته ومرة على انه صفته فانه يجب ان يكون اعتباريا لا وجود له في الخارج لئلا
يلزم التسلسل في الامور الموجودة المترتبة كالعدم والحدوث والبقاء والموصوفية واللزوم
والتعين والوحدة ونحو ذلك فان الامكان مثلا لو كان موجودا لكان ممكنا وبعلة

الكلام

الكلام الى امكانه ويلزم التسلسل في الامور المترتبة الموجودة معا وهو مع هذا كلام مشهور ولا شك ان الكلام
من تلك الامور ليس اعتباريا محضا ينقطع بانقطاع الاعتبار سواء كان من جانب العلل او من
جانب المعلولات فلم تم ما ذكره لدلالة على ان التسلسل في تلك الامور مطلقا سواء كانا في الوجود
في الخارج اولا ظاهر لعل توردونه الا ان الاشارة الى ما ذكرناه على طريق التحقيق الطريق الثاني
والثالث من المسلك الاول وقد عرفت ما فيه فتذكر فهو واجب عندهم فيمتنع ان يكون
واجب عندهم مع افتقاره الى امر يستند اليه وانه ينافي الوجوب الذاتي بالاتفاق
فيحمل جميع تلك العبارات لا على ما قيل انت خبير بما فيه مما سبق ان الامور الاعتبارية
مطلقا لا يكون شرطا للوجود اصلا هذا مع ان اطلاقه ليس بصحيح لان الموجودات
الممكنة كلها موقوفة على الامكان والاحتياج وان شرط الوجوب في كلها من الامور
الاعتبارية ودفعه جوابه وما قيل من ان عدم المانع كاشف عن امر وجودي هو دوده بانه
تكلف فان بديهة العقل لا تجوز ان يكون العدم مؤثرا في الوجود ويجوز ان يتوقف عليه
الاثر كما يجوز توقفه على امر وجودي بل هذا يجوز ان يكون مدخلية الشيء في وجود
اخر من حيث وجوده فقط كالفاعل والشرط والمادة والصورة ومن حيث عدمه فقط
كالمانع ومن حيث وجوده وعدمه معا كالمعد فانه لا بد من عدمه الطاري على وجوده ويمكن ان
يكون قوله فيما مر فانه يحل ما مر فانه يجمع هذه الاعتذارات واجيب اشارة الى ما قلنا في
شان حال تلك الاعتذارات على الوجه الذي ذكره من ان الا ولو لم يستلزم الوجوب بشرط فيه

انتهى واورد عليه اورد في الوجه الثالث على التقرير الاول ورد على الامراد الاول انتهى
كما لا يخفى على العاقل   وهو في الحقيقة يعود الى التقرير الاول فيه ما مر بان الجواب
بذلك بالنظر الى الاولوية بالذات بهذا انما تم اذا وجب ان يكون المقتضيان
معلولا علة واحدة واقتضاء بعينها بالذات لذلك محل تامل
ومرجحيته مستلزمة لامتناعه ايضا بهذا انما تم اذا كان اقتضاء الذات رجحان
الطرف الراجح على سبيل الوجوب اما اذا كان اقتضاؤه له على سبيل الرجحان انتهى
فلا لان للخصم ان يقول ان مرجحيته اذا كانت بالوجوب كانت مستلزمة لامتناعه
واما اذا كانت لا بالوجوب فلا لانه يكون اقتضاء الذات الرجحان على سبيل
الرجحان انتهى فلا يكون الرجحان واجبا وكذا امتناعه وهو المرجحية وان لم يكن المرجوح
لازما لا يكون الطرف المرجوح ممتنعا بهذا نظير اورده المص على الدليل الذي ذكره بعض
المحققين كما نقلت تفصيلا ولو سلم فلا يدل على الامتناع الذاتي وامتناعه مطلقا
مستلزم لوجوب الطرف الآخر كذلك لا وجوبه الذاتي فما مر فيه ما فيه   الى الامكان ووقوع
كل طرف لما توقف على رجحانه يتم توقف الوقوع على الرجحان ويمنع ان يكون الطرف
المرجوح راجحا حال كونه مرجوحا لزم الامتناع مما هو بشرط الوصف لا في زمان الوصف
لانه انما يكون كذلك لو كان وصف المرجوحية في زمان تحققها ضرورية والوجوب اللازم
له هو الوجوب بشرط الوصف والمذكور في الطبقات انما هو الذاتي فتدبر
وهو ايضا محال بهذا مبني على امكان المحال محالا كما هو المشهور لكن عند العقل الاول هو الامكان

عدم ليس بمحال بل هو واقع بالمدد   ثبت بعد اثبات انه لا يكون احد الطرفين اولى به
لذاته احتياج الممكن الى ما يعطيه الوجود ضروري بهذا مخالف لما ذكره المص في حاشية
لشرح التجريد من ان معنى التساوي هو الاحتياج الى مرجح اه لم لا يجوز ان يكون ذلك المرجح
عدم سبب الطرف الآخر فان تمسك في دفعه بدعوى الضرورة في ان المحتاج الى غيره في الوجود
لا بد من مؤثر موجود ولذا حكموا بان العلة الفاعلية ضرورية في كل معلول بخلاف
غيرها من العلل وان غير العلة الفاعلية لا يكون علة تامة للممكن وهو على تقدير الاولوية بهذه
الدعوى ايضا بان يقال ان ذات احتياجه الى الغير احتياجه الى مؤثر موجود يحكم
المقدمة فان قلت بديهة العقل انما تحكم بذلك في التساوي ولا بد لذلك من بيان اه
كلامه واعلم ان الاولوية الذاتية لو كانت كافية في وقوع الممكن لم يمكن اثبات
الواجب ولذا تصدوا لابطالها وكذا اذا لم يكن كافية لكن جاز ان يكون الامر الخارج
عن ذات الممكن الذي يتوقف عليه وقوع الطرف الراجح عدم سبب طرف المرجوح
وذلك لان لنا ان نفرض ان الطرف الراجح هو الوجود فيجوز ان يوجد الممكن من غير حاجة
الى مؤثر موجود فيلزم الامر المذكور وكذا الحال في صورة التساوي ثم انه ان ثبت
ان العلة الفاعلية ضرورية في كل معلول وان الممكن لا يمكن ان يوجد بعدم ومنع الواجب
سواء بحسب الاولوية الدائمة ولم يكن كافية في الوقوع او لم يتحقق اصلا فلا يحتاج ثبوت
الواجب على ثبوت دوي طرفي الممكن وعلم بما ذكرناه ضعف كلام المص في وجه تقدير
لا يلزم امكان وجوده في وقت وعدمه في وقت آخر وايضا بهذا الدليل لا يجري في العلل الناقصة

بالنسبة الى معلولاته فلا تثبت الدعوى الكلية كما ذكره المص في حاشيته لشرح التجريد
تنافي لما قرروه من ان العلة التامة قد تكون بسيطة وكذا ينافيه القول بعلية
الامكان والاحتياج والتاثير والقول بان الامكان والاحتياج وواجب وجودهما
موضوعه او لا تخرج عنها عند طالب العلم سيما في بعض منها مع ذلك يعرف العلة
يصدق عليها التقرير تكلف وتعالى المعلول بالحقيقة بوجوب الوجود ممتاز تكلف
بعد من بخلاف الرابع ومصادم لما قرره المتاخرون اه وكذا يصادمه القول
بزيادة الوجود مطلقا ذهنيا او خارجيا والصفات التي يترتب على الوجود كلها اي
الامكان والاحتياج وغيرهما وايضا يصادمه القول باتصاف الهيولى بالصورة في
الخارج مع تقدم الصورة عليها والوجود الخارجي وان اردت تفصيل الكلام فيه
فارجع الى ما ذكره المص في حاشيته لشرح التجريد ولد مزيد توضيح انما يتوقف عليه في
تعلقاتنا ثم اعلم ان التقسيم في المادة التي ذكرها انما هو في الوجوبات ذا الوجود اي
او فيهما معا وكذا الحال في سائر الصفات السابقة على الوجود قال المحقق
لا يكون الا لا وجود لو سلم هذا في الوجود الخارجي فلا نسلم في الوجود الذهني
ليس كذلك قوله واعلم انه لم يرد الشيخ الرئيس وغيره الخ يعني انهم لم يزيدوا
على الاستلزام ولم يدعوا التقدم فلا يكون ما ذكره المتاخرون من التقدم بالذات نقلا
عن القدماء وكانه ليس تاما عقلا لا بالدليل ولا بالبديهة هذا آخر ما قصدنا ايراده
في شرح رسالة اثبات الواجب ولله الحمد على يوم الخميس من رجب
٥٤٢٧

اما ضاحك دائما واما ليس بضاحك دائما واما اذا لم يعتبر بالنسبة الى
كل فرد فلم يكن المفهوم المردد نقيضا للجزئية لجواز كذب المركبة الجزئية
مع كذب المفهوم المردد اذ يجوز ان يكون المحمول ثابتا لبعض
افراد الموضوع دائما مسلوبا عن الافراد الباقية دائما فيكذب
الجزئية اللادائمة اذ لم يكن بعض افراد الموضوع بحيث يثبت له
المحمول تارة ويسلب عنه اخرى على هذا التقدير ويكذب ايضا
كل واحد من الكليتين اللتين هما نقيضا الجزئية اما الكلية الموجبة
فلدوام سلب المحمول عن بعض الافراد واما الكلية السالبة
فلدوام الايجاب المحمول على بعض الافراد فصل في بيان العكس
المستوي وهو القضية التي حصلت من تبديل موضوع القضية
بالمحمول والمحمول بالموضوع في اللفظ محمولا والمحمول في اللفظ
موضوعا وانما قلنا في اللفظ لان العكس لا يجعل ذات الموضوع
محمولا ووصف المحمول موضوعا بل يكون الموضوع فيه ذات
المحمول في الاصل والمفهوم والمحمول الموضوع فيه ويشترط
ان يكون مع بقاء الصدق اي يكون بحيث لو فرض صدق
الاصل لزم صدق العكس لان العكس لازم للقضية ويستحيل
صدق الملزوم بدون صدق اللازم فظهر منه انه يلزم

وقد يسميا مستويا للمقابلة لعكس النقيض وقد يطلق على نفس تبديل طرفي القضية بان يجعل ما هو الموضوع في اللفظ ح

انعكاس الكواذب فانه لو فرض صدق كل حيوان انسان مثلا
لصدق كل انسان حيوان ولا يجب بقاء الكذب لجواز صدق اللازم
وكذب الملزوم كقولنا ان كان زيد حمارا كان حيوانا ويشترط
ان يكون مع بقاء الكيف اي الايجاب والسلب بان الاصل ان
كان موجبا كان العكس ايضا موجبا وان كان سالبا كان العكس
ايضا سالبا اذ لو لم تكن موافقة فيه لم يلزم موافقته مع الاصل
في الصدق فان الموجب قد تختلف مع السالب وبالعكس اذ صدق
كل انسان ناطق ولم يصدق بعض الناطق ليس بانسان وصدق
لا شيء من الانسان بفرس ولم يصدق بعض الفرس انسان فالموجبة
سواء كانت كلية او جزئية او مهملة فانها في حكم الجزئية سواء
كانت حملية او شرطية ولم يذكر الشخصية لعدم الاعتداد
بها في العلوم انما تنعكس الى موجبة جزئية ولا تنعكس الى موجبة
جزئية ولا تنعكس كلية لجواز عموم المحمول للموضوع في الحملية كقولنا
كل انسان حيوان او عموم التالي للمقدم في الشرطية كقولنا
كلما كانت الشمس طالعة فالحرارة موجودة فلو انعكس
كلية لزم صدق الخاص على كل افراد العام والحاصل تنعكس الموجبة
الكلية موجبة كلية في هذين المادتين لم يكن الحكم بانها تنعكس

كلية اذ قواعد المنطق كلية والسالبة الكلية سواء كانت حملية
كقولنا لا شيء من الانسان بحجر او شرطية كقولنا ليس البتة
ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود تنعكس الى سالبة كلية وهي
قولنا لا شيء من الحجر بانسان وليس البتة ان كان الليل موجودا
فالشمس طالعة والا اي وان لم تنعكس الى سالبة كلية تنعكس سلب
نقيضه فينعكس لا شيء من الانسان بحجر الى بعض الحجر انسان لزم
سلب الشيء عن نفسه فانه لو جعل صغرى لقولنا لا شيء من الانسان بحجر
بان يقال بعض الحجر انسان ولا شيء من الانسان بحجر ينتج بعض
الحجر ليس بحجر وهو باطل بالبديهة والسالبة الجزئية لا تنعكس
الى شيء من القضايا اصلا لا كلية ولا جزئية الا في الخاصتين كما سنبين
في عكس النقيض ولعل الحكم بعدم الانعكاس في الجزئية كما مر ذلك
لجواز عموم الموضوع للمحمول في الحملية كقولنا بعض الانسان
الحيوان والا لزم سلب الخاص عن العام وهو باطل او عموم المقدم
للتالي في الشرطية كقولنا قد لا يكون اذا كانت الحرارة موجودة
كانت الشمس طالعة فانها لا يمكن ان تنعكس الى قولنا قد لا يكون
اذا كانت الشمس طالعة كانت الحرارة موجودة والا لزم وجود
الملزوم بدون وجود اللازم هذا وان انعكاس القضية مجرد

القضية وأما انعكاس القضية بحسب الجهة فمن القضايا الموجهات
الموجبات كلية كانت او جزئية تنعكس الدائمتان وهما الضرورية
المطلقة والدائمة المطلقة والعامتان وهما المشروطة العامة
والعرفية العامة الموجبات كليات كانت او جزئيات حينية مطلقة
موجبة جزئية فانه اذا صدق كل ج ب او بعض ج ب باحدى الجهات
الاربع اي بالضرورة مطلقا او دائما او بالضرورة ما دام ج او بالدوام
ما دام ج وجب ان يصدق بعض ب ج حين هو ب التي هي الحينية
المطلقة والا لصدق نقيض الحينية المطلقة التي هي العرفية العامة
وهي قولنا لا شيء من ب ج دائما ما دام ب واذا انضم مع الاصل
حتى صار قياسا بان يقال كل ج او بعض ج ب باحدى الجهات
ولا شيء من ب ج دائما ما دام ب ينتج لا شيء من ج ج دائما ان
كان الاصل ضروريا او دائما او ما دام ج ان كان احدى العامتين
وهذا المحال انما نشأ من نقيض العكس فالعكس حق وتنعكس الخاصتان
وهما المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة الموجبتان الكليتان
والجزئيتان حينية لا دائمة موجبة جزئية وهي التي حكم فيها بثبوت
المحمول للموضوع بالفعل في بعض احيان وصف الموضوع لا دائما
فانه اذا صدق كل ج ب او بعض ج ب بالضرورة او دائما ما دام ج

لا دائما صدق بعض ب ج حين هو ب لا دائما اما الحينية المطلقة وهي بعض
ب ج حين هو ب فلانها لازمة للعامتين كما لازمتان للخاصتين اللتين ح
ولازم اللازم لازم واما اللادوام فلانا نفرض الذات التي صدق
عليها ج وصدق عليها ب ما دام ج لا دائما د فد ب وهو ظاهر وكان د
ليس ج بالفعل والامكان نقيضه وهو د ج دائما فيكون ب دائما
لانا حكمنا في الاصل بانه ب ما دام ج ويكون ج دائما فيكون ب دائما
وقد فرضنا انه كان لا دائما هذا خلف واذا صدق عليه انه ب وليس ج
بالفعل صدق بعض ب ليس ج بالفعل وهو مفهوم اللادوام المعكوس
وتنعكس الوقتيتان اي الوقتية والمنتشرة الموجبتان سواء
كانتا مطلقتين او خاصتين كليتين او جزئيتين مطلقة عامة فلو قال
الوقتيات لكان اولى ولعله اراد بهما الخاصتين ولم يذكر المطلقتين
تبعا للشمسية كما مر في الشرطيات وتنعكس الوجوديتان اللادائمة
واللاضرورية الموجبتان الكليتان او الجزئيتان مطلقة عامة ايضا
فانه اذا صدق كل ج ب باحدى الجهات السبع المذكورة فصدق
بعض ب ج بالاطلاق العام والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من
ب ج دائما واذا انضم ذلك الى قضية الاصل بان يقال كل ج ب باحدى
الجهات السبع ولا شيء من ب ج دائما ينتج لا شيء من ج ج دائما وهو

وتنعكس المطلقة العامة مطلقة عامة ايضا ح

محال ولا عكس للممكنتين الموجبتين الكليتين او الجزئيتين على المذهب
المنصور لان المعتبر في الوصف العنواني اعني وصف الموضوع
ان يكون بالفعل كما هو الرأي الاصح وعليه الشيخ فمفهوم الاصل
فيهما ان ما هو ج بالفعل ب بالامكان ومفهوم العكس ان ما هو ب بالفعل
ج بالامكان ويجوز ان يكون ب بالامكان ولا يخرج من القوة
الى الفعل اصلا فلا يصدق العكس واما على المرجوح وهو ما اذا اعتبر مذهب ح
وصف الموضوع بالامكان كما هو مذهب الفارابي فتنعكس
الموجبتان كلية او جزئية الى ممكنة موجبة جزئية لان معناهما ان الممكنتان ح
ما هو ج بالامكان فهو ب بالامكان فما هو ب بالامكان ج بالامكان
لامحالة ومن القضايا الموجبات السوالب الكليات تنعكس
اي الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة السالبتان الكليتان
مطلقة سالبة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما لا شيء من ج ب
وجب ان يصدق دائما لا شيء من ب ج والا فيصدق نقيضه
وهو بعض ب ج بالاطلاق واذا انضم الى الاصل بان يقال بعض
ب ج بالاطلاق ولا شيء من ج ب بالضرورة او دائما ينتج ليس بعض ح
بالضرورة او دائما وهو محال وتنعكس العامتان اي المشروطة
العامة والعرفية العامة السالبتان الكليتان عرفية عامة سالبة

كلية لانه متى صدق بالضرورة او دائما لا شيء من ج ب ما دام ج
صدق دائما لا شيء من ب ج ما دام ب والا فيصدق بعض ب ج حين بعض ح
هو ب لانه نقيضه واذا ضم مع الاصل بان يقال بعض ب ج حين
هو ب وبالضرورة او دائما لا شيء من ج ب ما دام ج ينتج بعض ب
ليس ب حين هو ب وهو محال وتنعكس الخاصتان وهما المشروطة
الخاصة والعرفية الخاصة السالبتان الكليتان عرفية عامة سالبة
كلية لا دائمة اي مقيدة باللادوام كما في العرفية الخاصة لكنها
مخصوص باللادوام في البعض فتكون مطلقة عامة جزئية موجبة
اما صدق العرفية العامة وهي دائما لا شيء من ب ج ما دام ب
فلانها لازمة للعامتين ولازم العام لازم الخاص واما اللادوام
في البعض فلانه لو لم يصدق بعض ب ج بالفعل الذي هو مفهوم
اللادوام في البعض لصدق نقيضه وهو لا شيء من ب ج دائما
وينعكس الى لا شيء من ج ب دائما وقد كان لا دوام الاصل
اي في المشروطة الخاصة كل ج ب بالفعل هذا خلف ولم يعتبر
اللادوام في الكل لانه قد يتخلف ولا يكون كليا اذ يصدق لا شيء
من الكاتب بساكن الاصابع دائما ما دام كاتبا لا دائما ويكذب
لا شيء من الساكن بكاتب دائما ما دام ساكنا لا دائما لكذب

اللادوام الكلي وهو ساكن كاتب بالاطلاق اذ يصدق نقيضه وهو بعض
الساكن ليس بكاتب دائما لان من الساكن ما هو ساكن دائما كالارض
والبيان في انعكاس الكل اي كل واحد من هذه القضايا الى القضايا
التي ذكرناها ان نقيض العكس اذا ضم مع الاصل حتى صار قياسا انتج
المحال وهو سلب الشيء عن نفسه كما مر في كل منها تفصيلا فيكون
العكس حقا هذا وانت تعرف انه لا يطرد ذلك في انعكاس الخاصتين
الموجبتين بالحينية اللادائمة بل انما يتم بالافتراض كما مر اذ لا يمكن
ان يتم بالخلف والضم الا في الموجبة الكلية بان يقال اذا صدق
كل ج ب بالضرورة او دائما ما دام ج لا دائما وجب ان يصدق بعض
ب ج حين هو ب لا دائما الحينية المطلقة فلما عرفت واما اللادوام
فلان معناه ليس بعض ب ج بالفعل ولو لم يصدق ذلك لصدق
نقيضه وهو كل ج ب دائما واذا انضم الى الجزء الثاني من الاصل
وهو لا شيء من ب ج بالفعل ينتج لا شيء من ب ب دائما هذا خلف
ولا يتم في الجزئية لان الجزء الثاني من الاصل فيه يكون سالبة جزئية
فلا يصلح للكبرى الشكل الاول اذ يشترط فيها الكلية ولا للصغرى
اذ يشترط فيها الايجاب فلذلك لم يعتبره ولم يطرد في انعكاس
الخاصتين السالبتين انه فانهما كما عرفت يتم بالعكس ولكن

الكلي البيان فيه بالخلف والضم بان ضم نقيض اللادوام للعكس
وهو لا شيء من ج ب دائما الى اللادوام الاصل وهو كل ج ب بالفعل
بهذا كل ج ب بالفعل ولا شيء من ب ج دائما ينتج لا شيء من ج ج دائما
هذا ولا محيص عن هذا الايراد الا ان يقال المراد بقوله ان نقيض
العكس مع الاصل ان نقيض العكس اذا اعتبر ولوحظ مع الاصل
سواء كان بالانضمام او الافتراض او بالعكس ينتج المحال ولا يخفى
انه قد اعتبر في الافتراض والعكس نقيض العكس مع الاصل حتى يتم
الخلف والله اعلم ولا عكس للبواقي من القضايا السوالب الكلية الاحد عشر
وهي تسع الوقتيات من المطلقتين والخاصتين والوجوديتان
والممكنتان والمطلقة العامة بالنقض اي بواسطة التخلف في بعض
المواد والقواعد كلها وبيانه ان اخص هذه القضايا الوقتية
الخاصة وهي لا ينعكس لانتقاضها في قولنا لا شيء من القمر بمنخسف
بالضرورة وقت التربيع لا دائما فانها صادقة مع كذب ما هو
اعم من عكسها وهو قولنا بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان
العام الذي هو اعم الجهات فكيف عكس الاخص لان كل منخسف فهو
قمر بالضرورة واذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم لانه لو انعكس الاعم الاخص
لانعكس الاخص لان العكس لازم الاعم والاعم لازم الاخص

ولا لازم اللازم لازم فصل في بيان عكس النقيض وهو على ما يراه
المتقدمون تبديل نقيض طرفين بان يجعل نقيض الجزء الثاني
جزءا اولا ونقيض الجزء الاول جزءا ثانيا مع بقاء الصدق كما
في العكس المستوي ومع بقاء الكيف فاذا قلنا كل انسان حيوان
كان عكسه كل ما ليس بحيوان ليس بانسان والا فبعض ما ليس بحيوان
انسان واذا انضم الى الاصل هكذا بعض ما ليس بحيوان انسان
وكل انسان حيوان ينتج بعض ما ليس بحيوان حيوان وانه محال
ولما ورد عليه انه لا يلزم من صدق كل ما ليس بحيوان ليس بانسان
صدق بعض ما ليس بحيوان انسان بل يلزم صدق قولنا ليس بعض
ما ليس بحيوان ليس بانسان فان نقيض الموجبة الكلية السالبة الجزئية
وهي اعم من الموجبة الجزئية المعدولة التي ذكرت لان السالبة تصدق مع عدم
وجود الموضوع كما علمت وصدق الاعم لا يستلزم صدق الاخص
فانهم فالمتأخرون لم يعتبروا عكس النقيض على هذا الوجه المنقول
بل عرفوه بما اشار اليه المصنف العلامة بقوله او جعل النقيض
الجزء الثاني من الاصل جزءا اولا وعين الجزء الاول من الاصل
جزءا ثانيا مع مخالفة العكس للاصل في الكيف ولما لم يكن العكس
على مذهب المتأخرين متعارفا بين المحصلين بين المصنف العلامة

حكم العكس على مذهب القدماء وقال حكم القضايا الموجبات المطلقة
والموجهة ههنا اي في عكس النقيض حكم القضايا السوالب المطلقة
والموجهة في العكس المستوي حتى ان الموجبة الكلية ينعكس كنفسها
فاذا صدق كل ج ب انعكس الى قولنا كل ما ليس ب ليس ج كما مر
والموجبة الجزئية لا ينعكس اصلا لصدق قولنا بعض الحيوان لا
انسان وكذب بعض الا انسان لا حيوان وبالعكس اي حكم السوالب
ههنا حكم الموجبات في العكس المستوي فالسالبة كلية كانت او
جزئية ينعكس الى سالبة جزئية فاذا قلنا لا شيء من ج ب او ليس
بعض ج ب فيصدق ليس بعض ما ليس ب ليس ج والا فيصدق
كل ما ليس ب ليس ج وينعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ج ب
وقد كان الاصل لا شيء او ليس بعض ج ب هذا خلف والبيان في
الدليل على انعكاس القضايا بهذا العكس في المطلقة والموجهة
هو البيان في العكس المستوي مما مر من برهان الخلف وضم نقيض
العكس الى الاصل لينتج المحال كما مر في العكس المستوي وانت تعلم
ذلك انما يتمشى في الموجبات واما في السوالب فيتم بالخلف و
الانعكاس كما يظهر من الدلايل المذكورة اللهم الا ان يثبت بما قلنا والافتراض ط
في عكس المستوي من ان نقيض العكس اذا اعتبر ولوحظ مع الاصل

سواء كان بطريق الخلف او الافتراض او العكس بيع المحال و
النقض الوارد على انعكاس القضايا بان العكس من التخلف في
بعض المواد هو النقض الوارد على انعكاس تلك العكس كما تقدم
وان اردت تفصيل ذلك في الموجهات فاعلم ان من السوالب
ههنا كالموجبات منها ما ينعكس الدائمتان والعامتان من
السالبتان الكليتان والجزئيتان الى الحينية المطلقة السالبة
الجزئية فانه اذا صدق لا شيء من ج ب او ليس بعض ج ب بالضرورة
او دائما او بالضرورة ما دام ج او بالدوام ما دام ج وجب ان
يصدق ليس بعض ما ليس ب ليس ج حين هو ليس ب والا لصدق
نقيضه وهو كل ما ليس ج دائما ما دام ليس ب وينعكس بعكس ما ليس ب ج
النقيض الى كل ج ب دائما ما دام ج لا شيء والاصل لا شيء من ج
او ليس بعض ج ب باحدى الجهات الاربع هذا خلف وينعكس
الخاصتان وهما المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة السالبتان
الكليتان او الجزئيتان الى حينية لادائمة سالبة جزئية فانه اذا
دام
صدق لا شيء من ج ب او ليس بعض ج ب بالضرورة او دائما
ج لا دائما لزم ان يصدق ليس بعض ما ليس ب ليس ج حين هو ليس
ب لا دائما اما الحينية المطلقة فلانها لازمة للعامتين او العامتان

لازمة للخاصتين ولازم اللازم لازم واما اللادوام فلانا نفرض
الذات التي صدق عليها ج ونصدق عليها ليس ب ما دام ج
لادائما وقد ليس ب وهو ظاهر وكان د ليس ج بالفعل والا لكان
نقيضه وهو كل ج دائما فكان كل د ليس ب دائما لانه ما دام ج
فليس ب وكان ج دائما فكان ليس ب دائما ود عبارة عن ذات
ج فكان لا شيء من ج ب دائما وقد كان الاصل لا شيء من ج ب لادائما
هذا خلف واذا صدق على د انه ليس ج بالفعل وكان د ليس ب
فصدق بعض ما ليس ب ليس ج بالفعل وهو معنى اللادوام
المعكوس وينعكس الوقتيتان المطلقتان والخاصتان
وينعكس الوجوديتان اللاضرورية واللادائمة وينعكس
المطلقة العامة السوالب الكليات او الجزئيات الى المطلقة
العامة السالبة الجزئية فانه اذا صدق لا شيء من ج ب بالضرورة
لادائما او في وقت ما في وقت الظهر او في وقت ما او في وقت الظهر او بالاطلاق و
لادائما او بالفعل لا — ليس ب
بالضرورة او بالفعل ان يصدق ليس بعض ما ليس ج بالفعل والا لصدق نقيضه و
لادائما ح هو كل ما ليس ب ليس ج دائما وينعكس بعكس النقيض الى كل ج
ب دائما والاصل لا شيء من ج ب باحدى الجهات التسع هذا خلف
ولا عكس للممكنتين السالبتين الكليتين او الجزئيتين سواء كانت

عامة او خاصة لان معنى الاصل فيهما ان لا شيء مما هو ج ب بالفعل
ب بالامكان ويكون مفهوم العكس ان ليس بعض ما هو ليس ب
بالفعل ج بالامكان ويجوز ان يكون ليس ب بالامكان ويخرج
من القوة الى الفعل اصلا هذا اذا اعتبر الوصف العنواني بالفعل
كما هو مذهب الشيخ اما اذا اعتبر وصف الموضوع كما هو مذهب
الفارابي فينعكس الممكنتان السالبتان كلية او جزئية كسائر القضايا
السوالب الى الممكنة السالبة الجزئية لان مفهومهما لا شيء من ج
ما بالامكان ب بالامكان وصدق ج ان ليس بعض ما ليس ب بالامكان
ليس ج بالامكان ومن الموجبات الكليات هاهنا كلية لانه
اذا صدق كل ج ب بالضرورة او دايما لزم ان يصدق كل ما ليس ب
ليس ج دايما والا لصدق بعض ما ليس ب ج بالفعل كما لزمه
التدمار فاذا انضم الى الاصل بان يقال بعض ما ليس ب ج وكل
ج ب ينتج بعض ما ليس ب ب دايما وهو محال وينعكس العامتان
الموجبتان الكليتان عرفية عامة موجبة كلية فانه اذا صدق كل
ب بالضرورة او بالدوام ما دام ج وجب ان يصدق كل ما ليس
ج بالدوام ما دام ليس ب والا لصدق بعض ما ليس ب ج حين هو
ب واذا انضم الى الاصل بان يقال بعض ما ليس ب ج حين هو ليس ب

ليس ج
بالامكان ج
كالسوالب هاهنا كلية تنعكس دايمتان والموجبتان الكليتان دايمة مطلقة موجبة ج
بالفعل ج
بالضرورة او دايما ج

وينعكس ج
وكل ج ب بالضرورة او بالدوام ما دام ج ينتج بعض ما ليس
ب ب حين هو ليس ب وانه محال الخاصتان الموجبتان الكليتان
عرفية عامة موجبة كلية مقيدة باللادوام في البعض فانه اذا صدق
كل ج ب بالضرورة او بالدوام ما دام ج لا دايما لصدق كل ما ليس
ب ليس ج بالدوام ما دام ليس ب لا دايما في البعض اما الجزء الاول
وهو العرفية العامة لانها لازمة للعامتين والعامتان لازمتان
للخاصتين ولازم اللازم لازم واما الجزء الثاني وهو اللادوام
في البعض فلانه لو لم يصدق ليس بعض ما ليس ب ليس ج بالفعل
هو مفهوم اللادوام في البعض لصدق كل ما ليس ب ليس ج دايما
وينعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ج ب دايما والاصل كل ج ب
لا دايما هذا خلف والبواقي من القضايا الموجبات الكليات
التسعة وهي الوقتيات من المطلقتين والخاصتين والوجوديتين
والممكنتان والمطلقة العامة لا ينعكس بعكس النقيض بسبب نقضها
في بعض المواد وجاز ان لخص هذه القضايا الوقتية الخاصة
وهي لا ينعكس بعكس النقيض لا شتمالها في قولنا كل قمر منخسف
بالضرورة وقت حيلولة الارض لا دايما فانه صادقة كذب مع
ما هو اعم من عكسها نقيضها وهو كل ما ليس بمنخسف ليس بقمر

حين هو ج

بالامكان والا لكذب بعض ما ليس بمنخسف فهو قمر بالضرورة
على طريقة القدماء وهي بعينه الصدق فان القمر ليس بمنخسف
في بعض الازمنة وقد دل عليه لادوام الاصل ايضا والامكان
العام اعم الجهات واذا لم يصدق الاعم لم يصدق الاخص ولما لم
ينعكس الوقتية التي هي اخص القضايا لم ينعكس القضايا التي
هي اعم منها لانه لو انعكس الاعم لانعكس الاخص لان العكس لازم
الاعم والاعم لازم الاخص ولازم اللازم لازم والحمد لمن هو بجميع
الامور عالم ولما قال في العكس المستوي ان السالبة الجزئية لا ينعكس
اصلا وقال ههنا ان حكم الموجبة ههنا حكم السوالب هناك فيفهم ان
ان الموجبة الجزئية ههنا كالسالبة الجزئية هناك لم ينعكس اصلا
وقد انعكس ههنا الى ما صح ان اراد دفع ذلك وقال عند بين ههنا
انعكاس الخاصتين اي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة من
الموجبة الجزئية ههنا اي في عكس النقيض الى العرفية الخاصة الموجبة
الجزئية بانه اذا صدق بالضرورة او دائما بعض ج ب ما دام ج
لا دائما صدق دائما بعض ما ليس ب ليس ج ما دام ليس ب لا دائما
لانا نفرض ذات الموضوع د فد ج بالفعل لان ج عنوانه فلا اقل
من ان يصدق عليه في احد الازمنة ود ليس ب بالفعل لحكم اللادوام

الاصل

الاصل فان معناه ليس بعض ج ب بالاطلاق ود موصوف
بـ ج وليس ب مستحيا فيان فيكون د ليس ج ما دام ليس
ب والا لكان ج في بعض اوقات ليس ب فيكون ليس
ب في بعض اوقات ج لان الوصفين يثبتين على ذات واحدة
في وقت واحد ثبت كل منهما في وقت الاخر وقد كان ج ب
ما دام ج هذا خلف واذا صدق على ذاته ليس ب وانه ليس
ج ما دام ليس ب صدق بعض ما ليس ب ليس ج ما دام
ليس ب وهذا هو الجزء الاول من العكس ولما صدق على ذاته ليس
ب وانه ج بالفعل صدق بعض ما ليس ب ج بالفعل وهو
مفهوم اللادوام فيصدق العكس بجزئيه وعدم انعكاس غير الخاصتين
من الموجبات الجزئية اما في الدائمتين والعامتين فلان الاخص
الضرورية وهي لا تنعكس لصدق بعض الحيوان لا انسان بالضرورة
بعض ج
مع كذب الانسان لا حيوان بالامكان العام كما مر واما الوقتيات
التسع المذكورة فلانها كما علمت لا تنعكس كلياتها والكلية اخص من الجزئية
فهي لا تنعكس ايضا فانه لو انعكس الاعم لزم انعكاس الاخص كما سبق
وتبين ايضا انعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية اي في
عكس المستوي الى العرفية الخاصة بانه اذا صدق بالضرورة او دائما
ليس بعض ج ب ما دام ج لا دائما صدق دائما ليس بعض ب ج
ما دام ب لا دائما لانا نفرض ذات الموضوع د فد ج بالفعل لان ج

عنوانه ه و د ب بحكم اللادوام الاصل فان معناه بعض ج ب
بالاطلاق ٧ فاذا ثبت ان وليس ج ما دام ب
والا لكان ج في بعض اوقات ب فيكون ه في بعض اوقات
ج كاملة وقد كان ليس ب ما دام ج هذا خلف لانا اذا اخذنا
على ذاته ب وانه ليس ج ما دام ب صدق ليس بعض ج ما دام
ب وهو جزء الاول من العكس واذا صدق على ذاته ب وانه ج
بالفعل صدق بعض ب ج بالفعل وهو مفهوم اللادوام للمعكوس وعدم
انعكاس غير الخاصتين من السوالب الجزئية يعلم مما مر في الموجبات الجزئية
فعليك بتفصيل التعليق وايراد التمثيل والحمد لله رب الجليل فصل في بيان
مطلب الاعلى من الفن اي وهو القياس لانه عمدة في استحصال المطالب التصديقية
وعرفوه بانه قول اي مركب يتناول بالاشتراك على المفهوم العقلي فيكون
جنسا للقياس المعقول وعلى اللفظ الدال عليه فيكون جنسا للقياس الملفوظ
مؤلف ذكر ذلك ليتعلق به قوله من قضايا كما قال المصنف العلامة في
شرح الشمسية ولا يخفى انه يمكن ان يتعلق في القول فانه بمعنى المركب فلا حاجة
الى ذكره مكررا واراد بالقضايا ما فوق القضية الواحدة ليتناول القياس
من البسيط المؤلف من قضيتين ويخرج القضية الواحدة المستلزمة
لعكسها او عكس نقيضها اما البسيطة فظاهر واما المركبة فانها لا يقال
في العرف انها قضيتان بل يقال انها قضية واحدة مركبة من قضيتين
ولا بد ان يكون هذا القول يلزمه من حيث المنع والصورة ولذاته اي

ووصف د ب وج ج

كما مر

القول المؤلف قول آخر هو النتيجة فيكون مغايرا للقولين المستلزمين
لذلك ويحترز به عما لا يلزمه مطلقا كالاستقراء والتمثيل فانهما
لا يستلزمان النتيجة لكونهما يفيدان الظن كما سيجيء او يلزمه ولكن
لم يكن لذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية كما في قياس المساواة
كقولنا آ مساو لب وب مساو لج فيكون آ مساويا لج ولكن لو اشترط
مقدمة اجنبية هي ان مساوي المساوي مساو فانه لو لم تصدق
هذه المقدمة لم يصدق هذا القياس كقولنا آ نصف ب وب
نصف ج فانه لا ينتج ان آ نصف ج لان نصف النصف
ليس بنصف والقياس ينقسم الى استثنائي واقتراني فان كان
القول الآخر الذي هو النتيجة او نقيضها مذكورا فيه اي في القياس بمادته
اي القول المذكور وهي الاجزاء التي تتركب منها النتيجة ويكون النتيجة
حاصلة لها بالقوة وذلك بان يكون الطرفان للنتيجة اللذان هما الموضوع
والمحمول مذكورين فيه باي وجه كان وبهيئته ايضا اي هيئة القول
المذكور التي هي صورة النتيجة وهي الوضع المخصوص العارض لها ويكون النتيجة
حاصلة به بالفعل وذلك بان يكون طرفا النتيجة مذكورين فيه بوضع
وقع عليه النتيجة او نقيضها ويحترز بهذا القيد عن الاقتراني فان النتيجة
ليس مذكورا فيه بالصورة فاستثنائي اي فالقياس استثنائي
كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان ينتج فهو حيوان وبعينه
مذكور في القياس بهذه الصورة او لكنه ليس بحيوان فهو ليس بانسان فنقيضه

وهو هذا الجسم مذكور فی القیاس یسمی استثنائیا لاشتمالها علی لكن الذی هو حرف
الاستثناء والا ای وان لم یكن فیه مذكورا بمادته وهیئته جمیعا بل یكون
مذكورا فیه بمادته فقط فاقترانی ای فالقیاس اقترانی كقولنا الجسم مؤلف
وكل مؤلف محدث فالجسم محدث فلیس عینه ولا نقیضه مذكورا فیه بصورته بل
مذكورا فیه بمادته فقط وسمی اقترانیا لاقتران الحدود فیه والشرطی
والقیاس الاقترانی اما حملی او شرطی لانه ان تركب من حملیتین صرفتین
فحملی وان لم یتركب منهما سواء تركب من شرطیتین او حملیة وشرطیة
فشرطی والقیاس الاقترانی الحملی مشتمل علی ثلثة حدود واثنان منها طرفا المطلوب
ای موضوعه ومحموله والاخر متوسط بینهما مكرر فی القضیتین السابقتین
القیاس ویسمی بالمقدمتین فالحد الاول وهو موضوع المطلوب یسمی الاصغر لانه
الذی یسمی اصغر لان الموضوع فی الغالب اخص من المحمول فیكون اقل افرادا منه
واصغر بالنسبة الیه والحد الثانی وهو محموله ای محمول المطلوب یسمی اكبر لانه فی
الاغلب اعم من الموضوع فیكون بالنسبة اكبر والمكرر بین الاصغر
والاكبر فی مقدمتی القیاس یسمی اوسط لتوسطه بین طرفی المطلوب حتی یسلما قد
یحصل منها النتیجة وما فیه الاصغر وهی المقدمة الاولی یسمی الصغری لاشتمالها
علی الاصغر وما فیه الاكبر وهی المقدمة الثانیة یسمی الكبری لاشتمالها علی
الاكبر والهیئة الحاصلة من نسبة الاوسط الی الطرفین بالوضع والحمل یسمی شكلا و
اقتران الصغری بالكبری فی ایجابهما وسلبهما وكلیتهما وجزئیتهما
یسمی ضربا وقرینة والاشكال اربعة لان الاوسط اما ان
ضی

فحملی ح

یسمی ح

فی ایجابهما بدل

لكون محمول الصغری موضوع الصغری موضوع الكبری وهو الشكل
الاول كقولنا العالم متغیر وكل متغیر حادث فالعالم حادث
او یكون الاوسط محمولهما ای الصغری والكبری فالثانی ای
فهو الشكل الثانی كقولنا كل انسان حیوان ولا شیء من الحجر بحیوان
فلا شیء من الانسان بحجر او یكون الاوسط موضوعهما ای الصغری
والكبری فالثالث ای فهو الشكل الثالث كقولنا كل انسان
حیوان وكل انسان ناطق فبعض الحیوان ناطق او یكون
وضع الاوسط علی عكس الاول بان یكون موضوعا فی الصغری
محمولا فی الكبری فالرابع ای فهو الشكل الرابع كقولنا كل انسان
حیوان وكل ناطق انسان فبعض الحیوان ناطق ووجه ترتیب
الاشكال ان الشكل الاول علی النظم الطبیعی او ینتقل من موضوع
المطلوب الی الحد الاوسط ثم منه الی محموله حتی یلزم الانتقال من موضوعه
الی محموله فوضع فی المرتبة الاولی ولانه بین الانتاج ویرجع باقی الاشكال
الیه ولانه ینتج المحصورات الاربعة ثم وضع الشكل الثانی لانه اقرب
الاشكال الی الشكل الاول لمشاركته فی اشرف المقدمتین وهو الصغری
لاشتمالها علی موضوع النتیجة الذی لاجله المحمول ثم الشكل الثالث
لمشاركته الشكل الاول فی اخس المقدمتین وهو الكبری لما عرفت
ثم الشكل الرابع لانه عكس الشكل الاول فلا قرب له الیه اصلا ولهذا
بعد عن الطبع جدا حتی اسقط بعضهم عن درجة الاعتبار ولما كان

الاول ح

هذه الاشكال لا تنتج كيف ما كان بل لكل منها شرائط بحسبها بعض
ضروريها الى معرفة لها ولا ينتج بعض آخر لم يكن جامعا لها من ذلك
وقال شرطه في الشكل الاول كلية شروط بحسب الكيف وهو ايجاب — الاول ح
الصغرى ليندرج الاصغر تحت الاوسط المحكوم عليه بالاكبر ولو كانت — الاوسط ح
سالبة لم يكن الحكم فيها بان الاوسط مسلوب عن الاصغر فالاصغر
لم يكن داخلا تحت ما ثبت له الاوسط فلا يتعدى حكم الاكبر منه
الاوسط اليه كقولنا ولا شيء من الانسان بفرس وكل فرس
صهال فان الحكم بصهالية الفرس لا يتعدى الى الانسان اذ
لا حكم في القياس بدخوله تحته والشرط الثاني بحسب الجهة وهو فعلية
اي الصغرى بان تكون قضية فعلية فلا يجوز ان تكون ممكنة لان
الحكم بالاكبر على ما ذا الاوسط الصادق عليها بالفعل كما هو مذهب
الشيخ فلو لم تكن الصغرى من الفعليات لم يكن الاصغر من افراد
الصادقة عليها بالفعل فلم يتعدى الحكم اليها بالفعل والشرط الثالث
فيه بحسب الكم وهو كلية الكبرى ليندرج الاصغر تحت الاكبر بالضرورة
اذ لو كانت جزئية لكان معناها ان بعض الاوسط محكوم عليه بالاكبر
وجاز ان يكون الاصغر غير ذلك البعض فالحكم على البعض لا يتعدى
الى الاصغر مثلا يصدق كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس
ولا ينتج بعض الانسان فرس لعدم دخول الانسان تحته ولما
كانت القضية منحصرة في الشخصية والمحصورة والمهملة والشخصية منزلة

الكلية لانا جعلناها كبرى هذا الشكل وقلنا هذا زيد وزيد انسان
ينتج بالضرورة هذا انسان والمهملة في قوة الجزئية فالقضية المعتبرة
ليست الا المحصورة وهي اربع الكليتان والجزئيتان والمحتملات الاربع
معتبرة في الصغرى وفي الكبرى فاذا اقترنت احد الصغريات الاربع
باحد الكبريات الاربع يحصل ستة عشر ضربا لكن سقط باشتراط الامر — بحصل ح
الاول ثمانية اضرب الصغريان السالبتان مع الكبريات الاربع
وباشتراط الامر الثالث اربعة اخرى الصغرى بان تكون الموجبتان
مع الكبريين الجزئيتين فلم يبق الا الاربعة وهي الموجبتان مع الموجبتين
والسالبتين واشار المصنف اليها بقوله لينتج الموجبتان الكلية
والجزئية اذا جعلت احديهما صغرى القياس مع الكبرى الموجبة
الكلية موجبة كلية كقولنا كل ج ب وكل ب آ فكل ج آ وهذا هو
الضرب الاول من الشكل الاول والصغرى اذا كانت موجبة جزئية
تنتج مع الكبرى الموجبة الكلية موجبة جزئية كقولنا بعض ج ب
وكل ب آ ينتج بعض ج آ وهذا هو الضرب الثالث من الشكل
وانتاج الجزئية لان النتيجة تتبع الاخس المقدمتين والكلي اشرف
من الجزئي وفي السالبة تنتج الجزئية وتنتج الموجبتان الكلية والجزئية اذا
جعلت احديهما صغرى مع الكبرى السالبة الكلية السالبتين
الكلية والجزئية بان الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة
الكلية سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولا شيء من ب آ

الموجبتين الكلية والجزئية
فان الصغرى اذا كانت
موجبة كلية تنتج مع
الكبرى الموجبة الكلية
ح

مع لا شيء من ج آ وهذا هو الضرب الثالث والصغرى الموجبة الجزئية
مع الكبرى السالبة الكلية سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب
ولا شيء من ب آ ينتج بعض ج ليس آ وهو الضرب الرابع
وانتاج هذين الضربين السالبتين والضرب الآخر الجزئية ظاهر
من ان النتيجة تابعة لاخس المقدمتين والسلب أخس من الايجاب
والجزئي بالنسبة الى الكلي اخس وانتاج هذا الشكل بهذه الضروب الاربعة
بالضرورة اي ببديهة العقل ولا يحتاج الى بيان ودليل وشرط
في الشكل الثالث اربعة شروط الاول بحسب الكيف وهو اختلافهما
في الكيف بان يكون احد المقدمتين سواء كان صغرى او كبرى
موجبة والآخر سالبة والشرط الثاني في بحسب الكم وهو كلية الكبرى
اذ لو اتفقتا في الايجاب والسلب او كانت الكبرى جزئية لزم اختلاف ... بدل ... اذ لو اتفقتا ح
النتيجة الموجب لعدم الانتاج ونعني به صدق القياس الوارد على
صورة واحدة تارة مع ايجاب النتيجة واخرى مع سلبها وهو
يدل على ان النتيجة ليست لازمة له لاستحالة اختلاف مقتضى الذات لذاته ح
اما اختلاف النتيجة عند اتفاق المقدمتين ايجابا فكقولنا كل
انسان حيوان وكل ناطق حيوان فان الصادق ح الايجاب
وهو كل انسان ناطق بخلاف قولنا كل انسان حيوان
وكل فرس حيوان فان الصادق ح السلب وهو لا شيء
من الانسان بفرس واما عند اتفاقهما سلبا فكقولنا لا شيء

من الانسان بحجر ولا شيء من الفرس بحجر فان الصادق فيه السلب
وهو لا شيء من الانسان بفرس بخلاف قولنا لا شيء من الانسان
بحجر ولا شيء من الناطق بحجر فان الصادق فيه الايجاب وهو كل انسان
ناطق واما عند جزئية الكبرى في موجبها كقولنا لا شيء من الانسان
بفرس وبعض الصهال فرس فان الصادق فيه السلب وهو ليس
بعض الانسان بصهال بخلاف قولنا لا شيء من الانسان
بفرس وبعض الحيوان فرس فان الصادق فيه الايجاب وهو بعض
الانسان حيوان وفي سالبتها كقولنا كل انسان حيوان وبعض
الحجر ليس بحيوان فان الصادق فيه السلب وهو بعض الانسان
ليس بحجر بخلاف قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان
فان الصادق فيه الايجاب وهو بعض الانسان جسم والشرط الثالث
والرابع بحسب الجهة وهما امران كل واحد منهما احد شيئين الامر الاول
ان يكون هذه الامور مع دوام الصغرى بان يكون الصغرى
احد الدائمتين او يكون هذه الامور مع انعكاس سالبة الكبرى
اي يكون الكبرى من القضايا الست المنعكسة السوالب اعني الدائمتين
والمشروطتين والعرفيتين ولو انتفيا لكانت الصغرى غير الضرورية
والدائمة وهي ثلث عشرة واخصها المشروطة الخاصة والوقتية
ايضا ولكانت الكبرى من القضايا التسع الغير المنعكسة السوالب
واخصها الوقتية الخاصة واختلاط الصغرى من غير المشروطة الخاصة

والوقتية الخاصة مع الكبرى الوقتية الخاصة غير منتج لاختلاف
الموجب لعدم الانتاج فان الصادق في قولنا لا شيء من المنخسف
بمضيء حق بمظلم بالضرورة ما دام منخسفا او في وقت معين لا دائما وكل قمر
مظلم بالضرورة في وقت معين لا دائما الايجاب وهو كل منخسف
قمر بالضرورة ما دام منخسفا او في وقت معين لا دائما ولو جعلنا الكبرى
قولنا وكل شمس مضيء بالضرورة في وقت معين لا دائما فان الصادق
فيه السلب وهو لا شيء من المنخسف بشمس بالضرورة ما دام منخسفا
او في وقت معين لا دائما ومن هنا تبين ان الاختلاطات لم
تنتج ترتيب الاختلاطات لاستلزام عدم انتاج الاخص عدم
انتاج الاعم والامر الثاني ان تكون هذه الامور مع كون الممكنة العامة
او الخاصة تستعمل مع الضرورية المطلقة سواء كانت صغرى او كبرى
او كونها مع كبرى مشروطة عامة او خاصة اذا كانت صغرى فقط
وتفصيل ذلك ان الممكنتين اذا كانتا كبرى فلم تستعملا الا مع الصغرى
الضرورية واذا كانتا صغرى فتستعملان مع الكبرى الضرورية
المطلقة او مع الكبرى المشروطتين اما الاول فلان الممكنة
من السوالب الغير المنعكسة فلا بد ان تكون صغراها احد الدائمتين
ولا تنتج الممكنة مع الدائمة لجواز ان تكون الثابت لشيء بالامكان
مسلوبا عنه دائما فتعين ان تكون مع الضرورية واما الثانية فلان
الصغرى الممكنة لا تنتج مع التسع الغير المنعكسة السوالب لانتفاء الشرط

الاول ولا تنتج مع الدائمتين لما مر ولا مع العرفيتين اما
العامة فلان الدائمة اخص منهما وعقم الاخص يوجب
عقم الاعم واما الخاصة فلعدم انتاج في الاول الذي
هو العامة والجزء الثاني وهو اللادوام لانه مع اختلاط ايضا
للممكنة في الكيف لمخالفة الجزء الاول الذي هو المخالفة
في الكيف ولا ينتج المخالفتان في هذا الشكل واذا لم ينتج
الجزء ان لم ينتج المركب فبقي الضرورة والمشروطتان
هذا وقد علمت ان الضروب المنتجة ستة عشر وقد
خرج من الشرط الاول ثمانية وهي الموجبتان الكليتان
والموجبتان الجزئيتان والموجبة الكلية مع الموجبة
الجزئية وبالعكس وخرج السالبتين كذلك
ومن الشرط الثاني اربعة وهي الكبرى الموجبة
الجزئية مع السالبتين في الكبرى السالبة الجزئية
مع الموجبتين فبقي الاربعة الموجبة الكلية
مع السالبة الكلية وبالعكس والموجبة الجزئية
مع السالبة الكلية والسالبة الجزئية مع الموجبة الكلية و
اشار اليها بقوله لتنتج الكليتان المختلفتان في الكيف بان
يكون صغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية كقولنا كل
ج ب ولا شيء من ا ب وهو الضرب الاول او الصغرى

السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية كقولنا لا شيء من ج ب
وكل أ ب وهو الضرب الثاني فالنتيجة سالبة كلية وهي قولنا لا شيء من
ج أ والمختلفتان في الكيف وفي الكم ايضا بان يكون الصغرى
موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية كقولنا بعض ج ب ولا شيء من
أ ب وهو الضرب الثالث او يكون الصغرى سالبة جزئية
والكبرى موجبة كلية كقولنا بعض ج ليس ب وكل أ ب وهو الضرب الرابع سالبة جزئية وهي قولنا ليس بعض ج أ صح وبيان انتاج هذا
الشكل اما بالخلف وهو جار في الضروب الاربعة وذلك بان
يؤلف قياس على صورة الشكل الاول صغراه نقيض النتيجة وكبراه
كبرى الاصل فالنتيجة سالبة ونقيضها موجبة وكبرى الاصل كلية
فيحصل ايجاب الصغرى وكلية الكبرى مثلا لو لم يصدق
لا شيء ج أ وليس بعض ج أ لصدق بعض ج أ او كل ج أ واذا انضم
الى لا شيء من أ ب في الاول والثالث نتج بعض ج ليس ب
في الاول ولا شيء من ج ب في الثالث هذا خلف واذا انضم الى
كل أ ب في الثانية والرابع نتج بعض ج ب في الثانية او كل ج ب
في الرابع وقد كانت صغرى الاصل لا شيء من ج ب في الثانية
وبعض ج ليس ب في الرابع هذا خلف وصورة القياس
بديهية الانتاج فالخلف من المادة وليست من الكبرى لانها
مفروضة الصدق فيكون من الصغرى اعني نقيض النتيجة فيكون نقيضه
وهو النتيجة حقة وحصل المطلوب او ببيان انتاج هذا الشكل بالعكس
باخذ

وكلية صح

وهكذا كان صغرى الاصل كل ج أ في الاول وبعض ج أ في الثالث صح

بدل فالتخلف

الكبرى في الضرب الاول والثالث ليرجع الى الشكل الاول فان
هذا الشكل انما يخالف الاول بالكبرى ولا يمكن اجراء ذلك في
الضرب الثانية والرابع لان كبراهما موجبتين فتنعكس جزئيتين
فلا تصلحان لكبرى الشكل الاول او ببيان انتاجه باخذ عكس الصغرى
في الضرب الثانية خاصة ثم بعكس الترتيب بان يجعل عكس الصغرى
كبرى وكبرى القياس صغرى ويرتد على هيئة الشكل الاول فان
صغرى ضرب الثانية سالبة كلية وتنعكس الى نفسها وكبراه موجبة
كلية فيكون فيه ايجاب الصغرى وكلية الكبرى فينتج لا محالة نتيجة فنأخذ
ثم نأخذ عكس هذه النتيجة ليحصل المطلوب فانا اذا عكسنا لا شيء من
ج ب الى لا شيء من ب ج وجعلنا كبرى لصغرى هذا القياس وقلنا كل
أ ب ولا شيء من ب ج نتج لا شيء من أ ج ونعكس الى لا شيء
من ج أ وهو المطلوب بالجزئي وكذلك الاول والثالث لان
صغراهما تنعكس الى جزئيتين فلا تصلح لكبرى الشكل الاول ولا
في الرابع لان صغراه سالبة جزئية ولا تنعكس ولو انعكست تعكس
الى جزئية ولا تصلح لكبرى الشكل الاول لم يكن في بعض النسخ او الصغرى
وقد سقط سهوا من قلم الناسخ اذ لا يستقيم بدونه ويشترط
في الشكل الثالث ثلثة شروط الاول بحسب الكيف وهو ايجاب
الصغرى لانها لو كانت سالبة فالكبرى اما ان تكون موجبة او
سالبة واياما كان يحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج

اخذ صح

الاول صح

المعنى صح

اما اذا كانت الكبرى موجبة فلكونها لا شي من الانسان بفرس
وكل انسان حيوان او ناطق فان الحق في الاول الايجاب وفي الثاني
السلب واما اذا كانت سالبة فلانا اذا بدلنا الكبرى بقولنا ولا شي
من الانسان بصاهل او حمار فان الصادق في الاول الايجاب وفي
الثاني السلب الشرط الثالث في كيفية الجهة ونقيضها اي الصغرى لانها لو كانت
ممكنة لزم الاختلاف كما اذا فرضنا ان زيدا ركب الفرس ولم يركب
الحمار وعمرا ركب الحمار ولم يركب الفرس صدق وكل ما هو
مركوب زيد فهو مركوب بالامكان وكل ما هو مركوب زيد فهو عمرو ح
فرس بالضرورة وكان الصادق فيه السلب ولو بدلنا الكبرى بقولنا ولا شي
مما هو مركوب زيد حمار بالضرورة كان الصادق فيه الايجاب والشرط
الثالث بحسب الكم وهو ان يكون ذلك مع كلية احديهما اي
احدى المقدمتين من الصغرى والكبرى لانهما لو كانتا جزئيتين احتمل
ان يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه بالاكبر غير البعض من الاوسط
المحكوم عليه بالاصغر فلم يجب تعدية الحكم الى الاصغر كقولنا بعض من الاوسط ح
الحيوان انسان وبعضه فرس فان الحكم على بعض الحيوان
بالفرسية لا يتعدى الى البعض المحكوم عليه بالانسانية اذا ثبت
فنعلم ان الضروب الممكنة في كل من الاشكال ستة عشر ومن الشرط
ايجاب الصغرى حذف ثمانية اضرب كما في الشكل الاول ومن الشرط
كلية احديهما ضربين آخرين وهما الكبريان الجزئيتان مع الموجبة

والموجبتان الكلية والجزئية مع السالبة الكلية والموجبة الكلية مع السالبة الجزئية ح

الجزئية فبقيت ستة اضرب في الموجبة الكلية والجزئية مع الموجبة الكلية والموجبة
الكلية مع الموجبة الجزئية واشار اليها بقوله فينتج الصغريان الموجبتان
الكلية والجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية وذلك اما بان يكون كلاهما
كليتين كقولنا كل ب ج وكل ب ا وهو الضرب الاول واما ان
يكون الصغرى جزئية والكبرى كلية كقولنا بعض ب ج وكل ب ا
وهو الضرب الثالث او بالعكس اي بعكس ضرب الثالث بان
يكون الصغرى كلية والكبرى جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ب ا
وهو الضرب الخامس ولما كان قولنا الموجبتان مع الموجبة الكلية
متضمنا للضروب على طريق اللف والنشر وكانه قال الموجبة الكلية مع
الموجبة الكلية او الموجبة الجزئية مع الموجبة الكلية او عكس ذلك فلا قصور
فيه بل كان الاخصر موجبة جزئية اي مع موجبة فيه في الضروب الثلاثة
وهي بعض ج ا وجمع من هذه وان لم يكن بالترتيب لكشف الى الضروب ح
وح في النتيجة فينتج الصغريان الموجبتان الكلية والجزئية مع الكبرى السالبة
الكلية وذلك اما بان يكون الصغرى موجبة كلية كقولنا كل ب ج والكبرى سالبة كلية ح
ولا شي من ب ا وهو الضرب الثاني او بان يكون الصغرى موجبة
جزئية والكبرى سالبة كلية كقولنا بعض ب ج ولا شي من ب ا
وهو الضرب الرابع او الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الجزئية
كقولنا كل ب ج وبعض ب ليس ا وهو الضرب السادس من ب
جزئية في الثلثة وجمع منها لما مر ولا نتيجة في هذا الشكل كليا وان كانت المقدمتان الضروب ح

وهذا لا يجري في الضرب الخامس والسادس فان كبراهما جزئية
فلا يصلحان لكبرى الشكل الاول او ببيان انتاجه بانعكاس الكبرى ان
في الاول والخامس ثم عكس الترتيب بان يجعل عكس الكبرى
صغرى وصغرى الاصل كبرى ويجعلها قياسا على صورة الشكل
الاول ينتج نتيجة لا محالة فيؤخذ ثم يؤخذ عكس النتيجة المطلوب مثلا
بعكس كبراهما وهما كل ب ا وبعض ب ا الى بعض ا ب
ويجعلها صغرى لصغراهما وهو كل ب ج حتى يحصل قياسا على الشكل
الاول ينتج بعض ا ج ثم يعكس النتيجة فيصير بعض ج ا وهو المطلوب
ولا يجري هذا البيان في الضرب الثالث لان كبراه سالبة كلية
منعكسة الى نفسها فلا يصلح لصغرى الشكل الاول ولا في الثاني والرابع
لان صغراهما موجبة جزئية ولا يصلحان لكبرى الشكل الاول
والكبرى في الرابع سالبة ايضا ولا في السادس لان كبراه سالبة
جزئية ولا تنعكس اصلا وفي بعض النسخ سقط او الكبرى من قلم الناسخ
وهو سهو اذ لا يتم الكلام بدونه ويشترط في الشكل الرابع احد
الامرين اما اتفاقهما اي المقدمتين مع كلية الصغرى سواء كان
الكبرى كلية او جزئية كقولنا كل ج ب وكل ا او بعض ا ج
او اختلافهما اي المقدمتين في الكيف بان يكون احدهما موجبة
والاخرى سالبة ولا بد ان يكون هذا الاختلاف مع كلية احدهما
اي احد المقدمتين اذ لو لم يتحقق احد الامرين بل انتفيا جميعا لم

ليحصل

كليتين كما في الضربين الاولين لجواز ان يكون الاصغر اعم من الاكبر
فلا يمتنع ايجاب الاخص لكل افراد الاعم او سلبه عنه كقولنا كل انسان
حيوان وكل ناطق لا شيء من الانسان بفرس واذ لم ينتج الكليتان
كيف لم ينتج الضروب الباقية المشتملة على الجزئية بطريق الاولى وبيان
انتاج هذا الشكل اما بالخلف وذلك بجمع ضدها بان يجعل نقيض
النتيجة كبرى لانه كلما انتج هذا الشكل كان جزئية ويجعل الصغرى القياس
صغرى لانها موجبة فيحصل منهما قياس من الشكل الاول فينتج كذا
ما بيّنا في الكبرى فيقال لو لم يصدق في الثلثة الاول بعض ج ا لصدق
لا شيء من ج ا واذا جعله كبرى لصغرى الاصل في الاولين وهو
كل ب ج وبعض ب ج ينتج لا شيء او ليس بعض ب ا وقد كان الكبرى
فيهما كل ب ا هذا خلف وان جعله كبرى لصغرى الثالث وهو
كل ب ج ينتج لا شيء من ب ا وقد كان الكبرى بعض ب ا هذا خلف
وايضا لو لم يصدق في الثلثة الاخيرة ليس بعض ج ا لصدق كل
ج ا وان جعله كبرى لصغرى الاصل في الاولين من هذه الثلثة
وهو قولنا كل ب ج وبعض ب ج وبعض ب ا وقد كان الكبرى
لا شيء من ب ا وان جعله كبرى لصغرى الاخيرة وهو كل ب ج
ينتج كل ب ا وقد كان الكبرى ليس بعض ب ا هذا خلف
او ببيان انتاجه بانعكاس الصغرى في الاول والثاني والثالث
والرابع بان الصغرى تصير شكلا اولا فان كبراه مثل كبراه

انسان

جارح

ينتج كل ب ا ج

بعكس

وهو الاول

احد الامور الثلثة اما سلب المقدمتين واما ايجابهما مع جزئية الصغرى
واما اختلافهما بالكيف مع كونهما جزئيتين والكل عقيم اما الاول
فلكونه لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الحمار من
الصاهل بانسان فان الحق في الاول السلب وفي الثاني الايجاب
واما الثاني فلكونه بعض الحيوان انسان وكل ناطق او كل فرس
حيوان فان الحق من الاول الايجاب ومن الثاني السلب واما
الثالث فلكون في ايجاب الصغرى بعض الناطق انسان وليس
بعض الحيوان او بعض الفرس بناطق فان الحق في الاول الايجاب
وفي الثاني السلب وفي ايجاب الكبرى بعض الانسان ليس ببعض
وبعض الحيوان او بعض الناطق انسان فان الصادق في
الاول الايجاب وفي الثاني السلب ولا يخفى عليك ان الضروب المنتشرة
ههنا ستة عشر ايضا وسقط باعتبار هذا الشرط ثمانية لسقوط اربعة
الضرب بعقم السالبتين واثنين بعقم الموجبتين مع جزئية الصغرى
واثنين آخرين بعقم المختلفين الجزئيتين فتبقى ثمانية اضرب وهي
ما اشار اليها بقوله فنتيجة الصغرى الموجبة الكلية مع الكبريات الاربع
اما مع الموجبة الكلية فموجبة جزئية كقولنا كل ب ج وكل ا ب
فانه ينتج بعض ج ا وهو الضرب الاول واما مع الموجبة الجزئية
فموجبة جزئية ايضا كقولنا كل ب ج وبعض ا ب فانه ينتج بعض
ج ا وهو الضرب الثاني واما مع السالبة الكلية فسالبة جزئية

كقولنا كل ب ج ولا شيء من ا ب فانه ينتج بعض ج ليس ا
وهو الضرب الرابع واما مع السالبة الجزئية فسالبة جزئية كقولنا
كل ب ج وبعض ا ليس ب فانه ينتج بعض ج ليس ا
وهو الضرب السابع من هذه الضروب وان لم يكن بالترتيب
وكذا اخواتها للاختصار في العبارة ونتيجة الصغرى الموجبة الجزئية
مع الكبرى السالبة الكلية كقولنا بعض ب ج ولا شيء من ا ب
سالبة جزئية وهي بعض ج ليس ا وهو الضرب الخامس ونتيجة
الصغريان السالبتان الكلية والجزئية مع الموجبة الكلية ايجاب الكلية
سالبة كلية كقولنا لا شيء من ج ب وكل ا ب فانه ينتج لا شيء
من ج ا وهو الضرب الثالث واما السالبة الجزئية فسالبة جزئية
كقولنا ليس بعض ب ج وكل ا ب فانه ينتج بعض ج ليس ا
وهو الضرب السادس ونتيجة كليتيهما اي كلية السالبتين اذا جعلت
صغرى مع الكبرى الموجبة الجزئية جزئية كقولنا لا شيء من ب ج
وبعض ا ب فانه ينتج بعض ج ليس ا وهو الضرب الثامن
وقوله جزئية معمول لينتج اي كل نتيجة ضروب هذا الشكل جزئية موجبة ان لم
في احد المقدمتين منها سلب كما في الضرب الاول والثاني فلا ينتج
في الاول كليا مع ان كليتي مقدمتيه كليتان لجواز ان يكون الآخر
اعم من الاكبر وامتناع حمل الاخص على كل افراد الاعم كقولنا كل
انسان حيوان وكل ناطق انسان فان الحق فيه بعض الحيوان ناطق

واولاً مع وان كان كل منهما في احد المقدمتين سلب فسالبة اما جزئية
كما علمت في الضرب الرابع والخامس والسادس والسابع والثامن
واما كلية كما في الضرب الثالث فانه ينتج كلية اذ لا يمكن ان يكون
الاصغر فيه اعم من الاكبر فان الصغرى اذا كانت سالبة كلية يكون معناه
سلب الاصغر عن جميع افراد الاوسط والكبرى اذا كانت موجبة
كلية كان معناها ثبوت الاوسط لجميع افراد الاكبر فيندرج الاكبر
تحت الاوسط وسلب عن جميع الافراد والاصغر قد سلب عن جميع الافراد
الاكبر ايضا لانه بعض من افراد الاوسط فيكون الاصغر مباينا للاكبر
لا اعم منه بخلاف ما اذا كانت الصغرى موجبة كلية والكبرى سالبة
كلية كما في الضرب الرابع اذ يمكن فيها ان يكون الاصغر اعم من الاكبر
كما في قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس بانسان فان
الصادق فيها بعض الحيوان ليس بفرس هذا واعلم ان الكلية
المعتبرة في هذا الشكل سواء كانت صغرى او كبرى يجب ان يكون
احد الخاصتين حتى ينتج مع الموجبة الكلية فانها لم تنعكس لم يمكن
احد الخاصتين واذا لم تنعكس لم ينتج القياس او بيان انتاج
الضرب وهو السابع كما يجيء بالعكس في بيان انتاج الشكل الرابع
اما بالخلف وهو يجري في الضربين المنتجين للايجاب الجزئي الاول
والثاني بجعل نقيض النتيجة لكونه كليا كبرى وصغرى القياس لايجابها
صغرى فينتظمان على هيئة الشكل الاول ويحصل نتيجة ينعكس الى ما ينافي

الكبرى فنقول لو لم يصدق بعض ج آ لصدق لا شيء من ج آ
او نجعلها كبرى لصغرى القياس وهو كل ب ج فينتج لا شيء من ب آ
وتنعكس الى لا شيء من آ ب وهو نقيض الكبرى الاصل الذي هو كل
آ ب او بعض آ ب ويجري في الضروب الثالث والرابع
والسادس المنتجة للسلب بجعل نقيض النتيجة لايجابه صغرى وكبرى القياس
لكليتها كبرى لينتج ما ينعكس الى ما ينافي الصغرى مثلا اذا لم يصدق ليس
بعض ج آ او ليس بعض ج آ لصدق بعض ج آ وكل ج آ وكل ب ج
فنضم الى كل آ ب الكبرى لينتج بعض ج ب وكل [illegible] وينعكس الى
بعض [illegible] وقد كانت الصغرى لا شيء من ب ج هذا خلف ولا
يجري ذلك في الاخيرين الثامن من السابع لان كبراهما جزئية
ولا يصلح الكبرى الشكل الاول او بيان انتاجه بعكس الترتيب بجعل
الصغرى كبرى والكبرى صغرى ليرجع هذا الشكل الى الشكل الاول
ثم نعكس في كل من المقدمتين ثم عكس النتيجة ليحصل نتيجة الشكل الرابع
لانه عكس الشكل الاول وهذا البيان يجري في الاول والثاني والثالث
والثامن دون الباقية لان صغراها جزئية فلا يصلح لكبرى الاول وبه
الشكل الاول او بيان انتاجه بعكس كل واحد من المقدمتين على الترتيب
المتعارف ليرجع الى الشكل الاول ويجري ذلك في الضرب الرابع
والخامس بان يجعل صغراهما وهو كل ب ج وبعض ب ج
منعكسا الى بعض ج ب وكبراهما وهو لا شيء من آ ب الى [illegible]

او لا شيء من الف ب ح

ما ينافي ح

ولا شيء من ب ج ح

وبعض ب ج وتنعكس الى بعض ج ب واذا ح

من جب آ ينتج بعض ج ليس آ وهو المطلوب من هذين الضربين
ولا يجري في غيرهما لانتفاء شرائط انتاج الشكل اما الاول فلان
كبراه موجبة كلية وتنعكس الى جزئية واما الثاني فلان كبراه موجبة
جزئية وتنعكس الى جزئية واما الثالث فظاهر مع ان صغراه سالبة كلية
وتنعكس الى نفسها فلم تكن الايجاب فيهما واما السادس فلان صغراه
جزئية وتنعكس سالبة جزئية فانها احدى الخاصتين على ما علمت ان
كبراه موجبة كلية وتنعكس الى جزئية واما السابع فلان صغراه [illegible]
كلية واما الثامن فلان صغراه سالبة كلية وكبراه موجبة جزئية وقد علمت
حالهما او بيان انتاجه بالرد اي رد هذا الشكل الى الشكل الثاني وذلك
بعكس الصغرى من هذا الشكل فان كبراه موافق للشكل الثاني وذلك
يجري في الضرب السادس بان نعكس صغراه وهو ليس بعض ب ج
التي من احد الخاصتين كما مر الى ليس بعض ج ب ونضم اليها
كبراه وهو كل آ ب لينتج من الشكل الثاني بعض ج ليس آ
وهو المطلوب وفي الرابع ايضا لان الصغرى فيه موجبة كلية وتنعكس
الى موجبة جزئية وكبراه سالبة كلية فيكون جامعا لشرائط
الشكل الثاني وكذا في الخامس لان صغراه موجبة جزئية وتنعكس الى
نفسها وكبراه سالبة كلية ولا يجري في الاولين لعدم الاختلاف
في الكيف ولا في السابع والثامن لان كبراهما جزئية ولا يصلح كبرى
الشكل الثاني او بيان انتاجه بالرد الى الشكل الثالث وذلك بعكس

الضرب صح

كبراه سالبة جزئية
وتنعكس الى نفسها
في احدى الخاصتين
فلا يصلح لكبروية
الشكل الاول صح

الضرب صح

الكبرى

فان صغراه موافقة للشكل الثالث ويجري ذلك في الضرب السابع لم يمكن
بيان عينه ذلك كما مر وذلك بان نعكس كبراه وهو بعض آ ليس ب
الى بعض ب ليس آ ونضم اليها صغراه وهو كل ب ج لينتج
من الشكل الثالث بعض ج ليس آ وهو المطلوب وفي
الاولين والرابع والخامس ايضا اذ يحصل من عكس صغراها صغرى [illegible]
مع كلية احدى المقدمتين اما الصغرى او الكبرى كما لا يخفى ولا يجري
في الثالث والسادس والثامن لان صغراها سالبة وتنعكس الى
سالبة ويمتنع سلب الصغرى في الشكل الثالث كما علمت هذا وقد تم
المصنف المحقق العلامة باختراع ضابطة تام واحد في بيان شرائط جميع
الاشكال ووفقني الله تعالى بحل هذا المقال على وجه لا يحوم حوله اختلال
والحمد لله الكبير المتعال فقال وضابطة شرائط الاربعة انه لا بد لها في
الاشكال اما من عموم اي كلية كما قيل هذه التفسيرة عام اي كلا فانه
الفرد الكامل للعموم هو الشامل لجميع الافراد وهو الكلي موضوعية الاوسط
اي ما كان موضوعا للاوسط فان معنى موضوعية الاوسط كونه موضوعا
لشيء اذا اريد بالمصدر الفاعل بقرينة المقام صار معناه ما كان الاوسط
موضوعا له فاصل الكلام انه لا بد من كلية القضية التي يكون موضوعها
الاوسط وذلك في الكبرى في الشكل الاول وشرط كليتها مطلقا وفي
صغرى الشكل الرابع وشرط كليتها اذا كانت مقدمة سالبة حسبي
وقد اشار اليه ذلك فيما بعد كما ستعلم لونه كلا مستقيمين الشكل الثالث

الاشكال صح

ويشترط كلية احدى مقدمتيه ولا يلزم من عبارته ان يكون كلتاهما كليتين
اذ المفهوم انه لا بد في كل شكل يكون الاوسط فيه موضوعا لاحد مقدمتيه كلية
القضية التي موضوعها الاوسط [illegible] فان كان الاوسط موضوعا في
احد مقدمتيه تعين ان يكون هذه المقدمة كلية وان كان موضوعا في
كليهما فيكفي ان يكون احديهما الكلية اوتصدق· ان هذا الشكل كلية القضية
المذكورة يشترط مع وجوب كلية القضية التي يكون موضوعها الاوسط
ملاقاته اى اتحاد الاوسط الملاقاة التامة المعتبرة بالملاقاة بالاكبر او الاصغر فائدة
سواء كان الاصغر موضوعا والاوسط محمولا او بالعكس سواء لزم ان
يكون هذا الاتحاد في هذه القضية التي يكون موضوعه الاوسط اولا فالملزوم [illegible]
لا يكلفوا انما يجب ان يكون الاتحاد في القضية الاخرى ام لا فالاتحاد ويكون
الاصغر موضوعا والاوسط محمولا يشترط ان لا يكون في القضية الكلية المذكورة
اشارة الى شرط الشكل الاول وهو الايجاب في صغراه مطلقا لان السلب عبارة
عن سلب الاتحاد والاتحاد يكون الاصغر محمولا والاوسط موضوعا يحترز
كونه في القضية الكلية المذكورة اشارة الى شرط الشكل الثالث وهو
اتحاد صغراه مطلقا ايضا والاتحاد يكون الاصغر محمولا والاوسط موضوعا
مع تعيين وقوعه في هذه القضية الكلية اشارة الى القسم الاول من شرط الشكل
الرابع وهو ايضا ايجاب صغراه لكن لا مطلقا بل اذا كان صغراه كلية كـ
موجبة ايضا كما سنشير اليه فيستنبط فيه ايجاب صغرى الرابع بلا مسامحة في العبارة
بل بها [illegible] بالنسبة اليها فان الكلية والاتحاد في قضية واحدة [illegible] الاوسط

وهو الاتحاد

وهو الاتحاد اى الايجاب الاوسط للاصغر اما ان يكون بالفعل اى مع فعلية الحكم
بالاتحاد وهو في ذلك الشكل الاول والثالث اذ يشترط فيهما فعلية الحكم
وتم بذلك شرائط الشكل الاول وهي ايجاب الصغرى وفعليتها وكلية
احد المقدمتين فاضبط او يكون الاتحاد والاوسط في الصغرى للاصغر
مع حمله اى الاوسط في الكبرى على الاكبر وذلك اشارة الى القسم الاول
من شرط الشكل الرابع فانه يشترط فيه كلية الصغرى مع ايجاب المقدمتين
كما مر وقد اشار الى كلية الصغرى وايجابها فيما سبق فاراد الى ايجاب
الكبرى ايضا فظهر انه لا يلزم منه ان يكون احدى المقدمتين في الرابع
موجبة كما يوهم من ظاهر لفظه لانه كما علمت ليس قسما للملاقاة بل هو
قسيم للفعل والثابت بالفعل بمعنى مع [illegible] من جملة الكلام من غير مسامحة
ولا ابهام لا في المعنى ولا في الحمل ايضا لان الحمل لم يكن الا في الموجبة
اذ لم يكن في السالبة الا سلب الحمل بل قسيمهم السالبة بالجملة [illegible]
الموجبة كما مر في محله واشار الى بيان قسم الاخير من شرط الشكل الرابع
وهو كلية احد المقدمتين مع اختلافهما في الكيف بالمعطوف الاول اذ الاتحاد
مطلقا من غير تقييد واقترانها بالمعطوف الثاني بان تقال لا بد في
الاشكال الاربعة من كلية العقد التي يكون موضوعها الاوسط وهي صغرى
الشكل الرابع واما من عموم اى كلية موضوعه الاكبر اى القضية التي
يكون موضوعها الاكبر بالبيان الذي علمت وهو كبرى الشكل الرابع
مع الاختلاف في المقدمتين في الكيف فظهر حينئذ استنباط القسم الثاني من

وكلية الكبرى وشرائط
الشكل الثالث وهي
اتحاد الصغرى وفعليتها
ح

شرط الشكل الرابع من هذه العبارة فان مجموع المنفصلتين شرط للا
فيجوز ان يوخذ كلا مما شرط الشكل من الاشكال في المنفصلة ان احدهما
منفصلة فيما ذكر جميعا كانت جهتا للتقسيم الاول من شرط الشكل الرابع
وان اخذ بما مطلقا وربطها ايا بهذه المنفصلة كانت جهتنا للتقسيم الثاني
من شرط وان لم يخل ذلك من تعسف ملاحظة هذين الاعتبارين في
المنفصلة واحدة لكن لم يبعد امثال هذه التعسفات في تلك المقام وتم
بذلك الاشارة الى شرط الشكل الرابع بحسب الكم والكيف والجهة
فالم يذكره المصنف لعدم العايدة فبالاولى ان لا يذكره المجمل ايضا
واشار بهذه المنفصلة الثانية فقط الى شرايط الشكل الثاني بحسب الكيف
بلا بحث اخر في شرطه كما علمت اختلاف مقدمتيه في الكيف مع كلية كبراه
التي يكون الاكبر فيه موضوعا وشرطه بحسب الجهة ان يكون الصغرى
احدى الدائمتين والكبرى من السوالب المنعكسة او لا يستعمل الممكنة
الا مع صغرى الا مع الكبرى الضرورية واحدى المشروطتين او لا يستعمل
الا اذا كانت كبرى مع الصغرى الضرورية والى ذلك اشار بقوله منافاة
نسبة وصف الاوسط الذي هو محمول للاصغر الكبرى الى وصف الاكبر عبر
عنه بالوصف لانه محمول النتيجة لنسبة اي نسبة الاوسط الذي هو محمول الاصغر
الصغرى الى ذات الاصغر عبر عنه الى ذات بالذات لانه موضوع النتيجة
اي يكون بين الحكم بالاوسط على الاكبر والحكم بالاوسط على الاصغر
منافاة ويكون الصغرى والكبرى متنافيتين بحسب الجهة فانه لو انتفى الشرط

تعسف ح

تعسف ح

متنافيين ح

الاول

الاول بان لم يكن الصغرى من الدائمتين بل يكون من الثلث عشر الباقية
ولا الكبرى من السوالب المنعكسة بل يكون من التسع الغير المنعكسة او انتفى الشرط
الثاني بان الممكنة مع غير الضرورية والمشروطتين سواء كانت صغرى
او كبرى لم يكن بينهما منافاة حقيقة وان اكتفا بالايجاب والسلب مع ما
ما فهم من ذلك الكلام لكن لم يظهر بان ذلك مع وجود ما لان المراد
بالمنافاة لم يكن المنافاة بالسلب والايجاب فقط بل ما يعم من المخالفة في الكيف
فلا يخلو اما ان يكون المراد بها المناقضة كما هو الظاهر او المخالفة الجهة
بحيث لم يجتمع ان الجهتان معا او المغايرة في الجهة مطلقا بان لم يكن
جهة هذه القضية جهة تلك وكلا كان فلا يصح البيان اما اذا اراد المناقضة
فلانه قد لا يتحقق عند وجود الشرطين اذ يجوز مع الصغرى الممكنة ان يكون
الكبرى من السالبتين المشروطتين ولم يكن مناقضة بينهما وكذا
الدائمتان سواء وقعتا صغرى او كبرى والسالبتان المشروطتان
والوصفيتان اذا وقعت كبرى اذ اجتمع كل منهما مع غير نقيضها اذ يجوز
اجتماع كل من القضايا الخمس عشر الموجبات وقد لا يتيقن المناقضة
عند عدم الشرطين ايضا اذ لو كانت الصغرى المشروطة مع الكبرى
الحينية الممكنة لم يتحقق الشرطان وقد يتحقق المناقضة بينهما واما اذا اراد بها
المخالفة في الجهة بحيث لم يجتمعان في الوجود فلانه قد لا يتحقق ايضا عند
وجود الشرطين كما اذا كانت الصغرى ضرورية والكبرى دائمة او مشروطة
فانه تحقق الشرطية ولم يتحقق المخالفة فان كلا الاثنين منها يجتمعان

يكون ح

واما ما كان ح

وقعتا ح

المخالفة ح

ولا المخالفة قد لا تنتج المذكوره عند عدم الشرطين كما لو كانت الكبرى موجبة
دائمة والصغرى سالبة مشروطة خاصة فانه قد تحقق المخالفة بينهما بحيث
لم تحقق في الوجود وليعلم بينهما مع عدم تحقق الشروط ولما اذا ارادوا بها المغايرة
في الجهة فلانه قد لا تحقق المغايرة عند وجود الشرطين ايضا في اذا كانت
الصغرى ضرورية موجبة والكبرى ضرورية سالبة اذا اراد الجهة في كل منهما
الضرورة فهي جهة واحدة غير متغايرة وكذا في الدوام وغيره وقد
لا ينتج عند عدم الشرطين كما مر في المشروطة والحينية دائما فيهما فانهما
متغايرة بحسب الجهة فلم يكن بيان شرطي الجهة تاما هذا غاية حل الكلام
على غاية الغارة والاهتمام على قدر الامكان **فصل** في بيان قسم الشرطية
من القياس الاقتراني وقد مر ان القياس اذا لم يتركب من حمليتين
سواء كانت من شرطيتين او حملية وشرطية فهو الشرطي ويلزم من
ذلك خمسة اقسام لانه اما ان يتركب من شرطيتين متصلتين وانواعه
ثلثة لان اشتراك المتصلتين اما في جزء تام منهما اعني تام المقدم
او تام التالي كقولنا كلما كان آ ب فج د وكلما كان ج د فه ز ينتج وهو المستعمل
المطبوع واما في جزء تام من احدهما غير تام من الآخر وحاله كالاشكال
وينعقد فيه الاشكال الاربعة لان الاوسط وهو المشترك بينهما ان كان
تاليا في الصغرى مقدما في الكبرى وهو الشكل الاول كقولنا كلما كان
آ ب فج د وكلما كان ج د فه ز ينتج كلما كان آ ب فه ز وان كان تاليا فيهما
فهو الشكل الثاني وان كان مقدما فيهما فهو الشكل الثالث وان كان مقدما في

من حمليتين ح
مركبة ح
وينعقد ح
فيهما ح

[illegible]

في الصغرى تاليا في الكبرى فهو الشكل الرابع والامثلة ظاهرة والشرائط في
شرائطها فيها او متركب من شرطيتين منفصلتين وهو ايضا ينقسم الى الانواع
لان الشركة بينهما اما في جزء تام منهما او في جزء غير تام منهما او في جزء غير تام
من احدهما غير تام ~~من احدهما~~ غير تام من الآخر الا ان المطبوع
من هذه الاقسام ما يكون الشركة فيه من جزء غير تام من المقدمتين
وشرائط انتاجه ايجاب المقدمتين وكلية احدهما وصدق منع الخلو عليهما
كقولنا دائما اما كل آ ب او كل ج د ودائما اما كل د ه او كل ر ز
ينتج دائما اما كل آ ب او كل ج ه او كل و ز وتنعقد فيه الاشكال
الاربعة شرائطها او متركب من قضية حملية وقضية متصلة وهو ينقسم الى اربعة
اقسام لان الحملية اما ان يكون صغرى او كبرى واياما كان في المشاركة
لها اما تالي المتصلة او مقدمها الا ان المطبوع منها ما كانت الحملية كبرى
والشركة مع تالي المتصلة وشرط انتاجه ايجاب المتصلة ونتيجته متصلة
مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التاليف بين الحملية والتالي
كقولنا كلما كان آ ب فج د وكل د ه ينتج كلما كان آ ب فج ه لانه
كلما صدق المقدم صدق التالي بالضرورة والحملية صادقة في نفس الامر
فيكون صادقة على ذلك التقدير وينعقد فيه الاشكال الاربعة باعتبار
مشاركة التالي والحملية والشرائط المعتبرة بين الحمليتين بعينها معتبرة بين التالي
والحملية او متركب من قضية حملية ومنفصلة وهو على ستة انواع لان الحملية
اما ان تكون بعدد اجزاء الانفصال او اقل واياما كان في المنفصلة

تالي ح
معتبرة ح
وقضية ح

يكون ح
بز اما ان صغرى او كبرى والمطبوع ما كان الحملية بعدد افرادها مشاركة
كل واحد من الحمليات فرادا واحدا من افراد الانفصال وسبعة فيها الا تتخالف
الاربعة وشرطيات جه ان يكون المنفصلة موجبة كلية مانعة الخلو او حقيقية
كقولنا كل ح اما ب واما د واما ه وكل ب ط وكل د ط
وكل ه ط ينتج كل ح ط او يتركب من قضية متصلة ومن قضية منفصلة
وهو على ستة اقسام لان المشترك بينهما اما ان يكون جزءا تاما منهما او جزءا غير تام
منهما او جزءا تاما من احديهما وغير تام من الاخرى وكل منهما اما ان يكون
المتصلة فيه صغرى او كبرى لكن المطبوع منها ما يكون الشركة في جزء تام
ووقعت المتصلة صغرى كقولنا كلما كان اب فجد ودائما اما جد او هز
فانه ينتج مانعة الجمع ابدا اما اب او هز ومن مانعة الخلو ينتج دائما
اذا لم يكن اب ... لا يستوفي المطولات وسبعة من هذه الاقسام فه ز ح
الخمسة الاشكال الاربعة كما اشرنا اليها وكما كان في بيان شرائطها او
على تفاصيلها طول يخرج على المقصد مع ذلك قليل الفائدة اعرض
الصدد عنه الاعراض عنه لاسيما في هذا المختصر اولى **فصل** في بيان القياس اذ ح
الاستثنائي وهو كما علمت ما يكون النتيجة او نقيضها مذكورة فيه بالفعل والحكم
فيه بالملازمة او المعاندة بين الشيئين يتركب من مقدمتين احديهما شرطية
اما متصلة او منفصلة ومقدمة اخرى يدل على وضع الملزوم او المعاند
او رفع اللازم او المعاند ليلزم وضع الجزء الاخر او رفعه ثم المقدمة
قد يكون حملية وقد يكون شرطية باعتبار تركب الشرطية من حمليتين

حمليتين
او شرطيتين مختلفتين او حملية وشرطية فان كان مقدمة الشرطية وتاليها
كانت مقدمة الاستثناء حملية كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
لكن الشمس طالعة فالنهار موجود وان كانتا شرطيتين كانت شرطية
كقولنا كلما كان ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فلما لم تكن الشمس
طالعة لم يكن النهار موجودا ولكنه كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان لكن ان ح
كان مقدمها حملية وتاليها شرطية فان كان الاستثناء لعين المقدم
كانت المقدمة الاستثنائية حملية وان كان الاستثناء لنقيض التالي
كانت شرطية وان كان بالعكس فبالعكس ينتج القياس الاستثنائي
المركب من المتصلة والمقدمة الاخرى من وضع المقدم وضع التالي لان التالي
لازم للمقدم ووجود الملزوم مستلزم لوجود اللازم والا لزم انفكاك اللازم
عن الملزوم بخلاف العكس لجواز ان يكون اللازم اعم من الملزوم
وينتج ايضا من رفع التالي رفع المقدم والا لزم وجود الملزوم بدون
اللازم دون العكس لما مر من جواز كون اللازم اعم فلا يلزم من
رفع الملزوم رفعه ففي قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود اما
ان يوضع المقدم ويقال لكن الشمس طالعة ينتج فالنهار موجود
واما ان يرفع التالي ويقال ولكن النهار ليس بموجود ينتج فالشمس
ليست بطالعة ومن شرائطها انتاج هذا القياس اما ان يكون الشرطية
موجبة كلية وان يكون هذه الشرطية او الاستثناء وهو الحكم بالوضع
والرفع كليا وان يكون الشرطية لزومية فلو انتفى احد من ذلك لم

عم القياس فانه اذا لم يكن بين الجزئين اتصال لزومي كلي لم يلزم من
وجود احدهما وجود الآخر ولا من عدمه عدمه ولا ينتج القياس الاستثنائي
المركب من المنفصلة الحقيقية والمقدمة الاخرى من وضع كل من المقدم
والتالي رفع الآخر لامتناع الجمع بينهما في قولنا اما ان يكون العدد
زوجا او فردا اما ان يقال لكنه زوج فينتج ليس بفرد او لكنه فرد
فينتج ليس بزوج كما في منع الجمع فان القياس الاستثنائي المركب منهما
ينتج من وضع كل من المقدم والتالي رفع الآخر ولما مر من امتناع
الجمع فيكون لها نتيجتان باعتبار وضع المقدمتين وينتج من القياس
الاستثنائي المركب من المنفصلة الحقيقية ايضا من رفعه اي رفع كل
واحد من المقدم والتالي وضع المقدم الاخرى لامتناع الخلو فيقال
في المثال المتقدم لكنه ليس بزوج فهو فرد او لكنه ليس بفرد فهو زوج
فيكون للمنفصلة الحقيقية اربع نتائج اثنتان باعتبار الوضع واثنتان
باعتبار الرفع وفي اعتبار الرفع كما في منع الخلو فان القياس المركب منها
ينتج من رفع كل واحد من الجزئين وضع الآخر لما مر من امتناع الخلو
بينهما فيكون لها نتيجتان باعتبار رفع المقدمتين ولما كان القياس
منحصرا في الاستثنائي والاقتراني باقسامهما المذكورة وقياس الخلف
لم يكن بحسب الظاهر منهما وقع بين القوم اختلاف عظيم في رده الى احد
منهما ولما كانت مشابهته بالقياس الاستثنائي اكثر الحق العلامة
ذلك اليه وقال قد تحقق من بين الاقيسة الاستثنائي باسم قياس

الخلف ولما

الخلف ولما سمي خلفا لانه يؤدي الى الخلف اي المحال على تقدير عدم
حقية المطلوب او لانه يأتي المطلوب من خلفه اي من ورائه او المطلوب
نقيض نتيجته وهو ما يقصد به اثبات المطلوب بابطال نقيضه اي
بسبب ابطاله فيقال لو لم يتحقق المطلوب وهو كل ج ب لتحقق مثلا
نقيضه وهو ليس بعض ج ب ولو تحقق هذا النقيض لتحقق محال لا
هو كذب ما فرض صدقه مثلا فينتج انه لو لم يتحقق المطلوب لتحقق محال لا
لكن المحال ليس بمتحقق فنقيض المطلوب ليس بمتحقق فيكون المطلوب
متحققا ومرجعه اي قياس الخلف على ما ابتنى عليه اي الشيخ ومن تبعه
قياس الاستثنائي وقياس الاقتراني شرطي اما الاقتراني فمركب
من متصلتين احديهما ملازمة عند تحقق المطلوب مع تحقق نقيضه
وهذه هذا النهاية والاخرى ملازمة تحقق نقيض المطلوب مع تحقق بجنبه ح
امر محال وقد يحتاج ذلك الى البيان وينتج هذا الامر متصلة لزومية
هي ملازمة عند تحقق المطلوب مع لزوم المحال واما الاستثنائي
فمركب من متصلة لزومية وهي النتيجة المذكورة من استثناء نقيض
التالي لهذه المتصلة لينتج نقيض مقدمها وهو عند عدم تحقق نقيض
المطلوب فيلزم تحقق المطلوب وقد ظهر حجية ما سلكناه بما ذكره ح
فصل فصل في بيان الاستقراء والتمثيل اللذين هما
قسمان للحجة الاول الاستقراء وهو تصفح اي تتبع الجزئيات الداخلة
في امر كلي في ذلك لملاحظة اندراج هذه الجزئيات واحكامها

لاثبات حكم كلي لهذا الامر الكلي بحيث يصدق على كل جزئي منه وهذا الاستقراء
اما تام وهو مفيد لليقين ويسمى بالقياس المقسم بان يقال الجسم متحيز
لانه اما مركب او بسيط وكل منهما متحيز فيكون الجسم متحيزا او ناقص وهو
ان يتتبع اكثر جزئياته ليستنبط الحكم الكلي على الامر الكلي الشامل لجميع الجزئيات
كما يقال كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ لان الانسان والبهائم
والسباع كذلك وهو الاستقراء المتعارف المفهوم من لفظ الاستقراء
اذا اطلق وهو مفيد للظن دون اليقين لجواز وجود جزئي آخر لم يستقرأ
ويكون حكمه مخالفا لما استقرئ كالتمساح في مثالنا فانه يحرك فكه
الاعلى والثاني التمثيل وهو بيان مشاركة جزئي من الجزئيات لجزئي
اي لجزئي آخر في علة الحكم الثابت للجزئي الاول ليثبت فيه اي في
الجزئي المشبه الحكم الثابت للجزئي المشبه به المعلل بتلك العلة والفقهاء
يسمونه قياسا والجزء الثاني اصلا والاول فرعا والمشترك علة جامعا
كقولنا السماء حادث لانه كالبيت في التاليف الذي هو علة للحدوث
والمتكلمون يسمونه استدلالا بالشاهد على الغائب والعمدة اي المعتمد
عليه في طريقه اي التمثيل في كونه سببا لثبوت الحكم في الجزئي الاول
امران الاول الدوران وهو ترتب الحكم على الشيء الذي له صلاحية علية ذلك
الحكم وجودا وعدما كما يقال ان هذا الحكم ثابت عند ثبوت ذلك الشيء ومنتف
عند انتفائه كثبوت الحدوث مع التاليف في البيت والاشياء [illegible] وانتفائه
مع انتفائه في الواجب ولا يفيد اليقين لان الترتب على الشيء وجودا

وهو ترتب صح

في البيت والاشياء صح

او عدما في بعض الصور لا يفيد العلية في جميعها والترتيب في جميعها انما يمكن
بالاستقراء التام وهو متعذر ولو امكن مع التعسر فلم يكن حينئذ
بالتمثيل بل بالاستقراء التام الذي هو القياس المقسم لان العلة الاخيرة
يدور مع المعلول وجودا وعدما مع انه ليس بعلة تامة والامر الثاني الترديد
ويسميه السبر والتقسيم وهو ان يردد ويبين اوصاف الاصل بين غير [illegible]
واثبات في صلاحية العلية ثم يبطل علية الجميع الا ما هو فيها التعين بجزء
العلية كما يقال علة الحدوث في البيت اما التاليف او الوجود او الامكان
بنفسه والاخيران لم يصلح للعلية لتخلفهما بالواجب تعين فتعين الاول
وهو ايضا لا يفيد اليقين لان هذا التقسيم غالبا غير حاصر فيجوز ان يكون
غيرها ذكروان كان حاصرا فهو الاستقراء التام كما مر فصل في بيان
مواد الاقيسة القياس كما ينقسم باعتبار الصورة الى ما علمت ينقسم باعتبار
المادة الى الصناعات الخمس وهي البرهان والجدل والخطابة والشعر
والمغالطة فهو اما برهاني وهو ما يتالف من القضايا اليقينية سواء
كانت هذه اليقينيات ضروريات او نظريات تنتهي الى الضروريات
واليقين هو الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع فالاعتقاد
شامل لجميع التصديقات يخرج بالجازم الظن وهو ترجيح احد طرفي
الحكم مع تجويز الجانب الآخر ونقابله الوهم وبالثابت وهو الذي لا يزول
بتشكيك المشكك التقليد اعني اعتقاد المقلد وبالمطابق
للواقع الجهل المركب وعلم من ذلك تعريف كل منهما واقسامها

بل السبر

فصل

اي اصول اليقينيات ويراد بها المواد الاول لها لا اجزاؤها فان المواد تتركب
من مقدمات النظرية وهي المواد الثانية المكتسبة من المواد الاول
وهي ستة لان مجرد تصور الطرفين اما ان يكون كافيا في جزم العقل بالنسبة
بينهما بالايجاب والسلب سواء كان الطرفان او احدهما كسبيا او بديهيا
ام لا الاول الاوليات كقولنا الكل اعظم من الجزء وتتفاوت الاوليات
تتفاوت الاذهان والاراء فربما كان اوليا لاحد وتجربيا او حدسيا
بل نظريا لآخر والثاني اما ان يكون ضم الاحساس او الحدس او غيره
اليه كافيا في الجزم ام لا الاول اما ان يحتاج الى تكرار الحس ام لا الثاني
المشاهدات وهي ان احتاج الى احدى الحواس الظاهرة وهي السمع
والبصر والذوق والشم واللمس فهي الحسيات كقولنا صوت
العندليب جيد والعسل حلو ورائحة المسك طيبة والنار حارة وان احتاج
الى احدى الحواس الباطنة وهي الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة
والمتخيلة فهي الوجدانيات كعلم كل احد بجوعه وعطشه ونحو ذلك وهي
ايضا متفاوتة بتفاوت الطباع ولم تكن دليلا على المنكر واحكام الحس
جميعها جزئية فان الحس لا يفيد الا ان هذه النار حارة واما الحكم
الكلي فانما يحصل باستعداد النفس بسبب الاحساسات الجزئية لقبول
الحكم الكلي من المبدأ الفياض والاول اي ان يحتاج الى تكرار الاحساس
بالسمع او غيره الثاني التجربيات وهي قضايا يحكم بها العقل بسبب
مشاهدات متكررة سواء كان بالابصار او الشم والذوق او اللمس

(حواشي: ام ح — جد ح — بدل باستعداد)

مع انضمام

مع انضمام قياس خفي وهو انه لو كان اتفاقيا لما كان دائما او اكثريا كا
الحكم بان النظر في الماء والخضرة يجلي العين وبان رائحة الورد تحسن
وبان شرب السقمونيا مسهل وبان اختلاف النقش ال على الح
وهي تتفاوت ايضا بحسب الاشخاص ولم تكن دليلا على المنكر الذي لم
يجرب ذلك والثاني المتواترات وهي قضايا يحكم بها العقل على امر
محسوس بواسطة كثرة الشهادات الموجبة لليقين ويجب ان يكون
الكثرة بحيث لم يجوز العقل تواطؤهم على الكذب كالاخبار بوجود مكة
عند من لم يرها وهي ايضا لم يكن حجة على من لم يتواتر عنده والثالث
وهو ما لا يكون ضم الاحساس اليه كافيا بل يكون مما يحتاج الى
مقدمات غير حاصلة معها اما مرتبة ام لا الثاني الحدسيات وهي قضايا
يحكم بها العقل بحدس قوي والحدس كالخطفة المحتوق هو التطلع عند
الالتفات الى المطالب الحدود والوسطى دفعة واحدة فيتمثل المطالب
في الذهن مع الحدود من غير حركة بخلاف الفكر كالحكم بان نور
القمر مستفاد من الشمس يحصل له دفعة معان غير مرتبة لا يقدر
على تنصيصها تقتضي الحكم وهو ايضا لا يقوم حجة على غير المحدس والاول
الفطريات وهي قضايا قياساتها معها ايضا لانها قضايا يحكم بها
العقل بواسطة قياس مرتب حاصل معه لا يغيب ويسقط عن الذهن
عند حصول طرفيه كقولنا الاربعة زوج فان الانقسام بمتساويين
لا يغيب عن الذهن عند تصور طرفيه ثم الحد الاوسط في البرهان

(حواشي: العقل ح — فلا ح — فانه طاري اختلاف تشكلات نوره بحسب اختلاف اوضاعه مع الشمس ح — لانه منقسم بمتساويين وكل منقسم بمتساويين فهو زوج ح)

لا لانه يكون علة لحصول التصديق بالنتيجة واِلا لم يكن البرهان برهانا اذ
لو تخلف عنه لم يكن ثابتا ولكن ان كان الاوسط مع علية النسبة
اى مع كونه علة لحصول التصديق بوقوع النسبة الذهنية بين الاصغر
والاكبر يكون علة لها اى يكون علة لوجود النسبة الخارجية مطابقا وهو
اتصاف الاصغر بالاكبر واتحاده معه فى الواقع فلمى اى فالبرهان لمى
لافادته اللمية اى علية الحكم على الاطلاق كقولنا زيد متعفن الاخلاط
وكل متعفن الاخلاط محموم فزيد محموم فان تعفن الاخلاط علة لاتصاف
زيد بالحمى فى الخارج واذا علم علية الاتصاف بالحمى وعلم ان زيدا متعفن
الاخلاط علم انه متصف بالحمى فان التصديق بوجود العلة يستلزم التصديق
بوجود المعلول فتعفن الاخلاط كما انه علة للتصديق بثبوت الحمى
لزيد فهو علة لثبوت الحمى له فى الخارج ايضا والاوسط فى اللمى مع
كونه علة الاتصاف الاصغر بالاكبر قد يكون علة لوجود الاكبر مطلقا
كتعفن الاخلاط فانه علة لوجود الحمى مطلقا وقد لا يكون علة لوجوده
مطلقا ككل انسان حيوان وكل حيوان جسم فان الحيوانية ليست
علة لوجود الجسم مطلقا بل لاتصاف الانسان بالجسم والا اى وان
لم يكن علة لاتصاف الاصغر بالاكبر فى الواقع بل يكون علة للتصديق
بوقوع هذه النسبة بينهما فقط فانى اى فالبرهان انى لانه يفيد انية
الحكم اى ثبوته وتحققه كقولنا هذا المحموم وكل محموم متعفن
الاخلاط فانه فى الخارج بل معلول له لكن التصديق بالحمى فى الخارج

كقولنا ح

فهذا متعفن
الاخلاط فان
الحمى كما علمت ليس
علة لتعفن الاخلاط
ح

ق
بوجود

على المعلول

تعفن الاخلاط فان العلم بوجود المعلول
يستلزم العلم بوجوده

علة للتصديق بوجود العلة كما لا يخفى ويرد بان الانى قسمان اقسام الاول ان
يكون الاوسط معلولا لوجود الاكبر فى الاصغر كالحمى وهو المعروف
والاشهر من بقية اقسامه ويسمى بالدليل والثانى ان يكون
الاوسط مضايفا للحكم بوجود الاكبر كقولنا هذا آب وكل
آب فله ابن فيكون هذا ابنا والثالث ان يكون
الاوسط والحكم معلول علة واحدة كقولنا هذه الدار فيها
دخان وكل ما فيها دخان ففيها حرارة فهذه الدار فيها
حرارة بان الدخان والحرارة معلولان للنار دائرة
البرهان لتحقيق الحق على وجه اليقين وهو له شانية النكتة
يرجع منفعته الى الناظر والى سائر المستفيدين منه
ويسمى صاحبه الفيلسوف والحكيم والقياس الجدلى
وهو ما تألف من القضايا المشهورات وهى قضايا يتوافق بها
جميع الناس لوجود الاراء او اكثر كوحدة الاله وطائفة مخصوصة كاستحالة
التسلسل وقد يكون المشهورات يقينية بل اولية فتختلفان بالحيثية
فان اعتبرها من حيث انها مطابقة للواقع فيقينية وان اعتبر
من حيث الشهرة واعتراف الناس بها فمشهورة وقد يبلغ الشهرة الى حد
يشتبه المشهورات الغير اليقينية بالاوليات ويفرق بينهما بان
العقل لو خلى خاليا من جميع الامور بحيث لا ينظر الى غيره تصور
الطرفين يحكم على الاوليات من غير توقف دون المشهورات ولذلك

قد يتطرق التغيير اليها كما يسمى الكذب او يشتمل على مصلحة عظيمة كخلاف
الاوليات فان الكل لا يصح ان يكون اعظم من الجزء اصلا واما ما يتالف
من القضايا المسلمات وهي قضايا تسلم من الخصم ويبنى عليه الكلام
لدفعه سواء كانت مسلمة بينهما خاصة او بين اهل علم كتسليم الفقهاء
مسائل اصول الفقه وقد يتالف من المشهورات والمسلمات
والحق ان الجدل كما انه اعم من البرهان باعتبار المادة اعم
باعتبار الصورة ايضا لان المعتبر فيه الانتاج بحسب التسليم سواء
كانت قياسيا او استقراء او تمثيلا والغرض منه اما الزام
المخالف للحق ودفعه عن التصرف في العامة واما اقناع من هو
قاصر عن ادراك البرهان ويسمى صاحبه المجادل والقياس اما خطابي
وهو ما يتالف اما من القضايا المقبولات وهي قضايا يؤخذ ممن
يعتقد فيه بسبب من الاسباب كالانبياء والاولياء والحكماء
والشعراء وقد يقبل من غير ان ينسب الى احد معين كالامثال المشهورة
واما ما يتالف من القضايا المظنونات وهي قضايا يحكم بها العقل
حكما راجحا مع تجويز نقيضه كقولنا كل من يطوف بالليل فهو سارق
وقد يتالف الخطابة من المقبولات والمظنونات جميعا وقد يحصل
الخطابة بالاستقراء والتمثيل عند المحققين والغرض منها ترغيب
القاصرين عن درجة البرهان فيما ينفعهم من امر المعاش وتنفيرهم عما يضرهم
ويسمى صاحبه خطيبا ودو اغطا والقياس اما شعري وهو ما يتالف من

بسبب صح

عما صح

القضايا المخيلات وهي قضايا اذا وردت على النفس تاثرت منها قبضا
او بسطا فتنفر او ترغب سواء كانت مسلمة ام لا صادقة ام لا ولاسباب
التخيل كثيرة يتعلق بعضها باللفظ وبعضها بالمعنى والغرض منه انفعال النفس
بالترغيب والتنفير ليصير ذلك مبدأ فعل او ترك او نوع من اللذات المطلوبة لمنها
ويفيد الاشعار نقص الحروب في الاستيطار ونحوها لا يفيد عربيا ونرمية
وذلك ان كان الشعر على وزن لطيف او ينشد بصوت طيب والقدماء لم
يعتبروا فيه الوزن بل يقتصرون على التخيل والمحدثون اعتبروا معه
الوزن والمتأخرون لم يعتبروا فيه الا الوزن وهذا هو المشهور الان ويسمى
صاحبه شاعرا والقياس اما سفسطي وهو اخص من المغالطة فانها
قياس فاسد من جهة المادة او الصورة لفوات شرط من شرائط
الانتاج ولما كان البحث ههنا عن اقسام القياس بحسب المادة
اقتصر على تعريف القسم المغالطة ولم يذكر الفاسد من حيث الصورة
فانه يعلم من شروط الانتاج لان فساد الصورة اما بان لا يكون
على هيئة شكل من الاشكال او اما بان يكون على هيئة شكل لكن
لم يتكرر الاوسط ولكن لا يشتمل على جميع شرائط الاشكال
بان يكون احدى المقدمتين [illegible] مثل ان يقال الانسان حيوان
والحيوان جنس او يتحرز باحدى مقدمتي القياس يحصل
بصورة بان لم يحصل الصغرى في الشكل موجبة كما يقال الانسان في
وحده متحرك وكل متحرك حيوان فان الوحدة [illegible] والمحنون

والمغالطة ما يكون فاسدة من جهة المادة صح

الاول صح

فجعلها مركبة من موجبة وسالبة او لم تكن الكبرى كلية مثل ان الحمار الملبس
ثابت للحيوان والحيوان ثابت للانسان وقد علم كل ذلك من شرائط
الاشكال الاستحالة وانما فسد من جهة المادة اعني السفسطي فانما يتالف من
القضايا الوهميات وهي قضايا كاذبة يحكم بها العقل بان كل موجود متحيز او بمعاونة الوهم في امور غير محسوسة مثل الحكم ح
انما فيه بذلك لان الوهم قوة جسمانية للانسان بها يدرك الجزئيات
المنتزعة من المحسوسات فهي تابعة للحس فاذا حكمت في المحسوسات كانت
كالحكم الحسي صحيحا واذا حكمت في غيرها فان العقل المصرف يكذب وهما
حكمها في المعقولات الصرفة كاذبة لان الوهم يساعد العقل في المقدمات
البينة الانتاج وينازعه في النتيجة كما في قولنا الميت جماد وكل جماد لا يخاف
منه فان الوهم مع مساعدته للعقل في المقدمات رجع عن النتيجة فبهذا
يعرف كذبه واما من القضايا المشبهات بالغير وهي قضايا يحكم بها العقل عن بغير ما له
اعتقاد انها اولية او مشهورة او مقبولة او مسلمة لاشتباهها بها فيما
اما من حيث الصورة كقولنا للصورة المنقوشة على الجدار انها فرس وكل
فرس صهال واما من حيث المعنى وذلك اما لعدم رعاية وجود الموضوع
كقولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان وفرس فهو
فرس ينتج بعض الانسان فرس اذ ليس شيء موجود يصدق عليه انه
انسان وفرس واما لاخذ الذهنيات مكان الخارجيات
كقولنا الجوهر ذو الحدوث وكل حادث فله حدوث واما بالعكس كقولنا الجوهر حادث ح
موجود في الذهن فهو عرض قايم به فالجوهر عرض قايم به فان الحكم

بالوضعة انما هو على الصورة الحاصلة في العقل دون الجوهر الخارجي وقسم بعضهم
ما يتالف من المشبهات الى ما يكون مركبا من المشبهات بالاوليات وهو السفسطة
ويسمى صاحبها سفسطائيا والى ما يكون مركبا من المشبهات بالمشهورات وهو الشغب سو ح
ويسمى صاحبه مشاغبا وكل ذلك باعتبار مناقضة وتعارضه مع غيره مغالطة
وباعتبار نفسه غالطا اذ فايدة المغالطة تغليط الخصم وفايدة العلم بها
الاجتناب عنه لكونه السموم المحترز عنها والله اعلم

فصل

في بيان ما يعده القوم اجزاء العلوم وهي ثلثة الاول الموضوعات والمراد
به نفس موضوعات العلوم فانها في الاكثر غير موضوعات المسايل بل او جزء منها وموضوعات المسايل ح
جزء من المسايل التي هي جزء من العلم ولو كان عينا او جزء الواحد
من المسايل لكان كافيا في جزئية الموضوع للعلم فضلا عن ان يكون
في الاكثر كذلك لم يريدوا به تصور الموضوع فانه لا يستعمل من المبادي
التصورية ولا التصديق بوجود الموضوع فانها لا تعد من المبادي
التصديقية والا التصديق بكونه موضوعا للعلم فانه من مقدمات
الشروع على البصيرة وليس جزء من العلم فاحفظه فانه فايدة ينبغي لم
يعطن بها في كتاب والمحوم حوله شك ولا ارتياب ان اردت الخلاص
من هذه المخاوف فارجع الى حواشينا على شرح المواقف وهي اي موضوعات
العلوم هي التي يبحث في العلم عن اعراضها الذاتية بمعنى ان موضوع
كل علم ما يبحث فيه عن اعراضها الذاتية والاعراض الذاتية كما مر
في المقدمة ما يعرض للشيء لذاته اي يكون عروضه مقتضى الذات كالتعجب العارض

للانسان بواسطة انه انسان او بعرض لجزئه المساوي بان يكون
عروضه لهذا الشي لذلك الجزء المساوي كالحركة المتعجبة لات العارض للانسان
لانه ناطق او تعرض لامر خارج عن الشيء مساوٍ له كالضحك العارض للانسان
بواسطة انه متعجب وسميت تلك الاعراض ذاتية لانها مستندة الى الذات اما بواسطة او بغيرها
واما العارض لامر اعم سواء كان جزءا كالتحرك بالارادة العارض للانسان بواسطة — لامر جح
انه حيوان او خارجا كالتحرك العارض للابيض بواسطة انه جسم والعارض لامر
اخص كالضحك العارض للحيوان بواسطة الناطق فهي اعراض غريبة لانها وان كانت — انه انسان والعارض
عارضة لذات المعروض لان فيها غرابة بالقياس الى ذاته فلم تنسب اليها و — لامر مباين كالحار
موضوع العلم قد يكون امرا واحدا اما على الاطلاق كالعدد لعلم الحساب — العارض للماء بواسطة النار جح
واما من جهة كالجسم المتغير بالحركة والسكون لعلم الطبيعي وقد يكون امورا — المتغير بدل
متعددة متشاركة في امر ذاتي كالعدد علما واحدا كموضوع المنطق فانها المعلومات
التصورية والتصديقية المشاركة في الايصال الى مطلوب تصوري او تصديقي
والتفاصيل في المطلوبات ولا بد من موضوع العلم مطلوبا بالبرهان في ذلك — ان لا يكون جح
العلم بل يكون اما بينا بنفسه او مبرهنا في علم آخر فوقه يمكن اثبات
حال ذلك التصديق بوجوده في ذلك العلم والجزء الثاني المبادي
وهي الاشياء التي يتوقف عليها مسائل العلم وجعلها جزءا من العلم
لشدة ارتباطها والا لم يكن جزءا له بالحقيقة ومن شانها ان تقدم
على المسائل وقد يخلط بها وهي اما تصورية او تصديقية اما المبادي
التصورية وهي حدود الموضوعات اي تعريف موضوع العلم المتصل

كما يقال في العلم الطبيعي ان الجسم هو الجوهر القابل للابعاد وحد او جزءا لها
اي اجزاء الموضوعات كما يقال في الطبيعي ايضا ان الصورة ما يكون
الشيء معها بالفعل وحدود اعراضها اي الاعراض الذاتية للموضوعات
كما يقال فيه ايضا الزمان مقدار الحركة وهي عرض ذاتي للجسم واما المبادي
التصديقية فهي اما مقدمات بينة بنفسها اي بديهية تسمى العلوم المتعارفة
كما يقال في الهندسية المقادير المساوية لشيء واحد متساوية او مقدمات
غير بينة ماخوذة في البرهان يبنى عليها قياسات العلم فان اذعن
بها المتعلم بحسن الظن سميت اصولا موضوعة كقول المهندس لنا ان نصل
بين كل نقطتين بخط مستقيم فان اذعن بها مع الانكار سميت مصادرات كقولنا
لنا ان نرسم على كل نقطة وبكل بعد دائرة والجزء الثالث وهو اجزاء
العلوم بالذات المسائل وهي قضايا يطلب في العلم اي يكون مطلوبا
في العلم اما بالبرهان ان كانت نظرية واما بالبديهة ان كانت ضرورية
ولما كانت الضروريات موقوفة على الاشياء واحتاجت توجه العقل فلا
بد من ان يجعلها مسائل العلم بان تحصل في هذا العلم ما يتوقف عليه
هذه الضروري وموضوعاتها اي موضوعات المسائل اما موضوع
العلم كقول المهندس كل مقدار اما مشارك لاخر او مباين له والمقدار
موضوع الهندسية وقد جعل موضوع المسئلة او نوع من موضوع العلم — منه اي جح
كقوله كل خط يمكن تنصيفه فان الخط نوع من المقدار او عرض ذاتي — :.
له اي لموضوع العلم كقوله كل مثلث فان زوايا المثلث مساوية لقائمتين

فان المثلث عرض ذاتي للمقدار او تركيب موضوع المسئلة من موضوع العلم
وعرض ذاتي له كقولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع يحيط به الطرفان
فالمقدار موضوع العلم وقد اخذ في المسئلة مع كونه وسطا في النسبة وهو
عرض ذاتي له وقد تتركب من نوع موضوع العلم وعرض ذاتي كقولنا
كل خط قام على خط فان الزاويتين الحادثتين عن جنبيه اما قائمتين
او مساويتين لقائمتين فالخط وهو نوع موضوع العلم اخذ مع كونه
قائما على خط آخر وهو عرض ذاتي واما محمولاتها اي المسائل فهي
امور خارجة عنها اي عن موضوعات العلوم لانها ثابتة لها في
الاغلب بالبرهان فلا يكون ذاتيا لها لامتناع ان يكون جزء
الشي مطلوبا بالبرهان لان الذاتيات بينة الثبوت فتعين لاحقة لها
اي لهذه الموضوعات لذاتها فيكون اعراضها ذاتية لها ولم يجز لذواتها صح
ان يكون اعراضا غريبة اذ لا يبحث في العلوم كما علمت واعلم انه
كما يقال المبادي على ما ذكر قد يقال المبادي لما يبتدا به اي الكل ما يذكر
في ابتداء الكلام قبل الشروع في المقصود من العلم سواء كان من
المبادي التصورية والتصديقية والمقدمات التي يتوقف عليه
اصل الشروع او البصيرة او نحو ذلك فيكون اعم من المعنى الاول وقد يقال
المقدمات لما يتوقف عليه اصل الشروع وهو التصور بوجه ما والتصديق
بفايدة ما وقد يقال ايضا لما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة
في العلم بوجه والبصيرة وما يتوقف عليه الشروع فيه من فرط الرغبة الخبرة صح

اي مع كثرتها بحيث لم يغير حده في اثنائه اما ما يتوقف عليه الشروع بوجه والبصيرة فهو ان يعلم ولا خواصه ولوازمه بحيث صح
المميز بما يعرف عنده ذلك العلم بهذه اللوازم تعريفا رسميا حتى يحصل
له عند ذلك العلم بهذه اللوازم نحو ما يحقق التعريف مقدمة كلية هي ان
كل ما له دخل في ذلك اللازم فهو من ذلك العلم واذا جعلته كبرى لقولنا
سهلة الحصول هي ان هذه المسئلة دخل في ذلك اللوازم نتج ان هذه
المسئلة دخل في القصد من ذلك العلم فيمكن من يعلم جميع مسائله بهذا الطريق
مثلا اذا علم ان المنطق هو العاصم عن الخطاء في الفكر حصل له عنده
ذلك مقدمة كلية هي ان كل ما له دخل في العصمة فهو من المنطق واذا جعلته بدل العصمة
كبرى لقولنا هي ان هذه المسئلة دخل في العصمة نتج ان هذه المسئلة من
المنطق فيمكن بذلك من يعلم جميع مسائله في جزء من العلم نتج
وبصيرة لمن اراد سلوك طريق لم يره لكن عرف ان مسلكه هو
كم هي وكيف هي وما علامة نصفها وربعها فهو على بصيرة وجزم بسلوكه هي صح
واما ما يتوقف عليه الشروع فيه من فرط الرغبة في تحصيله فهو
ان يصدق ان له فائدة معتبرة عليه لئلا يكون طلبه عبثا عنده وانها
معتد بها حتى لا يكون عبثا عرفا ولم يفتر رغبته فيه ولما فهم من عطف المقدمات
على المبادي التي هي في خبر قد يقال ان المقدمات بالمعنى الاخير لا ان
يكون معلوما فيما سبق ايضا كما دل عليه سياق الكلام قد مر
تفسيرها بما يتوقف عليه اصل الشروع والمقدمة بهذا المعنى وان لم
يذكر المعنى المحقق فيما سبق ولم يكون المراد بالمقدمة المذكورة

ولم يكن المراد به اي غرض كان من الاغراض فانه لا يكفي في طلب العلم
لابد ان تعتقد معه ان هذا الغرض مخصوص بذلك العلم ويترتب عليه حتى يمكن
الشروع في طلبه كما صرح به سيد المحققين ولم يكن المراد به ايضا الغرض الموضوع
فانه من مقدمات اصل الشروع واذا لم يصدق بالعرض الموصوف فيه لزم
ان لا يمكن الشروع فيه لا لما ذكر بل المراد به لابد ان يكون سببا لما شاع ان
يصدق بما هو الغرض المعتد به المترتب عليه لهذا العلم حيث يكون طلبه عبثا لا عنده ولا عند الناس والغرض من المنطق
ما علمت وهو عصمة الذهن عن الخطاء في الفكر فالغرض
والغاية متحدان ذاتا متغايران اعتبارا لان الغرض وهو العصمة
العصمة المذكورة من حيث انها باعثة للشارع على تحصيل المنطق والغاية
من حيث انها حاصلة منه مترتب عليه فينبغي للشارع ان ينبه تكليفا
ولعل المتاخرين لم يفرقوا بينها وجعلوهما شيئا واحدا لكن ان يختلف
غرض الطالبين بان يتحد الباعث لهم على تحصيله والمناسب حينئذ ان
يبين في صدر الكتاب جميع هذه الاغراض ولم يحصر ذلك بل هو قليل لان
المراد بالغرض كما علمت الغرض المعتد به المترتب عليه لا كل ما خطر في خاطر
احد الثاني بيان المنفعة للعلم المطلوب وهي ما يشوقه الكل ليحصل اي ما يحمل
ويبعث كلا من الطالبين اليه طبعا اي بحسب الطبيعة ولابد استحسانا
للشارع من العلم بمنافعه هو بصيرة وطلبه لينشط اذا وجد بعض منافعه في تحصيله
بغية الطلب اي في طلب ما يتنفع منه ويحمل المشقة في تحصيله اي التجم وهي غير

وع ح

شوق ح

لينشط

اصل ح

في اول الكتاب ذلك لانه ذكره فيه لم يكن لما يتوقف عليه الشروع بالبصيرة
وفرط الرغبة كما يستوفيه لكن لما كان المقدمة بهذا المعنى مشهورا
جعله كالمذكور ثم مثل لما يتوقف عليه الشروع بالبصيرة بقوله كتعريف
العلم واراد به التعريف بالرسوم على وجه ذكر اذ لا يتصور التعريف
لنحو المقدمات فان التعريف بالحد ما يكون بجميع اجزائه او اجزاء
بقايه ولم يكن ذكر جميع ما فيه في المقدمة على سبيل التصديق اذ
يكون المقدم مقصوده ويتعذر ذكره على سبيل التصور ومثل لما
يتوقف عليه الشروع من فرط الرغبة بقوله وبيان غايته اي العلم
يعني ان غاية المعتد بها المترتبة عليه كما مر واما التعريف بالموضوع
فلم يعد احد من هذا الامرين بل يعد زيادة في البصيرة تتميم المقدم العلامة
وذكر موضوعه واراد بالبصيرة اعم من ان يكون اصل البصيرة او
زيادتها حتى يكون ذلك منها لا له ولعل ذلك التمثيل اشارة الى ان المذكورة
في اول الكتاب من تعريف العلم وبيان الغاية والموضوع مقدمات
الشروع بالبصيرة وفرط الرغبة والله اعلم وكان القدماء من الحكماء
يذكرون في صدور كتبهم قبل الشروع في المقصود ما ذكر على ما ذكر
على ما يفهم من سوق الكلام ما يسمونه الرؤوس الثمانية المراد بالمقدم
ح ما يعين في تحصيله الفن كما قاله سيد المحققين الاول الغرض من
العلم الشروع فيه وهو الباعث للفاعل على تحصيل الفعل وقد
يسمى بالعلة الغائية كما صرح به المحقق العلامة البراري في شرح الاشراق

في ح

كما حققه المحققون
لكن لما عداه الجمهور
من مقدمات الشروع
بالبصيرة ح

الغاية ايضا لان معرفة [illegible] اقرب مما يحصل للطالب اثناء المطلوب [illegible]
مع الوسائط فانه ثمرة تامة ويحصل منه [illegible] يكون منفعة المنطق القدرة على
تميز الخطاء عن الصواب فلما [illegible] ربما [illegible] منفعة المنطق لهذا قيل من شرع في العلوم
بغير المنطق فقد يخبط خبط عشواء وان نال الصواب [illegible] واذا حصل
المنطق تمامه قدر على [illegible] الخطاء في التصورات والتصديقات [illegible]
[illegible] بذلك عن الخطاء واذا [illegible] المنفعة بما يحصل منه فيكون [illegible] الفائدة
والغرض فان اعتبر من حيث انه [illegible] السؤال الى [illegible] يكون [illegible] واعتبر من حيث [illegible]
للتعاقب على الفصل يكون غرضا وعلة غائية وان اعتبر من حيث انه يترتب عليه فائدة
فائدة الثالث بيان [illegible] العلم الشروع فيه [illegible] على [illegible] الاحوال الى فلان او
على ان فيه الحجة والاخلاص [illegible] ولابد [illegible] من العلم بالعنوان ليكون عنده اي
عند [illegible] اجمالا [illegible] بعد ذلك [illegible] علم المنطق لفظ المنطق الذي هو
مشتق من النطق يقال على النطق [illegible] وعلى النطق الظاهري
معنى [illegible] فيه [illegible] قدرة [illegible] مسائل [illegible]
بيان المؤلف اي [illegible] العلم المدون [illegible] الذي توجه اليها مطالعة
في هذا العلم ولابد [illegible] المتعلم [illegible] تعلم [illegible] كلامه [illegible] الكلام
باختلاف [illegible] المتكلم [illegible] فانه [illegible] المنطق المعلم الاول
[illegible]
لا سيما المعلم الثاني وهو ابو [illegible] الفارابي [illegible] الرئيس [illegible] الكتاب المصنفة فيه
ان لا يكفي [illegible] بالاعتبار [illegible] المشروع فيه اي علم
بخصي

الصواب ح

عن النطق ح

[illegible] ح

[illegible]

اي داخل فيه اي علم كلي من العلوم الكلية ولابد منه استحبابا [illegible] في
اي في هذا العلم ما يليق به اي بالعلم الكلي الذي هو داخل فيه والمنطق [illegible]
[illegible] عند من [illegible] بالخروج النفس من القوة الى كمالها الممكن في جانبي العلم والعمل طلب
فيما يكون موصلا الى الكمال المذكور واما لو فسرنا بالعلم باعيان الموجودات
لم يكن المنطق داخلا فيها لانه يبحث فيه عن المعقولات الثانية التي لم تكن من
الاعيان الموجودة فلم يكن [illegible] داخلا في العلم معين بل يكون آلة
لتحصيل جميع العلوم النظرية وليطلب فيه ما يليق بالاتصال الى جميع ولا يتوقف على
آلة اخرى لانه بعضه نظري [illegible] بديهة [illegible] اي
ذلك العلم فيه اي مرتبته [illegible] من العلوم ولابد منه ليتقدم على ما يجب [illegible] اي
على العلم الذي يجب ان يتقدم عليه ويؤخر ذلك العلم عما يجب ان يؤخر
منه ومرتبة المنطق لكونه آلة للعلوم وهي التقدم عليها لكن قد يؤخر عن العلوم
العقلية مثل الهندسية لتقويم الطبع [illegible] بالبراهين اليقينية وقد يؤخر
[illegible] عن علوم الاخلاق حتى يهذب اخلاقه اولا [illegible]
المنطق [illegible] في [illegible] الضلال بالجدال [illegible] في سلك الجهال [illegible]
في هذا الزمان تاخيره عن الصرف والنحو لان الكتب المصنفة فيه بالعربية
غالبا وهي متوقفة عليه واما علم المنطق [illegible] عليها السابع [illegible] القسمة كذا
العلم اي اقسامه من الكتب والابواب او الفصول [illegible] ولابد منها
ليطلب في كل باب من الابواب [illegible] الخمس [illegible]
وان [illegible] المتولد [illegible] وقد [illegible] المتاخرون [illegible]

في الحكمة ح

العلوم ح

علمية

موقوفا ح

ما يليق به اي بذلك الباب وابواب المنطق تسعة الاول ح

البرهان الناس الرابع

اذ بحث عنها في الالهيات بحسب الوجود فالكتب ايضا والثالث القضايا والرابع
والسادس الجدل والسابع الخطابة والثامن الشعر والتاسع المغالطات من الاخير الشعر ح
اي الطرق العلمية التي تستخرج التعاليم وفي المقالة الاولى بيان طرق التحليل وهو
بالتركيب ايضا وذلك بان يقال فيه اذا اراد الطالب تحصيل المطلوب
بالبرهان فلا بد ان يضع طرفيه ويطلب جميع موضوعات كل واحد منهما و
جميع محمولاته ايضا سواء كان الوضع والحمل بواسطة او غيرها وكذلك يطلب ما يسلب
عنه احدهما او يسلب عن احدهما ثم ينظر الى النسبة بين المحمولات والموضوعات فان
وجد من محمولات موضوع المطلوب ما هو موضوع لمحموله فقد حصل المطلوب من الشكل
الاول او ما هو محمول على محموله في الشكل الثاني او من موضوعات موضوعه ما هو موضوع
لمحموله في الثالث او محمول على محموله في الرابع وقد عبر عنه المصنف العلامة عن
ذلك بقوله في التكثير اي تكثير المقدمات الماخوذة من فوق اي من
النتيجة فانها فوق لان يضع المقدمات المعدة ما يستعمل الى ... لانها مطلوبة
الى النتيجة والثانية بيان طرق التحليل وهو عكسه اي عكس التقسيم والتركيب
وذلك ان يقال اذا وجد الطالب قياسا منتجا للنتيجة لا على الهيئة
المنطقية ... اهل المركب فيها اعتمادا على المتفطن واراد ان يعرف انه باي
وجه ينتج فلا بد ان ينظر الى القياس المنتج المذكور فان كان فيه مقدمة
مشاركة للمطلوب بكلا جزئيه فالقياس استثنائي وان كان يشاركه
باحد جزئيه فاقتراني ثم ينظر ايا طرفي المطلوب فان كان ذلك الجزء
محكوما عليه فهي الصغرى او محكوما به فهي الكبرى ثم يضم الجزء من المطلوب

الى الجزء الآخر من المقدمة فان تألفا على احد الاشكال فالمنتظم هو المطلوب الاول
المنتج وان لم يتألفا كان القياس مركبا من قياس آخر فيضع الجزء والآخر من المطلوب
والجزء الآخر من المقدمة كما وضع طرفي المطلوب في التحليل ويطلب الموضوعات
والمحمولات لهما فلا بد ان يكون لكل منهما نسبة الى شيء من القياس والا لم يكن القياس
منتجا للمطلوب فان وجد وحده اشترك فيهما فقد تم والا فكذا العمل مرة اخرى الى
ان ينتهي الى القياس المنتج مثلا ان كان المطلوب كل آ ط ووجد ما كل
آ ب وكل ه ط فان حصل وسط بين ب و ه فقد تم القياس
٧ بحصل ح والا فلا بد ان يكون له نسبة الى شيء فرضنا انه د حتى يحصل كل د ه فيضع
ب و د ويطلب بينهما حدا او وسطا وهكذا الى ان تم العمل هكذا ذكر
في شرح المطالع وجعل المصنف العلامة ذلك بقوله مقابلة للتقسيم والتكثير
من اسفل هو المقدمات لانه فوق هو النتيجة والثالث بيان طرق
التحديد ولعله اراد به تعريف الاسماء مطلقا ليدخل فيه الحد والرسم وذلك
بان يقال اذا اراد الطالب تعريف شيء فلا بد ان يضع ذلك الشيء ويطلب
جميع ما هو اعم منه ويحمل عليه بواسطة او غيرها ويميز الذاتيات من العرضيات بان الذاتي
ما هو من الثبوت له من غير وسط ... ويسميه جنسا قريبا او بعيدا او ما لم
يمكن نفي الثبوت له عرضيا ويسميه عرضا عاما ويطلب ما هو مساو ومحمول
له ايضا ويميز الذاتيات ويسميها فصلا قريبا والعرضيات ويسميها خاصة
ويركب التام من الجنس القريب والفصل القريب الى آخر ما ذكر مفصلا في
بحث المعرف ... وغير المصنف العلامة عن هذا البيان بقوله

اصل المدا اعني المراد بالتحديد بيان احد المدا اي التعريف كالاشياء
والاخر اعني بيان البرهان اي بيان الطريق الموصل الى الوقوف على الحق
وبيان كيفية الاستدلال به اي بهذا الطريق بان يبين انه اذا اريد الوصول
الى اليقين فلا بد ان يستعمل في الدليل الضروريات الست او ما يحصل
الضروريات بالقياس الصحيح فيه ونحو ذلك لا يشتبه بالمشهورات — وبالغ ح
او المسلمات او المشبهات او غيرها ولم يذعن بشي بمحض الظن
به او بمن سمع حتى لم تقع في مضيق الخطابة والتقليد بل ما لم يعرف البرهان
القطعي لم يقبله ولم يعمل به وكذلك في كل مقدمة من مقدمات الدليل الى
ان يصل الى المطلوب لصدق الطريق المختص بها اي المذكور في الكتاب — ان يصل ح
بالمقاصد لاسيما في العلم المنطقي اشبه فانها هي الحقيقة للمنطق
بل هي المطالب العلمية منه واما في سائر العلوم فيمكن ان يجعلها مقدمة
كسائر المقدمات وان يجعلها مسئلة مطلوبة في العلم يتوقف عليه سائر
مباحثه كما لا يخفى الا انه لما كان الكلام متناهيا على تحصيل جميع العلوم
قال انها بالمقاصد اشبه والا فهي مقاصد للمنطق بالتحقيق وعلى
التحقيق ختمنا الكلام في قسم المنطق من تهذيب المنطق والكلام
مع غاية [illegible] المرام بعون المفيض الملهم العلام في يوم الاثنين في — تحقيق ح
الرابع عشر من محرم الحرام [illegible] باخره [illegible] الايام في
عام واضح جديد بين الانام ويرجو ان يكون التقوية قواعد
الاسلام وتمهيد احكام الاحكام [illegible] الله ان ينفع به جميع

في جواز ايراد الفصل ما يشترطه اهل العربية من كون الخبر مما يلتبس بالصفة — حصر ح
بل يجوز [illegible] مثل زيد هو عالم مع عدم الالتباس بالصفة ولم يجوز النحويون
كما قال المصنف والله اعلم وتلك الرابطة ان كانت مذكورة
في القضية سميت ثلاثية والا ثنائية والا اي وان لم يكن
الحكم بثبوت شي لشي او نفيه عنه فشرطية متصلة او منفصلة كما
يسمى مثل قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود في المتصلة
وهذا العدد اما ان يكون زوجا او يكون فردا في المنفصلة ويسمى
الجزء الاول اي المحكوم عليه فيهما وهو ان كانت الشمس
طالعة في المتصلة وهذا العدد اما ان يكون زوجا في المنفصلة
مقدما لتقدمه في الذكر في القضية الملفوظة والذهن في القضية — بلا
المعقولة ويسمى الجزء الثاني اي المحكوم به فيهما وهو فالنهار موجود — المعقولة
في المتصلة او يكون فردا في المنفصلة تاليا لتلوه وتعقيبه اياه
في الذكر والذهن ولما كان للحملية تقسيمات للاعتبارات
المختلفة اشار الى كل منها وبدا بالتقسيم باعتبار نفس الموضوع
فقال والموضوع في القضية الحملية ان كان شخصا اي يكون
شخصا معناه بحيث لا يحتمل الشركة ولم يقل ما يشمل مثل هذا
حيوان سميت القضية شخصية ومخصوصة لكون موضوعها شخصا — هذا ح
معينا ومخصوصا كقولنا زيد عالم وهذا الكاتب انا قائم
وان كان موضوع القضية نفس الحقيقة بحيث لا يتعدى الى

الى افرادها وذلك بان لا يصدق هذا المحمول الا على نفس هذه
الطبيعة ولم يصلح لان يصدق على افرادها وطبيعية لان الحكم
فيها على نفس الطبيعة سواء كانت مطلقة كقولنا الانسان
مقول في الحيوان مفهوم او مقيدة بالعموم وكقولنا الحيوان
من حيث انه عام جنس والانسان من حيث انه عام نوع وهذه
الاحكام مما يصدق على نفس طبيعة ولا يصلح لان يصدق على
افراده والا اي وان لم يكن الحكم على شخص معين ولا على نفس
الطبيعة بحيث لا يتعدى الى الافراد بل يكون الحكم فيها على الطبيعة
بحيث يتعدى اليها اي يصلح للانطباق على الجزئيات حتى
يوافق الكلام ما هو التحقيق وليس المراد به انه لم يكن الحكم فيها
على الطبيعة بل على الافراد كما هو المشهور وان اختاره المحقق
العلامة في تصانيفه فان بين فيها اي القضية كمية افراده اي الموضوع
بان يكون الحكم على الطبيعة بحيث يسري الى افراد الموضوع
بعضها محصورة لحصر فيها افراد الموضوع وهي اما كلية ان كان
الحكم فيها على الطبيعة بحيث يسري الى كل افراده بان قيد
الحكم بالكل كقولنا كل انسان حيوان فان الحكم فيها على
طبيعة الانسان بالحيوانية بحيث يسري الى جميع افراده ويصدق
عليه او جزئية ان كان الحكم فيها على الطبيعة بحيث يسري الى
بعض افراده بان قيد الحكم بالبعض كقولنا بعض الحيوان انسان

فان

فان الحكم بالبعض كقولنا بعض الحيوان انسان فان الحكم فيها
على طبيعة الحيوان بالانسانية بحيث يسري الى بعض افراده
وما يحصل به هذا البيان من السراية الى كل الافراد او بعضها
سور استعير له سور البلد في احاطته بافراده وهو في الموجبة
الكلية لفظ كل الافرادي وفي الموجبة الجزئية لفظ بعض وواحد
وقد تقوم مقامهما وفي السالبة الكلية لا شيء ولا واحد كقولنا لا شيء
او لا واحد من الانسان بحجر وفي السالبة الجزئية ليس كل
كما في حيوان انسان فانه لا يتخلف عن السلب الجزئي فيحمل سورا
وليس بعض كقولنا ليس بعض الحيوان بانسان وبعض ليس
كقولنا بعض الحيوان ليس بانسان وهذا على سبيل التمثيل واعتبار
الاكثر لا التعيين فان كل ما يفهم منه بحسب لغة من اللغات
ان الحكم على الكل او على البعض فهو سور كلام الاستغراق والنكرة
في سياق النفي ونحوهما مما يفيد الكلية كالتنوين في الاثبات
ولفظ اثنان وثلثة ونحو ذلك مما يفهم منه البعضية والا اي وان
لم يبين كمية افراده بالمعنى الذي مر فمهملة لاهمال بيان كمية
الافراد فيها كقولنا الانسان حيوان من غير تقييد بالبعض
والكل والتلازم القضية المهملة الجزئية المحصورة فان الحكم
فيها كما علمت على طبيعة الموضوع من حيث هي بحيث يسري
الى الافراد فاما ان يصدق على جميع الافراد او على بعضها

ليس كل

وايا ما كان فتحقق الجزئية فيكونان متلازمين بمعنى انه كلما
صدق المهملة صدق الجزئية وكلما صدق الجزئية صدق المهملة
بخلاف الكلية فانها قد تصدق وقد لا تصدق والتقسيم الثاني
للكلية باعتبار وجود الموضوع واشار اليه بقوله لا بد في القضية
الموجبة من وجود الموضوع لان ما لا يوجد اصلا لم يثبت
له شيء قطعا فان ما لا يكون موجودا لم يكن شيئا من الاشياء
حتى يصدق سلبه عن نفسه فان الانسان المعدوم ليس بانسان
ولكن لا يلزم ان يكون وجود الموضوع في الخارج محققا بل جاز
ان يكون في الخارج محققا وان يكون فيه مقدرا وان لا يكون موجودا مقدرا ح
في الخارج اصلا وبهذا الاعتبار قسمت القضية الى الخارجية والحقيقية
والذهنية لان الحكم فيها اما على الطبيعة بحيث يتعدى الى افراد
الموضوع الموجودة في الخارج محققا اي يكون موجودة فيه من غير
تقدير وفرض فارض وهي القضية الخارجية كقولنا كل
ج ب في الخارج فان معناه كل ج موجود في الخارج ب
او كان الحكم على الطبيعة بحيث يتعدى الى افراد الموضوع الموجودة
في الخارج سواء كان وجودها محققا فيه كما مر او مقدرا وذلك بان
لم يكن الموضوع موجودا في الخارج ولكن فرض وجوده في الخارج
وهو بحيث لو وجد في الخارج لكان متصفا بالمحمول في الحقيقة كقولنا كل
طاير وهذا على راي المتأخرين واما على راي المتقدمين فالحكم في القضية

كل عنقاء طائر فان معناه كل ما لو وجد في الخارج لكان عنقاء فهو بحيث لو وجد طائر ح

الحقيقية على الطبيعة بحيث يسري الى ما كان فردا للموضوع بحسب نفس الامر
سواء كان موجودا في الخارج محققا او مقدرا او لم يكن موجودا
فيه مطلقا كقولنا كل مثلث شكل فان الحكم فيه على ما كان مثلثا في
نفس الامر مع قطع النظر عن وجوده في الخارج وعدمه او كان
الحكم فيها على الطبيعة بحيث يتعدى الى افراد الموضوع الموجودة في الذهن
فقط فالذهنية كقولنا كل ممتنع بالذات معدوم في الخارج هذا وقد
علم مما ذكر ان السالبة لا تستدعي وجود الموضوع لان سلب المحمول
عنه بان لا يكون الموضوع موجودا او يكون موجودا ولم يثبت له
هذا المحمول عنه بان [...] التقسيم الثالث للحملية باعتبار
الموضوع والمحمول سواء كانا معا او منفردين الى المعدولة والمحصلة
واليه اشار بقوله وقد يجعل حرف السلب كليس ولا وغيرهما جزءا من
اي جزء من جزئي القضية اعني الموضوع والمحمول سواء كان جزءا من
كليهما كقولنا اللاانسان لا جماد او من الموضوع فقط كقولنا اللاانسان
فرس او من المحمول فقط كقولنا الانسان لا جماد وقد لا يجعل
جزءا منهما اصلا كقولنا الانسان حيوان فان جعل جزءا منهما
او من احدهما فيسمى تلك القضية المشتملة على حرف السلب معدولة
لانها مشتملة على ما عدل عن موضوعه الاصلي لان حرف السلب في الاصل
لسلب الحكم عن القضية وههنا جعل جزء القضية فان كان حرف
السلب جزءا للطرفين يسمى معدولة الطرفين وان كان للموضوع

فان الحكم فيها مقصود على كل ما فرضه الذهن ممتنعا بالذات فانه معدوم في الخارج ح

فقط سمي معدول الموضوع وان كان للمحمول فقط سمي معدول المحمول ان
لم يجعل حرف السلب جزءا منها بل لايجاب محصلة لان طرفاها موجود اصلاح
محصل والتقسيم الرابع للقضية الحملية باعتبار كيفية النسبة الى موجهة
ومطلقة واليه اشار قوله قد يصرح بكيفية النسبة الثابتة
في نفس الامر بين الموضوعات والمحمولات للقضايا الموجبة والسالبة
من الضرورة او الدوام او غير ذلك بان يذكر في القضية ما دل على هذه
الكيفية فان صرح بالدال على كيفية النسبة كما يسمى كقولنا الانسان حيوان
بالضرورة فانه صرح فيها بان كيفية النسبة بين الحيوان والانسان
هي الضرورة وان لم يصرح بكيفية النسبة سميت مطلقة لعدم التقييد بالجهة موجهة
من حيث الجهة لاشتمالها على الجهة وهذه الكيفية الثابتة في نفس الامر
سميت مادة وما حصل به البيان اي بيان هذه المادة وهو الضرورة
المعقولة من المادة في القضية المعقولة واللفظ الدال عليها في القضية الملفوظة
سميت جهة وهي قد تخالف المادة بان لم يكن مطابقة لها فتكون كاذبة
كقولنا الانسان حيوان بالامكان فان مادته الضرورة وجهته الامكان
وقد توافق المادة بان كانت مطابقة لها فتكون صادقة كقولنا الانسان حيوان بالضرورة
واعلم ان القضايا الموجهة اما بسيطة او مركبة لانها ان اشتملت على حكمين
مختلفين بالايجاب والسلب فهي مركبة والا فهي بسيطة فالبسيطة ما يكون حقيقتها حكما
فقط كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة او سلبا فقط كقولنا
لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة والمركبة ما يكون حقيقتها مركبة

على الكيفية فموجهة اي فيسمى القضية موجهة لاشتمالها على الجهة التي هي الدال ح

من الايجاب والسلب كقولنا كل انسان ضاحك بالضرورة ما دام ضاحكا لا دائما
فان معناه ايجاب الضحك للانسان بالضرورة ما دام ضاحكا وسلبه عنه بالفعل
وذكر المصنف العلامة ههنا خمسة عشر قضية من الموجهات ثمانية بسائط وسبعة
مركبات واشار الى البسائط بقوله فان كان الحكم في القضية الحملية الموجبة ايجابا
او سلبا بضرورة ثبوت النسبة بين الموضوع والمحمول اي بامتناع انفكاك
المحمول عنه ما دام ذات الموضوع موجودا فانه اذا لم يكن موجودا
لم يثبت له شيء فضلا عن ان يكون ضروريا او دائما فضرورية لاشتمالها
على الضرورة مطلقة لعدم تقييد الضرورة فيها بوصف او وقت موجبة
كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان الحكم فيها بالضرورة بثبوت
الحيوان للانسان في جميع اوقات وجوده واما سالبة كقولنا لا شيء
من الانسان بحجر بالضرورة فان الحكم فيها بالضرورة بسلب الحجر عن الانسان
بجميع اوقات وجوده او كان الحكم فيها بضرورة ثبوت النسبة او سلبها عنها
ما دام وصفه اي ما دام ذات الموضوع متصفا بوصف الموضوع وهو مفهوم عنوانه
ويكون للوصف دخل في الضرورة فمشروطة لاشتمالها على شرط الوصف اتصافي ح
عامة لانها اعم من المشروطة الخاصة وسيجيء بيانها موجبة كقولنا كل كاتب
متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا فان تحرك الاصابع ليس ضروري
الثبوت لذات الكاتب اعني افراد الانسان مطلقا بل ثبوته لها انما
هو بشرط اتصافها بوصف الكتابة او سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء
من الانسان بساكن الاصابع ما دام كاتبا فان سلب سكون الاصابع

عن ذات الكاتب ليس ضروري الا بشرط اتصافها بالكتابة وقد يعبر عن المشروطة
العامة بالضرورة ما دام الوصف اعني ضرورة ثبوت المحمول لذات الموضوع في
جميع اوقات اتصاف الموضوع بوصفه كقولنا كل كاتب انسان
بالضرورة ما دام كاتبا لكن المتعارف المعنى الاول ولذلك فسرناها بما دام الوصف
عليه او كان الحكم فيها بضرورة ثبوت النسبة او سلبها عنها في وقت معين
من اوقات وجود الموضوع فوقتية لتقييد الضرورة فيها بوقت معين
مطلقة لعدم التقييد باللادوام ونحوه كما سيجيء اما موجبة كقولنا كل قمر
منخسف بالضرورة وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس فان الانخساف
ليس ضروري الثبوت لذات القمر مطلقا بل ضرورة ثبوته انما هو في هذا الوقت
المعين او سالبة كقولنا لا شيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع فان
الانخساف ليس ضروريا للقمر في هذا الوقت وان كان ضروريا في وقت الحيلولة
او كان الحكم فيها بضرورة ثبوت النسبة او سلبها في وقت غير معين من
اوقات وجود الموضوع فمنتشرة لعدم تعين الوقت وانتشاره فيها مطلقة
لعدم التقييد كما مر وهي اما موجبة كقولنا كل حيوان متنفس بالضرورة في وقت ما فان وقتاما بدل
التنفس لا يكون ضروريا للحيوان مطلقا ولا في وقت معين بل يكون ضروريا
في وقت غير معين هو زمان ابتداء التنفس او سالبة كقولنا لا شيء من الحيوان
بمتنفس بالضرورة وقتا ما فان عدم التنفس لم يكن ضروريا للحيوان مطلقا
ولا في وقت معين بل يكون ضروريا في وقت غير معين هو زمان الامتلاء
او كان الحكم فيها بدوام النسبة بين المحمول والموضوع او سلبها عنهما ما دام

لا لاجل الوصف اي يكون منشأ الضرورة نفس الوصف كقولنا كل متعجب ضاحك بالضرورة

فدائمة

الذات اي ذات الموضوع موجودة فدائمة لاشتمالها على الدوام مطلقة
لعدم التقييد وهي اما موجبة كقولنا كل فلك متحرك دائما فان الحكم فيها بشيء م
بثبوت التحرك للفلك دائما ما دام ذات الفلك موجودا واما سالبة
كقولنا لا شيء من الانسان بحجر وعلم معناه من الموجبة او كان الحكم
بدوام النسبة بين المحمول والموضوع او دوام سلبها عنهما ما دام الوصف
اي ما دام ذات الموضوع متصفا بوصف الموضوع الذي هو مفهوم عنوانه
فعرفية عامة اما موجبة كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع دائما ما دام كاتبا
واما سالبة كقولنا لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع دائما ما دام كاتبا
كما في المشروطة العامة تسميتها عرفية لان العرف يفهم هذا المعنى من السالبة عند عدم
ذكر الجهة لو قيل لا شيء من النائم بمستيقظ فهم العرف منه سلب الاستيقاظ
عن النائم ما دام نائما فلما اخذ هذا المعنى من العرف نسبت اليه وعامة
لانها اعم من العرفية الخاصة كما سيجيء او كان الحكم في القضية بفعليتها اي
بفعلية النسبة بين المحمول والموضوع والمراد ان الحكم فيها بثبوت النسبة
بينهما بالفعل او سلبها عنهما بالفعل في احد الازمنة فمطلقة لان هذا المعنى
متبادر عند اطلاق القضية عامة لانها اعم من الوجودية كما سيجيء وهي
اما موجبة كقولنا كل انسان متنفس بالاطلاق واما سالبة كقولنا لا شيء
من الانسان بمتنفس بالاطلاق فان كلا منهما صادقة بالفعل في
بعض الازمنة فالمطلقة بهذا المعنى من الموجهات لان فعلية النسبة
التي هي مدلول قوله بالاطلاق قيد زائد على نفس النسبة لانها اعم

ان يكون بالفعل او بالامكان كما سيجي بخلاف المطلقة المستقلة فانها في
الموجهة او كان الحكم في القضية بعدم ضرورة خلافها اي خلاف النسبة المعتبرة
في هذه القضية فلك الحكم ذاته على سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم
يعني ان كان الحكم فيها بالايجاب فيدل الحكم على ان السلب ليس بضروري
وان كان بالسلب فيدل الحكم على ان الايجاب ليس بضروري
فاذا قلنا كل نار حارة بالامكان العام كان معناه ان سلب الحرارة
عن النار ليس بضروري واذا قلنا لا شي من الحار ببارد بالامكان
العام فمعناه ان ايجاب البرودة للحار ليس بضروري فالقضية المشتملة عليها
على هذه الامكان عامة لانها اعم من الممكنة الخاصة فهذه بسائط
ثمانية معتبرة عند اهل الصناعة وسيجي بيانها في باب التناقض
والعكوس ولما بين البسائط شرع في المركبات فقال وقد يقيد
العامتان اي المشروطة العامة والعرفية العامة وقد عرفتهما والوقتيتان
المطلقتان اي الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة باللادوام الذاتي
اي بحسب الذات يعني انه لم يكن هذه النسبة مع كونها ضرورية بحسب
الوصف او دائمة بحسبه او ضرورية في وقت معين او في وقت ما دائمة
لذات الموضوع بل قد ينفك عنه فيسمى المشروطة العامة المقيدة
باللادوام الذاتي المشروطة الخاصة لخصوصيتها بالنسبة الى العامة وهي
ان كانت موجبة كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة
ما دام كاتبا لا دائما فتركيبها من موجبة مشروطة عامة هي الجزء الاول

هي الجزء

وسالبة مطلقة عامة هي الجزء الثاني لما سيجي من ان اللادوام اشارة
الى مطلقة عامة وهي ههنا لا شي من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل
وان كانت سالبة كقولنا لا شي من الكاتب بساكن الاصابع
بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما فتركيبها من مشروطة عامة سالبة هي
الجزء الاول ومطلقة عامة موجبة هي الجزء الثاني وهو مفهوم اللادوام اعني
كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل ويسمى العرفية العامة المقيدة باللادوام
الذاتي العرفية الخاصة لخصوصيتها بالنسبة الى العرفية العامة ومثالهما ما مر
في المشروطة الخاصة اذا غير الضرورة بالدوام وتركيبها ان كانت موجبة
فمن موجبة عرفية عامة هي الجزء الاول وسالبة مطلقة عامة هي الجزء الثاني
اعني مفهوم اللادوام وان كانت سالبة فمن سالبة عرفية عامة هي الجزء الاول
وموجبة مطلقة عامة ويسمى الوقتية المطلقة المقيدة باللادوام الذاتي
الوقتية الخاصة كما مر وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر منخسف
وقت حيلولة الارض لا دائما فتركيبها من موجبة وقتية مطلقة هي الجزء
الاول وسالبة مطلقة عامة هي الجزء الثاني وهو مفهوم اللادوام اعني لا شي
من القمر بمنخسف بالاطلاق العام وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة
لا شي من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما فتركيبها من سالبة وقتية
مطلقة وموجبة مطلقة عامة ويسمى المنتشرة المطلقة المقيدة باللادوام
الذاتي المنتشرة الخاصة وهي اما موجبة كقولنا كل انسان متنفس
بالضرورة في وقت ما لا دائما كان تركيبها من موجبة منتشرة مطلقة

هي الجزء الاول وسالبة مطلقة عامة هي الجزء الثاني وهي لا شيء من الانسان
بمتنفس بالفعل الذي هو مفهوم اللادوام وان كانت سالبة كقولنا
لا شيء من الانسان بمتنفس بالضرورة في وقت لا دائما فتركيبها من
سالبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة كما مر غير مرة وقد تقيد المطلقة
العامة باللاضرورة الذاتية اي بحسب الذات بمعنى ان هذه النسبة الحكمية تكون
في المطلقة العامة بين المحمول والموضوع بالفعل لم تكن ضروريا لذات الموضوع
ومادامها الامكان العام كما سيجيء فتسمى الوجودية اللاضرورية وهي ان
كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها
من موجبة مطلقة عامة هي الجزء الاول وسالبة ممكنة عامة هي الجزء
الثاني وهو مفهوم اللاضرورة اعني لا شيء من الانسان بضاحك بالامكان
العام وان كانت سالبة كقولنا لا شيء من الانسان بضاحك بالفعل
لا بالضرورة فتركيبها من سالبة مطلقة عامة هي الجزء الاول وموجبة ممكنة
عامة هي الجزء الثاني وهو مفهوم اللاضرورة كما سيجيء او تقيد المطلقة العامة باللادوام
الذاتي بمعنى انه لم تكن تلك النسبة دائما لذات الموضوع وان حصل له بالفعل
في احد الازمنة فيكون مواد ها الاطلاق العام كما سيجيء وتسمى تلك القضية
الوجودية اللادائمة وهي سواء كانت موجبة او سالبة يكون تركيبها من
مطلقتين عامتين احديهما موجبة والاخرى سالبة لان الجزء الاول
مطلقة عامة والجزء الثاني وهو اللادوام مطلقة عامة لما عرفت كما سيجيء
ايجابا وسلبا تامر في الوجودية اللاضرورية تغيرا نه بغير اللاضرورية

باللادوام وقد تقيد الممكنة العامة سواء كانت موجبة او سالبة باللاضرورة
الجانب الموافق للحكم في القضية ايضا اي كما تقيد بسلب الضرورة من
الجانب المخالف للحكم كذلك تقيد بسلب الضرورة من الجانب الموافق ايضا
فلم يكن ثبوت النسبة ولا سلبها ضروريا وتسمى هذه الممكنة الخاصة لاشتمالها
على سلب الضرورة عن الجانبين الذي هو الامكان الحقيقي عند الخواص
من الحكماء والمتكلمين وهي سواء كانت موجبة او سالبة مركبة من
ممكنتين عامتين احديهما موجبة والاخرى سالبة فلا فرق بين
موجبتها وسالبتها في المعنى بل التفاوت بحسب اللفظ فان عبرت بعبارة
فان معناه ح
ايجابية كانت موجبة كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص
انه ليس ايجاب الكتابة للانسان ولا سلبها عنه ضروريين فليس
ضرورة الايجاب ممكن عام سالب وسلب ضرورة السلب ممكن
عام موجب وان عبرت بعبارة سلبية كانت سالبة كقولنا لا شيء
من الانسان بكاتب بالامكان الخاص والمعنى ما ذكرنا بعينه
في الموجبة وهذه القضايا السبعة مركبات لان اللادوام اشارة
الى مطلقة عامة فانها عبارة عن نفي ثبوتها المطلقة العامة فان معناها
في الموجبة ان ثبوت المحمول للموضوع ليس بدائم واذا لم يكن الايجاب دائما
عنه بالفعل في احد الازمنة
فيلزم سلبه وهي السالبة المطلقة العامة ومعناها في السالبة ان سلب المحمول عن
الموضوع ليس بدائم واذا لم يكن السلب دائما فيلزم الثبوت بالفعل في احد الازمنة
وهو ح
وهو الموجبة المطلقة العامة فيكون القضايا المذكورة المقيدة باللادوام

من المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقتية الخاصة المنتشرة الخاصة والوجودية
اللادائمة مركبات كل منها من عامتها والمطلقة العامة سواء كان ايجابا
او سلبا ولان اللاضرورة ايضا ممكنة عامة لان الامكان العام كما علمت
هو سلب الضرورة من الجانب المخالف فيكون معناها في الموجبة ان ثبوت
المحمول للموضوع ليس ضروريا وهو سلب ضرورة الايجاب الذي هو معنى الامكان
العام السالب ومعناها في السالبة ان سلب المحمول عن الموضوع ليس ضروريا
وهو سلب ضرورة السلب الذي هو معنى الامكان الموجب فيكون القضيتان
المقيدتان باللاضرورة وهي الوجودية اللاضرورية والممكنة الخاصة مركبتين
من عامتيهما والممكنة العامة سواء كان ايجابا او سلبا وشرطه في هاتين
القضيتين المفهومتين من اللادوام واللاضرورة في القضايا البسيطة
ان يكونا مخالفتين في الكيفية اي في الايجاب والسلب للقضية المقيدة
بهما بان القضية ان كانت موجبة كان القيد سالبة وان كانت القضية
سالبة كان القيد موجبة كما عرفت في امثلتها فيما سبق وشرطه ان
يكونا موافقتين في الكمية الكلية والجزئية لها اي للقضية المقيدة بهما بان القضية اذا
كانت كلية كان اللادوام واللاضرورة في معنى قضية كلية وان كانت
جزئية كانتا في معنى قضية جزئية وهذا بحسب الاصطلاح اذ يجوز ان
يعتبر اللادوام في البعض كما في الكل لم يبين النسب بين الموجهات
ولا دلائلها لئلا يؤدي الى الاطناب المخل بفهم المبتدي والاسهاب
المخل على طبع المبتدي لكثرة صعوبة حدودها فوضنا بحث فيه النسب بين

في البسائط والمركبات على سبيل الاجمال من غير تكرار واخلال
تسهيلا للامر على الطلاب وتقديما لما يتوقف عليه بعض مباحث
الكتاب والنسب بين كل اثنين منها يعلم مما كتب في مربع وقع
في ملتقى الخطين الخارجين من كل منهما اليه والمكتوب فيه القضية
المكتوبة في راس الجدول الطولاني الى ما كتب في مبدأ الجدول العرضي
فليعلم فيه العرضي اليها التي ليس عليها وما علم فيه لكل القضايا
من الجدول العرضي القايس على نسبة كل الطوليات اليه كالممكنة العامة
حذفت عن التوسط وما علم فيه انه لبعض القضايا من الجدول العرضي
حذفت فيه ذلك البعض عن الطولي ولهذا صار مضرسا وما علم
فيه لا لكلها من الجدول الطولي كالضرورية المطلقة حذفت
عن العرضي لئلا يتكرر البيان والله على التكلان فصل في
بيان القضية الشرطية وهي ما لم يحكم فيها بثبوت شيء لشيء او سلبه
عنه كما مر بل حكم فيها اما بتعلق فيه لا لنسبة اخرى بطريق اللزوم
او بالاتفاق واما بنفيها اي نفي التعلق اللزومي او الاتفاقي فتلك القضية
اما متصلة وذلك ان حكم فيها اي في القضية الشرطية التي هي مركبة من
القضيتين بالقوة كما مر في ثبوت نسبة كانت بين موضوع التالي و
محموله على تقدير ثبوت نسبة اخرى التي هي بين موضوع المقدم
ومحموله وهي المتصلة الموجبة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود فان الحكم فيها بثبوت نسبة الوجود الى النهار على

بدل في ملتقى ؟

عنها

تقدير ثبوت نسبة الطلوع الى الشمس والحكم فيها بالاتصال بهذه النسبة الاتصالية
سميت بالمتصلة او حكم فيها بنفيه اي نفي النسبة بين موضوع التالي
ومحموله على تقدير ثبوت النسبة بين موضوع المقدم ومحموله وهي
المنفصلة السالبة ثم هذه المتصلة لزومية ان كان ذلك الاتصال الذي
هو عبارة عن ثبوت التالي على تقدير ثبوت المقدم او سلبه لعلاقة
بين المقدم والتالي توجب العلاقة ذلك وهي شيء في المقدم تستصحب
التالي لان يكون علة له كما مر او معلولا كقولنا ان كان النهار
موجودا فالشمس طالعة او يكونا معلولي علة واحدة كقولنا ان كان
النهار موجودا فالعالم مضيء وكالمتضائفين وهو ان يكون الامران
بحيث يكون تعقل كل منهما موقوفا الى الآخر كقولنا ان كان زيد
ابا لعمرو وعمرو ابنه والا اي وان لم يكن الحكم بالاتصال فيها
او سلبه لعلاقة بل بمجرد اتفاق صدق التالي عند صدق المقدم
فاتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق لانه
لا علاقة بين ناهقية الحمار وناطقية الانسان حتى يجوز العقل
تحقق كل واحد منهما بدون الآخر وليس فيها الا توافقهما
على الصدق واما منفصلة وذلك ان حكم فيها اي في القضية بتنافي
نسبتين اي تنافي النسبة بين الموضوع المقدم ومحموله ونسبة
بين موضوع التالي ومحموله وذلك اذا كانت المنفصلة موجبة
كقولنا العدد اما زوج او فرد فان الحكم فيها بثبوت التنافي بين

نسبة العدد الى الزوجية ومن نسبته الى الفردية فلا تجوز اجتماعهما ولا
ارتفاعهما والحكم فيها بالانفصال بهذه النسبة عن الآخر سميت بالمنفصلة او حكم
فيها على لا تنافيهما اي عدم تنافي النسبتين المذكورتين وذلك
اذا كانت المنفصلة اسود او كاتبا فان الحكم فيها بعدم تنافي نسبة الكتابة الى
الى الاسود ونسبة الكتابة فيجوز اجتماعهما وتجوز ارتفاعهما وثبوت هذا
التنافي او سلبه اما ان يكون صدقا وكذبا معا اي حكم بانهما لا يصدقان
ولا يكذبان وهي المنفصلة الحقيقية ومثالها في الموجبة والسالبة كما مع
ما مر ولما كان الانفصال الحقيقي ان لا يجتمع الطرفان ولا يفترقان
اصلا في الحقيقة الموجبة كذلك سميت بها او يكون الحكم بالتنافي بينهما
صدقا فقط اي حكم بانهما لا يصدقان معا ويحتمل ان يكذبا فمانعة
الجمع وهي اما موجبة كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا فان
الحكم فيها بتنافي نسبة الشيء الى الشجر ونسبته الى الحجر في الصدق فقط فلا
يصدقان معا وقد يكذبان بان يكون هذا الشيء حيوانا واما سالبة
كقولنا ليس هذا الشيء اما ان يكون لا شجرا او اما ان يكون لا حجرا
فان الحكم فيها بعدم التنافي بين نسبتين في الصدق فقط فيجوز
اجتماعهما بان يكون حيوانا ولا يجوز ارتفاعهما والا لكان شجرا او حجرا
ولما كان موجبتها منع الجمع سميت به او يكون الحكم بالتنافي بين النسبتين
كذبا فقط اي حكم بانهما لا يكذبان وقد يصدقان فمانعة الخلو وهي
اما موجبة كقولنا هذا الشيء اما ان يكون حيوانا او اسود فان
لا

سالبة كقولنا ليس اما
ان يكون الانسان

الحكم فيهما تنافي نسبة الانسان الى الحيوان ونسبته الى الاسود في الكذب فقط
فلا يجوز ارتفاعهما عن الانسان ويجوز اجتماعهما فيه واما السالبة
كقولنا ليس البتة الانسان اما ان يكون روميا او زنجيا فان
الحكم فيها بعدم تنافي هذين النسبتين في الكذب فقط فلا يجوز اجتماعهما
في الانسان ويجوز ارتفاعهما عنه ولما كان في موجبتها منع الخلو عن
الطرفين سميت به وكل منها اي من المنفصلات الثلث اما ان
يكون عنادية اي يكون بين المقدم والتالي عناد ومنافاة بحسب
الذات او اتفاقية لانه ان كان التنافي بين النسبتين اللتين ذكرهما لذات
الجزئين اي يقتضي ذات الجزئين ان يكون بينهما عناد ومنافاة فهي
عنادية سواء كان التنافي ثبوتا او انتفاء معا كما في الفرد والزوج
في الحقيقية او ثبوتا فقط كما بين الشجر والحجر في مانعة الجمع او انتفاء فقط
كما بين الحيوان واللااسود في مانعة الخلو وكذا في الامثلة التي
ذكرناها اما مر وبالجملة لزم في العنادية الحقيقية ان يكون كل واحد منهما
نقيضا للآخر ككون العدد زوجا او ليس بزوج او مساويا لنقيضه
لكونه زوجا او فردا فان الفرد مساو لسلب الزوجية وكذا العكس
حتى يمتنع اجتماعهما وارتفاعهما والا لزم اجتماع النقيضين او ارتفاعهما
ولزم في العنادية المانعة الجمع ان يكون كل واحد منهما اخص من نقيض
الآخر ككون الشيء شجرا او حجرا اخص من عدم كونه حجرا
وبالعكس حتى يمتنع اجتماعهما ضرورة ان صدق الاخص يستلزم صدق

فان كون الشيء حجرا ح

الاعم فيلزم صدق النقيضين ويجوز ارتفاعهما كما في الفرد واللازوج للمنفصل ولزم في
العنادية المانعة الخلو ان يكون كل واحد منهما اعم من نقيض الآخر ككون
الانسان حيوانا او اسود فان الحيوان اعم من اللااسود والاسود
اعم من اللاحيوان حتى يمتنع ارتفاعهما ضرورة ان ارتفاع الاعم يوجب
ارتفاع الاخص فيلزم ارتفاع النقيضين ولا يمتنع اجتماعهما كما في الحيوان والاسود
فيه كذلك الاعم والا اي وان لم يكن التنافي بين النسبتين لذات الجزئين بل يكون
التنافي بحسب الاتفاق فاتفاقية فكما في الحقيقية باتفاق في الصدق والكذب معا الا ان
الاتفاق كقولنا للاسود اللاكاتب اما ان يكون هذا اسود او كاتبا فانه
لا منافاة بين مفهومي الاسود والكاتب لكن اتفق تحقق السواد وانتفاء
الكتابة بهذه المادة فلا يصدقان لانتفاء الكتابة ولا يكذبان
لوجود السواد ولم يكن في مانعة الجمع بينهما تناف في الصدق فقط الا بطريق الاتفاق
كقولنا فيه اما ان يكون هذا لا اسود او كاتبا لان للااسود والكاتب
لا يمكن ان يصدقا فيه والا اجتمع النقيضان ولكن يكذبان فيه لتحقق
اللااسود والكتابة معا فيه في الواقع وفي مانعة الخلو لم يكن بينهما تناف
في الكذب فقط الا بطريق الاتفاق كقولنا اما ان يكون هذا اسود
او لا كاتبا لانهما لا يكذبان والا ارتفع النقيضان ويصدقان معا
لوجود السواد واللاكتابة معا فيه بحسب الواقع ثم اعلم ان الشرطية
كالحملية تنقسم الى المحصورة كلية او جزئية والى شخصية ومهملة وكما ان الكلية الحملية
باعتبار كلية الحكم بثبوت المحمول لكل فرد من الموضوع ايجابا او سلبا كذلك الشرطية باعتبار

لا باح

بحسب ح

كلية الموضوع والمحمول كذلك كلية الشرطية كلية الحكم بالاتصال او الانفصال في
جميع الازمان و على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم لا بحسب
المقدم او التالي ولم يعتبروا ذلك التقسيم الا في المتصلة اللزومية والمنفصلة العنادية
اذ لم يكن للاتفاقيات كثير فائدة في المطالب وكان التعميم الحكم في القضية
الشرطية المتصلة اللزومية والمنفصلة العنادية ان كان على جميع تقادير
وقوع المقدم في جميع الازمان و على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم
وان كانت هذه الاوضاع محالة في انفسها ليشملها اذا كان المقدم كاذبا — الاوضاع ح
كقولنا كلما كان زيد فرسا فهو حيوان فان معناه ان حيوانية زيد
لازم لفرسيته في كل وضع لا ينافي فرسيته مثل كونه ناهقا او صاهلا او قائما
او قاعدا او كون الشمس طالعة او غاربة او غيرها وان كانت هذه الاوضاع
محالة في انفسها لاستحالة اتصاف زيد بالفرسية وكونها كلية اما متصلة
كقولنا كلما كان زيد انسانا فهو حيوان فان الحكم فيه على لزوم
حيوانية زيد لانسانيته في كل الازمان ومع كل الاوضاع المتقدمة
واما منفصلة كقولنا دائما اما ان تكون الشمس طالعة او لا تكون فان الحكم فيها
بتنافي طلوعها وعدمه في جميع الازمان والاوضاع الممكنة المذكورة وسور
الموجبة الكلية المتصلة كلما ومهما ومتى وفي المنفصلة دائما وقدم مثالها — المنفصلة ح
وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة كقولنا في المتصلة ليس البتة ان كانت
الشمس طالعة فالليل موجود وفي المنفصلة ليس البتة اما ان تكون الشمس طالعة
واما ان يكون النهار موجودا او كان الحكم في القضية الشرطية المتصلة — المنفصلة ح

اللزومية والمنفصلة العنادية على بعضها اي بعض تقادير الاوضاع المقدم
وبعض ازمانه مطلقا اي بدون التقييد بوضع معين او وقت معين
بل يكون الحكم على بعض اوضاع او اوقات غير معينة فجزئية اما متصلة كقولنا
قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا فان الحكم بلزوم انسانية
الشيء على بعض تقادير اوضاع حيوانيته وازمانه وهو كونه ناطقا لكن
لم يعين هذا الوضع والزمان في القضية بل اطلق فيكون متصلة جزئية واما
منفصلة كقولنا قد يكون اما ان يكون الشيء جمادا او ناميا فان العناد
بينهما انما هو يكون على بعض تقادير اوضاع الشيء وازمانه وهو كونه [illegible] — من العنصريات ح
[illegible] ولم يعين هذا الوضع فيكون منفصلة جزئية وسور الموجبة الجزئية في المتصلة
والمنفصلة قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود وفي المنفصلة — قد يكون كما مر وسور السالبة الجزئية فيهما قد لا يكون كقولنا في المتصلة ح
قد لا يكون اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا
او كان الحكم في الشرطية المذكورة على بعض تقادير المقدم وبعض ازمانه
لكن لا مطلقا بل معينا ببعض الازمان والاوضاع فشخصية اما متصلة
كقولنا في بعض الازمان ان جئتني اليوم اكرمتك وفي بعض الاوضاع — ان جئتني ح
ان جئتني راكبا اكرمتك واما منفصلة كقولنا في الزمان في هذا اليوم
زيد اما ان يموت او يصح وفي بعض الاوضاع وفي هذه الدار
اما ان يكون زيد او عمرو او لا اي وان لم يكن الحكم فيها على جميع
تقادير المقدم ولا على بعض تقادير المقدم مطلقا ولا على بعض تقادير معينا
بل الحكم فيها على تقادير وقوع المقدم سواء كان جميعا او بعضا مطلقا

منفصلة

او معين فمنها اما متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما
كقولنا العدد اما ان يكون زوجا او فردا وليطلب ولو اداة الاتصال
واداة الانفصال للاتصال والانفصال واعلم ان طرفي القضية الشرطية يسميان بالمقدم
والتالي وان لم يكونا قضيتين بالفعل لعدم الاذعان فيهما لكنهما في الاصل
متصلة كانت او منفصلة قضيتان ما تشتملان على الايقاع والانتزاع الا انهما
في الاصل قضيتان حمليتان كقولنا كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان
فانه مركب من قولنا الشيء انسان وهو حيوان وكلاهما قضيتان
حمليتان او قضيتان متصلتان كقولنا كلما كان ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود فكلما لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا فانها
مركبة من قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما لم تكن الشمس
طالعة لم يكن النهار موجودا او هما قضيتان منفصلتان او منفصلتان
منفصلتين كقولنا كلما كان دائما اما ان يكون العدد زوجا واما ان
يكون فردا فانها مركبة من منفصلتين كما لا يخفى او قضيتان مختلفتان
في الحمل والاتصال والانفصال يتصور منه ستة صور وذلك لان المقدم
لو كان حملية فالتالي اما متصلة او منفصلة ولو كان متصلة فالتالي
اما منفصلة او حملية ولو كان منفصلة فالتالي اما متصلة او حملية فعليك
باستخراج امثلتها وامثلة الشرطية المنفصلة المركبة من هذه القضايا
وما لم يكن فيها كثير تعلم فلم نطول بذكرها الكتاب الا انها اي طرفا
الشرطية اللتين في الاصل قضيتان خرجتا بزيادة اداة الاتصال

بدل
اداة

ىما

وامثالهما

وهي كما علمت كلما ومهما وامثالهما او اداة الانفصال وهي اما واما وقد تكون
كما فصل عن التمام اي القضية التامة فان القضية التامة ما يشتمل على
الحكم اعني الاذعان وقد زال عنهما بالتعلق من هذه الادوات

عن

فصل

في بيان التناقض بين القضايا وهو اختلاف القضيتين احتراز عن اختلاف
غير القضيتين كالمفردين والمفرد والقضية والمراد اختلافهما بالسلب والايجاب
بان يكون احديهما موجبة والاخرى سالبة ولا تحتاج الى التقييد فانه
يفهم من قوله بحيث يلزم لذاته من صدق كل واحد من القضيتين كذب
القضية الاخرى وبالعكس اي يلزم لذاته من صدق الاخرى كذب الاولى
كقولنا زيد انسان وزيد ليس بانسان فان وقوع كل واحد منهما
تقتضي لذاته عدم وقوع الاخرى واحترز بذلك عن اختلاف قضيتين
لا تقتضي لذاته صدق احديهما كذب الاخرى بل بواسطة امر آخر
والخصوصية من المادة فالاول كقولنا زيد انسان زيد ليس بناطق
فانه انما تقتضي صدق احديهما كذب الاخرى بواسطة مساواة الناطق
للانسان ولم يعتبر ذلك لان المساويات كثيرة فيعسر ضبط التناقض
لكن ربما اطلق التناقض المساوية اذا اتحد الموضوع والمحمول كما سبق
والثاني كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان
وبعض الانسان حيوان وبعض الحيوان ليس بانسان فان تنافي
الصدق والكذب بينهما انما هو بحسب خصوصية المادة لا لذاته
الاختلاف بين القضيتين الكليتين والجزئيتين لان الكليتين قد تكذبان

بدل
وبعض الانسان ليس
بحيوان صح

كقولنا كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان والجزئيتين قد
تصدقان كقولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان
ولا بد في تحقق التناقض بين القضيتين مطلقا من الاختلاف المحصورتين
في الكيف اي الايجاب والسلب لم يتناقضا فلم يلزم من صدق احدهما
كذب الاخرى وفي بعض النسخ في الكيف موخرا عن الكم ولا شيء
فانه لا بد في تحقق التناقض في جميع القضايا بخلاف الاختلاف في
الكم فانه في المحصورات فهو اولى بالتقديم ليطابق الكلام النسخ القديم
ولا بد في تحقق المحصورات من الاختلاف في الكيف والاختلاف في
الكم ايضا في الكلية والجزئية فانهما لو كانتا كليتين او جزئيتين لم يتناقضا
لجواز كذب الكليتين وصدق الجزئيتين كما مر فيكون نقيض الموجبة
الجزئية الكلية السالبة الجزئية وبالعكس ونقيض السالبة الكلية الموجبة
الجزئية وبالعكس ولا بد في تحقق التناقض الموجهات من الاختلاف في الكيف و
الاختلاف في الجهة ايضا لانهما لو اتحدتا في الجهة لم يتناقضا اذ يكذب الضروريتان
في مادة الممكنة كقولنا كل انسان كاتب بالضرورة وليس كل انسان
كاتبا بالضرورة لان ايجاب الكتابة وسلبها للانسان ليس بضروري
مطلقا ويصدق الممكنات فيها كقولنا كل انسان كاتب
بالامكان وليس كل انسان كاتبا بالامكان ولا بد من الاتحاد في طرفي القضيتين
فيما عداها اي المذكورات وهي ثمانية الاول وحدة الموضوع اذ لا تناقض
عند اختلافه كقولنا زيد قائم وعمرو ليس بقائم والثاني وحدة المحمول فانه

في جميع القضايا فانهما لو لم يختلفا بالايجاب والسلب ح

لا بد ح

لا تناقض لدى اختلافه كقولنا زيد قائم زيد ليس بقاعد والثالث وحدة
الشرط لعدم التناقض عند اختلافه كقولنا الجسم مفرق للبصر اي بشرط كونه ابيض
وليس بمفرق للبصر كونه اسود والرابع وحدة الكل والجزء فانه اذا اختلفت
الكل والجزء لم يتناقضا كقولنا الزنجي اسود اي بعضه الزنجي ليس باسود اي كله
والخامس وحدة الزمان اذ لا تناقض عند اختلافه كقولنا زيد قائم اي
ليلا وزيد ليس بقائم اي نهارا والسادس وحدة المكان فلو لم تتحد فيه
لم يتناقضا كقولنا زيد جالس اي في الدار وزيد ليس اي في السوق والسابع
وحدة الاضافة فلو اختلفتا كقولنا زيد اب اي لعمرو وزيد ليس باب اي لبكر
لم يتناقضا والثامن وحدة الفعل والقوة فلو كانت في احديهما بالفعل
والاخرى بالقوة كقولنا الخمر في الدن مسكر اي بالقوة وليس بمسكر اي بالفعل
فلا يتناقضان في القضية الشخصية بشرط اختلاف واحد مع ثمانية الاتحادات
وفي المحصورة بهذه التسعة مع الاختلاف في الكم وفي الموجهة بهذه العشرة مع الاختلاف
في الجهة ولم يعتبر المحققون الا هذه الوحدة في الجزئية فيكون داخلا فيها واعلم ان الامر
كان في اخذ التناقض لكنهم نقلوا في الموجهات لتسهيل الاستعمال وقد تم
ههنا البسائط فقال في النقيض للضرورية المطلقة الموجبة والسالبة الممكنة
العامة السالبة والموجبة لان الامكان العام هو سلب الضرورة عن الجانب
المخالف فيكون الحكم في الممكنة العامة السالبة بسلب الضرورة عن جانب
الايجاب وهو نقيض ضرورة الايجاب التي هي مفهوم الضرورية المطلقة الموجبة
وكذلك الحكم في الممكنة العامة الموجبة بسلب الضرورة عن جانب السلب

اي بشرط ح

بجالس ح

كافيا ح

وهو نقيض ضرورة السلب بعينه التي هي مفهوم الضرورية المطلقة السالبة ومن
هذا البيان ظهر ان الضرورة بعينها للممكنة ايضا والنقيض للدائمة المطلقة
الموجبة السالبة المطلقة العامة السالبة والموجبة لان رفع الايجاب في كل الاوقات
الذي هو مفهوم الدائمة المطلقة الموجبة يناقضه السلب في بعض الاوقات
وهو مفهوم السالبة المطلقة والسلب في كل الاوقات الذي هو مفهوم
الدائمة السالبة يناقضه الايجاب في بعضها وهو مفهوم المطلقة الموجبة
وانما قلنا يناقضه ولم نقل نقيضه فان نقيض دوام الايجاب سلب
الدوام ويلزمه السلب في بعض الاوقات وكذا نقيض السلب دوام عدم دوام ٢
السلب والثبوت في البعض لازم له فيكون ذلك كما قال النقيض
على لازمه والنقيض للمشروطة العامة الحينية الممكنة وهي قضية حكم فيها بسلب
الضرورة بحسب الوصف عن الجانب المخالف كقولنا كل من به ذات
الجنب يمكن ان يسعل في بعض اوقات كونه مجنوبا وذلك لان نسبتها الى
المشروطة ونسبة الممكنة العامة الى الضرورية المطلقة فكما ان الضرورة بحسب العامة ٢
الذات يناقض سلب الضرورة بحسب الذات كذلك الضرورة بحسب
الوصف والنقيض للعرفية العامة الحينية المطلقة وهي التي حكم فيها
بالثبوت والسلب بالفعل في بعض اوقات وصف الموضوع [؟]
ما مر فهي مطلقة عامة بحسب الوصف ونسبتها الى العرفية العامة نسبة
المطلقة الى الدائمة فكما ان الدوام بحسب الذات ينافيه الاطلاق
بحسبها كذلك الدوام بحسب الوصف ينافيه الاطلاق بحسبه ولم يذكر

نقيض

والمنتشرة المطلقة ٢

نقيض الوقتية المطلقة تبعا للشمسية لكن ذكرها في الموجهات يقتضي
ان يبين نقيضها ايضا فاعلم ان نقيض الوقتية المطلقة الممكنة الوقتية
وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة عن الجانب المخالف في وقت معين
وذلك لان الضرورة بحسب الوقت المعين يناقض سلب
الضرورة بحسب ذلك الوقت وان نقيض المنتشرة المطلقة الممكنة
الدائمة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة عن الجانب المخالف في بعض
جميع الاوقات وهما متناقضان جزما وبعد الفراغ عن بيان نقائض
البسائط يبين نقائض المركبات ولما كان المركبة عبارة عن مجموع
قضيتين مختلفتين بالايجاب والسلب فنقيضها رفع ذلك المجموع
اعم من ان يكون برفع كليهما او برفع الجزء الايجابي او برفع الجزء
السلبي على التعيين لكن لم يكن كل واحد منها نقيض المركب اذ
قد يحصل رفع المجموع برفع الآخر فيكون اخص من نقيضه بل يكون
النقيض رفع احد الجزئين لا على التعيين وهو المراد من قوله والنقيض
للمركبة الموجبة هو المفهوم المردد بين نقيضي الجزئين اي لو اخذ نقيضا
الجزئين وركب منهما منفصلة مانعة الخلو وتقال يقتضي هذا المركب [؟]
هذا التقييد وذلك لان اخذ هذا المفهوم سهل بعد الاحاطة بحقائق المركبات
ونقائض البسائط فانك اذا علمت ان الوجودية اللادائمة
الموجبة مركبة من مطلقتين عامتين اولهما موافقة في الكيف
والاخرى مخالفة وعلمت ان نقيض المطلقة العامة الموافقة هو الدائمة

المخالفة ونقيض المطلقة المخالفة الدائمة صح

الموافقة علمت ان نقيض الوجودية اللادائمة اما الدائمة الموافقة واما الدائمة
المخالفة وهذا من قبيل اطلاق النقيض على لازمه لان نقيض المركبة
سلبها والمفهوم المردد لازم له فان نقيض قولنا كل انسان ضاحك
بالفعل لا دائما انه ليس كل كذلك بل اما ليس بعض الانسان ضاحكا دائما
او بعض الانسان ضاحك دائما فيكون قولنا ليس كل كذلك
نقيضه الصريح وقولنا بل اما ان يكون الخ مساوية لنقيضه لازمة
له لتصادقهما معه وهذه المنفصلة مانعة الخلو لامتناع حصول نقيض
المركب مع خلوه عن احد جزئي النقيضين ويمكن الجمع بارتفاع الجزئين
معا لكن هذا الحكم وهو ان مفهوم المردد نقيض للمركبة يصح مطلقا
في المركبة الكلية واما في المركبة الجزئية فلا بد ان يعتبر بالنسبة الى
كل فرد فرد لانا اذا قلنا بعض الانسان ضاحك بالفعل لا دائما
كان معناه ان بعض الانسان يثبت له الضحك في وقت وينتفي ولا يثبت
في وقت آخر فنقيضه انه ليس كذلك اذ لم يكن افراد الانسان بحيث
يكون ضاحكا في وقت ولا يكون ضاحكا في وقت آخر بل يكون كل واحد
من افراد الانسان اما ضاحكا دائما او ليس بضاحك دائما وهو
المراد بالترديد بين نقيضي الجزئين بالنسبة الى كل فرد فرد اي كل
واحد لا يخلو من نقيضهما فيقال في تلك المادة كل انسان
اما ضاحك دائما [illegible]
[illegible]

كل انسان كاتب بالامكان وليس كل انسان كاتب بالامكان فلا بد
من الاتحاد في القضيتين فيما عدا اثنا اي المذكورات وهي ثمانية ١ وحدة
الموضوع اذ لا تناقض عند اختلافه كقولنا زيد قايم عمرو ليس بقايم
٢ وحدة المحمول فانه لا تناقض عند اختلافه كقولنا زيد قايم زيد ليس بقاعد
٣ وحدة الشرط لعدم التناقض عند اختلافه كقولنا الجسم مفرق للبصر اي
بشرط كونه ابيض وليس بمفرق للبصر اي بشرط كونه اسود ٤ وحدة الكل
والجزء فانه اذا اختلف الكل والجزء لم يتناقضا كقولنا الزنجي اسود اي بعضه
الزنجي ليس باسود اي كله ٥ وحدة الزمان اذ لا تناقض عند اختلافه كقولنا زيد
قايم اي ليلا زيد ليس بقايم اي نهارا ٦ وحدة المكان فلو لم يتحد فيه
لم يتناقضا نحو زيد جالس اي في الدار زيد ليس بجالس اي في السوق ٧
وحدة الاضافة فلو اختلف الاضافة نحو زيد اب اي لعمرو زيد ليس باب
لبكر لم يتناقضا ٨ وحدة الفعل والقوة فلو كانت في احدهما بالفعل وفي
الاخرى بالقوة نحو الخمر في الدن مسكر اي بالقوة وليس بمسكر اي بالفعل
فلا تناقض [illegible] الشخصية بشرط اختلاف وحدة ثمانية اتحاد وفي
المحصورة [illegible] في الكم وفي الموجهة [illegible]
في الجهة ولم يعتبر المهملة لانها في قوة الجزئية فيكون التناقض فيها واعلم ان ما مر كان كافيا
في احد التناقض لكنهم فصلوا في الموجهات للتسهيل لا للاحتمال وقدم منها البسائط

محال والنقيض للضرورية المطلقة الموجبة والسالبة الممكنة العامة السالبة
والموجبة لان الامكان العام هو سلب الضرورة عن الجانب المخالف فيكون
الممكنة الممكنة العامة السالبة بسلب الضرورة عن جانب الايجاب وهو نقيض ضرورة
الايجاب التي هي مفهوم الضرورية المطلقة الموجبة وكذلك الحكم في الممكنة العامة
الموجبة بسلب الضرورة عن جانب السلب وهو نقيض ضرورة السلب التي هي
مفهوم الضرورية المطلقة السالبة ومن هذا البيان ظهر ان الضرورية نقيضه
للممكنة ايضا والنقيض للدائمة المطلقة الموجبة والسالبة المطلقة العامة السالبة
والموجبة لان الايجاب في كل الاوقات الذي هو معنى الدائمة المطلقة الموجبة
ينافيه السلب في بعض الاوقات وهو مفهوم السالبة المطلقة والسلب في كل الاوقات
الذي هو معنى الدائمة السالبة ينافيه الايجاب في بعضها وهو مفهوم المطلقة
الموجبة واما انها ينافيه ولم يحل مناقضة فان نقيض دوام الايجاب سلب الدوام
ويلزمه السلب في بعض الاوقات وكذا نقيض دوام السلب عدم دوام السلب
والثبوت في البعض لازم له فيكون ذلك مما يقال النقيض على لازمه والنقيض
للمشروطة العامة الحينية الممكنة وقضية حكم فيها بسلب الضرورة بحسب الوصف عن
الجانب المخالف كقولنا كل ذي ذات الجنب يمكن ان يسعل في بعض اوقات
كونه مجنوبا وذلك لان نسبتها الى المشروطة العامة نسبة الممكنة العامة الى الضرورية
المطلقة فكما ان الضرورة بحسب الذات يناقض سلب الضرورة بحسب الذات كذلك

الضرورة

الضرورة بحسب الوصف يناقض سلب الضرورة بحسب الوصف والنقيض للعرفية
العامة الحينية المطلقة وهي التي حكم فيها بالثبوت او السلب بالفعل في بعض
اوقات وصف الموضوع ومثالها ما مر فهي مطلقة عامة بحسب الوصف
ونسبتها الى العرفية العامة نسبة المطلقة الى الدائمة فكما ان الدوام
بحسب الذات ينافي الاطلاق بحسبها كذلك الدوام بحسب الوصف ينافي
الاطلاق بحسبه ولم يذكر نقيض الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة تبعا
للشمسية لكن لما ذكرهما في الموجهات سعى لمن سعى ان يبين نقيضهما
ايضا فاعلم ان نقيض الوقتية المطلقة الممكنة الوقتية وهي التي حكم فيها
بسلب الضرورة عن الجانب المخالف في وقت معين وذلك لان الضرورة
بحسب الوقت المعين يناقض سلب الضرورة بحسب ذلك الوقت ونقيض المنتشرة
المطلقة الممكنة الدائمة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة عن الجانب
المخالف في جميع الاوقات لان الضرورة في وقت ما وسلبها في جميع
الاوقات لا يجتمعان فيتناقضان صدقا وبعد الفراغ عن بيان نقائض البسائط
من قضايا المركبات ولما كان المركب عبارة عن مجموع قضيتين مختلفتين
بالايجاب والسلب فنقيضها رفع ذلك المجموع اعم من ان يكون برفع كليهما او
برفع الجزء الايجابي او برفع الجزء السلبي على التعيين لكن لم يكن كل واحد منهما
نقيضا للمركب وقد يحصل رفع المجموع برفع الآخر فيكون اخص من نقيضه فلا يكون

بعينه رفع احد الجزئين مطلقا التعبير وهو المراد من قوله والنقيض للمركبة الموجبة
والمفهوم المردد من نقيضي الجزئين اي يوجد نقيضا الجزئين ويركب منهما
منفصلة مانعة الخلو ويقال نقيض هذه المركب اما هذا النقيض او ذاك وواحد
هذا المفهوم سهل بعد الاحاطة بحقائق المركبات ونقائض البسائط قابل
اذا علمت ان الوجودية اللادائمة الموجبة مركبة من مطلقتين عامتين او
بينهما رابعة في الكيف واخرهما مخالفة وعلمت ان نقيض المطلقة العامة الموافقة
الدائمة المخالفة وعلمت ان نقيض المطلقة المخالفة الدائمة الموافقة علمت ان نقيض
الوجودية اللادائمة اما الدائمة الموافقة واما الدائمة المخالفة وهذا من قبيل
اطلاق النقيض على لازمه لان نقيض المركبة سلبها والمفهوم المردد
لازم له فان نقيض قولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا دائما انه ليس كذلك
بل اما ليس بعض الانسان ضاحكا دائما او بعض الانسان ضاحك دائما
فيكون قولنا ليس كذلك نقيضه الصريح وقولنا بل اما ان يكون الخ مساويا لنقيضه اللازمة
للصادقة معه وهذه المنفصلة مانعة الخلو عن احد هذين النقيضين لامتناع
حصول نقيض المركب مع الخلو عن احد هذين النقيضين ويمكن الجمع بينهما
الجزئين معا لكن هذا الحكم وهو ان المفهوم المردد نقيض للمركبة يصح مطلقا في المركبة
الكلية واما في المركبة الجزئية فلا بد ان يعتبر النسبة الى كل فرد فرد لا دائما اذا قلنا

بعض

بعض الانسان ضاحك بالفعل لا دائما كان معناه ان بعض الانسان
ثبت له الضحك في وقت معين ولا يثبت له في وقت اخر فنقيضه انه ليس
كذلك واذا لم يكن بعض افراد الانسان بحيث يكون ضاحكا في وقت ولا
يكون ضاحكا في وقت اخر يكون كل واحد من افراد الانسان اما ضاحكا
دائما او ليس بضاحك دائما وهو المراد بالترديد بين نقيضي الجزئين بالنسبة الى كل فرد
كل واحد واحد لا نجح من نقيضهما فيقال في نقيض المادة كل انسان اما ضاحك
دائما واما ليس بضاحك دائما واما اذا لم يعتبر بالنسبة الى كل فرد فلم يكن المفهوم
المردد نقيضا للجزئية لجواز كذب المركبة الجزئية مع كذب المفهوم المردد او يجوز ان يكون
المحمول ثابتا لبعض افراد الموضوع دائما ومسلوبا عن الافراد الباقية دائما فيكذب
الجزئية اللادائمة اذ لم يكن بعض افراد الموضوع بحيث يثبت له المحمول تارة ويسلب
عنه اخرى على هذا التقدير ويكذب ايضا كل واحد من الكليتين اللتين هما
نقيضا الجزئية اما الكلية الموجبة فلدوام سلب المحمول عن بعض الافراد واما الكلية
السالبة فلدوام ايجاب المحمول على بعض الافراد فصل في باب العكس المستوي والتحقيق
الحاصل من تبديل موضوع القضية بالمحمول والمحمول بالموضوع في اللفظ ويسمى ما
بالمعنى العكس النقيض وقد يطلق على نفس تبديل طرفي القضية بان يجعل ما هو الموضوع
في اللفظ محمولا والمحمول في اللفظ موضوعا وانما قلنا في اللفظ لان العكس لا يجعل ذات
الموضوع محمولا ووصف المحمول موضوعا بل يكون الموضوع فيه ذات المحمول في الاصل

والمحمول مفهوم الموضوع فيه ويشترط ان يكون مع بقاء الصدق اي يكون بحيث
لو فرض صدق الاصل يلزم صدق العكس لان العكس لازم للقضية ويستحيل
صدق الملزوم بدون صدق اللازم وظهر منه انه لا يلزم عدم انعكاس
الكواذب فانه لو فرض صدق كل حيوان انسان مثلا لصدق كل انسان
حيوان ولا يجب بقاء الكذب لجواز صدق اللازم وكذب الملزوم كقولنا
ان كان زيد حمارا كان حيوانا ويشترط ان يكون مع بقاء الكيف
اي السلب والايجاب بان الاصل ان كان موجبا كان العكس ايضا موجبا
وان كان سالبا كان سالبا اذ لو لم يكن موافقا فيه لم يلزم موافقته مع
الاصل في الصدق فان الموجب قد يختلف مع السالب وبالعكس اذ يصدق
كل انسان ناطق ولم يصدق بعض الناطق ليس بانسان ويصدق لا
شي من الانسان بفرس ولم يصدق بعض الفرس انسان فالموجبة سواء كانت
كلية او جزئية او مهملة فانها في حكم الجزئية وسواء كانت حملية او شرطية ولم
نذكر الشخصية لعدم الاعتداد بها في العلوم انما تنعكس الى موجبة جزئية ولا تنعكس
كلية لجواز عموم المحمول للموضوع في الحملية كقولنا كل انسان حيوان او عموم
التالي للمقدم في الشرطية كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالحرارة موجودة
فلو انعكست كلية لزم صدق الخاص على كل افراد العام ولما لم تنعكس
الموجبة الكلية موجبة كلية في هذه المادة لم يمكن الحكم بانها تنعكس كلية

اذ قواعد المنطق كلية والسالبة الكلية سواء كانت حملية كقولنا لا شي من الانسان
بحجر او شرطية كقولنا ليس البتة ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود تنعكس سالبة
كلية كقولنا لا شي من الحجر بانسان وليس البتة ان كان الليل موجودا فالشمس طالعة
والا اي وان لم تنعكس الى سالبة كلية تنعكس الى نقيضها فينعكس الى بعض
من الانسان حجر الى بعض الحجر انسان ويلزم سلب الشي عن نفسه فانه لو جعل
صغرى لقولنا لا شي من الانسان بحجر بان يقال بعض الحجر انسان ولا شي
من الانسان بحجر ينتج بعض الحجر ليس بحجر وهو باطل بالبديهة والسالبة الجزئية لا تنعكس
الى شي من القضايا اصلا لا الكلية ولا الجزئية لا تنعكس الى شي من القضايا
الخاصتين كما سيتبين في عكس النقيض ولعل الحكم بعدم الانعكاس بالكلية
لعدم كلية الانعكاس في جزئية كما مر وذلك لجواز عموم الموضوع للمحمول في
الحملية كقولنا بعض الحيوان ليس بانسان فانها لا يمكن ان ينعكس الى قولنا
بعض الانسان ليس بحيوان والا لزم سلب الخاص عن العام وهو باطل او عموم
المقدم للتالي في الشرطية كقولنا قد لا يكون اذا كانت الحرارة موجودة كانت
الشمس طالعة فانها لا يمكن ان ينعكس الى قولنا قد لا يكون اذا كانت الشمس
طالعة كانت الحرارة موجودة والا لزم وجود الملزوم بدون وجود اللازم هذا
بيان انعكاس القضايا بحسب مجرد مفهوم القضية واما انعكاسها بحسب
الجهة فمن القضايا الموجبات كلية كانت او جزئية تنعكس الدائمتان

وهما الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة والعامتان وهما المشروطة العامة
والوقتية العامة الموجبات كليات كانتا او جزئيات حينية مطلقة موجبة
جزئية فانه اذا صدق كل ج ب او بعض ج ب باحدى الجهات الاربع
بالضرورة مطلقا او دائما مطلقا او بالضرورة ما دام ج او بالدوام
ما دام ج وجب ان يصدق بعض ب ج حين هو ب التي هي الحينية المطلقة
والا لصدق نقيض الحينية المطلقة التي من العرفية العامة وهي قولنا لا شيء من
ب ج دائما ما دام ب واذا انضم هو مع الاصل حتى صار قياسا بان يقال
كل ج او بعض ج ب باحدى الجهات ولا شيء من ب ج دائما ما دام ب
ينتج لا شيء من ج ج دائما ان كان الاصل ضروريا او دائما او ما دام ج
ان كان احدى العامتين وهذه المحالات انما من نقيض العكس والعكس حق
وتنعكس الخاصتان وهما المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة الموجبتان الكليتان
او الجزئيتان حينية لا دائمة موجبة جزئية وهي ما ليحكم فيها بثبوت المحمول
للموضوع بالفعل في بعض احيان وصف الموضوع لا دائما فانه اذا صدق كل
ج ب او بعض ج ب بالضرورة او دائما ما دام ج لا دائما صدق بعض ب ج
حين هو ب لا دائما اما الحينية المطلقة وهي بعض ب ج حين هو ب فلانها لازمة
للعامتين اللتين هما لازمتا الخاصتين ولازم اللازم لازم واما اللادوام
فلانه لازم للعامتين لبعض الذات التي صدق عليها ج وصدق عليها ب

ب ما دام ج لا دائما بعد ذلك وهو ظاهر وكان د ليس ج بالفعل
والا لكان بعضه وهو د ج دائما فيكون ب دائما ايضا لانا نحكم في
الاصل بانه ب ما دام ج ويكون ج دائما فيكون ب دائما ايضا لانا حكمنا
في الاصل بانه ب ما دام ج ويكون ج دائما فيكون ب دائما وقد لم يكن
ب لا دائما هذا خلف واذا صدق عليه انه ب وليس ج بالفعل صدق بعض
ب ليس ج بالفعل وهو مفهوم اللادوام المعكوس وتنعكس الوقتيتان اي الوقتية
والمنتشرة الموجبتان سواء كانتا مطلقتين او خاصتين كليتين او جزئيتين
مطلقة عامة فلو قال الوقتيات لكان اولى ولعله اراد منهما الخاصتين ولم
يذكر المطلقتين معا للتسمية كما مر في النقائض وتنعكس المطلقة العامة الوجوديتان
اللادائمة واللاضرورية الموجبتان الكليتان او الجزئيتان مطلقة عامة ايضا
وتنعكس المطلقة العامة مطلقة عامة ايضا فانه اذا صدق كل ج ب باحدى
الجهات السبع المذكورة فيصدق بعض ب ج بالاطلاق العام والا لصدق
نقيضه وهو لا شيء من ب ج دائما واذا انضم ذلك الى صغرى الاصل بان يقال
كل ج ب باحدى الجهات السبع ولا شيء من ب ج دائما ينتج لا شيء من ج ج دائما
وهو محال ولا عكس للممكنتين الموجبتين الكليتين او الجزئيتين على المذهب
المنصور لان المعتبر في الوصف العنواني على وصف الموضوع ان يكون
بالفعل كما هو رأي الاصح وعلى رأي الشيخ فمفهوم الاصل فيها ان ما هو ج بالفعل ب

بالامكان ويجوز ان يكون ب بالامكان ولا يخرج من القوة الى الفعل
اصلا فلا يصدق الحكم واما على المذهب الصحيح وهو ما اذا اعتبر وصف
الموضوع بالامكان كما هو مذهب الفارابي فيعكس الممكنتان الموجبتان
كلية او جزئية الى ممكنة موجبة جزئية لان مفهومهما ان ما هو ج بالامكان فهو ب
بالامكان فما هو ب بالامكان لا محالة ومن القضايا الموجهة التي تنعكس كلية
تنعكس الدائمتان اي الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة السالبتان الكليتان
دائمة مطلقة سالبة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما لا شيء من ج ب
وجب ان يصدق دائما لا شيء من ب ج والا فيصدق نقيضه وهو بعض
ب ج بالاطلاق واذا انضم الى الاصل بان يقال بعض ب ج بالاطلاق
ولا شيء من ج ب بالضرورة او دائما ينتج بعض ب ليس ب بالضرورة
او دائما وهو محال وتنعكس العامتان اي المشروطة العامة والعرفية العامة
السالبتان الكليتان عرفية عامة سالبة كلية لانه متى صدق بالضرورة
او دائما لا شيء من ج ب ما دام ج صدق دائما لا شيء من ب ج ما دام ب
والا فيصدق بعض ب ج حين هو ب لانه نقيضه واذا انضم مع الاصل
بان يقال بعض ب ج حين هو ب وبالضرورة او دائما لا شيء من ج ب
ما دام ج ينتج بعض ب ليس ب حين هو ب وهو محال وتنعكس الخاصتان
وهما المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة السالبتان الكليتان عرفية عامة سالبة

كل

كلية لا دائما اي مقيدة باللادوام كما في العرفية الخاصة لكنها مخصوص باللادوام
في البعض فيكون مطلقة عامة جزئية موجبة اما صدق العرفية العامة فهي ذا لا
شيء من ب ج ما دام ب فلانها لازمة للعامتين واللازم للعام لازم للخاص
واما اللادوام في البعض فلانه لو لم يصدق بعض ب ج بالفعل الذي هو
مفهوم لادوام البعض لصدق نقيضه وهو لا شيء من ب ج دائما فيعكس
الى لا شيء من ج ب دائما وقد كان لادوام الاصل اي في المشروطة الخاصة كل
ج ب بالفعل هذا خلف ولم يعتبر اللادوام في الكل فانه قد يتخلف ولا
يكون كليا اذ يصدق لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع دائما ما دام كاتبا
لا دائما ويكذب لا شيء من الساكن بكاتب دائما ما دام ساكنا لا دائما لكذب
اللادوام الكلي وهو كل ساكن كاتب بالاطلاق اذ يصدق نقيضه وهو بعض
الساكن ليس بكاتب دائما لان من الساكن ما هو ساكن دائما كالارض والسماء في
انعكاس الكل اي كل واحد من هذه القضايا الى القضايا التي ذكرناها
ان نقيض العكس اذا انضم مع الاصل حتى صار قياسا ما ينتج المحال وهو سلب
الشيء عن نفسه كما مر في كل منها تفصيلا فيكون العكس حقا هذا وانت تعرف
انه لا يبطل ذلك في انعكاس الخاصتين الموجبتين بحسب اللادوام بل انما يتم
بالافتراض كما مر ولا يمكن ان يتم بالخلف والضم الا في الموجبة الكلية بان
يقال اذا صدق كل ج ب بالضرورة او دائما ما دام ج لا دائما وجب ان

يصدق بعض ج حين هو ب لا دائما اما الحينية المطلقة فلما عرف ولما اللادوام
فلان نقيضها ليس بعض ب ج بالفعل ولو لم يصدق ذلك الصدق نقيضه
وهو كل ب ج واذا انضم الى الجزء الثاني من الاصل وهو لا شي من ج ب
بالفعل ينتج لا شي من ب ب دائما هذا خلف ولا يتم في الجزئية لان
جزئها الجزء الثاني من الاصل قد يكون سالبة جزئية فلا يصلح كبرى
الشكل الاول اذ يشترط فيها الكلية والا بصغراها اذ يشترط فيها الايجاب
فلذلكم يعتبره ولا يطرد في انعكاس الخاصتين السالبتين ايضا فانهما
كما عرفت ينتج بالعكس ولكن امكن البيان فيها بالخلف والضم بان يقال
ضم نقيض اللادوام للعكس وهو لا شي من ج ب دائما الى اللادوام الاصل
وهو كل ج ب بالفعل هكذا كل ج ب بالفعل ولا شي من ب ج دائما
ينتج لا شي من ج ج دائما هذا ولا محيص عن هذا الايراد الا بان يقال
المراد بقولنا ان نقيض العكس مع الاصل ان نقيض العكس اذا اعتبر ولا
خط مع الاصل سواء كان بالانضمام اذ الافتراض والعكس ينتج المحال
ولا يخفى انه قد اعتبر في الافتراض والعكس نقيض العكس مع الاصل حتى
يتم الخلف والله اعلم ولا عكس للسوالب من القضايا السوالب الكلية الموجهة
وهي سبع الوقتيات اي المطلقتين والخاصتين والوجوديتان
والممكنتان والمطلقة العامة لنقيضها اي بواسطة النقض في بعض المواد والقواعد

كل

كل ويبانه ان اخص هذه القضايا الوقتية الخاصة وهي لا تنعكس لتناقضهما
في قولنا لا شي من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع لا دائما فانها صادقة
مع كذب اعم من عكسها وهو قولنا بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان
العام الذي هو اعم الجهات فكيف على الاخص لان كل منخسف فهو قمر بالضرورة
واذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم لانه لو انعكس الاعم لانعكس الاخص لان العكس لازم الاعم
والاعم لازم الاخص ولازم اللازم لازم فصل في بيان عكس النقيض
وهو على راي المتقدمين تبديل نقيضي الطرفين بان يجعل نقيض الجزء الثاني
جزءا اولا ونقيض الجزء الاول ثانيا مع بقاء الصدق كما عرف في العكس
المستوي وقد مع بقاء الكيف فاذا قلنا كل انسان حيوان كان عكسه
كل ما ليس بحيوان ليس بانسان والا فبعض ما ليس بحيوان انسان واذا انضم الى
الاصل هكذا بعض ما ليس بحيوان انسان وكل انسان حيوان ينتج بعض ما ليس بحيوان
حيوان وانه محال اولا ورد عليه انه لا يلزم من عدم صدق كل ما ليس بحيوان
ليس بانسان صدق بعض ما ليس بحيوان انسان يلزم صدق قولنا ليس بعض
ما ليس بحيوان ليس بانسان كان نقيض الموجبة الكلية السالبة الجزئية وهي اعم
من الموجبة الجزئية المعدولة التي ذكرت لان السالبة لا تستدعي وجود الموضوع
كما علمت وصدق الاعم لا يستلزم صدق الاخص خالفهم المتاخرون لم
يرد اعلى النقض على هذا الوجه بل غيروه بما اشار اليه العلامة بقوله و

من الاصل
او جعل نقيض الجزء الثاني من الاصل جزءا اولا وعين الجزء الاول من الاصل
جزءا ثانيا مع مخالفة العكس للاصل في الكيف ولما لم يكن العكس على مذهب
المتاخرين متعارفا بين المحصلين من القوم العلامة حكم العكس على مذهب القدماء
وقال حكم القضايا الموجبات المطلقة والموجهة ههنا اي في عكس النقيض
حكم القضايا السوالب المطلقة والموجهة في العكس المستوي حتى ان الموجبة
الكلية تنعكس كنفسها فانه اذا صدق كل ج ب انعكس الى قولنا كل ما ليس ب
ليس ج كما ان الموجبة الجزئية لا تنعكس لاحتمال صدق قولنا بعض الحيوان لا انسان
وكذب بعض الانسان لا حيوان وبالعكس اي حكم السوالب ههنا حكم الموجبات
في العكس المستوي فان السالبة كلية كانت او جزئية تنعكس الى سالبة جزئية فاذا
صدق لا شي من ج ب او ليس بعض ج ب فيصدق ليس بعض ما ليس ب ليس
ج والا فيصدق كل ما ليس ب ليس ج وينعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ج ب
وقد كان الاصل لا شي من ج ب او ليس بعض ج ب هذا خلف والبيان
في
والدليل على انعكاس القضايا بهذا العكس في المطلقة والموجهة هو البيان
العكس المستوي بما مر من برهان الخلف وضم نقيض العكس الى الاصل لينتج
كما مر في العكس المستوي وانت تعلم ان ذلك انما يتمشى في الموجبات و
السوالب قسم الخلف والانعكاس كما ظهر من الدلائل المذكورة اللهم الا ان

بما

بما قلنا في العكس المستوي من ان نقيض العكس اذا اعتبر ولاحظ مع الاصل سواء
كان بطريق الخلف والافتراض او العكس ينتج المحال والنقض الوارد على انعكاس
بعض القضايا بهذا العكس من التخلف في بعض المواد هو النقض الوارد على انعكاس
تلك بالعكس كالعديم وان اردت تفصيل ذلك في الموجبات فاعلم ان السوالب
ههنا كالموجبات هناك فينعكس الدائمتان والعامتان السالبتان الكليات
او الجزئيات الى الحينية المطلقة السالبة الجزئية فانه اذا صدق لا شي من ج ب
او ليس بعض ج ب بالضرورة او دائما او بالضرورة ما دام ج او بالدوام ما دام
ج وجب ان يصدق ليس بعض ما ليس ب ليس ج حين هو ليس ب والا لصدق
نقيضه وهو كل ما ليس ب ليس ج دائما ما دام ج وينعكس بعكس النقيض الى كل ج
ب دائما ما دام ج كما بين والاصل لا شي من ج ب او ليس بعض ج ب باحدى الجهات
الاربع هذا خلف وينعكس الخاصتان السالبتان الكليتان او الجزئيتان الى
حينية لا دائمة سالبة جزئية فانه اذا صدق لا شي من ج ب او ليس بعض ج ب بالضرورة
او دائما ما دام ج لا دائما لزم ان يصدق ليس بعض ما ليس ب ليس ج حين هو ليس
ب لا دائما اما الحينية المطلقة فلانها لازمة للعامتين والخاصتان لازمة للعامتين
ولازم اللازم لازم واما اللادوام فلانا نعرض الذات التي صدق عليها ج وصدق
عليها ليس ب ما دام ج لا دائما يصدق ليس ب وهو ظاهر فكان ذلك ليس دائما لانه
ما دام ج فليس ب وكان ج دائما فكان ليس ب دائما وعبارة عن ذات ج فكان
لا شي من ج ب دائما وقد كان الاصل لا شي من ج ب لا دائما هذا خلف واذا

صدق على ء انه ليس ج بالفعل وكان د ليس ب فصدق بعض ما ليس ب ليس
ج بالفعل وهو معنى اللادوام المعكوس وعكس الوقتيات المطلقتان والمنتشرتان
وعكس الوجوديتان اللاضروريه واللادائمه وعكس المطلقه العامه بسبب الكليات
او الجزئيات الى المطلقه العامه السالبه الجزئيه فانه اذا صدق لا شيء من ج ب
بالضروره في وقت الظهر مثلا او في وقت ما او في وقت الظهر لا دائما او في وقت
ما لا دائما او بالفعل لا بالضروره او بالفعل لا دائما او بالاطلاق وجب ان
يصدق ليس بعض ما ليس ب ليس ج بالفعل والا لصدق نقيضه وهو كل ما ليس ب
ليس ج دائما وينعكس بعكس النقيض الى كل ج ب دائما والاصل لا شيء من ج ب
باحدى الجهات السبع هذا خلف ولا عكس للممكنتين السالبتين الكليتين او الجزئيتين
سواء كانت عامة وخاصة لان معنى الاصل فيهما ان ما هو ج بالفعل ب بالامكان
فيكون مفهوم العكس ان ما هو ليس ب بالفعل ليس ج بالامكان ويجوز ان يكون
ليس ب بالامكان ولا يخرج من القوة الى الفعل اصلا هذا اذا اعتبر الوصف
العنواني بالفعل كما هو مذهب الشيخ اما اذا اعتبر وصف الموضوع بالامكان
كما هو مذهب الفارابي تنعكس الممكنتان السالبتان كليه او جزئيه
كسائر القضايا الى الممكنه السالبه الجزئيه لان مفهومها لا شيء من ج
بالامكان ب بالامكان وصدق ان ليس بعض ما ليس ب بالامكان
ليس ج بالامكان ومن الموجبات الكليات ههنا كالسوالب بها كالكو

لاشتمالها على سلب الضرورة عن الجانب الذي هو الامكان المستعمل عند
الخواص من الحكماء والمتكلمين وهي سواء كانت موجبة او سالبة مركبة من ممكنتين عامتين
احدهما موجبة والاخرى سالبة فلا فرق بين موجبتها وسالبتها في المعنى بل التفاوت
بحسب اللفظ فان عبرت بعبارة ايجابية كانت موجبة كقولنا كل انسان كاتب بالامكان
الخاص اي ليس الكتابة للانسان ولا سلبها عنه ضروريين بل سلب الضرورة
الايجاب بحكم عام موجب وان عبرت بعبارة سلبية كانت سالبة كقولنا لا شيء من
الانسان بكاتب بالامكان الخاص والمعنى ما ذكرنا بعينه في الموجبة وهذه القضايا
السبعة وكانت لان اللادوام اشارة الى المطلقة العامة فانها عبارة عن معنى لازمها
المطلقة العامة فان معناها في الموجبة ان ثبوت المحمول للموضوع ليس بدائم واذا لم يكن
الايجاب دائما فيلزم سلبه عنه بالفعل في احد الازمنة وهو السالبة المطلقة العامة
ومعناها في السالبة ان سلب المحمول عن الموضوع ليس بدائم واذا لم يكن السلب دائما
يلزم الثبوت بالفعل في احد الازمنة وهو الموجبة المطلقة العامة فيكون القضايا
المذكورة المقيدة باللادوام من المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقتية الخاصة والمنتشرة
الخاصة والوجودية اللادائمة مركبة كل منها من عامتها والمطلقة العامة سلبا كان
ايجابا او سلبا ولان اللاضرورة اشارة الى الممكنة العامة لان الامكان العام كما
علمت هو سلب الضرورة من الجانب المخالف فيكون معناها في الموجبة ان ثبوت
المحمول للموضوع ليس ضروريا وهي سلب ضرورة الايجاب الذي هو معنى الامكان

اي سلب ضرورة الايجاب والسلب بحكم عام

العام السالب ومعناها في السالبة ان سلب المحمول عن الموضوع ليس ضروريا
وهو سلب ضرورة السلب الذي هو معنى الامكان الموجب فيكون القضيتان
المقيدتان بها للاضرورة وهي الوجودية اللاضرورية والممكنة الخاصة مركبتين
من عامتيهما والممكنة العامة سواء كانتا ايجابا او سلبا وشرط في هذين
القضيتين المفهومتين من اللادوام او اللاضرورة الملحقتين بالقضايا
البسيطة ان يكونا مخالفتين الكيفية اي في الايجاب والسلب للقضية المقيدة
بهما فان القضية ان كانت موجبة كانت القيود سالبة وان كانت القضية
سالبة كانت القيود موجبة كما فهمت تفاصيلها سابقا وشرط ان
يكونا موافقتين الكمية اي الكلية والجزئية لما قيدا اي القضية قيد بهما فان القضية
اذا كانت كلية كان اللادوام واللاضرورة في معنى قضية كلية واذا
كانت جزئية كانا في معنى قضية جزئية وهذا بحسب [?] الاصطلاح اذ يجوز ان
يعتبر اللادوام في البعض كما سيجيء في العكوس ولم يثبت الف بين الموجهات
ولا دوام لها [?] لئلا يؤدي الى الاطناب المخل لفهم المبتدي والاسهاب
الممل على طبع المستهدي لكن نصنع جدولا مظهرا ما بين فيه الف من جميع
البسائط والمركبات على سبيل الاجمال من غير تكرار واخلال تسهيلا
للامر على الطلاب في تقديما لما يتوقف عليه بعض مقاصد الكتاب والنسبة
بين كل اثنين منها يعلم مما كتب في مربع وقع في ملتقى الخطين الخارجين من

كل

من كل منهما ... والمكتوب نسبة القضية المكتوبة في راس الجدول
الطولي الى ما كتب في مبداء الجدول العرضي فليعلم نسبة
العرضي اليها بالقياس عليها ما علم نسبته لكل القضايا ما
من الجدول ... بالقياس ... نسبة كل الطوليات
اليه كالممكنة الخاصة حذفت عن الطولي وما علم نسبته
بعض القضايا من الجدول العرضي حذفت نسبة ذلك البعض
عن الطولي ولهذا صار مضرسا وما علم نسبته الى
كلها من الجدول الطولي كالضرورية المطلقة حذفت عن العرضي
لئلا يتكرر البيان وهذه صورته وعلى الله التكلان

بسم الله الرحمن الرحیم

از شیخ عبد العظیم حکیم مسطور و ماثور است که هر ده علامت در زنان
نبای را ضخانه گذاشته و هر کاری که مرد کند آن کار را از زنان باید که نگرد
و کار و عمل و مصلحت و دانست و همیشه [illegible]
بیرون آورد و در حق دیگران [illegible]
راه لطف برود و از شکایت و حق و عیب [illegible]
دیگران گوش ندارد و بر شوهر نقص و عیب [illegible]
آورد شوهر که زن را طلاق دهند و جان شوهر [illegible]
ترک آن خانمان کنند و راه فراغت پیش گیرند [illegible]
و جواب پدر و مادر خود باشند و ملامت نکنند که [illegible]
لغو و شوم و ناپسند و بدبوم است مگر آنکه آن زن [illegible]
کسی را گوش نکند اگر حرف برادر و خواهرش باشد [illegible]
شوهر را مطیع و اطاعت شوهر را لازم داشتند [illegible]
و لعنت خود سیاه کنند و اگر اطاعت شوهر کنند و حرف شوهر [illegible]
کند ایراد نکنند که گنج و دولت و سعادت دو جهان نصیب [illegible]

[illegible]